

جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابنت طولون إلى أنور السادات

د. يحيى الدين عياد (محرر)

د. محمد نعيم في الدين د. وروعة برزق

د. ناوية مصطفى د. جهاد حودة

عبدالله فؤاد زكريا

١٩٨٧



مكتبة الوثائق المصرية
٩ شارع عدلي - القاهرة





مركز البحوث والدراسات السياسية

دراسات في السياسة الخارجية المصرية من يابن طولون إلى أنور السادات

د. يحيى الزين (محرر)

د. محمد عبد الحليم في الدين

د. دودة برزق

د. نادية مصطفى

د. جمال حودة

مكتبة توفيق الزوي

١٩٨٧



مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدوت القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

يمثل هذا الكتاب باكورة سلسلة كتب مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ، وهو حصيلة البحوث والمناقشات التي جرت في ندوة عقدها المركز في موضوع تطور وانماط السياسة الخارجية المصرية في نوفمبر ١٩٨٦ . وكانت الندوة فرصة هامة للحوار بين عدد من المتخصصين والباحثين في مجال السياسة الخارجية المصرية بينهم وبين عدد من الممارسين في العمل الدبلوماسي ، ومن ثم كان التفاعل بين الفكر والعمل ، وبين النظرية والتطبيق .

لقد جاء اختيار موضوع الندوة تعبيراً عن أهمية قضية السياسة الخارجية في حياتنا العامة ، فلم يعد الباحثون ينظرون للسياسة الخارجية على أنها « سلوك خارجي » وحسب بل أنها مرتبطة أوثق الارتباط بالاوضاع الداخلية وبالظروف السياسية والاقتصادية لكل مجتمع . ونجاح أى سياسة خارجية لا يتوقف على المهارة الدبلوماسية بقدر ما يتوقف على عناصر القوة ومقومات الصلابة التي يتمتع بها المجتمع . فعدم الاستقرار السياسي أو عدم ارتباط المواطنين بأهداف النظام السياسي له أثره الوخيم على قدرة السياسة الخارجية على تحقيق اهدافها . وفي عصر تنتقل فيه المعلومات والاخبار بسرعة فائقة فإن التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية يزداد .

والشكر واجب للاخوة الذين شاركوا في الندوة بأبحاثهم وتعقيباتهم ومناقشاتهم . كما أشكر الاستاذ حسنين توفيق المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية على قيامه بتلخيص المناقشات . وكذا لهيئة كونراد اديناور الالمانية على دعمها الذي مكن من عقد الندوة . كما أود أن أعبّر عن شكرى وتقديرى للدكتور أحمد العندور عميد كلية الاقتصاد ورئيس مجلس ادارة المركز على دعمه لانشطة المركز .

وبالله التوفيق ..

على الدين هلال

فهرس الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
— تمهيد	
— مقدمة	
د. على الدين هلال	
— السلوك الخارجى لمصر من ابن طولون ٨٦٨ م الى على بك الكبير ١٧٦٠ م	
— تعقيب	٥٣
أ. جميل مطر	
— المناقشات	٦٤
— السلوك الخارجى لمصر : دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير ١٧٦٠ — ١٧٧٢ ومحمد على بائسا ١٨٠٥ — ١٨٤٨	٦٩
د. جهاد عودة	
— تعقيب	١٣٣
د. نازلى معوض	
— المناقشات	١٣٨
— سياسة مصر الخارجية : ١٩٢٢ — ١٩٥٢	١٤١
د. سمعان بطرس فرج الله	
— المناقشات	٢٢٩
— سياسة تعبئة الموارد : السياسة الخارجية لمصر فى عهد جمال عبد الناصر	٢٣١
د. ودودة بدران	

٢٥٧	— تعقيب
	د. محمد نعمان جلال
	— المناقشات
	— سياسة تعبئة الموارد : السياسة الخارجية لمصر في عهد
٢٧٣	أنور السادات
	د. نادية محمود مصطفى
٣٢٧	— تعقيب
	د. عبد المنعم سعيد
٣٣٣	— المناقشات

المشاركون في الندوة

- ١ — د. جهاد عودة — خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بـالاهرام *
- ٢ — أ. جميل مطر — مدير مركز دراسات الوحدة العربية — فرع
القاهرة *
- ٣ — د. حسين عبد العزيز — وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية *
- ٤ — أ. حمدي عبد الرحمن — مدرس مساعد — قسم العلوم السياسية *
- ٥ — أ. حسنين توفيق — مدرس مساعد — قسم العلوم السياسية *
- ٦ — د. علي الدين هلال — مدير مركز البحوث والدراسات السياسية *
- ٧ — د. عبد المنعم سعيد — خبير بمركز الدراسات السياسية
الاستراتيجية بالاهرام *
- ٨ — د. محمد نعمان جلال — مستشار بوزارة الخارجية *
- ٩ — د. نادية مصطفى — استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية *
- ١٠ — د. نازلي معوض أحمد — استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية *
- ١١ — د. ودودة بدران — استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية *

مقدمة

نبعت الرغبة في تنظيم هذه الندوة في موضوع تطور وانماط السياسة الخارجية المصرية من عدة اعتبارات :

الاعتبار الاول : قلة الدراسات المتخصصة المتكاملة عن السياسة الخارجية المصرية ، فبينما توجد مثل هذه الدراسات عن دول مثل اندونيسيا ونيجيريا والهند والمكسيك واسرائيل (١) . فانه لا توجد دراسة مماثلة عما يمكن ان نسميه بنظام السياسة الخارجية المصرية ربما باستثناء مؤلف الباحث العراقي عزيد داويشا بعنوان مصر في العالم العربى (٢) والذي يركز فيه كما يشير عنوان الكتاب على السياسة الخارجية المصرية ازاء المنطقة العربية وحسب ، وبعض البحوث التى تتناول علاقات مصر الخارجية ببعض الاطراف الدولية الاخرى مثل العلاقات المصرية الامريكية أو المصرية السوفيتية وهكذا .

الاعتبار الثانى : الاستفادة من الجهود الفكرية في مجال التخطيط للسياسة الخارجية في دول العالم الثالث وبالذات تلك التى تحلل السياسة الخارجية من منظور الاقتصاد السياسى وعملية تعبئة الموارد (٣) . وكذا من عدد من المؤلفات العلمية مثل دراسة د.أحمد يوسف أحمد عن الدور المصرى في اليمن ، ودراسة د.مصطفى علوى عن سلوك مصر الدولى خلال ازمة ١٩٦٧ ، ودراسة د.محمد سليم عن التحليل السياسى الناصرى ، ودراسة د.مارلين نصر عن التصور القومى لعبد الناصر ، ودراسة أحمد فارس عبد المنعم عن قرار صفقة الاسلحة السوفيتية لعام ١٩٥٥ ، ودراسة جمال زهران عن قرارى الرئيس السادات بانهاء مهمة الخبراء السوفييت (١٩٧٢) وزيارة القدس (١٩٧٧) . والحقيقة ان هذه الدراسات تشكل اللبنة الضرورية واللازمة لاي دراسة متكاملة عن نظام السياسة الخارجية في مصر .

(ب)

الاعتبار الثالث : المزاوجة بين التحليل السياسى والدراسة التاريخية • فغالبا التحليلات السياسية عن سلوك مصر الخارجى عادة ما تبدأ بعام ١٩٥٢ وإذا ما توجهت الى الماضى فانها تحقق مقارنات سريمة بين عبد الناصر ومحمد على مثلا • ولعل من جوانب المفارقة انه فى مجتمع يتحدث ابناؤه كثيرا عن الماضى ويعتزون بتاريخ يععود الى مئات وآلاف من السنين فان البعد التاريخى فى التحليل السياسى والاجتماعى للواقع لا ينعكس بشكل كاف ، وربما كان ذلك مظهرا للفجوة القائمة بين الباحثين فى مجالى السياسة والتاريخ • فالمؤرخون يقومون بدراساتهم فيما يعتبرونه مجال اختصاصهم وهو « الماضى » بينما يركز باحثو السياسة على « الحاضر » مع أن نظرة فاحصة تشير الى ارتباط المجالين فالحاضر لا يمكن فهمه حقيقة على نحو جاد بدون تعقب الجذور التاريخية لظواهره وقضاياها • كما ان ما يوصف عادة بالماضى هو كيف ينظر ابناء مجتمع ما الى تاريخهم ومن ثم فان أحد تعريفات التاريخ هو الماضى منظورا اليه من وجهة نظر الحاضر ، لذلك فان اعادة قراءة تفسير التاريخ هو مجال عمى مشروع من حقبة تاريخية لآخرى وما زال تفسير الثورة الفرنسية على سبيل المثال أحد مجالات البحث التاريخى •

الاعتبار الرابع : هو محاولة اختبار بعض الفرضيات والاراء الشائعة حول السلوك السياسى الخارجى لمصر أو المرتبطة به ويمكن تحديد هذه الفرضيات فيما يلى :

١ - علاقة مصر بالشرق العربى وتتضمن هذه العلاقة عددا من الفرضيات منها ان المجال الطبيعى للحركة السياسية المصرية هو منطقة المشرق ، وان أمن مصر مرتبط بأمن المشرق العربى باعتبار ان غزاتها هاجموها عادة من المشرق وان حدود مصر الدفاعية تبدأ فى فلسطين وان من يسيطر على فلسطين عادة ما يتخذها كقطعة وثوب على مصر •

٢ - ضرورات التاريخ والجغرافية السياسية وهو ما يشير الى موقع مصر والتداعيات المرتبطة به والتى يعبر عنها داوisha بقوله انسه

(ج)

٢- ضرورات التاريخ والجغرافية السياسية وهو ما يشير الى موقع مصر والتداعيات المرتبطة به والتي يعبر عنها داويشا بقوله أنه ربما لا يوجد عامل آخر أهم من العامل الجيو - ستراتييجى المركزى الذى يفسر مصلحة مصر المستمرة فى المنطقة العربية عبر التاريخ (٤) . كما يعبر عنها د. بطرس بطرس غالى - استاذ العلوم السياسية ووزير الدولة للشئون الخارجية فى مصر - بأنها تفرض على مصر ممارسة دبلوماسية نشطة ومتحركة وأنها قد لا تكون فى كل الاوقات متلائمة مع الامكانيات والقدرات المصرية ، ولكنها تعكس العبء الذى ارتقت مصر عبر القرون أن تتحمله .

٣ - العلاقة بين الاهداف والقدرات أو بين الاهداف والموارد السياسة الخارجية وهى أحد موضوعات التحليل الرئيسية ذلك أن أى فاعل دولى من المفترض أنه يتحرك فى مجال تحديد الاهداف أو السلوك الفعلى فى اطار القدرات والموارد المتاحة له . وبالقدر الذى يحدث الانسجام بين الاهداف المتوخاة والقدرات المتاحة فان احتمالات النجاح تزيد ، وبالعكس كلما اتسعت الفجوة ازداد احتمال الفشل وعدم النجاح .

وعندما تثار قضية الموارد المتاحة للدولة فاننا نشير بها الى الموارد المادية والمعنوية وكذا الى الموارد الداخلية والخارجية . وأحد الوظائف الاساسية للسياسة الخارجية فى الدول النامية هى تعبئة الموارد لاهداف التنمية لذلك ظهر فى الادب الخاص بهذه الدول تعبير دبلوماسية التنمية ويرتبط ذلك بالتطور الذى حدث فى مفهوم الامن القومى بالنسبة لهذه الدول وتجاوز المفهوم المسمى للامن الذى كان يركز على كميات السلاح واعداد الجيوش وظهور مفهوم تنموى للامن يضع قضية التنمية بابعادها المختلفة فى قلب المفهوم .

فى هذا السياق يبدو ان هناك ثلاثة معادلات حاكمة للسلوك الخارجى للدول النامية . المعادلة الاولى هى تلك الخاصة بالعلاقة بين ضرورات الاعتماد على المعونة الخارجية والاستقلال الوطنى . بعبارة

(د)

أخرى كيف تستطيع الدول النامية الاستفادة من الموارد والفرص التي يوفرها النظام الدولي دون الوقوع في براثن التبعية والاشكال الجديدة من الاستعمار • المعادلة الثانية هي تلك الخاصة بالعلاقة بين الموارد والاهداف وهي ما سبق ايضاحها • والمعادلة الثالثة هي الخاصة بالعلاقة بين الامن والتنمية وازالة التناقض المصطنع بين « المدفع والزبد » والذي رددته الكتابات الغربية لفترة •

على ضوء ما تقدم سعت الندوة الى البحث عن الانماط المتكررة عبر الحقبة التاريخية في سلوك مصر الخارجى من حيث الاهداف والادوات ومجال الحركة ومصدر التهديد أو الخطر • وما هي الخيارات والبدائل المتاحة في ارتباطها بالموارد والقدرات والمحددات وكيف يؤثر ذلك كله على السلوك الخارجى لمصر ، وما هي عناصر الاستمرار والتغير في هذا السلوك • وعندما يستخدم تعبير النمط في هذا السياق فاننا لا نقصد مجرد التواتر أو التكرار التاريخى ، بل التطور الجدلى التاريخى • فالنمط في مجال السياسة الخارجية هو شكل للاستجابة ازاء مجموعة تحديات خارجية تقوم ازاءها الدولة أو النخبة الحاكمة أو الاسرة المالكة بعدد من الاجراءات الداخلية والخارجية •

ومن الضروري في هذا السياق ايراد تحفظ هام وهو ان الابحاث تتناول فترة تاريخية طويلة ، ما نهله عنها أكثر مما نعرفه • أضف الى ذلك أنها تتناول فترة حكمت فيها مصر اسرة حاكمة ومن ثم يثور السؤال هل يمكن الحديث عن سياسة خارجية مصرية أم ربما يكون الحديث عن سياسة خارجية أخشيدية أو طولونية أو أيوبية •

لذلك جاء تقسيم ابحاث الندوة متسما بطابعها تاريخيا فتناول الاستاذ حسنين توفيق السلوك الخارجى المصرى خلال الفترة من ابن طولون (٨٦٨ م) الى ظهور على بك الكبير (١٧٦٠) ، وتناول د.جهد عوده محاولة اعادة صياغة العلاقة مع النظام العالمى خلال عهدى لعى بك الكبير ومحمد على مؤسس مصر الحديثة ، ثم دراسة د.سمعان بطرس فرج الله عن المرحلة ما بين الاستقلال والثورة (١٩٢٣ - ١٩٥٢)

فدراسة د. وعودة بدران عن عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم دراسة د. نادية مصطفى عن عهد الرئيس أنور السادات •

ومع أن التقسيم تاريخى من حيث التتابع والمجال الزمنى فإن الاسئلة التى طرحها الباحثون على بساط البحث جاءت تحليلية ونقدية على ضوء ما سبق شرحه • لم يكن الهدف هو التأريخ أو كتابة سجل لتطور الاحداث ولسلوك مصر الخارجى تجاه الآخرين ، وإنما كان تحديد الانماط والتشابهات لهذا السلوك والكشف عن عناصر الاستمرار وعناصر التجديد • وبالذات تلك العلاقة المعقدة بين الموارد والقدرات من ناحية والمحددات الاقليمية والدولية من ناحية ثانية والسلوك الخارجى من ناحية ثالثة •

ان الاسئلة التى واجهها الباحثون — بأشكال مختلفة — تشمل : كيف تصور قادة مصر الخطر على أمن بلادهم ومصدره ؟ وكيف واجهوه ؟ ما هو المجال الجغرافى الذى مارسوا فيه حركتهم الخارجية ؟ كيف نظروا الى العلاقة بين الموارد والسياسة الخارجية ؟

نتائج وافتراضات

من واقع ابحاث الندوة ومناقشاتها برزت عدة استخلاصات ونتائج ينبغى وضعها على بساط البحث والتمحيص والتعامل معها على أنها افتراضات يجب اختبارها من خلال بحوث قادمة •

فقد وصلنا أولا الى مصر مع انها كيان تاريخى وجغرافى متميز الا انها كانت فى أغلب الاحيان جزءا من امبراطورية سياسية — فعلا أو اسما — أو من كيان ثقافى وحضارى ودينى أكبر • بعبارة أخرى فمع تميزها الجغرافى والتاريخى الا أن قادة مصر كانوا يشعرون بارتباطهم بمساحة جغرافية وثقافية أوسع وبالعالم يتخطى حدود أقليم مصر •

(و)

وصلنا ثانيا الى ان الموقع الجغرافى لمصر فى اطار المنطقة — والعالم القديم — جعلها هامة للدول الكبرى فى النظام العالمى • قديما بسبب طرق التجارة وتأمين البحار والمحيطات ، وحديثا بسبب جوارها للاتحاد السوفييتى والنفط والصراع مع اسرائيل • وهكذا فان النظام الدولى والقوى المهيمنة عليه اهتم بالمنطقة — وبمصر — وبدأ التنافس الدولى عليها من وقت مبكر •

ووصلنا ثالثا الى ان العلاقة النظرية بين النظام الدولى ووحدات النظام الدولى معقدة ومتعددة الابعاد • فعلى ان النظام الدولى يمثل اطار الحركة ويضع حدودها بالنسبة للدول والوحدات المختلفة بما يقدمه من فرص أو يفرضه من قيود الا أنه لا يمكن اقامة علاقة ميكانيكية بين شكل هذا النظام وسلوك وحدة بعينها فى موقف معين • فالنظام الدولى يحدد الاطار أو السياق أو البيئة التى يتم فيها السلوك اما انماط السلوك اشكالها فتقوم بتحديددها كل دولة بناء على أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الاقليمية •

وبناء على هذه الاقتناعات الثلاثة ومن خلال رصد علاقة مصر بالنظام الدولى وبالقوى العالمية المهيمنة إقليميا وصلنا الى ان مصر كانت فى أغلب الاحيان جزءا من نظام للهيمنة أو للنفوذ وان تاريخ سلوك مصر الخارجى هو تاريخ تحديد شروط العلاقة مع النظام الدولى المهيمن ، وخصوصا مع القوة المهيمنة اقليميا • ويتضمن ذلك ان الفارق بين السلوك الخارجى المصرى بين حقبة وأخرى يتمثل فى شكل العلاقة مع تلك القوة المهيمنة • قبول بها وتعامل معها فى اطار الهيمنة ، أم محاولة لل فكك وتحسين شروط التعامل وتعبئة موارد جديدة — داخلية وإقليمية ودولية — لتحقيق ذلك •

وهكذا تتحدد متغيرات تلك العلاقة فيما يلى :

- ١ — شكل نظام الهيمنة أو النفوذ وأساسه (احتلال عسكرى — سيطرة اقتصادية — نفوذ سياسى — ارتباط دينى) •

(ز)

٢ — سياسة الدولة المهيمنة وموقعها في النظام الدولي فالدولة المهيمنة على مصر مثلاً لفترة كانت الدولة العثمانية ولكن هذه الدولة كان يتدهور وضعها تدريجياً في النظام الدولي . نفس الشيء ينطبق على المملكة المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . بعبارة أخرى هذا التغيير يشير الى قدرة الطرف المهيمن على الهيمنة وادواته ومدى وجود اطراف أخرى بازعة في النظام الدولي تناوئه وتنافسها .

٣ — خصائص النظام الاقليمي وهل يخضع لقوة مهيمنة واحدة أو لعدة قوى والعلاقة بينها .

٤ — خصائص البيئة الداخلية في مصر (النخبة الحاكمة وتوجهاتها — شخصية الزعيم السياسي) .

ومن تحليل العلاقات المتداخلة بين هذه المجموعات الاربعة من المتغيرات ، ومن تحليل السلوك السياسي المصري تبرز لدينا عدة نماذج أو أنماط للسلوك :

١ — محاولة الخروج من نظام للهيمنة دون الدخول في نظام آخر .
مثال ذلك سياسة محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر عندما حاول ان يستخدم نظام توازن القوى الاوربي لحماية استقلال مصر . نفس السياسة اتبعها جمال عبد الناصر وبالذات خلال المرحلة ١٩٥٥ — ١٩٦٧ .

يدخل في هذا السياق أيضاً محاولة تحسين شروط العلاقة مع الدولة المهيمنة من خلال اقامة علاقات مع دولة أخرى في داخل نظام الهيمنة .
مثال ذلك تقارب محمد علي من فرنسا على حساب انجلترا وهي نفس الفكرة التي حاولها مصطفى كامل ومحمد فريد ، أو التقارب مع الولايات المتحدة على حساب انجلترا بعد عام ١٩٥٢ مباشرة .

٢ — قبول مبدأ الهيمنة والصداقة مع القوة المهيمنة والتعامل معها من هذا الموقع . قد يأخذ هذا شكلاً صارخاً كما حدث في الفترة التي تلت الاحتلال الانجليزي لمصر عام ١٨٨٢ . كما قد يأخذ شكل التحالف

(ح)

أو العلاقة الخاصة ومحاولة الاستفادة من خلال هذا الموقع كما حدث في الفترة التي تلت معاهدة ١٩٣٦ في مصر أو في حقبة السبعينيات •

٣ - انتحالف مع قوى معادية لنظام الهيمنة السائد وهو ما حاوله كل من على بك الكبير وجمال عبد الناصر •

وهذه النماذج يمكن النظر إليها على أنها انماط مثالية أو مجردة لا توجد بحذافيرها في الواقع ولكن اجمالي السلوك الخارجي للدولة في حقبة ما يتجه الى أحداها دون أخرى • كذلك من المتصور ان نفس الحاكم أو القيادة السياسية تنتهج أكثر من نمط للسلوك في فترات مختلفة •

واخيرا فان البحوث والمناقشات وصلت الى عدد من الاستنتاجات والاستخلاصات حول سلوك مصر الدولي التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

١ - فيما يتصل بالعلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية :

(أ) ان تطور نظام السياسة الخارجية في مصر ارتبط بعملية بناء الدولة الحديثة واستكمال مقوماتها المؤسسية والقانونية والاجتماعية

(ب) ان تعريف ما يمكن اعتباره علاقات خارجية يحتاج الى تدقيق عبر الحقب التاريخية المختلفة وبالذات في الفترة السابقة على استقلال مصر القانوني • فعلى سبيل المثال علاقات مصر بالشام في القرن التاسع عشر هل يمكن اعتبارها علاقات خارجية أم أنها علاقات في داخل الامبراطورية العثمانية •

(ج) ان القيادة السياسية في مصر تتمتع بحرية نسبية في مجال السياسة الخارجية ، وانها بحكم انفصالها أو تميزها عن تفاعلات المجتمع

(ط)

المدنى مارست حرية أكبر فيما يتعلق بالاختيارات السياسية فى المجال الخارجى • ويشير ذلك سؤالاً حول مدى وجود جماعات مصالح فيما يتعلق بالسياسة الخارجية •

٢ - فيما يتصل بعلاقات مصر الاقليمية :

(أ) ان مصر تسمى لتحقيق أهداف سياستها الخارجية عادة من خلال الانخراط والتفاعل مع مجموعة اقليمية أكبر •

(ب) ان السياسة الاقليمية (العربية) لمصر هدفت لدعم موقفها ازاء اخطار خارجية لمواجهة القوى المهيمنة اقليمياً • فالسياسة الاقليمية هى مصدر قوة لمصر •

(ج) ان مصر تنظر الى منطقة الشام والمشرق العربى كامتداد طبيعى لامنها وحمايتها •

(د) ان سلوك مصر الخارجى عبر التاريخ تراوح بين الرغبة فى الاستقلال من ناحية وبين الاتجاه التوحيدى من ناحية أخرى •

لقد ظهر فى الادب السياسى تعبير المسألة الشرقية التى عنى بها لفترة كيفية التعامل مع الامبراطورية العثمانية ثم تصفية ارثها وان كان البعض مثل كارل براون يرى انها مستمرة حتى الان وذلك بمعنى أكبر وهو موقع المنطقة التى نعيش فيها والتى يسمونها الشرق الاوسط أو الشرق الادنى ازاء العالم • كما ظهر أيضاً تعبير المسألة المصرية وقصد به قضية استقلال مصر ولكن يمكن استخدامه بمعنى أوسع — على غرار ما تقدم — وهو تحديد علاقة مصر بالمنطقة التى تعيش فى قلبها ومن خلال ذلك تحديد شروط علاقة مصر بالنظام الدولى وبالقوى المهيمنة ، وبهذا المعنى فان المسألة المصرية مستمرة •

(ى)

٣ - فيما يتصل بالعلاقة مع النظام العالمى :

(أ) ان عدم تحقيق أهداف السياسة المصرية يرجع فى جزء كبير منه الى عدم استيعاب التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى ومن ثم التصرف على أساس أوضاع تكون قد تغيرت ، أو المراهنة على تناقضات كانت قائمة فى فترة سابقة •

(ب) ان مصر ليست « موضوعا » للنظام الدولى وحسب ولكنها لعبت دورها أيضا كعنصر فى تغيير بعض جوانب النظام الدولى وفى التأثير على المعادلة المركزية فى العالم (عبد الناصر والسادات) (٦) •



(ك)

الهوامش

(١) على سبيل المثال انظر بالنسبة لاندونيسيا

Franklin Weinstein Indonesian Foreign Policy and The Dilemma of dependence (Ithaca : Cornell university Press, 1976).

وبالنسبة لاسرائيل .

Michael Brecher : Foreign Policy System of Israel (London : oxford university Press, 1966).

A. I. Dawisha Egypt in The Arab World (London : (٢) Macmillan Press, 1976).

(٣) انظر

Bahgat Korany : «The Take - off of Third World Studis? The Case of Foreign Policy», World Politics, vol. 35.No.3(1987). PP. 465 - 487.

and John Stremmlau, ed., The Foreign Policy Prioritis of Third World Stats (Boulder : Westview Press, 1982).

(٤) مرجع سابق ص ١ .

(٥) د* بطرس بطرس غالي : سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات ، السياسة الدولية ، عدد رقم ٦٩ (يوليو ١٩٨٢) ص ٨٩ .

(٦) انظر في هذا المعنى د* عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ص ١٨٢ - ٢٠٦ .

السلوك الخارجى لمصر

من ابن طولون ٨٦٨ م الى على بك الكبير ١٧٦٠ م
حسني توفيق ابراهيم

مقدمة

تغطى هذه الدراسة عدة فترات زمنية تقل قليلا عن (٩٠٠) سنة ،
وهى الفترات التى تمتعت فيها مصر باستقلال تام أو شبه تام عن الخلافة
العباسية (✳) أو تلك التى كانت فيها مصر مقرا للخلافة بمقد جعل الفاطميون
مصر مقرا لخلافتهم ، وعمل المماليك على احياء الخلافة العباسية في مصر بعد
سقوط بغداد أمام جحافل التتار * وعلى هذا الاساس ستتناول الدراسة
السلوك الخارجى لمصر الطولونية (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ / ٨٦٨ - ٩٠٥ م)
والأشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ / ٩٣٥ - ٩٦٩ م) والفاطمية (٣٥٨ -
٥٦٧ هـ / ٩٦٩ م - ١١١٧ م) والايوبية (٥٦٤ - ٦٤٨ هـ / ١١٦٩ -
١٢٥٠ م) والملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) *
وأخيرا حركة على بك الكبير ضد الدولة العثمانية (١٧٦٨ - ١٧٧٣ م) *

وليس الهدف من هذه الدراسة الرصد التاريخى - التدرجى
لسياسات وعلاقات مصر الخارجية خلال هذه الفترات ، لكن الهدف هو
بلورة واكتشاف دلالة هذه السياسات والعلاقات من منطلق محاولة
تحديد أنماط وأبعاد سلوك مصر الخارجى خلال هذه الفترات من حيث
التوجه الجيو - استراتيجى لهذا اسلوك وطبيعة الأدوات التى ترجمته
(القتال المسلح - الدبلوماسية - الأدوات الاقتصادية .. الخ) وطبيعة
الموارد التى كانت تقف خلفه وأنماط تعبئتها لانجازه وعلاقته بتعبئة
موارد خارجية تدعم فى نهاية الأمر قوة الدولة *

وبغيد تحليل سلوك مصر الخارجى على النحو السابق فى الوقوف
على مصادر الخطر والتهديد التى استهدفت مصر ، وإدراك النخبة
الحاكمة التى استقلت بمصر لهذه المخاطر وأساليب مواجهتها *

ومع التسليم بأن لكل فترة زمنية خصوصيتها وظروفها (المحلية والاقليمية والدولية) ، التي لا بد وأن تترك قدرا من الاختلاف في سلوك مصر الخارجى خلال الفترات الزمنية المختلفة ، فان الهدف هنا هو البحث عن القواسم والدلالات المشتركة لهذا السلوك عبر الفترات الزمنية المختلفة ، بقصد معرفة الثوابت والمحددات التي ساهمت فى تحديد ملامحه وذلك للوصول الى بعض النتائج والافتراضات العامة المتعلقة بسياسة مصر الخارجية من واقع الخبرة التاريخية .

وتنبع أهمية هذه الدراسة من بعض الاعتبارات : فالدراسات الاكاديمية التى تحلل السياسة الخارجية المصرية تركز بصفة أساسية على فترة ما بعد ١٩٥٢ ، وقليلة تلك الدراسات التى تتناول فترات تاريخية سابقة عن ١٩٥٢ ، ويستطيع المرء أن يجد اهتماما بمحمد على فى اطار مقارنة تجربة جمال عبد الناصر . وتكاد الدراسات التى تتناول أية فترة سابقة لمحمد على أن تكون معدومة . وان كان بعض المؤرخين قد عرضوا لعلاقات مصر الخارجية خلال فترات تاريخية مختلطة ، فان تحليل هذه العلاقات ، واكتشاف دلالاتها وربط مقدماتها بنتائجها تظل مهمة علم السياسة .

كما أنه فى اطار تزايد الاهتمام الاكاديمى العربى باستشراف المستقبل ، تبرز أهمية الرصد الموضوعى والاستيعاب الواعى للماضى والتحليل المدقق للحاضر . فدراسة الماضى تفيد فى معرفة الثوابت والمتغيرات ، ومقومات النجاح وجوانب الفشل التى ارتبطت بخبرات سابقة ، وكلها تصب فى اطار عملية التخطيط للمستقبل ، فالتاريخ هو حقل التجارب للباحث السياسى — الاجتماعى الذى يجد صعوبة فى اخضاع الظاهرة السياسية للتحليل المعلى ، فمن خلال تتبع تكرارات الفعل وردود الفعل فى الخبرات التاريخية يستطيع الباحث صياغة افتراضاته ونتائج العلمية .

وتتقسم الدراسة الى :

- أولا : المجال الاقليمي لسلوك مصر الخارجى
- ثانيا : المجال الدولى لسلوك مصر الخارجى
- ثالثا : مظاهر سلوك مصر الخارجى
- رابعا تعبئة الموارد
- خامسا : نتائج الدراسة

أولا : المجال الاقليمي لسلوك مصر الخارجى

يشمل المجال الاقليمي لمصر تلك الرقعة الممتدة من المحيط الاطلسى غربا حتى العراق والخليج العربى شرقا ، ومن طرطوس شمالا حتى بلاد النوبة جنوبا ، وهى تضم مجموعة من البلدان يغلب عليها الطابع العربى الاسلامى ، كان بعضها تابعا للخلافة العباسية فى بغداد ، والبعض الآخر كان يتمتع بقدر من الاستقلالية على فترات مختلفة .
والمهم هنا هو تحديد طبيعة الدور الاقليمي لمصر ، ومسالك ترجمته الى سلوكيات وممارسات فعلية ، والتوجه الجيو - استراتيجى له .

ويمكن فى هذا الاطار تحديد ملامح سلوك مصر تجاه الشام والعراق (مركز الخلافة العباسية) والحجاز واليمن وبلاد النوبة وبلاد المغرب .

١ - مصر والشام :

حرصت مصر طوال فترات استقلالها على التحكم فى الشام ، بحيث تكون مصر والشام دولة واحدة ، وذلك بهدف تأمين حدودها الشرقية ، فتأمين هذه الحدود يجب أن يبدأ من بلاد الشام باعتبارها جسرا برياً الى مصر^(١) وأية قوة اقليمية أو غير اقليمية تسيطر على الشام لا تهدد مصر فحسب بل وتسعى للسيطرة عليها ، حدث هذا بالنسبة للمحمدانيين والقرامطة والتتار والصليبيين ، ومن هنا لم تتردد

مصر فى استخدام القوة لمواجهة أية قوة تسعى للسيطرة على الشام . وكانت هذه السياسة تتمشى ورغبة دولة الخلافة فى ضرورة عدم تمكين أية قوة داخلية أو خارجية من الانفراد بالشام ، لذلك كانت تدفع مصر وتسعين بها لممارسة هذا الدور ، ولكن يظل تأمين مصر بعدا أساسيا فى سياستها تجاه الشام .

وما كاد « أحمد بن طولون » « ٢٥٤ — ٢٧٠ هـ » دثب أقدامه فى مصر حتى طلب منه الخليفة العباسى التوجه لقتال البيزنطيين فى شعور الشام ، فدخل الشام ودانت له أهم مدنها وبذلك أصبحت الدولة الطولونية تشمل مصر والشام ومناطق الثغور ، ولم يتردد « ابن طولون » وابنه خماوريه (٢٧٠ — ٢٨٢ هـ) من بعده فى محاربة « أبى أحمد الموفق » أخو الخليفة العباسى المعتمد — كان الموفق هو المسيطر الفعلى على زمام الأمور — عندما أراد السيطرة على الشام ، وانتهى الأمر بمصالحة بين خماوريه ودار الخلافة ، حصل بموجبها على ولاية مصر والشام له ولأولاده من بعده لمدة (٣٠) سنة (٣) .

وبعد أن قضت الخلافة العباسية على الطولونيين فى مصر وأعادتها الى حظيرتها اضطربت الأوضاع فيها نتيجة الصراع بين الولاة وعمل الخراج وتهروؤ الخلفاء العباسيين وعدم قدرتهم على فرض سلطتهم . وقد أغرى ذلك الدولة الفاطمية — تأسست فى المغرب ٢٩٦ هـ — بغزو مصر طمعا فى ثرواتها وموقعها الاستراتيجى القريب من بلاد الشام والعراق والحجاز ، ومن ثم فالسيطرة على مصر كانت تسهل للفاطميين نشر مذهبهم الشيعى والقضاء على الخلافة العباسية ، لذلك أرسلوا لمصر ثلاث غزوات (٣٢١ — ٣٣٤ هـ) تمكن «محمد ابن طوعج الاخشيد » « ٣٣٣ — ٣٣٥ هـ » — مؤسس الدولة الاخشيدية فى مصر — التى أمتد نفوذها ليشمل الشام والحجاز — من التصدى لها ، وانتهى الأمر بمعاهدات صلح .

ولم يتردد « محمد بن طنج الأخشيد » في محاربة « محمد بن رائق » ، أمير الأمراء — كانت له الغلبة على الخليفة العباسي — عندما أراد السيطرة على الشام ومد نفوذه الى مصر وانتهى الأمر بعقد صلح بين الطرفين بموجبه يكون شمال الشام « لابن رائق » وجنوبه مع مصر للأخشيد » ، ويموت « ابن رائق » عاد شمال الشام الى مصر .

ولم يتردد « الأخشيد » كذلك في محاربة « سيف الدولة الحمداني » — أسس الدولة الحمدانية في الموصل ٣١٧ هـ — عندما أراد السيطرة على الشام وانتهى الأمر بعقد صلح بين الطرفين بدمشق وبموت « الأخشيد » تجددت رغبة الحمدانيين في السيطرة الكاملة على الشام فحاربوا خلفاؤه وانتهى الأمر بعقد صلح تضمن نفس شروط صلح « الأخشيد » مع « سيف الدولة الحمداني » ماعدا وقف الجزية التي تدفعها مصر للحمدانيين (٢) .

وما أن استولى الفاطميين على مصر ٣٠٨ هـ — أصبحت مقرا لخلافتهم ٣٢٦ هـ بانتقال « المعز لدين الله الفاطمي » اليها — حتى اتجهوا للسيطرة على الشام وحاربوا القرامطة الذين سعوا للسيطرة على الشام وهددوا مصر حتى أن « العزيز بالله » (٣٦٥ — ٣٨٦ هـ) خرج بنفسه لمحاربتهم وانتصر عليهم في الرملة ٣٦٨ هـ (٣) .

واستخدم « صلاح الدين الايوبي » (٥٦٤ — ٥٨٩ هـ) القوة للسيطرة على الشام ووضع حدا للنزاعات والخلافات التي نشبت بين أمراء البيت الزنكي بعد وفاة « نور الدين زنكي » (٥٦٩ هـ) وأصبح بذلك ملكا على مصر والشام ومناطق أخرى وأعترفت له الخلافة العباسية بذلك (٤) .

وحرص المماليك على وحدة مصر والشام ، وبصفة خاصة بعد أن استسلم « الناصر يوسف الايوبي » صاحب حلب للتتار ، ونجح المماليك في وضع حد للزحف التتاري المدمر في عين جالوت (٦٠٨ ع) ، وبهذه الموقعة عادت مصر والشام دولة واحدة (٥) .

ولم يتوان « على بك الكبير » عن اعداد حملة عسكرية كبيرة لمساعدة حليفه « ضاهر العمر » حاكم فلسطين ضد والى العثماني على دمشق ، وذلك من منطلق القناعة بأن أملاك ضاهر العمر ما هي الا بوابة مصر من الشمال الشرقى ، فيجب تأمينها للقضاء على أية محاولات يمكن أن تقوم بها الدولة العثمانية لتهديد نفوذه في مصر (٧) .

ومن خلال تتبع سلوك مصر تجاه الشام يمكن القول : أن مصر المستقلة كانت حريصة دائما على مد نفوذها الى الشام ، بحيث تعتبر مصر والشام دولة واحدة ، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الاستقرار والاستمرار في مصر لا يكون الا بالسيطرة على الشام ، فأى قوة اقليمية أو غير اقليمية تسيطر على الشام ، لابد وأن تمثل تهديدا لمصر وتسعى للسيطرة عليها ونظرا لاهمية الشام الاستراتيجية بالنسبة لمصر ، فانها لم تتردد في استخدام القوة المسلحة لتحجيم وضرب أية قوة تسعى للسيطرة على الشام سواء كانت اقليمية أو غير اقليمية . وفى فترات الوحدة والتماسك بين مصر والشام ، تمتعت مصر بقدر أكبر من الفاعلية في ممارسة دور اقليمى نشط فى مواجهة القوى الخارجية الغازية (البيزنطيين - الصليبيين - التتار) .

٢ - مصر والخلافة العباسية :

تبلور سلوك مصر تجاه دولة الخلافة فى نمطين أساسيين . الأول ، هو الحفاظ على علاقات الود والصداقة فى اطار اعتراف الخلافة لمصر بنفوذها على بعض المناطق الاقليمية كالشام والحجاز وخلافه . ومن هذا المنطلق سعى كل من « ابن طولون » و « الأخشيد » للحفاظ على هذه العلاقات وتطويرها ، وان كان كلاهما لم يتردد فى محاربة أية محاولات — تمت لدولة الخلافة بصفة — تستهدف السيطرة على الشام وتهديد مصر (الموفق وابن رائق) .

وسمعت دولة الخلافة للاستفادة من قوة مصر فى مواجهة القوى

التي شكلت تهديدا لها ، فحارب « ابن طولون » البيزنطيين ، وتصدى « الاخشيدي » لمحاولات الفاطميين للسيطرة على مصر ، وحارب « صلاح الدين الايوبي » الصليبيين . وتصدت مصر للقرامطة والحمدانيين أكثر من مرة ، وهى قوى كانت تشكل خطرا بدرجة أو بأخرى على دولة الخلافة ذاتها . ومن هنا يمكن القول بأن سياسة مصر تجاه الشام بقدر ما كانت مرتبطة بتأمين مصر والدفاع عنها كانت أيضا تلتقى مع أهداف دولة الخلافة ورؤيتها لدور مصر فى التصدى للقوى الداخلية والخارجية التي تسعى للسيطرة على الشام .

وفى اطار الحفاظ على علاقات الود مع دولة الخلافة ، حرص « صلاح الدين وخلفاؤه » على الحصول على تفويض دائم منها ، ليضفى الشرعية على حكمه من جانب ، وليدفع دولة الخلافة لمباركة جهوده فى توحيد الجبهة الاسلامية للتصدي للخطر الصليبي ^(٨) من جانب آخر . وأحيا المماليك الخلافة العباسية فى مصر بعد اطلاحة التتار بها وكان غرضهم من ذلك اصفاء الشرعية على حكمهم من ناحية وتأكيد قيادة مصر الروحية للعالم الاسلامى من ناحية أخرى ^(٩) .

وتمثل **النمط الثانى** لسلوك مصر تجاه دولة الخلافة فى التنافس والعداء ، وحدث ذلك عندما سيطر الفاطميون على مصر وجماوها مقرا لخلافتهم ، فانطلقا من الخلاف المذهبى بين الفاطميين الشيعة والعباسيين السنة — اتجه الفاطميون لتقويض الخلافة العباسية بفرض فرض زعامتهم على العالم الاسلامى ، فامتدت سيطرتهم الى كثير من الاقاليم التي كانت فى اطار الخلافة العباسية — ولو بصفة شكلية — كالشام والحجاز وكثير من بلاد العراق ... الخ وعلى هذا الاساس اتسعت الخلافة الفاطمية حتى فاقت الخلافة العباسية وأصبحت الدولة الاسلامية الكبرى فى شرقى البحر المتوسط ^(١٠) ، بل وتمكنت من فرض سيادتها على المتوسط لمدة قرن من الزمان .

ويمكن أن نجد نفس النمط من العلاقة فى سلوك «على بك الكبير»

ازاء الخلافة العثمانية ، حيث اتجه الى توطيد سلطته فى مصر وتفتيص نفوذ الوالى العثمانى ، وانتهاز فرصة انشغال الدولة العثمانية بالحرب ضد تركيا ليؤكد استقلاله ، وأرسل حملتين عسكريتين احدهما للحجاز والأخرى للشام لتأكيد وجوده فى الاقليمين (١١) .

والنتيجة التى يمكن الانتهاء اليها من كل ذلك هى أن هناك عسدة اعتبارات حكمت سلوك مصر تجاه دولة الخلافة منها : طبيعة المذهب الدينى الغالب على الدولة التى تستقل بمصر ، وطبيعة قدرات مصر العسكرية ، وحدود قوة وضعف دولة الخلافة . ورغم تارجح هذا السلوك بين اعتبارات الود والصداقة والعداء والتنافس ، الا أن تأكيد استقلال مصر كان شيئا أساسيا ، ولا تتعدى التبعية فى بعض الفترات كونها تبعية شكلية فقط .

٣ - مصر والحجاز :

تتبع أهمية بلاد الحجاز من عدة اعتبارات منها ، مركزها الدينى باعتبارها تضم الحرمين الشريفين ، ومن ثم فإن من يسيطر عليها يستطيع أن يدعى حمايته للأماكن المقدسة ، ويدعم شرعيته الدينية ، كما أنها تقع على الجانب الشرقى من البحر الأحمر ومن يسيطر عليها يستطيع أن يتحكم فى نقاط ومراكز التجارة على هذا البحر باعتباره شريانا للتجارة العالمية ، وأصبح الخطر ماثلا عندما وجه الصليبيون أنظارهم للسيطرة على الجانب الشرقى من البحر الأحمر ، وستتضح معالم سياسة مصر تجاه البحر الأحمر عند الحديث عن سلوك مصر تجاه اليمن .

اذن أهمية الحجاز لمصر لها جانبان دينى يتعلق بالشرعية الدينية ، واقتصادى يتعلق بالتجارة باعتبارها مصدرا هاما لدخل مصر ، ولذلك حرصت مصر المستقلة على أن تسيطر على الحجاز حتى ولو بطريق غير مباشر .

وكانت الخلافة العباسية هى التى أقرت ولاية «الاخشيد » على

الحجاز ، وأستمرت تابعة للدولة الفاطمية والايوبية . وانتهز أشراف مكة والمدينة فرصة سقوط الخلافة العباسية (٦٥٦ هـ) لا إعلان استقلالهم ، الا ان الدولة المملوكية التي أحيت الخلافة العباسية في القاهرة لم تتردد في استخدام القوة لضمان وضع مصر في الحجاز ، ولو على شكل سيطرة غير مباشرة من خلال تنصيب وعزل الأشراف (١١٣) .

ولم يتوان « على بك الكبير » في ارسال حملة الى الحجاز ، عندما اندلع الصراع بين أشراف مكة واستنجد أحدهم به وذلك لتتصيب شريف في مكة يكون ولاؤه الاساسى لعلى بك الكبير (١١٣) .

وهكذا ، تحكم اعتباران في سلوك مصر تجاه الحجاز ، وهو سلوك فوائمه ضمان تبعية الحجاز لمصر الاول ، ديني ، وذلك لتدعيم مكانة مصر في العالم الاسلامى ، وتزويدها بطاقة معنوية وروحية لتبعية القوى من أجل التصدى للأخطار الخارجية . والثانى ، اقتصادى حيث محطات التجسار على البحر الأحمر وماتدره على مصر من ارباح ، الأمر الذى يعنى اضعاف مركز مصر الاقتصادى متى سيطرت أية قوة معادية على هذه المراكز .

٤ - مصر واليمن :

بدأ سلوك مصر تجاه اليمن يتبلور — خلال الفترات موضع الدراسة — مع قيام الدولة الفاطمية فى مصر وان كانت اتصالات الفاطميين باليمن سابقة على ذلك ، فبعد أن أسس الفاطميون دولتهم فى مصر —سـمـعوا لتقويض الخلافة العباسية وتقوية نفوذهم فى البلاد الاسلامية ، ومن بينها اليمن التى أرسلوا دعائهم اليها لنشر مذهبهم الشيعى . وأدى قيام الدولة الاسماعيلية للمرة الثانية فى اليمن الى تدعيم الوجود الفاطمى فيها حيث كان حاكم اليمن يعتبر نفسه نائباً عن الخليفة الفاطمى ، نـالـك تـزامـن تدهور الدولة الاسماعيلية مع اضمحلال الدولة الفاطمية .

وفى اطار جهوده لتكوين جبهة اسلامية متحدة ضد الصليبيين ، وجه

« صلاح الدين الايوبي » عام ٥٦٩ هـ حملة لفتح اليمن ، وظلت تابعة للايوبيين حتى بعد وفاة « صلاح الدين » الى ان تمكن ولاتها « بنو رسول » من الاستقلال وتكوين الدولة الرسولية .

واستكمالا لدور الفاطميين والايوبيين في اليمن ، اتجه المماليك للسيطرة عليها ولكن الدولة الرسولية دافعت عن استقلالها ، لذلك لم يجد المماليك مفرًا من اتباع سياسة اللين والمسالمة حيال الدولة الرسولية ^(١١) .

ولا يمكن فهم حرص مصر في تدعيم وجودها في اليمن الا في ضوء الادراك المتزايد لاهمية البحر الاحمر كشريان حيوي للتجارة والملاحه ^(١٢) الى جانب اهميته الاستراتيجية ، ومن ثم فمن يحكم سيطرته على اليمن والحجاز يستطيع ان يؤمن البحر الاحمر ضد محاولات أية قوة غازية تستهدف طرق التجارة والاماكن المقدسة وقد تمثلت هذه القوة منذ آواخر العهد الفاطمي في الصليبيين ، حيث أنشأوا ميناء « آيلة » على البحر الاحمر ، وبدأوا يهاجمون تجارة البحر الاحمر ، فكان لابد من السعي لتأمينه حفاظا على مكاسب مصر من جراء عملة التجارة وتأمينا للاماكن المقدسة ، ولم يكن هذا ليتحقق الا بتدعيم وجود مصر في اليمن والحجاز وضمان عدم استقلال أية قوى مناوئة بهما .

٥ - مصر وبلاد النوبة :

كان لفظ النوبة يطلق على المناطق الممتدة على جانبي نهر النيل من أسوان الى الخرطوم الحالية ، وهي تمتد من أطراف الحبشة شرقا مشتملة اجزاء واسعة من كردفان ودارفور في الغرب .

وتتبع أهمية هذه المنطقة بالنسبة لمصر من عدة اعتبارات : فهي تقع على حدودها الجنوبية ، وكثيرا ما أغار النوبيون وأغلبهم مسيحيون على حدود إقليم مصر الجنوبية ، وخاصة منطقة أسوان ، وعادة ما كان يتم ذلك في لحظات ضعف مصر لسبب أو لآخر . كما أن نهر النيل والطرق التجارية التي تحمل حاصلات ومنتجات الاقاليم المدارية لمصر تمر خلالها

وهي أخيرا مصدر للقوة البشرية التي احتاج إليها حكام مصر وخاصة لاعداد الجيوش •

وعلى هذا الأساس ظلت مصر طوال الفترات موضع الدراسة حريصة على ضمان وجود ممالك ضعيفة وتابعة في بلاد النوبة ، ولم تتردد في استخدام القوة لوضع حد لأي تهديدات تأتي من الجنوب • ووصل الأمر في بعض الفترات الى حد السيطرة على بلاد النوبة • اذن كان الهدف الأساسي لحركة مصر نحو الجنوب هو تأمين حدودها الجنوبية وغالبا ما كانت حركتها رد فعل لغارات بلاد النوبة على جنوب البلاد •

ولو رجعنا قليلا الى الوراء نجد أن «عمر بن العاص» بمجرد أن فتح مصر أرسل حملتين واحدة تلو الأخرى لفتح النوبة لتأمين حدود مصر الجنوبية ، وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة بين مصر والنوبة لتوفير الضمانات اللازمة للنشاط التجاري في النوبة واحترام مشاعر وتقاليده المسلمين بها ، كما التزمت النوبة بموجب هذه المعاهدة بدفع جزية لوالى مصر من الرقيق والابل • واستمرت هذه المعاهدة كأطار لتنظيم علاقات مصر بالنوبة لمدة ستة قرون لاحقة • ولم تتردد مصر في استخدام القوة عندما كانت النوبة تخل بشروط المعاهدة ، فشن «أحمد بن طولون» حملة عسكرية على النوبة (٢٥٤ هـ) (١٦) • وفي أواخر عهد الدولة الاخشيدية تزايدت غارات النوبة على مصر ، الأمر الذى أدى الى توجيه حملة عسكرية مصرية لتأديب النوبيين ، وقبل النوبيين دفع الجزية للدولة الفاطمية •

وعندما أغار النوبيين على جنوب مصر في عهد «صلاح الدين» أعد جيشا قاده «توارن شاه» وتوجه نحو النوبة حيث سيطر عليها ، وأجبر ملك النوبة على عقد صلح •

وارسل سلاطين المماليك «بيبرس» و «قلاوون» عدة حملات لبلاد النوبة انتهت بدخولها عمليا في نطاق الدولة المملوكية ، حيث أصبح

ملك النوبة نائبا عن السلطان المملوكى ، وبذلك صارت بلاد النوبة جزءا من الكيان المصرى (١٧) .

ادن ، النوبة مثلت تهديدا للمناطق الجنوبية من مصر ، فكثيرا ما أغار النوبيون على جنوب مصر ودمروا وخربوا . لذلك كثيرا ما استخدمت مصر القوة لتأديبهم واجبارهم على الالتزام بالمعاهدة المبرمة بين الجانبين ، وكانت قوة مصر العسكرية هي الضمان الأساسى لهذا الالتزام ، وكثيرا ما عقدت المصالحات والمهادنات بين مصر وملوك النوبة لكن كل ذلك كان فى اطار تفوق وسيادة مصر .

وواضح أن الهدف الأساسى من حركة مصر نحو الجنوب كان يتمثل فى تأمين حدودها الجنوبية ضد غارات بلاد النوبة ، ورغم احساس عام بأهمية النيل باعتباره شريان الحياة فى مصر ، فإن فكرة تأمين منابع النيل كأحد أهداف سلوك مصر الخارجى لم تكن متبلورة أو مطروقة ، كما هو الحال فى عصور لاحقة (١٨) . وذلك لأنه لم يكن واردا أن هناك قوة فى الجنوب تستطيع أن تؤثر فى كمية ونوعية المياه المتدفقة الى مصر ، وكان لمصر علاقات تجارية مع الحبشة الأمر الذى يعنى انها لم تكن تتبل خطرنا فى هذا الصدد ، كما أن حركة مصر نحو الجنوب لم تتعد حدود النوبة الجنوبية وهى الخرطوم الحالية .

وهكذا ، فإن فكرة تأمين منابع النيل بدأت تتبلور بشكل أساسى فى العصور الحديثة ، أى فى الوقت الذى أصبح فيه من غير المستبعد احتمال قيام بعض القوى فى حوض وادى النيل بالتأثير على كمية ونوعية المياه المتدفقة الى مصر من خلال انشاء بعض السدود والقنوات والمشروعات ، الأمر الذى جعل تأمين منابع النيل من النوايت الاساسية لأمن مصر .

٦ - مصر وبلاد المغرب :

رغم اهتمام مصر المتزايد بالجانبين الشرقى والجنوبى من نطاقها الاقليمى ، الا أنها لم تهمل الجانب الغربى ، خاصة عندما تكون هناك

تهديدات اقليمية تتبع من هذا الجانب ، فقد مد « ابن طولون » نفوذه الى برقة واستخدم القوة العسكرية للقضاء على الفتن والاضطرابات التي نشبت على حدود مصر الغربية (١٩) . وتصدى « الأخشيد » بشدة لغزوات الفاطميين التي استهدفت السيطرة على مصر ، مما اضطرهم الى اتباع سياسة المسالمة والمهادنة معه . وأرسل « صلاح الدين الايوبي » حملة عسكرية الى الشمال الافريقى تمكن عن طريقها من السيطرة على سواحل طرابلس وتونس (٢٠) . وبعد أن نقل الفاطميون مقر خلافتهم الى مصر حرصوا على خلق التواصل بين نفوذهم فى المغرب (الأدنى والأوسط والأقصى) وفى المشرق ، وبذلك ارتفعت الدولة الفاطمية — وخاصة خلال النصف الاول من العصر الفاطمى — الى مصاف القوى العالمية ، وأصبحت لها السيطرة على البحر المتوسط لمدة قرن من الزمان ، منذ منتصف القرن الرابع الهجرى حتى منتصف القرن الخامس الهجرى ، ولم يقتلص نفوذها فى المغرب الا عندما بدأت تدخل مراحل الضعف والتدهور (٢١) .

وبإيجاز ، فإن مصر كانت حريصة فى أغلب الفترات موضح الدراسة على أن يكون لها وجود فى الشمال الافريقى ، بمعنى السيطرة وخاصة على المناطق الساحلية ، وكانت هذه العملية تضيق أو تتسع طبقا لحجم قوة مصر ، وبمعنى القضاء على أى مخاطر تمثلها أى قوى تسيطر على هذه البلاد ، بحيث تصبح حدود مصر الغربية مؤمنة . ولم تتردد مصر فى استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف .

وخلاصة القول : ان سلوك مصر الخارجى فى دائرتها الاقليمية كان يهدف بالاساس الى تأكيد دورها كدولة — قائد — خاصة فى الفترات التى كانت فيها مصر مقرا للخلافة الاسلامية — قادرة على رفع راية التحدى فى وجه القوى الفازية التى تستهدف العالم الاسلامى ومصر فى قلبه ، ومن هنا كان سعى حكام مصر لخلق التماسك والوحدة داخل الدائرة العربية — الاسلامية الممتدة من الاطلسى غربا حتى الخليج والعراق شرقا ، ولم يترددوا فى استخدام القوة من أجل وضع حد لآى قوى

اقليمية منافسة • لذلك كانت مصر خلال أغلب الفترات موضع الدراسة تشمل مصر والشام بصفة أساسية الى جانب الحجاز واليمن والشمال الاقريقي وبعض أجزاء من العراق وبلاد النوبة •

ثانيا : المجال الدولي لسلوك مصر الخارجى

ينصب الاهتمام هنا على تحديد توجه سلوك مصر الخارجى خارج نطاقها الاقليمى الذى عرضت له الورقة فى الصفحات السابقة • وقد يؤدى طول الفترات الزمنية موضع الدراسة الى اثاره بعض الانسكاليات والتحفظات المتعلقة بطبيعة النظام الدولى الذى كان سائدا فى كل فترة لكن يميز القول بصفة عامة أنه خلال الفترات المختلفة كانت هناك قوة عالمية أو ساعية للعالمية ، وفى بعض الفترات كانت هناك أكثر من قوة ، أى أن مفهوم الدولة — الامبراطورية كان محورا للنظام الدولى خلال تلك الفترات بما يعينه ذلك من سعى هذه القوى للتحكم وتديد قواعد التعامل على المستوى العالمى فوهذه القوى كانت مسيجه باستثناء التتار ، وإن كان اسلامهم موضع نظر من قبل بعض فقهاء الاسلام •

والمهم هنا هو تحديد أنماط سلوك مصر تجاه هذه القوى ، وهى الدولة البيزنطية والتتار والصليبيون • ويلاحظ أن تفاعلات مصر مع هذه القوى تمت بصفة أساسية فى نطاقها الاقليمى سواء على أرض الشام أو مصر ، لأن كل هذه القوى جاءت غازیة وأستهدفت مصر والاقليم المحيط بها •

كما إنه لايمكن اغفال سلوك مصر الخارجى تجاه القوى الأقل وزنا كالجمهريات الايطالية (البندقية ، بيزا ، جنوا) وخلافه • ويلقى تحليل سلوك مصر الخارجى تجاه القوى العالمية والساعية للعالمية والجمهريات الايطالية الضوء على رؤية مصر لأهمية المتوسط ، وملامح سياستها المتوسطية ، حيث كان المتوسط ميدانا أساسيا للتنافس البحرى بين مصر وتلك القوى •

١ - مصر والدولة البيزنطية :

أُتسم سلوك مصر تجاه بيزنطة خلال الفترات موضع الدراسة بعدم الاستقرار ، حيث تأرجح هذا السلوك ما بين الصدام المسلح والتوتر والمهادنة . وكانت طبيعة هذا السلوك تتوقف على طبيعة توازنات القوى بين الجانبين ، ففي الفترات التي تمتعت فيها بيزنطة بتفوق نسبي كانت تغير على امتداد مصر في الشام أو حتى شواطئ مصر ذاتها ، وكانت بيزنطة تنتشد المصالحة والمهادنة عندما كانت مصر تمر بفترة من القوة والتماسك (٢٣) . وكانت الشام هي المسرح الأساسي للتفاعل المسلح / السلمى بين مصر وبيزنطة ، « فابن طولون » حارب البيزنطيين في الشام ، ولما شعروا بقوة « الاخشيدي » انشدوا الود والمصالحة . وتعددت غارات الفاطميين على بيزنطة خلال النصف الاول من العهد الفاطمي واستولوا على أغلب ممتلكات البيزنطيين في الشام ، وحدث العكس خلال النصف الثاني حيث تعددت غارات البيزنطيين على الشام . ومع دخول الدولة البيزنطية في مرحلة التدهور أصبحت العلاقات بينها وبين مصر في العهدين الأيوبي والملوكي يغلب عليها طابع المسالمة والمهادنة التي تخللتها بعض لحظات التوتر ، الى أن تمكن العثمانيون من القضاء على هذه الدولة (٢٤) .

ويعكس سلوك مصر تجاه الدولة البيزنطية ، نظرتها لأهمية البحر المتوسط التجارية والاستراتيجية الذي كان ولا يزال ميدانا للتنافس بين القوى العالمية والساعية للعالمية .

وطوال الفترات موضع الدراسة كانت مصر حريصة على تأمين سواحلها وثغورها على المتوسط ، ولم تتردد في استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف ، بل وامتكت السيادة العالمية على هذا البحر في بعض الفترات - النصف من العصر الفاطمي - ومن هنا برزت أهمية تطوير أسطول بحري قوى حتى يتصدى لاساطيل القوى الأخرى الساعية للسيطرة .

٢- مصر والصليبيون :

ليس هنا مجال الحديث عن أسباب وتطورات ونتائج الحملات

الصليبية ، فهي كحلقة من حلقات الصراع بين الشرق والغرب ، انتمت بتعدد وتداخل أسبابها وتطوراتها ما بين اقتصادية ودينية وعسكرية واستراتيجية (٢٤) .

بدأت الحملات الصليبية تتجه نحو الشرق الاسلامى فى اواخر القرن الحادى عشر الميلادى ، أى فى الوقت الذى بدأت فيه الدولة الفاطمية فى التدهور ، حيث نجح الصليبيون خلال الحملة الصليبية الأولى (١٠٩٧ - ١٠٩٩ م) فى انتزاع الشام وفلسطين من قبضة المسلمين ، وكونوا أربع امارات صليبية فى الشرق هى الرها وانطاكية وطرابلس وبيت المقدس (٢٥) .

ولقد أدرك الصليبيون أن استقرارهم فى الشام والشرق بصفة عامة لا يكون الا بالسيطرة على مصر ، التى أصبحت قلعة للجهاد ضد الصليبيين منذ قيام الدولة الايوبية . ومن هنا وجه الصليبيون حملتين الى مصر الحملة الخامسة (١٢١٨ - ١٢٢١ م) ، والحملة السابعة (١٢٤٨ - ١٢٥٠ م) ، هذا الى جانب أربع حملات وجهت للشام التى كانت تدخل فى نطاق مصر منذ « ابن طولون » : - الحملة الأولى (١٠٩٧ - ١٠٩٩ م) ، والثانية (١١٤٧ - ١١٤٩ م) ، والثالثة (١١٨٩ - ١١٩٢ م) ، والسادسة (١٢٢٨ - ١٢٢٩ م) (٢٦) .

ولقد كانت ظروف وتوازنات القوى بين الجانبين المصرى والصليبي هى التى تحدد طبيعة سلوك كل منهما ازاء الآخر . وتأرجح هذا السلوك بين المواجهة المسلحة والمهادنة والصلح . وعادة ما كانت تأتى المصالحات فى أعقاب المواجهات العسكرية لتكون بمثابة هدنة لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الأوراق ، فكثيرا ما هادن « صلاح الدين الايوبي » الصليبيين وعقد مصالحات معهم حتى يفرغ من توحيد الجبهة الاسلامية استعدادا لمحاربتهم ، حتى واجههم عسكريا وانتصر عليهم فى حطين (١١٨٧ م) . وانتهت كلتا الحملتين الخامسة والسابعة على مصر باستسلام الصليبيين وعقد مصالحات على ضوء بعض الانتصارات العسكرية التى حققتها مصر .

وأجل الممالك مواجهة الصليبيين بعض الوقت حتى يفرغوا من التصدي للتتار ، وحققوا انتصارا تاريخيا في عين جالوت (١٢٦٠ م) ، بعد ذلك اتجه الممالك لمواجهة الصليبيين في الشام ونجحوا في تصفية الامارات الصليبية في الشام وانهاء فصول هذا الصراع الطويل (٢٧) .

وهكذا نجد أن المواجهة المسلحة كانت أساسا لتوجه مصر نحو الصليبيين ، وأن المصالحات بين الطرفين كانت تأتي في أعقاب هذه المواجهات ، وكانت مصر والشام الميدان الاساسي لعملية المواجهة هذه . وكان الخطر الصليبي دافعا لزيادة اهتمام مصر ببناء أسطول بحري لحماية الشواطئ والغزو ضد الغزو الصليبي .

٣ - مصر والتتار :

حمت مصر العالم الاسلامي من خطر التتار ، وهم قبائل بربرية نزحت من أواسط آسيا ، ومثلت تهديدا للعالم الاسلامي بعد السيطرة على ايران والقضاء على الدولة الخوارزمية ، والقضاء على الخلافة العباسية ، واحتلال دمشق (٢٨) ، وهنا أصبح الخطر على أبواب مصر ، خاصة بعد أن راح الامراء الايوبيون يتسابقون لتقديم فروض الطاعة للمغول في الشام ، فتصدت لهم الدولة المملوكية بقيادة السلطان «قetz» والأ مير « بيبرس » والحقت بهم الهزيمة في عين جالوت (٦٠٨ هـ) (٢٩) .

ولم تتردد دولة الممالك الثانية في التصدي للتتار بقيادة « تيمور لنك » بعد أن ظهر خطرهم في الشرق مرة أخرى مع سيطرتهم على الشام ، حيث عبأ الممالك قوة كبيرة تمكنوا بموجبها من هزيمة « تيمور لنك » عام ١٣٩٤ م واستعادوا الشام مرة أخرى (٣١) .

وهكذا ، كان سلوك مصر تجاه التتار سلوكا دفاعيا ضد قوة غازية . وحدثت المواجهة مرتين ، وبذلك كان سلوكا محددا زمانا ومكانا لا يعكس نوعا من الاستمرارية النسبية ، كما هو الحال بالنسبة لسلوك مصر تجاه

الدولة البيزنطية والصليبيين ، وذلك لسبب أساسى وهو أنهم لم يستمروا طويلا فى المنطقة •

٤ - مصر والجمهوريات الإيطالية (البندقية - جنوا - بيزا) :

فى إطار اهتمامها بالمتوسط ، حرصت مصر على أن يكون لها وجود فيه ، ففى بعض الفترات سيطرت على بعض الجزر مثل كريت وقبرص (النصف الاول من العصر الفاطمى والعصر المملوكى) ، كما كان لها علاقات تجارية بأسبانيا ، وكانت تفاعلاتها أكثر وضوحا مع الجمهوريات الإيطالية • حيث كان لمصر وخاصة خلال العصرين الفاطمى والابوبى علاقات تجارية وثيقة مع الجمهوريات الإيطالية ، حصلت بموجبها هذه الجمهوريات وخاصة البندقية على امتيازات تجارية فى مصر والمناطق التابعة لها (٣١) •

وكان التوتر والانقطاع يشوب أحيانا علاقات مصر - السلمية التجارية - مع الجمهوريات الإيطالية ، كنتيجة لممارسات غير ودية من قبل هذه الجمهوريات ، ومن ذلك مساندتها لبعض الحملات الصليبية على مصر والشام وتعرضها لبعض السفن الفاطمية فى عرض البحر (٣٢) ، الأمر الذى دفع الدولة الفاطمية الى ارسال بعض الحملات فى محاولة للسيطرة على جنوه ، الا أن هذه التوترات كانت وقتية ، فسرعان ما كان يغلب منطق المصالح المتبادلة على منطق العداء والصراع (٣٣) •

وبإيجاز ، فإن سلوك مصر تجاه الجمهوريات الإيطالية كان سلوكا تجاريا بالأساس ، لذلك غلب عليه الطابع السلمى ، وكانت التوترات التى بين الجانبين فى بعض الأحيان مصدرها ممارسات سلبية من قبل الجمهوريات الإيطالية •

ويؤكد تحليل سلوك مصر تجاه بيزنطة والصليبيين والجمهوريات الإيطالية على أن أهم جوانب سياستها فى المتوسط كانت ترمى الى تدعيم مركزها فيه - مصر الفاطمية كان لها السيادة على المتوسط خلال النصف

الاول من عهدهما — والعمل دون سيطرة قوى أخرى عليه ، لأنها في هذه الحالة ستمثل تهديدا عسكريا لمصر ، حيث تصبح الأخيرة فريسة سهلة ، ويمكن أن تؤثر على حركة التجارة التي كانت تعد من المصادر الأساسية للدخل في مصر . ومن هنا كان اهتمام مصر طوال الفترات موضع الدراسة بالاسطول الحربى .

وخلاصة القول : ان تفاعلات مصر مع القوى العالمية والساعية للعالمية بيزنطة — الصليبيين — التتار) قد تمت بصفة أساسية في دائرتها الإقليمية ، اما في الشام أو على أرض مصر . وذلك لأن هذه القوى جاءت غازية وساعية للسيطرة ، فخرجت مصر للدفاع عن نفسها وعن العالم الاسلامى بصفة عامة ، ونادرا ما خرجت مصر خارج حدود دائرتها الإقليمية (مشارف الفرات وجبال طرطوس) . وعلى الجانب الآخر كان المضمون الاقتصادى / التجارى لسلوك مصر الدولى هو الأساس في علاقتها مع بعض الاقاليم كالجُمهوريات الإيطالية وأسبانيا .

انن ، سلوك مصر تجاه القوى المسيحية كان له جانبان : الاول : عسكرى وركز بالأساس في الجانب الشرقى من الدائرة الإقليمية لمصر ، والثانى تجارى وكان محور ، علاقات مصر بالجمهوريات الإيطالية وأسبانيا .

ثالثا : مظاهر سلوك مصر الخارجى

عرضت الورقة في الصفحات السابقة للمجالات والدوائر الجيو — استراتيجية لسلوك مصر الخارجى ، وتعرض الآن لمظاهر هذا السلوك . أى أشكال الممارسة المختلفة التي تجسد من خلالها .

ونظرا لطول الفترة الزمنية موضع التحليل وثنائها ، فبان مظاهر وأساليب السلوك الخارجى لمصر كانت متنوعة ومتعددة ، ويمكن بلورة أهمها فيما يلى :

١ — استخدام القوة المسلحة :

كان هذا هو الطابع الغالب على سلوك مصر الخارجى • فكثيرا ما استخدمت القوة لوضع حد لآى فتن أو اطماع من قبل بعض القوى الاقليمية الاسلامية وغير الاسلامية (القرامطة ، الحمدانيون ، بلاد النوبة • الخ) أو القوى غير الاقليمية ، الاسلامية وغير الاسلامية الساعية للعالمية (بيزنطة ، الصليبيون ، التتار) • ويلاحظ أن أهم عمليات مصر العسكرية قد حدثت فى الشام ، وعادة ما كانت ترحف الجيوش من مصر الى الشام لتحجيم ومواجهة أى قوى يمكن أن تمثل تهديدا بدرجة أو بأخرى لمصر ، خاصة وأنها كانت مستهدفة من قبل كافة القوى الاقليمية وغير الاقليمية الاسلامية وغير الاسلامية مع فارق أساسى وهو أن صراعات مصر مع القوى الاقليمية الاسلامية كانت ثانوية ، تنتم فى اطار رابطة الاسلام وغالبا ما كانت تحركها بعض الاطماع الشخصية والخلافات المذهبية بينما تناقضاتها وصراعاتها مع القوى غير الاسلامية كانت أساسية ، أى مرتبطة بالوجود والمعقيدة ونظام القيم •

اذن ، زيادة الاطماع ومحاولات السيطرة الخارجية على مصر هى السبب الاساسى وراء اضطباغ سلوكها الخارجى بالطابع العسكرى ، فهى كانت حريصة على أن يكون لها القيادة الاقليمية حتى تنصدى للقوى غير الاقليمية الفائزة •

٢ - استغلال المصراعات المحلية للتدخل العسكرى :

فى كثير من الحالات كان سوك مصر العسكرى يأتى كنتيجة لطلب أحد الاطراف المتصارعة على السلطة فى إقليم معين العون والمساعدة العسكرية من مصر • وكانت السلطة فى مصر تستغل هذه المواقف لتثبيت وجودها وتدعيم من تضمن ولاءها •

ويمكن أن يجد المرء نماذج عديدة لهذا السلوك : « صلاح الدين الايوبى » استغل فرصة الصراع بين أمراء البيت الزنكى فى الشام بعد وفاة « نور الدين زنكى » ودعوة أحدهم له بالتدخل ليمد سيطرته على الشام • وتدخلت مصر المملوكية فى الحجاز عسكريا كاستجابة لطلب أحد

أشراف مكة عونها ومساعدتها في خضم الصراع على السلطة بين الأشراف
•• وكذلك جهزت مصر حملة للتدخل في اليمن بناء على دعوة أحد أمراء
اندولة الرسولية لها • وأستغل « بيبرس » الصراع بين أمراء النوبة
واستتجاد أحدهم به ليجهز حملة عسكرية اتجهت للنوبة ، وكانت النتيجة
القضاء على الممالك المسيحية في النوبة ودخول النوبة في إطار دولة
الاسلام (٣٤) •

وتكرر نفس السلوك ، عندما استغل « على بك الكبير » اندلاع
انصراف بين الأشراف في مكة واستتجاد أحدهم به ، ليتدخل عسكريا في
الحجاز • وينصب على مكة شريفا مواليا له (٣٥) •

ويلاحظ أن أغلب عمليات التدخل العسكى التي مارستها مصر بناء
على طلب أحد الاطراف المحلية في صراع داخلى قد نجحت في تحقيق
هدف مصر المنشود ، وهو تدعيم مركزها في نطاقها الاقليمى بحيث
تمارس دور المتحكم في التفاعلات الاقليمية •

٣ - تحديد بعض القوى المعادية أو التي يمكن أن تكون معادية :

وذلك لحرمان الخصم من قوة اضافية وهو سلوك نجد العديد من
تطبيقاته في تعامل مصر على المستوى الخارجى • «صلاح الدين الايوبى»
سعى لتحديد البندقية في صراعه ضد الصليبيين ، وذلك بمنحها بعض
الامتيازات التجارية في مصر والاقاليم الداخلة في نطاقها ، وكان يمكن
أن يستخدم هذه الامتيازات كأوراق للضغط عندما يستدعى الأمر (٣٦) •
كذلك نجأ الى تحديد بيزنطة في صراعه ضد الصليبيين فاتسمت العلاقة
بين الجانبين بالصدقة والمسالمة في معظم الاوقات (٣٧) • ولم يقف الامر
عند حد تحييد بعض القوى فقط ، لكن كان هناك نماذج للتصالح
والتسسيق مع قوى خارجية ، وهو أمر سيتم تناوله عند الحديث عن
الوارد التي كانت تعبا خلف سلوك مصر الخارجى •

٤ - الاتصال الدبلوماسى :

وكان يتم بصفة أساسية من خلال المراسلات والسفارات • وكانت

«تعددة الانسكال والاغراض منها ما هو تجارى ، حيث يقوم الرسل - والسفارات بمهمة توثيق العلاقات التجارية والاتفاق على بعض الترتيبات وكان لمصر مراسلات واتفاقيات تجارية مع الجمهوريات الايطالية وأسبانيا ، وببزنطة في بعض الفترات . هذا الى جانب اتصالاتها وعلاقاتها التجارية مع البلاد الواقعة في دائرتها الاقليمية كبلاد النوبة وبلاد المغرب والشام .

وكانت هناك سفارات ومراسلات لها أهداف عسكرية ، مثل ارسال انذار أو تهديد - من مصر واليها - حيث بعث « هولكو » يهدد مصر ، وبعثت مصر أكثر من مرة تهدد النوبة ، أو طلب الهدنة والصلح وبرز ذلك في سلوك مصر ازاء الصليبيين وبلاد النوبة ، فكثيرا ما كان الرسل والسفارات يؤدون مهمة توقيع الهدنة والصلح بعد المواجهات العسكرية ، ويلاحظ أن أغلبها كانت لحظات توقف مؤقتة للانتقاط الأنفاس والاعداد للقتال مرة أخرى أو طلب العون والمساعدة .

ونلاحظ أن الجانب الأكبر من السلوك الدبلوماسي الخارجى لمصر كالنسب والمصاهرة وخلافه^(٣٨) .

وتمثل رسائل صلاح الدين للخليفة العباسى لمباركة جهوده في توحيد الجبهة الاسلامية ومساعدته في حرب الصليبيين نموذجا حيا للاتصال الدبلوماسى في سلوك مصر الخارجى^(٣٩) .

ونلاحظ أن الجانب الأكبر من السلوك الدبلوماسى الخارجى لمصر خلال الفترات موضع الدراسة كان مرتبطا بالعمل العسكرى : كمقدمة له (البحث عن تحالفات ومساندات) ، أو نتيجة له (عقد الهدنة والصلح) ، يلى ذلك المراسلات والاتفاقيات التجارية .

٥ - الدعوة والدعايا وأعمال الجاسوسية :

هى أساليب كانت تتبعها السلطة في مصر ، ليس بشكل أساسى ، ولكن لمساندة أساليب وممارسات أخرى أكثر فاعلية ، فالدولة الفاطمية

بعد أن استقرت في مصر ، أرسلت دعائها الى كثير من البلاد للتمهيد لعملية الفتح ونشر المذهب الشيعي ^(٤٠) . وارسل « على بك الكبير » من يقوم بالتحريض المنظم لأهل الشام ضد والي العثماني قبل ارسال حملته العسكرية الى الشام ^(٤١) .

وأهتم سلاطين المماليك بالتجسس على الاعداء ، لمرءه قوتهم ، ومراكز تجمعهم ، وتحركاتهم ، وذلك حتى يتسنى لهم التخطيط السليم للمواجهة ^(٤٢) .

وليس من السهل على المرء أن يسوق العديد من الامثلة للأساليب سائلة الذكر . وذلك لضعف اهتمام المؤرخين بتسجيلها ورصدها ، رغم وجودها بالقطع في الواقع والممارسة العملية ، بدرجات متفاوتة وأساليب قد تختلف من فترة الى أخرى .

وصفة القول : أن الطابع العسكري كان غالباً على سلوك مصر الخارجي ، ومعظم الأساليب والمساك الأخرى كانت مكمله ومساندة . وبالرغم من أهمية البعد التجاري والاقتصادي في سلوك مصر الخارجي باعتبار أن التجارة مصدر أساسي للدخل في مصر ، الا انه استغل في كثير من الاحيان لخدمة الأهداف العسكرية . ولا يمكن فهم غلبة الطابع العسكري على سلوك مصر الخارجي الا في ضوء كثرة المخاطر والاطماع التي تعرضت لها مصر ودأثرتها العربية الاسلامية من جانب وغلبة الروح العسكرية على الحكام الذين تابعوا على حكمها من جانب آخر .

رابعاً : تعبئة الموارد

لم تكن هذه الموارد تتسم بالثبات والاستمرارية من حيث حجمها ونوعيتها وأساليب تعبئتها ، وذلك لاختلاف الظروف الداخلية والخارجية من فترة زمنية الى أخرى ، وبعض هذه الظروف كان بفصل عوامل طبيعية كالفيضانات والزلازل وانخفاض مياه النيل ... الخ ، فمثل هذه العوامل كانت تترك آثارا سلبية على القدرات العسكرية والاقتصادية للدولة .

وقبل تحليل هذه الموارد يمكن الإشارة الى بعض العموميات من واقع الخبرة التاريخية المصرية : ان فاعلية السلوك الخارجى غالبا ما ارتبطت بدرجة من درجات التقدم والازدهار الاقتصادى والاستقرار السياسى فى داخل ، وغالبا ما ارتبطت بدرجة سيطرة مصر فى نطاقها الاقليمى ، ففاعلية الدولة الفاطمية فى مواجهة بيزنطة زادت حين تمكنت من السيطرة على كثير من الاجزاء التى كانت تابعة لبيزنطة فى الشام وفرضت سيادتها لمدة قرن من الزمن على البحر المتوسط - عندما كانت تتمتع بدرجة عالية من السيطرة الاقليمية . وأرجأ « صلاح الدين » محاربة الصليبيين حتى فرغ من تكوين جبهة اسلامية متحدة ضدهم بؤرتها مصر . كذلك يلاحظ أن جزءا من موارد مصر وخاصة الموارد المادية لم يكن يمكن فى داخلها ، وغالبا ما ارتبط التدهور فى سلوك مصر الخارجى بتدهور فى امكانياتها الاقتصادية والعسكرية ، وبموجات من عدم الاستقرار الداخلى كنتيجة لاختلافات وصراعات السلطة .

ويمكن تصنيف الموارد التى كانت تمعاً لدعم سلوك مصر الخارجى الى :

١ - موارد مادية وتشمل : الموارد العسكرية (الجيش والاسطول) والموارد الاقتصادية (زراعة - صناعة - تجارة) والتحالفات الخارجية .

٢ - موارد معنوية وتتضمن : القيادة السياسية والرموز الدينية وعقيدة الجهاد .

والغرض من تقسيم الموارد على النحو السابق ، هو تسهيل البحث والتحليل العلمى فقط ، فمثل ، هذا الجمود لا وجود له فى الواقع ، وغالبا ما يتم التفاعل بين ما هو مادى وما هو معنوى .

١ - الموارد المادية :

وهى التى تمثل الاساس المادى للممارسة الخارجية . ويمكن أن يكون دورها حاسما متى أدرك صانع القرار طبيعة وحجم موارده مقارنة

بأهدافه من جانب وبموارد الخصوم من جانب ثان ، ومتى أمثلت تكتيكات فعالة لتعبئة وحشد هذه الموارد • وتنقسم الموارد المادية الى موارد عسكرية (الجيش والاسطول) وإخرى اقتصادية • وثالثة نتيجة للتحالفات مع قوى خارجية •

(أ) الموارد العسكرية :

انتهت الصفحات السابقة الى غلبة الطابع العسكرى على سلوك مصر الخارجى ، ومن هنا كان لابد من الاهتمام بالجيش والاسطول • ونظرا لتضارب وعدم دقة المصادر التاريخية فيما يتعلق بحجم وتشكيلات ونفقات الجيش والاسطول - فانه لا مجال هنا لاستخدام لغة الأرقام والاحصاءات لقياس ومعرفة فاعلية الجيوش والاساطيل المصرية ، فالانجازات والانتصارات التاريخية التى حققتها هذه الجيوش وتلك الاساطيل خير مؤشر على فاعليتها •

وتكتفى الورقة بالإشارة الى بعض الدلالات العامة . انه خلال الفترات موضع الدراسة لا يوجد حاكم لمصر لم يهتم بالجيش والاسطول الا فى لحظات التفكك والضعف والانهار ، ذلك لتأمين السلطة والدولة والعقيدة والديار الاسلامية ضد أى تهديدات داخلية أو اقليمية أو غازية من الخارج • وغالبا ما كانت القيادات التاريخية لمصر تقوم باعادة تنظيم الجيش ، بقصد زيادة امكانياته وقدراته وكان هناك ديوانا خاصا بالجيش لتجهيزه والاشراف عليه وصرف مرتبات جنوده ، فأهتم كل من « ابن طولون » و « الاخشيديين » ببناء جيش قوى ، فظهرت فاعليته فى مواجهة « ابن طولون » وابنه « خسارويه » « للموفق » أخو المعتمد العباسى والدولة البيزنطية • وفى مواجهة « الاخشيديين » لغزوات الفاطميين و « لابن رائق » أمير الأمراء العباسى (١٣) • وأهتم الفاطميون ببناء جيش قوى ، يؤكد البعض على أنه أقوى الجيوش التى وطأت أرض مصر بعد جيش الاسكندر المقدونى (١٤) • وأعاد « صلاح الدين الايوبى » تنظيم الجيش من

الأمراء الأرمن واستجلب أعدادا كبيرة من الأتراك والاكراذ جعلهم أساسا لجيشه . وانقسم الجيش في عهد « صلاح الدين » الى عسكر السلطان وأغلبهم من الاكراذ والترك وهم بمثابة الجيش الثابت حيث كانوا يخدمون بصفة دائمة ويتقاضون اقطاعا ، وجند الامراء ، حيث كان لكل أمير عدد معين من الجنود حسب متطلبات اقطاعه ، وفي حالة اندلاع الحرب يلتزم هذا الامير بتقديم عدد معين من الجنود بمعداتهم ينضمون للعسكر^(٤٥) . واستجلب سلاطين المماليك عددا كبيرا من المماليك جعلوهم أساسا لجيشهم والذي كان يتكون من ثلاث تشكيلات : فرق المماليك السلطانية وكانوا أعلى شأنا وكانت تمنح لهم اقطاعيات ، وأجناد الحلقة وكانوا من ممالك السلاطين السابقين وأولادهم ولا يتغيرون بتغير السلطان — أى أنهم كانوا يمثلون الجيش الثابت ، وجند الامراء وكان عددهم يختلف حسب ثروة كل أمير وكان عليهم أن يؤديوا خدمات عسكرية وقت الحرب^(٤٦) .

ويلاحظ أن نظام الاقطاع الحربى ، الذى عرفته مصر منذ العصر الفاطمى والايوبى وتبلور بشكل واضح في العصر المملوكى ، كان أحد مسالك تكوين وتنظيم الجيوش^(٤٧) . وقبل أن يتجه « على بك الكبير » لتوسيع دائرة نفوذه عمل على اعادة تنظيم الجيش ، فتخلص من الحاميات العثمانية في الجيش وكون جيشا جديدا من الفرق المملوكية وبعض المرتقة من المغاربة والدروز والاحباش^(٤٨) .

ويلاحظ أن العناصر الاساسية في الجيش المصرى لم تكن من المصريين ، فالمماليك والسودانيون كانوا أساسا للجيش الطولونى والاخشيدي^(٤٩) . واعتمد الفاطميون على المماليك والترك والبربر والزنج والسودانيين في بناء جيشهم^(٥٠) . وكان الأتراك والاكراذ أساسا للجيش الايوبى^(٥١) ، والمماليك أساسا للجيش المملوكى^(٥٢) وجيش على بك الكبير .

وغالبا ما كانت هذه العناصر البشرية تستجلب أو تشتري من النطاق الاقليمى لمصر أو من خارجه ، فالمماليك جلبوا وأنشأوا من

جزيرة القرم وبلاد القوقاز وآسيا الصغرى وفارس وتركستان وبعض
البلاد الاوروبية . وهذا لا يعنى أن المصريين لم يسهموا فى العمليات
الحربية ، وخاصة تلك التى تمت على أرض مصر ، حيث برز دورهم
فى عملية مواجهة بعض الحملات الصليبية على مصر ، وفى عمليات
انتاذيب التى مارستها مصر ضد النوبة .

أضف الى ذلك أن المصريين هم الذين كانوا يسهمون بالجانب
الاكبر فى تمويل هذه الجيوش والانفاق عليها ، من خلال دفع الخراج
والضرائب والاستغلال بالزراعة لدى الاقطاعيين .

وعادة ما كان يسبق ارسال الحملات العسكرية عملية تجهيز
واعداد للجيش من حيث الجنود والمؤن والاسلحة ووسائل الانتقال .
وغالبا ما كانت هذه الحملات بقيادة السلاطين أو الامراء .

وخلاصة القول : ان الاهتمام بالجيش كان أساسا فى معظم
الفترات موضع التحليل ، وان هذا الجيش تكون بالأساس من عناصر
عبي مصرية ، وظهرت فاعلياته فى الانتصارات التاريخية التى حققها ،
ولم يفتر الاهتمام بالجيش الا فى لحظات الفوضى وعدم الاستقرار
الداخلى والتدهور الاقتصادى .

ويجب فهم زيادة الاعتماد على عناصر غير مصرية فى الجيش
فى اطار عدة أبعاد : وجود رابطة قوية شاملة كانت تربط بين
المصريين وغير المصريين وهى رابطة الاسلام ، كما أن العناصر غير
المصرية التى كان يتكون منها الجيش المصرى كان معروفا عنها التقاليد
الحربية ، وفكرة تجنيد المرتزقة فى الجيوش لم تكن فاصدة على مصر
نقط بل عرشتها مناطق أخرى .

ونظرا لطول الشواطىء المصرية وشواطىء المناطق التى كانت
عادة ما تدخل فى نطاق سيطرتها — على البحرين المتوسط والاحمر ،
وأهميتهما كممرين تجاريين هامين للتجارة العالمية ، وتتنافس بعض القوى
العالمية أو الساعية للعالمية للسيطرة عليهما ، نظر لكل ذلك لم يكن اهتمام

حكام مصر بالأسطول أقل من اهتمامهم بالجيش . وظهر ذلك في الانتصارات التي حققها الأسطول المصري سواء في مواجهة بيزنطة أو الصليبيين في المتوسط ، أو في نقل المؤن والمعدات عبر نهر النيل جنوباً لتدعيم حملات مصر ضد النوبة .

وفي إطار الحديث عن الأسطول يمكن التركيز على ثلاثة أمور :
الاول : تزايد اهتمام حكام مصر بصناعة السفن كأساس لبناء أسطول قوى ، ففي عهد « ابن طولون » نشطت صناعة السفن في جزيرة الروضة (٥٣) . وأسس « الأخشيد » قواعد ودورا جديده لصناعة السفن الحربية والتجارية ، وان كان نشاط الأسطول في شرقي المتوسط قد انخفض (٥٤) . وأهتم الفاطميون ببناء قوتهم البحرية ، فوصلوا قوتهم البحرية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط بقوتهم البحرية في حوضه الغربى ، وأسسوا دار « المقس » لصناعة السفن الى جانب دار الروضة ، وبذلك ارتفعت الدولة الفاطمية خلال النصف الاول من عمرها الى مصاف القوى العالمية وكانت لها السيطرة على المتوسط ، وكان للفاطميين أسطول في البحر الاحمر بغرض تأمينه كطريق للتجارة (٥٥) ، ولم يكن اهتمام الايوبيين بصناعة السفن أقل من اهتمام سابقيهم ، حيث انفق « صلاح الدين الايوبي » على الجيش بسطاء (٥٦) وأنشأ الممالك خلال فترة حكمهم حوالى ستة أو سبعة أساطيل ، بمعدل أسطول كل (٤٠) أو (٥٠) سنة عندما يتحطم أحد الاساطيل في معركة حربية ، وكانت هناك دور لصناعة السفن في دمياط والروضة الاسكندرية (٥٧) .

والامر الثانى : انه كان هناك ديوان للأسطول ، ينظم ويراعى شؤونه ، وغالبا ما كان السلطان يشرف بنفسه على أعمال ونفقات الأسطول لحيوية الدور المنوط به في حماية الشواطىء والثغور .

والامر الثالث : أن وظيفة الأسطول الحربى المصرى كان لها جانبان أولهما : حماية الشواطىء والثغور وذلك بالتصدى للأساطيل الغازية في معارك بحرية ، وثانيهما : مساندة القوات البرية ، من خلال دور

الاسطول في نقل المؤن والجنود الى المناطق المستهدفة .

وخلاصة القول : ان الاهتمام ببناء وتطوير الجيش والاسطول كان أساسيا لدى أغلب الحكام الذين تعاقبوا على حكم مصر ، وذلك لمواجهة كافة مصادر التهديد ، سواء كانت اقليمية منافسة ، أو غير اقليمية غازية .

ويلاحظ ان جزءا من موارد مصر العسكرية لم يكن كامنا داخلها ، لكنها كانت تحصل عليه وتحشد من الاقاليم الواقعة في دائرتها اقليمية أو غيرها سواء بالاستجلاب أو الشراء ، مثل اعتماد الفاطميين على شراء الأخشاب اللازمة لصناعة السفن من الخارج .

(ب) الموارد الاقتصادية (الزراعة — الصناعة — التجارة) :

يعد توافر الموارد الاقتصادية والاستغلال الجيد لها من المدخلات الأساسية لأية سياسة خارجية فعالة ونشطة ، فهي التي تضمن للدولة بناء قدرات عسكرية (برية وبحرية) فعالة ، كما أنها تضمن للدولة استقلاليتها وحرية حركتها في تعاملاتها الدولية (٥٨) .

وفي اطار موضوع الورقة يمكن رصد عدة ملاحظات عامة : **أولها** ، انه غالبا ما كان الاهتمام بتصحيح وتطوير الأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة ، يسبق الممارسة الخارجية وخاصة شكلها العسكري ، فهذه القطاعات الاقتصادية كانت مصدر التمويل الاساسي لممارسات مصر الخارجية . وبرزت هذه الظاهرة بصورة واضحة في ظل القيادات الكبرى « ابن طولون » (٥٩) و « الأخشيد » (٦٠) و « صلاح الدين » (٦١) ، وخلفاء النصف الاول من العصر الفاطمي (٦٢) وبعض سلاطين المماليك (٦٣) ، وكذلك « علي بك الكبير » .

وكان للأرباح التجارية التي حصلت عليها مصر — وخاصة منذ بداية العصر الفاطمي — دور هام في تمويل سلوكها العسكري الخارجي كما أن الاهتمام بالزراعة والصناعة لم يكن هدفاً للمواطن المصري في

المقام الأول بقدر ما كان زيادة الموارد اللازمة لدعم حركة وحملات مصر الخارجية : وثانيها ، انه كان هناك عدة أساليب أتبعتها الكام المتعاقبون لتعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة السلوك الخارجى ومن هذه الأساليب : الخراج ، وفرض ضرائب غير شرعية ، ومصادرة أموال بعض الاغنياء وقت الحروب « الاخشيدي »^(٦٤) ، والافتراض من القادرين (برقوق)^(٦٥) . وتخصيص ريع منطقة معينة لحملة معينة ، حيث خصص صلاح الدين ريع « قفط » فى أحد الاعوام لتمويل حملة على بلاد النوبة ، وهذه الأساليب كانت تختلف من حاكم الى آخر ، وكان أكثرها انتشارا الخراج والضرائب غير الشرعية . أضف الى ذلك انه فى وقت الحرب كان يفرض على المستفيدين بنظام الاقطاع الحربى الزام بتقديم عددا من الجنود بأسلحتهم لينضموا الى الجيش .

وثالثها : أن جزءا من الموارد الاقتصادية التى كانت تعبأ لخدمة سلوك مصر الخارجى لم يكن كامنا فى داخلها ولكن فى نطاقها الاقليمى ، فعلى سبيل المثال ، حصل الايوبيون على موارد اقتصادية من اليمن^(٦٦) وأسفاد الفاطميون من ثروات وامكانيات المغرب الاقتصادية والعسكرية^(٦٧) ، وكانت الحجاز مصدرا للدخل — خاصة فى عهد المماليك — حيث كان شريف مكة والمدينة يدفع مبلغا من المال سنويا للدولة المملوكية^(٦٨) . وهكذا ، كان النطاق الاقليمى لمصر يمثل مصدرا للموارد الاقتصادية والبشرية استفادت منها مصر فى دعم حركتها الخارجية ، **ورابعها :** انه كان هناك علاقة ايجابية بين التدهور الاقتصادى (كنتيجة لبعض العوامل الطبيعية أو غيرها) وبين تهرؤ سلوك مصر الخارجى وزيادة الاطماع الخارجية ، فعندما تدهورت الاوضاع فى مصر فى عهد « كافور الأخشيدي » تعددت غارات النوبة على مصر وتمرد القرامطة فى الشام ، وبتدهور الدولة الاخشيديّة تمكن الفاطميون من السيطرة على مصر ، ومع تدهور الدولة الفاطمية نتيجة لانتشار الجاعات والأوبئة منذ بدايات عهد « المستنصر بالله » وما تلاه ، تمكن الشمال الافريقى من الاستقلال واقتطع السلاجقة الحجاز ، وتزايدت غارات

ببزنطة على الشام ، وأخيرا جاءت الحملة الصليبية الأولى لتقلص الوجود الاسلامى فى الشام وفلسطين وذلك بتكوين أربع امارات صليبية هناك ^(٦٩) . وأدى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الى ضياع موارد مالية ضخمة كان يحصل عليها المماليك نتيجة لقيام مصر بدور حيوى فى التجارة العالمية ، الأمر الذى أسهم — ضمن عوامل أخرى — فى هزيمة المماليك على أيدي العثمانيين ^(٧٠) .

(ج) التحالفات الخارجية :

وهى تمثل موردا ماديا عندما ترتبط بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لاحد أطراف التحالف فى صراعه ضد قوى أخرى داخلية أو خارجية . ويمكن أن تمثل موردا معنويا ، عندما لا ترتبط بتقديم مساعدات مادية ، وفى هذه الحالة يخلق التحالف إحساسا وشعورا بالقوة لدى أطرافه وبالرهبة والتردد لدى خصومه . ويمكن للتحالفات أن تتضمن النوعين من الموارد المادية والمعنوية (تقديم 'مساعدة' — وخلق 'الأثر النفسى') .

والذى يهمننا هنا هو التحالف مع قوى خارجية — أى لا تنتمى الى الدائرة الإقليمية لمصر — وهو سلوك مارسته مصر بصورة نادرة وفى ظل ظروف معينة ، كأن تواجه بخصم قوى فتلجأ الى بعض القوى الخارجية ، ان لم يكن للحصول على تأييدها فعلى الأقل لتحييدها ومنعها من الانضمام للخصم . وكانت هذه التحالفات أقرب الى اتفاقيات الهدنة والصلح منها الى المحالفات بالمعنى الدقيق .

ويمكن أن يسوق المرء عدة أمثلة لهذه المحالفات : « صلاح الدين الأيوبي » تهادن وتحالف مع البيزنطيين فى بعض الفترات للتفرغ لمواجهة الخطر الصليبي . وتحالف « بيبرس » مع مغول القفجاق ضد مغول فارس ^(٧١) . وتحالف مع الدولة البيزنطية ليحصل منها سندا له فى الشام — ولم تتردد دولة المماليك الثانية فى قبول أى دعم ومساعدات من السلطان العثمانى لمواجهة خطر المغول الذى تجدد مرة ثانية بقيادة

« تيمور لنك » (٧٢) • وأبدى « على بك الكبير » رغبته في التحالف مع جمهورية البندقية على أساس مساعدتها في السيطرة على جزر الدولة العثمانية في البحر المتوسط مقابل تزويده ببعض المدافع والمساعدات الحربية ، لكنها لم توافق على التحالف ، الأمر الذي دفعه الى التحالف مع روسيا التي حصل منها على دعم عسكري لجيشه وأسطرته لتنفيذ حملاته الخارجية (٧٣) •

وهكذا لم يتردد حكام مصر خلال بعض الفترات في عقد محالفات مع قوى خارجية — بعضها لم تكن صديقة على الدوام — في سبيل مواجهة تحديات أكبر •

٢ — الموارد المعنوية (الرمزية) :

تتعلق هذه الموارد بالقيم والرموز التي يلتفت الناس حولها ، وبالتالي يمكن تكتيل ارادتهم من خلالها ، ودفع هذه الإرادة لتصبح ركيزة أساسية للسلوك الخارجى •

وتمثلت أهم هذه الموارد المعنوية في تقاليد الممارسه الخارجية لمصر في : القيادة السياسية والرموز الدينية وعقيدة الجهاد •

(١) القيادة السياسية :

القيادة السياسية الفعالة هي التي تعبر عن قيم ومصالح الجماعة وتكون رمزا للوحدة الوطنية والتكامل القومى ، وتمتلك القدرة على تعبئة وتحريك المواطنين خلف القضايا المصرية ، وليس هذا مجال التحليل النظرى لديناميات العلاقة بين القيادة السياسية والسياسة الخارجية ، فاهم هو تحديد دلالات الخبرة المصرية في هذا السياق •

وبصفة عامة يمكن القول : انفاعلية السلوك الخارجى لمصر غالبا ما ارتبطت بوجود قيادة كبرى ، فوجود مثل هذا القائد كان يعنى عدة أمور : فهو غالبا ما أحدث تغيرات في المجتمع ، بقصد زيادة مقدرات وموارد الدولة ، كان يتم تطوير الزراعة والصناعة ، واعادة تنظيم الجيش • الخ • وكان وجود القائد الفعال ضمانا للوحدة والتماسك الداخلى حيث الارتفاع فوق مستوى الخلافات وتقليص من صراعات السلطة ، فعندما

يبرز القادة يصمت ويتوارى أنصاف القادة • وفي كثير من الحالات كان القائد (سلطانا أو أميرا) يقود الجيوش بنفسه ، الأمر الذي يعكس معنى الاستعداد للتضحية بالذات ، والرغبة في تحريك المواطنين خلفه •

وينطبق جوهر التحليل السابق على العديد من القادة نذكر منهم :
« ابن طولون » وابنه « خمارويه » و (الاخشيدي) والمز لدين الله الفاطمي) و (العزيز بالله) و « جوهر الصقلي » و « صلاح الدين الايوبي » و (سيف الدين قطز) و « الظاهر بيبرس » و « السلطان برقوق » الخ •

ويلاحظ أن أغلب الاسماء السابقة قد لعبت دورا أساسيا في تأسيس الدولة ، وتوسيع دائرة نفوذها ، وقيادة الجيوش للدفاع عنها •

وتؤكد الخبرة التاريخية على انه غالبا ما كان يعقب اختفاء القيادة التاريخية الكبرى حالة من الفوضى والتدهور على المستوى الداخلي ، والعجز والتردى على المستوى الخارجى ، فاختفاء القيادة يخلق قدرا من الفراغ ، تزداد في ظله صراعات السلطة بين أبناء وأمرأ البيت الحاكم • وهذا مرده الى سمة أساسية ميزت النظم التي حكمت مصر منذ « ابن طولون » وهى توارث السلطة ، حيث ينتقل الكم من الأب الى الابن أو الى الأخ وعندما يكون الابن صغيرا عادة ما كان يعين عليه وصى • وأحيانا ، كان نفوذ الوزراء يفوق نفوذ الخلفاء •

اذن ، نظام وراثه السلطة كان يقود الى تفجير الصراعات بين أبناء وأمرأ البيت الواحد • الامر الذى يؤدى الى ضعف اهتمامهم بالجيوش والاسطول ، وتطويع المواد الاقتصادية ، بالحرص على الوحدة والتكامل لمواجهة الاخطار الاقليمية وغير الاقليمية •

بل في بعض الحالات ، كانت الاطراف المتصارعة على السلطة في الداخل تستنجد بقوى خارجية لتدعيم موقف هذا الطرف أو ذاك ضد

الآخرين ، الأمر الذى فتح الباب لبعض القوى المعادية لدخول مصر ،
والنموذج الصارخ لذلك هو حالة (شاوور ودرغام) .

ويستطيع المرء أن يجد العديد من الامثلة تؤكد المقولات السابقة،
فب وفاة كل من « ابن طولون » وابنه « خماروية » دخلت الدولة الطولونية
مرحلة التدهور وتمكن العباسيون من القضاء عليها بسهولة ، وكان
التدهور الذى أعقب وفاة « الاخشيديين » من العوامل الاساسية التى
سهلت على الفاطميين فتح مصر ، وكان تزايد سلطة ونفوذ الوزراء فى
الدولة الفاطمية وضعف سلطة الخلفاء من العوامل الاساسية لانحسار
هذه الدولة على يد الايوبيين ، وكانت وفاة « صلاح الدين » بداية
النهاية للدولة الايوبية حيث بدأت الخلافات والصراعات بين أخوة
صلاح الدين بعد وفاته الامر الذى انكسر فيه قوة الدولة وقطع
اوصالها الخ .

وبخلاصة القول : ان القيادات الكبرى فى تاريخ مصر لعبت دورا
اساسيا فى تدعيم السلوك الخارجى ، واعطائه المزيد من الدفع والفاعلية
ففى ظل هذه القيادات اتسعت دائرة نفوذ مصر ، وغالبا ما شهدت مصر
حالات من التدهور والتردى على المستوى الداخلى والعجز
وزيادة الاطماع الخارجية على المستوى الخارجى عقب اختفاء القيادات
الكبرى .

(ب) الرموز الدينية وعقيدة الجهاد :

اعتمد بعض حكام مصر على الرموز والقيم الدينية ، لتعبئة
وتكثيل الناس خلف سياساتهم وممارساتهم الخارجية ، وذلك لتجذير
هذه القيم فى الوجدان الجماعى ، وقدرتها على تعبئة وتحريك مشاعر
المؤمنين بها . وكان تمسك الحكام بهذه القيم ، واستعدادهم للدفاع
عنها من المصادر الاساسية لتعميق وتدعيم شرعيتهم وخلق المساندة
والتأييد لهم .

ويمكن أن يسوق المرء العديد من النماذج التاريخية التى تؤكد
المقولات السابقة فممن « الاخشيديين » ومصر حريصة على مد نفوذها

.. بشكل مباشر أو غير مباشر - على الحجاز ، وذلك بدعوى حماية الحرمين الشريفين وطرق الحج ، وهذا كان من شأنه تدعيم نزعيتها الدينية ودورها السياسى فى العالم الاسلامى . وكان « صلاح الدين الايوبى » حريصا على الحصول على تقليد من الخلافة العباسية ، وذلك لاضفاء صفة الشرعية الاسلامية على حكمه . وكان شعار الجهاد فى سبيل الله من العوامل الاساسية لنشأة الدولة الايوبية (٢٤) ، حيث رفع « صلاح الدين » راية الجهاد ضد الصليبيين الذين استهدفوا ، الاسلام والامكن المقدسة - الى جانب أهداف أخرى - ومن ثم اتجه لتوحيد الدول والممالك الاسلامية حول مصر لمواجهة هذا الخطر . وكان لهذا الشعار أثر هام فى تعبئة الروح المعنوية ، وحشد الارادة الجماعية لدى المسلمين خلف « صلاح الدين » الذى حقق انتصارا تاريخيا فى حطين . وعمل المماليك على احياء الخلافة العباسية فى مصر ، لاضفاء الشرعية الدينية على حكمهم ، وتدعيم قيادة مصر الروحية والسياسية للعالم الاسلامى . وكان لشعار الجهاد فى سبيل الله ضد التتار اكبر الأثر فى تعبئة المسلمين خلف « قطز » و « بيبرس » ، وخلف « بريق » لمواجهة جمافل التتار التى هددت العالم الاسلامى والحضارة الانسانية برمتها (٢٥) .

وغالبا ما كانت تتم عمليات الحشد والتعبئة المعنوية عن طريق القادة والخطباء والوعاظ فى المساجد والاسواق وأماكن التجمع . وكان لسهولة ووضوح الخطاب الدينى أكبر الأثر فى تحقيق عملية التكتل الجماعى خلف القيادة .

وصفوة القول : انه اذا كان النطاق الاقليمى لمصر قد تضمن بعض الموارد المادية التى حشدها مصر لخدمة سلوكها الخارجى ، فان الموارد المعنوية كانت كامنة فى مصر نفسها ومتمثلة فى القيادة السياسية والارادة الجماعية والقدرة على رفع راية التحدى فى وجه الخطر الخارجى . وهنا تبرز أهمية التفاعل بين مصر ونطاقها الاقليمى أى بين الموارد المعنوية والموارد المادية - وهذا لايعنى ان مصر لم تكن تتضمن

موارد مادية ، بل بالعكس ربما كانت تتضمن الجزء الأكبر ، لكنه يعنى أن النطاق الاقليمى بمختلف موارده يمثل مصدرا لاغنى عنه لمساندة حركة مصر الخارجية •

خامسا : نتائج الدراسة

من خلال العرض السابق يمكن بلورة النتائج التالية : -

١ - أن السمة الغالبة للنظم التى حكمت مصر خلال الفترات موضع الدراسة هى ظاهرة توارث السلطة داخل الاسر الحاكمة ، وهى ظاهرة لها جذورها التاريخية فى الخبرة العربية - الاسلامية ، وكانت تمثل بالنسبة للسلوك الخارجى المصرى عامل قوة وعامل ضعف : عامل قوة عندما يكون هناك قائد فعال يرتفع فوق الخلافات والصراعات الداخلية ويوجد معنى الوحدة والتماسك حتى تكون حركته الخارجية أكثر فاعلية ، وعامل ضعف عندما تختفى القيادة الكبرى تاركة فراغا كبيرا يمثل بيئة ملائمة للصراعات على السلطة بين أمراء البيت أو الاسرة الحاكمة مما ينعكس بشكل سلبي على السلوك الخارجى •

وقد يتبادر الى الذهن التساؤل عن مدى دقة الحديث عن سلوك مصر الخارجى ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر محكومة بواسطة أسر مسلمة غير مصرية (الطولونيون ، الاخشيديون ، الفاطميون ، الايوبيون المالكيك) • ومثل هذا التساؤل مردود عليه من ثلاثة جوانب : انه كان هناك رابطة أوسع وأشمل تربط بين المصريين وغير المصريين من المسلمين وهى الاسلام ، وأغلب الاسر غير المصرية التى حكمت مصر ، لم تعش معزولة عن الشعب المصرى ، ولم يكن ولاؤها الاساسى لبلدانها الاصلية فسرعان ما تمصرت وذابت فى الشعب المصرى ، وأصبح ولاؤها للاسلام أولا ولمصر ثانيا ، فالقيادة الروحية والدينية للعالم الاسلامى انتقلت الى مصر بعد سقوط بغداد واحياء المالكيك للخلافة العباسية فى القاهرة • ومن هذا المنطلق لم يتردد حكام مصر فى اللدفاع عن الديار الاسلامية ضد كافة القوى الغازية ، اذن الرابطة الاسلامية كانت أقوى من

الروابط الوطنية الضيقة حتى وإن سعى بعض الحكام لاستغلالها من أجل مصالح سياسية • وظاهرة الأسر الأجنبية التي تحكم في غير مواطنها الأصلية لم تكن قاصرة على مصر فقط ، بل عرفت مناطق أخرى من العالم •

٢ - أن السمة الأساسية التي ميزت النظام الدولي خلال فترات الدراسة هي وجود قوة أو أكثر من القوى العالمية أو الساعية للعالمية لبيسط نفوذها على العالم (مفهوم الدولة الامبراطورية) • وكان هذا يعني من زاوية سلوك مصر الخارجى : أن حركتها الخارجية كانت بالاساس تجاه تلك القوى العالمية والساعية للعالمية ، وبالتالي هي تجاه عدد محدود من الدول ويلاحظ ان تفاعلاتها الصراعية / التعاونية مع هذه القوى قد تمت في دائرتها الاقليمية ، حيث جاءت هذه القوى غازية / مستهدفة للعالم الاسلامى ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق الا بالسيطرة على مصر •

٣ - أن مصر أدت في مجالها الاقليمى ثلاثة أدوار : (الأول ، دور التوحيد ، فمنذ « ابن طولون » لم تعرف مصر فكرة الانعزال الاقليمى أو التقوقع ، بل راحت توسع دائرة نفوذها وتضم لها أقاليم وولايات أخرى ، فالدولة الطولونية امتدت من حدود العراق في الشرق حتى طرابلس في الغرب وامتدت حتى جبال طوروس شمالا ، وشملت الدولة الاخشيدية مصر والشام والحجاز ، وامتدت الدولة الفاطمية لتشمل الشام واليمن والحجاز والشمال الافريقى (٣٦) • وامتدت الدولة الايوبية من الفرات شرقا حتى تونس غربا وشملت الشام والحجاز واليمن والنوبة ، واتسعت الدولة المملوكية لتضم مصر والشام والحجاز واليمن وبلاد النوبة ، وعلمية التوحيد غالبا ما كانت تتم بالقوة من جانب مصر بغرض مواجهة القوى المعادية والمنافسة من بين القوى الاقليمية •

والثاني ؛ دور القيادة ، فمصر كانت دولة — قائد ، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الحركة ضد القوى الغازية • والدور **الثالث** ، دور الحماية والدفاع ، فمصر تصدت لكافة القوى الغازية التي كانت تستهدف مصر ودأبها العربية — الاسلامية فهي التي انهدت الوجود الصليبي في الشام ، وهي التي تصدت للمغول في عين جالوت ، وهي التي فرضت المزيد من القيود على حركة بيزنطة ، فهل كان هناك قوة أخرى ، خلاف مصر يمكن أن تقوم بذلك ؟

وفي سبيل أداء رسالتها الاقليمية (التوحيد — القيادة — الدفاع) لم تتردد مصر في الاستفادة من وتعبئة جزء من الموارد الاقليمية الاقتصادية والعسكرية خلف حركتها السياسية • ولم يكن الانتشار الاقليمي لمصر بغرض السيطرة في حد ذاتها وانما بغرض تحقيق القوة في اطار التكتل الاقليمي لمواجهة المخاطر والتحديات الخارجية •

هذه الحقائق ادركها « محمد علي » في سياسته الاقليمية النشطة، وأدركها الاستعمار الانجليزي الذي حرص على عزل مصر عن الوطن العربي ، وتفاعل معها « عبد الناصر » الذي اعاد لمصر دورها الاقليمي مؤكداً عروبته ومركزها القيادي في تحرير المنطقة العربية وتوحيدها ، ورغم الآثار التي تركتها هزيمة ١٩٦٧ على دور مصر القيادي ، الا انه كان بإمكانها أن تعيد تقاليد القيادة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهو ما لم يتحقق نتيجة ما اعقب هذه الحرب من تطورات تتعلق أساسا بالعلاقات المصرية الاسرائيلية •

وهكذا ، تبدو مصر في علاقاتها بمجالها الاقليمي ، فهي قوية عندها تنتشر اقليميا ، وتستفيد من امكانيات الرقعة الجغرافية المحيطة بها ؛ ولكنها تصير ضعيفة عندما تتغلق وتتقوقع على ذاتها •

٤ — أن تتركز سلوك مصر الخارجي في الجانب الشمالي الشرقي من مجالها الاقليمي (الشام وفلسطين) يعكس عدة دلالات (٧٧) : أن الشام تعد بمثابة جسر يربط مصر ومن يتحكم فيها لا يهدد مصر

فحسب ، ولكن يسعى للسيطرة عليها ، وأية قوة لا يمكن أن تستقر في الشام دون السيطرة على مصر ، ومن هنا كان حرص مصر المستقلة على السيطرة على الشام ، والدفاع عن مصر يبدأ من الشام ، لذلك نجد أن المعارك الحاسمة في تاريخ مصر قد حدثت على أرض الشام ، كما أن أغلب القوى الغازية التي استهدفت مصر والعالم الاسلامي جاءت من الشمال (اليونانيون - قيصر روما - نابليون) ، والشمال الشرقي (الهكسوس ، الفرس ، التتار ، العثمانيون وبنو اسرائيل) ، أما الصليبيون والانجليز فقد جاءوا من الشمال والشرق .

اذن التهديد الاساسي لمصر عادة ما كان يأتي من الشمال الشرقي ، ومن هنا كان حرص مصر على ضمان التحكم في الشام ، ومواجهة القوى الغازية على أرض الشام ، لان طبيعة سيناء المسطحة تجعل احتمالات كسب حرب تحدث عليها محدودة . وكذلك كانت مصر حريصة دائماً على بناء وتطوير اسطول حربي قوى لتأمين الشواطئ والثغور وهي شواطئ طويلة ، والدفاع عنها ليس بالامر السهل .

لقد أدرك « محمد علي » الاهمية الاستراتيجية والأمنية التي تمثلها الشام لمصر . وأبرم نظام « عبد الناصر » وحدة مع سوريا ١٩٥٨ ، وكان الانفصال من الضربات الاساسية التي أثرت سلبيا على نظام عبد الناصر .

وهكذا كانت مصر والشام دولة واحدة طوال الفترات التي تمتعت مصر فيها باستقلال تام أو شبه تام . أما في فترات التبعية (للدولة الاموية ، العباسية ، العثمانية) فقد كان يحدث الانفصال . لكن يظل التنسيق بين مصر وسوريا ولو على المستوى الحركي من المقومات الاساسية لضمان أمن كل منهما والامن القومي العربي بصفة عامة ، خاصة في ظل وجود اسرائيل في قلب الوطن العربي ، وهي تسعى للقيام بدور القوة الاقليمية العظمى في المنطقة .

• - نظر لاهمية مصر الاستراتيجية ، ودورها كدولة قائد ، تمارس مهمة التوحيد ، وترفع راية التحدي ، فانها كانت محط اطماع

القوى الغازية ، فالتحكم في المنطقة لا يكون الا بضرب مصر ، أو على الأقل خلق العزلة بينها وبين اطرافها الاقليمي . ونتيجة لذلك غلب الطابع العسكرى على سلوك مصر الخارجى لمواجهة أى قوى اقليمية تهدد التماسك داخل الدائرة الاقليمية ، والتصدى للقوى غير الاقليمية الغازية . وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بالجيش والاسطول . فكانا الضمان الاساسى لأمن مصر ودائرتها العربية — الاسلامية .

والقوة العسكرية لها مكانتها في التاريخ المصرى ، ليس للدفاع عن مصر فقط ، ولكن للدفاع عنها وعن دائرتها الاقليمية . وفي ضوء تعقد الصراع الاقليمي / الدولى في المنطقة العربية منذ نشأة اسرائيل يصبح تطوير هذه القوة والارتفاع بفاعليتها مسألة أساسية ، أخذاً في الاعتبار أن الصراعات العربية — العربية ثانوية ، وأن التحدى المصيرى الذى يواجه الوطن العربى هو اسرائيل ، ومحاولات الاختراق الخارجى كما أن المعاهدة المبرمة بين مصر واسرائيل ، أو أى معاهدات تبرم على غرارها لا يمكن أن تمثل ضمانا أساسيا لأمن أى دولة عربية على حده أو للأمن القومى العربى في مجمله . وأى تسوية لا يمكن أن تكون عادلة بالنسبة للعرب ما لم تستند الى قوة فعالة تطرح المواجهة المسلحة كبديل للتسوية ، وهذه القوة لا يمكن أن تتمحور الا حول مصر .

٦ — رغم أن حركة مصر الخارجية تركزت ناحية الشرق والشمال الشرقى ، الا انها لم تهمل الغرب والجنوب فقد كانت حريصة على تأمين وجودها في الغرب سواء في شكل سيطرة فعلية وخاصة على الاجزاء الساحلية من الشمال الافريقى ، أو في شكل ضمان وجود قوى لاتمثل خطرا على مصر من ناحية الغرب .

ولم تتردد مصر في استخدام القوة العسكرية لتأمين حدودها الجنوبية ضد غارات النوبة . ففي جميع الاحوال يجب أن تكون القوى التى تقع على الجنوب من حدود مصر موالية وتابعة لها ، وفي بعض الاحيان سيطرت مصر بشكل فعلى على بلاد النوبة وجعلتها جزءا من الكيان المجرى الاسلامى .

لكن المخاطر التي كانت تأتي من الجنوب ، لا يمكن مقارنتها بالمخاطر التي جاءت من الشمال الشرقي ، فهي في نهاية الامر من قوة اقليمية محدودة ، تنتهز لحظة ضعف مصر أو انشغالها لتشن غارات سريعة على جنوب البلاد ، بينما القوى التي جاءت من الشمال الشرقي كان هدفها مصر والعالم الاسلامي كله ، فهي قوى كانت تسعى للسيطرة وتكوين امبراطوريات عالمية •

وغير دقيقة تماما مقولة أن مصر كلما تم حصارها من ناحية الشرق اتجهت جنوبا ، فهي كانت تؤمن الجنوب لتتفرغ لمواجهة القوى الاتية من الشرق والشمال •

وتؤكد الدراسة أنه رغم وجود الاحساس باهمية النيل كشريان للحياة في مصر ، الا ان فكرة تأمين منابع النيل كأحد أبعاد الامن القومي المصري لم تكن متبلورة كما هي عليه الآن وذلك لانه لم يكن واردا ان هناك قوة تستطيع أن تجد من كمية أو تؤثر في نوعية المياه المتدفقة الى مصر ، ثم أن مصر نادرا ما تخطت في حركتها نحو الجنوب حدود النوبة الجنوبية وكانت تنتهي عند الخرطوم الحالية ، كما كان لمصر بعض العلاقات التجارية بالحبشة •

لكن يظل ، حرص مصر على تأمين حدودها الجنوبية ، وضمان وجود قوى صديقة أو موالية في المناطق المتاخمة لها من ناحية الجنوب أحد المبادئ الاساسية لتحقيق امنها • وادركت الحكومات المتعاقبة على حكم مصر أهمية ذلك ، فكان الارتباط على مر التاريخ بين مصر والسودان • ولعب الانجليز قبل جلائهم عن مصر دورا أساسيا في فصل مصر عن السودان ، وكان السودان بؤرة أساسية في اهتمام النظم الحاكمة بعد الثورة ، ووصل الأمر الى حد اعلان التكامل بصفة رسمية ، بغض النظر عن التقييم الموضوعي لردود تجربة التكامل •

والخلاصة ، أن ذراعا هاما للأمن المصري يمتد في افريقيا حيث منابع النيل ، ومن ثم فإن أي تهديد / لتدفق مياه النيل ، يمثل تهديدا

أساسيا لمصر • ومن هنا فعلاقة مصر بالدول المكونة لحوض وادى النيل يجب أن يكون أساسها الود والتعاون والتنسيق •

٧ - ارتبط سلوك مصر الخارجى ببعض الرموز والقيم الدينية ، فالجهاد فى سبيل الله ، والدفاع عن ديار الاسلام ، وحماية الاماكن المقدسة • كلها كانت من المفاهيم الاساسية المرتبطة بسلوك مصر الخارجى وهذا يعنى عدة اشياء : تدعيم شرعية مصر الدينية ، خلق المساندة والتأييد خلف حركتها الخارجية ، هذا الى جانب قيام مصر بوظيفة قيادية حضارية فرضت عليها العديد من الالتزامات خاصة بعد أن اصحت مقرا للخلافة العباسية •

٨ - غالبا ما ارتبطت فاعلية السلوك الخارجى بوجود قيادة كبرى حاكمة ، وفى أعقاب اختفائها عادة ما كان يحدث المجز والتعثر على المستوى الخارجى • ومن هنا فان مقولة ، شخصانية النظام السياسى المصرى ، أى بروز دور الشخص فيه ليست حديثة فى التقاليد المصرية ، بل لها جذورها وامتداداتها التاريخية ، ويمكن أن يسوق المرء العديد من الاسماء التى تمثل استمرارية تاريخية للظاهرة •

وكانت علاقة الشعب المصرى بقياداته الكبرى علاقة تلاحم ومساندة فلم يحدث أن حدثت ثورة حقيقية ضد قيادة لها وزنها ، وكانت المشكلات الاساسية تنبعث نتيجة لصراعات السلطة داخل البيت الحاكم ، بعد اختفاء القيادة التاريخية الفاعلة •

وثمة عدة سمات تجمع بين القادة الذين تركوا بصمات واضحة على سلوك مصر الخارجى ، فهم امنوا بدور مصر الاقليمى ، أى بمبدأ الانتشار وعدم العزلة ولم يترددوا فى التصدى لاية قوة غازية ، ناهيك عما اتسموا به من مهارة وحكمة واستعداد للتضحية بالذات حيث كان بعضهم يقود الجيوش بنفسه •

٩ - قناعة حكام مصر بأن تأمين حدودها يبدأ من الشام ، وعدم تردهم فى استخدام القوة لمواجهة أى تهديدات تأتى من الجنوب ،

والايمان بالوظيفة الاقليمية والحضارية مصر (التوحيد - القيادة الحماية) ، وتكوين جيش وأسطول قوى ، والاستفادة من التوازنات والصراعات بين القوى الخارجية ، والحرص على تأمين الثغور وطرق التجارة في البحرين المتوسط والاحمر . ألا يمثل كل ذلك بعض المبادئ الاساسية للأمن القومي المصرى فى ارتباطه الوثيق بالأمن القومى العربى فى الوقت الرهن ؟

١٠ - أكد السلوك الخارجى لمصر منذ « أحمد بن طولون » سعيها لتأكيد استقلالها سواء ازاء دولة الخلافة ، أو ازاء القوى غير الاقليمية الغازية والمسامية للسيطرة وتمثلت مقومات الاستقلال فى : قيادة سياسية فعالة ونشطة ، وقوة عسكرية فعالة اثبتت كفاءتها ازاء العديد من القوى وفى العديد من المواقع والاحداث . الى جانب قدرات اقتصادية مصدها الزراعة والتجارة (بصفة أساسية) والصناعة . أضف الى ذلك وجود قدر من التماسك والتكامل الاقليمى حول مصر التى لم تتردد فى استخدام القوة لمواجهة أى قوى اقليمية يمكن أن تخلق تشقاً فى الدائرة الاقليمية ، وهذا المعنى فهمه كل من « محمد على وجمال عبد الناصر » ، فى سياقات وظروف مختلفة ، ونتيجة لتوجههما الاستقلالى فان القوى الخارجية لعبت دوراً أساسياً فى تحجيم كل منهما ، فاتفاقية لندن ١٨٤٠ هى التى وضعت النهاية لمحمد على ، وكانت هزيمة ١٩٦٧ اكبر الضربات التى وجهت لنظام عبد الناصر .

وأدت التطورات التى شهدتها مصر على المستويين الداخلى والخارجى - منذ مطلع السبعينيات - الى تعميق تبعية مصر المغرب وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وهى واقع ملموس على كافة المستويات والأصعدة . ويؤكد وجود ظاهرة التبعية فى الوقت الراهن ، ذلك الاختلاف وتلك القطيعة بين مصر الراهنة بقياداتها وسياساتها وممارساتها وبين تقاليدھا التاريخيَّة والحضارية التى كان تأكيد الاستقلال باعتباره أحد أبعادها الاساسية فهل جاء الوقت لاعادة قراءة التاريخ والاستفادة من الخبرات التاريخيَّة .

١١ - ثمة قضية غابت عن التحليل السابق ، وهى كيف كان يصنع قرار السياسة الخارجية ؟ وهى مشكلة من الصعب التعامل معها على المستوى التحليلي لعدة اعتبارات منها ندرة المعلومات التاريخية في هذا الصدد ان لم يكن انعدامها ، كما أن التطور السياسى لم يكن ليسمح بوجود أجهزة وتنظيمات للسياسة الخارجية •

لكن بصفة عامة يمكن القول : ان ظاهرة توارث السلطة من جانب ، وبروز دور بعض القيادات في السياسة الخارجية - والداخلية أيضا من جانب ثان قد عمقا من دور القائد في صنع القرار السياسى الخارجى ، وأحيانا كانت تحدث مشاورات ، وخاصة قبل قرار الحرب بين الكبار والامراء ، كما كان هناك ديوان الرسائل ، وكان من بين مهامه اعداد وارسال الرسائل التى يبعثها السلطان أو الخليفة واستقبال ما يرسل له ، كذلك هناك الرسل والسفارات لتقوم ببعض المهام التنفيذية ، لكن ظلت سلطة اتخاذ القرار متركزة في يد القائد والدائرة الضيقة من حوله وهى عادة ما تضم امراء البيت الحاكم • وكانت طبيعة وخصائص القائد من المحددات الاساسية لدوره في عملية صنع القرار •

ويظل تحليل السلوك الخارجى لصر خلال الفترات التاريخية المختلفة ، وخاصة تلك السابقة على عام ١٩٥٢ بحاجة الى المزيد من الدراسات والأبحاث ، بقصد معرفة الثوابت والمحددات التى تفيد بشكل اساسى في التخطيط المستقبلى للسياسة الخارجية المصرية • وإذا كان الحديث يدور عن علم سياسة عربى ، فان أحد الروافد لهذا العلم هو دراسة وتحليل التاريخ العربى - الاسلامى بقصد صياغة مجموعة من المفاهيم والنظريات الجزئية المتعلقة بالتطور السياسى العربى على المستويين الداخلى والخارجى •

الهوامش

(*) يشير مفهوم الاستقلال في اطار هذه الدراسة الى سعى بعض الولايات الى تقليص وتحطيم مظاهر تبعيتها لدولة الخلافة وتكوين دول أو دويلات تتمتع بدرجة اكبر من حرية الحركة على المستويين الداخلي والخارجي . وكانت بعض هذه الدويلات تشكل تهديد للدولة الخلافة في بعض الفترات وبرزت ظاهرة بعض هذه الدويلات تشكل تهديدا لدولة الخلافة في بعض الفترات وبرزت ظاهرة بدأ الضعف يجب في دولة الخلافة ولم تعد قادرة على فرض سلطتها المركزية ، الامر الذي شجع بعض الولايات على الاستقلال وتكوين دول كالدولة السمانية والبويهية والحمدانية ودولة الأغالبة وبرزت في مصر الدولة الطولونية والاشيدية والفاطمية والايوبية والملوكية والتي احييت الخلافة العباسية في القاهرة بعد انهيارها في بغداد تحت حجافل التتار .

وبرز استقلال مصر من خلال عدة مؤشرات منها تمتعها بحرية حركة في سياستها تجاه النوبة أو الحجاز أو اليمن أو بالتصدي للقوى الفارسية (كالصليبيين والتتار) . كذلك برز الاستقلال في تمتع مصر بارادة كاملة في ابرام اتفاقيات الصلح والمهادنة أو الاتفاقيات التجارية مع الاطراف الاخرى ، كما ان تبعيتها لدولة الخلافة في بعض الاحيان لم تتعد كونها تبعية شكلية فقط .

(١) د . حامد ربيع ، نظرية الامن القومي (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤) ص ٥٥ - ١٥٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

- د . أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية ، الجزء الخامس (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٥ ، ١٩٨٢) ص ٨١-٨٢ .

- د . حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي الجزء الثالث (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ١١ ، ١٩٨٤) ص ١٤١ - ١٤٣ .

(٣) سيده اسماعيل كاشف ، مصر في عصر الاخشديين ، رسالة دكتوراة ، كلية الادب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٠ . ص ٢٧١ - ٢٧٤ .

- (٤) محمد عبد الله غنان ، مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية
(القاهرة مكتبة الخانكي ، ١٩٦٩) ، ص ١٠٧ .
- (٥) فوزى نجيب حسين ، صلاح الدين وتوحيد الجبهة الاسلامية زمن
الصليبيين ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص
٢٤ - ٢٧ .
- (٦) د . أحمد شبلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .
- (٧) محمد رفعت رمضان ، ثورة على بك الكبير ١٧٦٨ - ١٧٧٢ م ،
رسالة ماجستير ، كلية الاداب - جامعة القاهرة ، ١٩٤٥ ، صص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٨) محمد الحاج محمود خليل ، « علاقة الايوبيين في مصر والشام بالخلافة
العباسية في بغداد » ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٧
ص ١ ، ص ٥٢ .
- (٩) على بن حسين السليمان ، «علاقة مصر بالحجاز زمن سلاطين المماليك
رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢ .
- (١٠) محمد الحاج محمود خليل ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ١٦ - ١٧
د . أحمد شبلى ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٢٠ .
- (١١) محمد رفعت رمضان ، « مرجع سبق ذكره » ، الفصل الاول .
- (١٢) لمزيد من التفاصيل انظر :
- سليمان عطية ، « سياسة المماليك في البحر الاحمر حتى نهاية عصر
السلطان برسباي ١٢٥٠ - ١٤٣٨ م » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة
القاهرة ، ١٩٥٩ ، صص ٣٣١ - ٣٣٣ .
- على بن حسين السليمان ، مرجع سبق ذكره ، صص ١١ - ١٢ ، صص
٣٢٤ - ٣٢٦ .
- (١٣) محمد رفعت رمضان « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٠٨ .
- (١٤) لمزيد من التفاصيل انظر :
- سليمان عطية ، مرجع سبق ذكره ، صص ٣٣٣ - ٣٣٤ .
- نصارى فهمى محمد غزالى ، « العلاقات المصرية - اليمينية في عهد الدولتين
الفاطمية والايوبية » ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، ١٩٨٤ ، صص
٣٧ - ٥٧ .

- (١٥) لمزيد من التفاصيل حول أهمية البحر الأحمر في بعض الكتابات الحديثة انظر : -
- محمود توفيق محمود ، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية و السياسة الدولية « عدد ٥٧ (يوليو ١٩٧٩) ، صص ٢٤ - ٤١ .
- أمين هويدى البحر الأحمر والأمن العربى : الامية الاستراتيجية ، و المستقبل العربى » ، عدد ١١ (يناير ١٩٨٠) ، صص ٢٢ - ٣٦ .
- د . عبد الله عبد المحسن ، « البحر الأحمر والصراع العربى - الاسرائيلى » (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) .
- (١٦) د . محمد احمد امين ، تطور العلاقات العربية الافريقية في العصور الوسطى . في : د . خيلى عيسى (مشرف) ، العلاقات العربية الافريقية دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، د . ت) صص ٣١ - ٨٠
- (١٧) لمزيد من التفاصيل انظر :
- سر الختم عثمان على ، « العلاقات بين مصر والسودان في العصور الوسطى بين القرنين الثانى عشر والرابع عشر » ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، صص ١٧٢ - ١٩٠
- محمد محمود على « أثر النيل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر من الفتح العربى حتى منتصف القرن الرابع الهجرى ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ١١٣ - ١١٨ .
- د . احمد شلبى ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٢٢٣ - ٢٢٦ .
- (١٨) لمزيد من التفاصيل انظر :
- عبد المنعم المشاط ، العبد الافريقى للامن القومى المصرى « الدفاع » ، عدد (يناير ٨٥) صص ١٩ - ٢٩ .
- لواء . ح خليل : الامن القومى المصرى والعربى وحرب أكتوبر ، رسالة دكتوراه « الدفاع » عدد ٩ (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٦) ، صص ٣٠ - ٣٤ .
- لواء . ح محمد كمال عبد الحميد ، لاستراتيجية الافريقية لمصر العربية « الدفاع » عدد ٩ (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر) صص ٧٠ - ٧٥ .
- Mohamed H. Helkal, « Egyptain Foreign Policy » Foreign Affairs , No. 4 (July 1918) , PP0 714 - 727.

- Ali E. Dessouki «The Primacy of economics : the Foreign Policy of Egypt, » in : Koranyand Dessouki , the Foreign Politics

(١٩) انظر : -

- محمد عبد الله عنان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ .

- حورية عبده عبد المجيد ، علاقات مصر « ببلاد المغرب من الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية » رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، صص ٥٢ - ٥٣ .

(٢٠) نظير حسان سعدواي ، « التاريخ العربي المصرى في عهد صلاح الدين الايوبى » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥١ ، صص ٤٦ - ٤٧ .

- د . أحمد شلبي ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ٦٠٧ .

(٢١) د . عطية القوصي ، مصر الفاطمية وعالم حوض البحر المتوسط ، في د . رؤوف عباس (محرر) « مصر وعالم البحر المتوسط » (القاهرة : دار الفكر ، ١٩٨٦) ، ص ١٤٩ .

(٢٢) محمد عبد الله عنان ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ٧٨ .

- صابر محمد دياب حسين ، « سياسة الدول الاسلامية في حوض البحر المتوسط من اوائل القرن الثانى للهجرة حتى نهاية العصر الفاطمى » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، صص ١٦٤ - ١٨٨ .

(٢٣) زبيدة محمد عطا ، « الشرق الاسلامى والدولة البيزنطية زمن الايوبيين » ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٨ ، صص ٩٥ - ١٣٨ .

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول الحروب الصليبية انظر :

- ستيفن / نسيمان ، « تاريخ الحروب الصليبية » ، ترجمة د . السيد الباز العرينى (بيروت : دار الثقافة ، الجزء الاول ١٩٦٧ - الجزء الثانى ١٩٦٨ الجزء الثالث د . ت) .

د . سعيد عبد الفتاح ، « الحركة الصليبية : صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربى في المصور الوسطى » (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣)

- سيد امير على « مختصر تاريخ العرب » ترجمة عفيفى البيطكى (بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٦١) ، صص ٢٧٣ - ٣٣٢ .

- (٢٥) محمد عبد الله عنان ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١١٣ .
- (٢٦) د . أحمد شلبي ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٥٧٢ - ٦٦٥ .
- (٢٧) د . عبد العزيز محمد عبد الدايم ، (الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك الجراكسة في مياه البحر المتوسط) في : د . رؤوف عباس حامد ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
- (٢٨) ابراهيم حسن سعيد ، « الجيش في عصر سلاطين المماليك » ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١ .
- محمد ابراهيم شلبية ، « علاقات المغول بسلطنة المماليك في مصر والشام » رسالة ماجستير ، كلية الاداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ٢٨ - ٣١ .
- (٢٩) محمد للحاج محمود خليل ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٨٧ .
- (٣٠) حكيم أمين عبد الستار ، « قيام دولة المماليك الثانية ١٢٨٢ - ١٤١٢ م » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٠ ، صص ١٧٣ - ١٧٧ .
- (٣١) د . فايد محمد عاشور ، « العلاقة بين البندقية والشرق الادنى الاسلامي في العصر الايوبي » (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) ، ص ٢٠٣ .
- صابر محمد دياب ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ١٩٤ - ١٩٦ .
- (٣٢) د . سعيد عبد الفتاح عاشور ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ٣٦ .
- (٣٣) صابر محمد دياب حسين ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٩٦ .
- (٣٤) سليمان عطية ، « مرجع سبق ذكره » ص ٣٣١ .
- (٣٥) محمد رفعت رمضان ، « مرجع سبق ذكره » ص ١٠٨ .
- (٣٦) د . فايد محمد عاشور « مرجع سبق ذكره » ، ص ٢٩٤ .
- (٣٧) محمد الحاج محمد خليل ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ٧٥ .
- (٣٨) منى ابراهيم عبد الرحمن ، « السفارات الاجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك » ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣ وما بعدها .
- (٣٩) فوزي نجيب حسين « مرجع سبق ذكره » ص ١٤٣ .
- (٤٠) محمد الحاج محمد خليل « مرجع سبق ذكره » صص ١٦ - ١٧ .
- (٤١) محمد رفعت رمضان « مرجع سبق ذكره » صص ١٢٨ - ١٣٣ .

(٤٢) د . على السيد على ، الجاسوسية في عصر سلاطين المماليك ، فكر
عدد ١٠ (١٩٨٦) صص ١٢٦ - ١٤٦ .

- (٤٣) سيدة الكاشف « مرجع سبق ذكره » صص ٢٦٨ - ٢٧٣ .
- (٤٤) د . عطية القوصي « مرجع سبق ذكره » ص ١٤٧ .
- (٤٥) نظير حسان ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٣٢ - ٣٧ .
- (٤٦) د . فايد محمد عاشور ، « مرجع سبق ذكره » صص ١١ - ١٢ .
- (٤٧) أحمد عبد الكريم سليمان ، الحياة الزراعية في مصر في العصر
المملوكي ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، صص ٢ - ٣ .
- (٤٨) محمد رفعت رمضان ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٨٥ - ٨٦ .
- (٤٩) سر الختم عثمان على ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٣١ .
- (٥٠) د . أحمد شلبي ، « مرجع سبق ذكره » ، ص ١٢١ .
- (٥١) نظير حسان ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٣٢ - ٣٧ .
- (٥٢) سعيد عبد الفتاح عاشور ، دراسات في الحياة الاجتماعية في مصر
على عصر سلاطين المماليك ، رسالة دكتوراه كلية الاداب ، جامعة القاهرة ،
١٩٥٤ - ص ١١ .

(٥٣) عثمان عبد الحميد محمد عشري « الاسطول والبحرية على عصر
المماليك ٦٤٨ - ٩٢٢ هـ ١٢٥٠ - ١٥١٧ م » رسالة ماجستير ، كلية الاداب ،
جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٠ .

- (٥٤) صابر محمد دياب « مرجع سبق ذكره » صص ٢٦ - ٢٧ .
- (٥٥) عثمان عبد الحميد عشري ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٨ - ٩ .
- - صابر محمد دياب حسيني « مرجع سبق ذكره » صص ١٢٨ - ١٣١ .
- (٥٦) نظير حسان « مرجع سبق ذكره » صص ٢٩ - ٣٠ .
- (٥٧) عثمان عبد الحميد محمد عشري « مرجع سبق ذكره » ، ص ٨٨ .
- (٥٨) د . محمد السيد سليم « تحليل السياسة الخارجية » (القاهرة :
بروفيشنال للاعلام والنشر ، ١٩٨٣) الفصل الرابع .

(٥٩) أحمد فؤاد محمد رسلان « الامن القومي : دراسة في النظرية
السياسية مع للتطبيق على المجتمع المصري المعاصر » رسالة ماجستير ، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣٢ .

- (٦٠) سيدة اسماعيل كاشف ، « مرجع سبق ذكره » ، صص ٣٠٠ -
٣٠٦ .

- (٦١) جابر سلامة المصرى « للزراعة في مصر في عهد الايوبيين والمماليك ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ »
- (٦٢) د . عطيه القوصى « مرجع سبق ذكره »
- ابراهيم راشد البراوى ، « حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمى ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٤٤ »
- (٦٣) احمد عبد الكريم سليمان « مرجع سبق ذكره »
- (*) محمد رفعت رمضان ، مرجع سبق ذكره ، صص ٦٠ - ٦١
- (٦٤) د . احمد شلبي « مرجع سبق ذكره » ص ١٠٣
- (٦٥) حكيم أمين عبد السيد « مرجع سبق ذكره » ص ١٧٣
- (٦٦) نصارى فهمى محمد غزالى ، « مرجع سبق ذكره » ص ٣
- (٦٧) د . عطيه القوصى « مرجع سبق ذكره » ص ١٤٣
- (٦٨) سليمان عطيه « نرجع سبق ذكره » ص ٣٣٣
- (٦٨) سليمان عطيه « نرجع سبق ذكره » ص ٣٣٣
- (٦٩) محمد الحاج محمود « مرجع سبق ذكره » ص ١٨٠
- (٧٠) ابراهيم حسن سعيد « مرجع سبق ذكره » ص ١٧٧ ، ص ١٨٨
- منى ابراهيم « مرجع سبق ذكره » ص ٢٣٠
- د . عبد العزيز محمود « مرجع سبق ذكره » صص ٢٠٥ - ٢٠٦
- (٧١) حكيم أمين عبد الستار « مرجع سبق ذكره » ص ١٦٨
- (٧٢) حكيم أمين عبد السيد « مرجع سبق ذكره » ص ٢٠٤
- (٧٣) د . محمد سيد سليم « مرجع سبق ذكره » صص ٢٣٤ - ٢٤٦
- د . محمد ابراهيم فضة ، اثر عامل للشخصية في صنع السياسة الخارجية السياسية الدولية ، عدد ٧٤ (اكتوبر ١٩٨٣) ، صص ٥٤ - ٧٠
- (٧٤) محمد الحاج محمود خليل « مرجع سبق ذكره » ص ٥٤
- (٧٥) د . فايد حماد عاشور « العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الاولى » (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) صص ٥٠ - ٥٢
- A . i. Dawisha, Egypt in The Aral World ; The elements of Foreign Policy (London : The macmillon press, 1976) , PP.1 - 2
- (٧٧) جمال حمدان « شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان - الجزء الرابع » (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ٤٠٨

تعقيب :

١٠ جميل مطر

يقدم الأستاذ حسنين توفيق دراسة مهمة ، فالموضوع لم ينتظر اليه أحد من قبل من هذه الزاوية وبهذه المهجية . والفترة من التاريخ المصرى التى تغطيها الدراسة فترة طويلة تمتد الى حوالى ٩٠٠ عام وبذلك يكون الباحث قد تخلص من مسؤولية أى نقص فى المعلومات أو مراحل تدخل فى عداد المستقبل البعيد بالنسبة لمتخذي وصانعي أو تقديم استنتاجات أخرى .

ويتضمن هذا التعقيب أربعة أقسام . قسم لا بد منه فى مثل هذه الندوات ، وهو يتعلق بملاحظات على الدراسة ، أكثرها ملاحظات شكلية ربما تحولت مع التعقيب عليها والمناقشة الى ملاحظات ليست شكلية ، وفى القسم الثانى يقدم التعقيب استنتاجات عن سلوك مصر الخارجى خلال هذه المرحلة . وفى الثالث يلخص أهم أهداف السياسة الخارجية المصرية فى ذلك الوقت ، وفى القسم الرابع يناقش بعض المقولات النظرية فى « علم » السياسة الخارجية على ضوء سلوك وأهداف مصر فى العصور الوسطى .

أولا : الملاحظات على الدراسة

١ - ربط الباحث بكثرة بين معلومات وسلوك المجهود التى تغطيها الدراسة وبين عهود حديثة كمهد محمد على وعبد الناصر ، مما قد يوحي بأن الباحث متأثر فى اختياره للمعلومات وفى إصداره للإحكام بمرحلة أو الاستنتاجات ، ويكون المعقب قد تمتع بحرية أكبر فى إضافة معلومات القرارات فى الفترات موضع الدراسة .

٢ - يقول الباحث « أن مصر المستقلة كانت حريصة ... » ويقول « هكذا كانت مصر والشام دولة واحدة طوال ... » اعترضى هنا على كلمة مستقلة . فمصر لم تكن أبدا مستقلة ، ربما باستثناء العصر الفاطمى ،

وحتى استقلال مصر في هذا العهد أمر مثير للجدل • مصر لم تتمتع مثلاً باستقلال يشبه المغرب في ظل المرابطين والموحد ، أو مصر نفسها في ظل بعض الفراغة ، وقد يكون التعبير الأقرب الى واقع المرحلة هو « أن الوحدة بين مصر وسوريا أو مد نفوذ مصر الى سوريا كان هدف دائماً لحكام مصر عندما تقوى ، وعندما تضعف القوة الخارجية المهيمنة عليها •

٣ - ويقول الباحث « وهكذا تبدو مصر في علاقاتها بمجالها الاقليمي ... » وأقول ان العكس أيضا صحيح • فمصر الضعيفة داخليا لم تقو على العمل خارج حدودها ، وتسبب ضعفها في ذلك العهد في اضعاف حلفائها • ومصر دخلت مراحل انتشارها ودعم نفوذها الخارجى عندما تقوى داخليا •

٤ - يقول الباحث : « أن مصر ظلت طوال الفترات موضع الحراسة ... » وبالفعل فمصر لم تتدخل في النوبة - كذلك في ليبيا - الا كرد فعل دفاعي لحملة أو غارات ، وليس للتوسع أو إنشاء ممالك تابعة • وفي هذا تختلف كل من النوبة وليبيا في السلوك المصرى عن سوريا والحجاز •

٥ - ويقول « وهكذا كان سلوك مصر تجاه التتار ... » فعلا التتار يقيموا لمد طويلة في المنطقة بما لا يسمح بوجود نمط في السلوك المصرى تجاههم مثل نمط التعامل مع البيزنطيين والأوروبيين • ومع ذلك فالسلوك المصرى تجاه التتار استند الى نمط آخر الى جانب خروج مصر لمواجهة دفاعا عن نفسها ، فالتتار كانوا يهددون الشرعية التى يستند اليها حكام مصر ، والمستمدة من استمرار الخلافة العباسية في بغداد • كذلك خرجت مصر للمواجهة لأن التتار كانوا متجهين ناحية القدس بايعاز من الصليبيين بهدف اخراج المسلمين منها • ومن المعلوم أن الصليبيين تنبهوا بعد ذلك الى أن التعامل مع مصر أفضل لهم من التحالف مع التتار فأوجحوا الى حكام مصر بمحاربة التتار مع وعد بعدم التدخل ضد القوات وهنا يتوقف

نمط ثالث تكرر في هذه المرحلة وهو أن وجود قوة معادية لمصر في جزء من سوريا لم يمنع مصر من الدفاع عن اجزاء أخرى منها ضد عدو آخر •

٦ - ويقول « ولا يمكن فهم غلبة الطابع العسكري ... » وأعتقد :
شخصيا انه يمكن فهم غلبة الطابع العسكري على سلوك مصر الخارجى في ضوء عدد من العوامل وليس فقط عامل واحد • وسوف أعود الى هذه النقطة في قسم لاحق من هذا التعقيب •

٧ - ويقول : لم يحدث ان حدثت ثورة حقيقية ضد قيادة لها وزنها • • وفى هذا القول مبالغة ، وتجنى على التاريخ فأكثر ثورات الفلاحين نشبت في عهود قيادات قوية كانت تفرض ضرائب عالية لتموين حروبها وسياستها الخارجية •

٨ - يعدد الباحث بعض الأساليب المتبعة لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية في ذلك الوقت ومنها الدعوة والدعاية والجاسوسية ، والملاحظ ان الدعاية لم تكن اسلوبا مصريةا بقدر ما كان واحدا من أهم أساليب المنطقة بأسرها باعتبارها منطقة الأديان • وقد استخدمت الدعوة والدعاية ضد مصر بعد ان فشل الفاطميون أكثر من مرة في احتلالها بالقوة ، وانشرت جماعات شيعية وعلوية مختلفة في مصر تعمل في السر لصالح الفاطميين ولتخريب الاوضاع الداخلية • من ناحية أخرى أغفل الكاتب أسلوب الارهاب المنظم كالاغتيال السياسى ، وقد استخدمت السياسة الخارجية المصرية بغزارة ضد الكثرين من اعداء سوريا عن طريق شراء عناصر من جماعات الحشاشين وغيرهم من التنظيمات التي كانت توجد في سوريا وفارس •

ثانيا : السلوك الخارجى المصرى

من بعض مما توصل اليه الباحث في دراسة من معلومات واستنتاجات ، ومن بعض ما أغفله ، أقدم عددا من الملاحظات على السلوك الخارجى المصرى خلال تلك المرحلة •

١ - تعود غلبة العنصر العسكرى فى السلوك الخارجى المصرى الى عدد من العوامل ، على رأسها - فى رأى - طبيعة حكام مصر قبل أى شئ آخر . فممنذ ادخال العنصر العسكرى التركى فى الادارة العباسية فى عام ٨٣٨ حكم مصر عسكويون اترك وطولونيون واخشيدونيون حتى عام ٩٦٩ . واذا اعتبرنا الحكم الفاطمى خلافة دينية تكون الفترة من ٩٦٩ الى ١١٧١ ، فترة لم يحكم فيها العسكريون مباشرة . وهى على كل حال مقولة تحتاج لتدقيق أكبر . ومن ١١٧١ حتى ١٢٥٢ تولى الحكم الأيوبيون فى ظل الخلافة العباسية وكانوا عساكر أكراد . ومن ١٢٥٢ الى ١٣٨٢ تولى الحكم المماليك البحرية ، ومن ١٣٨٢ الى ١٥١٧ تولا المماليك البرجية وكلهم من العسكر تنظيميا وتدريبيا ومعيشة .

٢ - تكشف معظم الكتابات عن هذه المرحلة عن حقيقة الانفصال بين المجتمع العسكرى والمجتمع المدنى فى مصر . فالمصريون لم يشتركوا فى أية حروب كمقاتلين الا فى حالات نادرة أغلبيتها على الجبهة الغربية مع ليبيا لذلك درجت التقاليد العسكرية - المملوكية على أن يعيش الجنود داخل مدن عسكرية كمدينة العسكر فى ضواحي القاهرة وغيرها من المدن العسكرية المتاخمة للمدن المصرية . ولم يكن الاختلاط بين الحكام وجنودهم من ناحية والشعب من ناحية أخرى ممكنا بالشكل الذى يخلق ثقة أو ولاء بين الطرفين . وذلك فحين نقول ان بعض قيادات مصر التاريخية تمصرت ، يتعين علينا أن نحدد بدقة معنى التمسر . وتوجد أدلة كثيرة تشير الى عدم ثقة الحكام فى الشعب - أى فى المصريين - وأهمها فى رأى ندرة استخدام المصريين فى الوظائف المدنية الكبرى .

٣ - ومع ذلك فان الانفصال شبه الدائم لا يعنى ان السلطة اكتفت لتوطيد حكمها بولاء جنودها أو باستخدام القمع ، فالسعى نحو اكتساب الشرعية وتأمينها كان من الأمور الملقة للنظر ، بل وكان فى رأى من أهم أهداف السياسة الخارجية فى ذلك العهد ، وسوف أعود الى هذه النقطة فيما بعد .

٤ - يلاحظ كذلك أن مصر - رغم أنها في مراحل متعددة توفرت لها القوة اللازمة واحاطت بها الظروف المناسبة - لم تنجح في أى وقت « للمعالية » مثلما سعى الاغريق والرومان والأمويون والممولى والعثمانيون ، وفى كل عصور القوة - بلا استثناء - لم تتجاوز طموحاتها تحقيق الأمن والنفوذ فى سوريا والحجاز وأحيانا اليمن . وفى أحيان أخرى وصلت جيوش مصر الى الفرات - خماروية - وعنده توقفت ، والى برقة وعادت ، وعندما دخلت آسيا الصغرى أجبرت على العودة . الا أن هذا لا يعنى أن مصر لم تحقق نفوذا واسعا . فالظاهر ببيرس مد نفوذ مصر من حدود الفرات شرقا الى كثير من شواطئ سوريا والحجاز وشمال افريقيا والنوبة واتسع هذا النفوذ فى عهد الملك الناصر فى القرن الرابع عشر الى آسيا الصغرى وشمال افريقيا والفرات والحجاز وكانت لمصر فى عهده علاقات قوية مع الهند وبلغاريا والمجيشة والبابا وملك أراجون وملك فرنسا . والملفت للنظر انه فى عهد الملك الناصر لم تدخل مصر حربا واحدة .

٥ - لم تخرج مصر - طوال المرحلة التى يغطيها البحث - عن وضع الدولة المهيمنة عليها، صحيح أن الهيمنة فى معظم فتراتهما وممارساتها كانت شكلية أو رمزية ، الا أنها كانت حقيقة ماثلة فى اذهان حكام مصر ، بل وكانوا حريصين على التمسك بها والمحافظة على رمز الخلافة فى بغداد . ويبدو ان أهداف الخلافة وأهداف حكومات مصر اجتمعت على أهمية تأمين سوريا ، وكانت مصر الاداة الوحيدة لتحقيق هذا التأمين . ولذلك لم تكن الخلافة العباسية تتدخل فى شئون السلطة المصرية الا حين تفشل هذه السلطة فى قمع اضطرابات سوريا ، مثلما حدث عندما ارسل الخليفة جيشا بقيادة محمد بن سليمان ليطيح بحكم هارون فى مصر لاختفاقه فى قمع اضطرابات النصيريين والقرامطة فى سوريا . ويدل تمسك حكام مصر بالخلافة ، انه عندما سقطت بغداد قام المماليك البحرية بتعيين خليفة عباسى فى القاهرة .

٦ - تبرز من خلال الدراسة المقدمة لنا ومن جميع المعلومات المتاحة أولويات اهتمام واضحة في السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة . سوريا تأتي في المقدمة وبعدها بمسافة غير قصيرة تأتي الحجاز ثم بمسافة أطول تأتي النوبة وليبيا . ولذلك تستحق سوريا وقفة خاصة .

(أ) ان سوريا خضعت لحكم مصرى مباشر أو غير مباشر أى للنفوذ المصرى معظم المدة من عام ٨٦٨ الى عام ١٥١٤ ثم بعد ذلك خلال حكم على بك الكبير فى القرن الثامن عشر .

(ب) الفترة التى لم يكن اصر نفوذ فى سوريا أو دور رئيسى فى أحداثها هى فترة الحمدانيين (سيف الدولة الحمدانى) وهى لاتزيد عن ٢٣ سنة من ٩٤٤ الى ٩٦٧ .

(ج) حكمت سوريا مصر مدة خمسة سنوات خلال عهد الأمير نور الدين وهى الفترة من ١١٦٩ الى ١١٧٤ ثم قام صلاح الدين بمبعوث نور الدين فى مصر بضم سوريا الى مصر واعداد حملاته ضد الصليبيين وتحرير أجزاء من سوريا .

(د) منذ نهاية الدولة الأموية لم تعرف سوريا الوحدة أو حتى الانضباط باستثناء فترة حكم نور الدين . وفى الحالتين - الدولة الأموية وعهد نور الدين - وصلت الى أن تحكم مصر . والواقع أن سوريا ليست وحدها فى الوطن العربى التى لم تحقق وحدة اقليمية - سياسية فى العصور الوسطى باستمرارية معقولة نسبيا . وفى الواقع لا مصر والمغرب عرفتا الوحدة الاقليمية ففى المغرب قامت حكومة وحدة البلاد فى سنة ٧٨٨ ، وظلت موحدة الى ان قامت دولة المرابطين فى سنة ١٠٦١ ، وتلتها دولة الموحدين فى ١١٤٩ وهى الدولة التى استطاعت أن تضم الجزائر وتونس وليبيا وكادت تدخل مصر لولا ان وصولها صار فى صعود قوة صلاح الدين الايوبى .

وسقطت دولة الموحدين فى نهايات القرن الثالث عشر . ومنذ منتصف القرن السابع عشر قامت الدولة العلوية ومازالت - وعلى عكس

مصر والمغرب نجد الجزيرة العربية - فقد عادت الى مجتمع ما قبل الاسلام منذ خروج المسلمين منها ولم تحاول التوحد مرة أخرى الا في القرن التاسع عشر واشتركت مصر في القضاء على هذه المحاولات ، ثم حاولت مرة أخرى في ١٩١٢ وقامت أول دولة في الجزيرة منذ أن استقلت دولة الاسلام الى دمشق •

(ه) اذن سوريا كانت الهم أو الشاغل الأول للسياسة الخارجية المصرية في تلك المرحلة ، سوريا الساعية الى وحدة اقليمها أو سوريا المقسمة بين امراء وطوائف وأقليات • وفي نفس الوقت كانت سوريا هما رئيسيا أو شاغلا أساسيا لدولة المهيمنة سواء كان مقرها بغداد أو القاهرة ، أي سواء كانت المهيمنة عباسية أو فاطمية •

(و) سوريا لم تتوحد تاريخيا الا في حالتين : حين تصبح جزءا من امبراطورية مقرها في الخارج ، أو تصبح هي نفسها مقرا لامبراطورية • (ط) خلال معظم المرحلة ، لم تكن سوريا هدفا فحسب في السياسة الخارجية المصرية ، بل كانت أيضا أداة من أدوات هذه السياسة ، خصوصا في تعامل مصر مع الدولة المهيمنة في بغداد واسطنبول أو مع القوى الأخرى من خارج المنطقة •

(ي) في عدد من عهود القوة المصرية ، تواكب هدف تأمين سوريا مع محاولات لتأمين الجزر القريبة لها ولأمر في البحر المتوسط كقبرص ورودس وكريت •

٧ - تفترض الدراسة المقدمة ان الفرس لم يكن لهم دور كاتوة خارجية في هذه المرحلة ، استنادا الى أن الخطر الوحيد الذي شهدته هذه المرحلة آتيا من فارس كان على أيدي القتار - ولكننا بقبول هذا ، ننسى أن الفرس كانوا موجودين في السلطة في بغداد ، وفي أحيان كثيرة كانوا القوة الحقيقية في الخلافة العباسية •

٨ - يبقى لى في هذا القسم من التعقيب استنتاج آخر ، وإظنه أكثر الاستنتاجات طلبا للمناقشة • يبدو لدارسى - أو قارئى - هذه المرحلة من تاريخ السياسة الخارجية المصرية ، كما لو أن مصر ترفض

الاندماج في دولة عربية • اسلامية أكبر ، وترفض أن تنشئ هذه الدولة حتى لو كانت القاهرة عاصمتها ومقرها صحيح أن هذا حدث وذلك حدث ، ولكنه حدث في الحالتين بغير رضاها بمبادرات خارجية • يضاف الى ذلك :

(ا) ان مصر واقصد القيادة المصرية في ذلك الوقت - لم تحاول أن تلعب دور الدولة - القائد في أى عملية وحدوية أو امبراطورية •

(ب) ان مصر قاومت الموحدين وصدت ثلاث مرات محاولات الفاطميين ، وحاربت بضراوة محاولات العثمانيين ضم مصر ، بالرغم من شعار الخلافة الدينية الذي رفعته كل هذه الغزوات •

(ج) ان مصر المهيمن عليها اشتهرت بنزاعاتها الانفصالية عن الخلافة وكان الولاء والحكام الذين ترسلهم الخلافة قادرين أكثر من غيرهم من اقاليم أخرى على انتزاع حقوق استقلال متميزة لمصر •

(د) ان مصر رغم انها دولة قديمة ، أو ربما لهذا السبب - لم تتوسع أو تكسب أرضا جديدة تضمها لاقليم مصر ، وأنه سواء فقدت استقلالها أو اتسع نفوذها العسكري والسياسى خارج حدودها ظلت هذه الحدود متعارفا عليها ومتلزما بها من جانب القيادات المصرية الضعيفة والقوية على حد سواء •

ثالثا : اهداف السياسة الخارجية المصرية

تكشف هذه المرحلة محل الدراسة أن القيادة المصرية كانت تهدف الى تحقيق عدد من الأهداف أهمها حسب ما أراه هي الأهداف التالية :

١ - تأمين سوريا • تأمينها ضد الخطر من خارج المنطقة ، وتأمينها ضد توحيدها داخليا وفي نفس الوقت تأمينها ضد انفجارات الطائفيه والجماعات المتطرفة أى تأمينها ضد تبعثرها وتأمينها ضد توحيدها مع بلاد النهرين •

والقارىء لتاريخ هذه المرحلة يطلع على حملات مصرية متعددة لتحقيق هذا التأمين أو ذاك •

٢ - تأمين مصادر الشرعية الدينية لحكام مصر ، فالحكام سواء لأنهم من العسكر أو من الأجانب كانوا في حاجة دائمة الى تأكيد شرعيتهم تجاه بعضهم البعض أو تجاه الشعب المصرى الدافع للضرائب • ولتحقيق هذا الهدف سلك حكام مصر مسالك ثلاثة •

أولها : المحافظة بأى ثمن على الخليفة العباسى فى بغداد •

ثانيها : الهيمنة على الحجاز •

ثالثها : الانجاز العسكرى الفعال والمستمر •

٣ - تأمين طرق التجارة والحج ، وخصوصا فى المرحلة السابقة على اكتشاف رأس الرجاء الصالح •

٤ - تجديد النخبة العسكرية السياسية ، وهو ما تطلب حملات عسكرية متواصلة وتحالفات سياسية للحصول على ممالك أرمن وشراكة وآتراك ويونانيين •

٥ - تأمين حدود مصر الجنوبية والغربية ضد حملات وغارات القبائل أو الغزو الخارجى •

رابعا : التقييم النظرى

١ - يتبين من قراءة هذه المرحلة فى السلوك السياسى المصرى أن العنصر الغالب التأثير فى السياسة الخارجية هو العنصر الخارجى • أو ما يطلق عليه بهجت قرنى Global Constraints — أو ما يمكن أن نطلق عليه هنا Global and Reginal Constraints ولم أتبين هذا بسبب ندرة المعلومات عن دور القسائد فى صنع القرار ادوار القوم الداخلية الأخرى ، وهى فعلا نادرة أو غير موجودة ، ولكن لأن معظم السلوك المصرى فى تلك الفترة بدا واضحا أنه ردود فعل أو مبادرات تجاه أوضاع « اقليمية — عالمية » • فالشرعية الدينية مثلا كانت مصادرها فى الخارج أو على الأقل حتى قيام الدولة الفاطمية وبدء بروز السلطة الدينية فى مصر وتدخلها فى العملية السياسية •

٢ - ان السياسة الخارجية يمكن ان تكون مصدرا رئيسيا من مصادر الشرعية، وفي هذا اختلف مع الباحث في مقاله «بالسياسة الدولية» حيث يرى أن السياسة الخارجية عنصر مكمل فقط في الشرعية •

٣ - ان « الدولة » في العصور الوسطى نشن حروبا لتغطية أزماتها الاقتصادية ، فالازمات الاقتصادية كانت تنتج عن الحرب وليس العكس •

٤ - ان « الدولة » التابعة لها مساحة ليست ضيقة للعمل في مجالها الاقليمي والدولة • فالقيادات المملوكية حققت كثيرا من أهدافها بدعوى انها تعمل اقليميا ودوليا لصالح دولة الهيمنة ، ونحجت في العديد من المجهود في تسخير الدولة المهيمنة امكاناتها ونفوذها لصالح مصر •

٥ - ان تجاهل - أو عدم اهتمام - النظريات الحديثة والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية للتاريخ والموروث التاريخي يمثل نقصا خطيرا فيها • وما أطلق شخصيا عليه ثقل التاريخ في منطقة كالنقطة العربية اعتبره شرطا ضروريا لفهم السلوك الدولي في هذه المنطقة • اننا نتحدث في الدراسة المقدمة الينا عن مرحلة تمتد حوالى ألف عام ولم نجد مشكلة في مناقشتها ككل أو في جلسة واحدة ، وهو أمر قد يستحيل تكراره في دراسة عن منطقة أخرى لا يضغط التاريخ بنفس القدر على صانعي السياسة الخارجية •

تتبعوا معى نمط واحدا فقط في السلوك المصرى عبر ١٠٠٠ سنة • ففي عام ١٠٩٩ خرج المصريون للاتقاء الصليبيين في سوريا وتكرر خروجهم لهذا الغرض مدة ٢٠٠ سنة حتى وقعت معركة فارسكور عام ١٢٥٠ • وفي عام ١٢٦٠ خرج المصريون لملاقاة أول غزوة للتتار وكانت معركة عين جالوت وهزيمة هولاكو • وبعدها بمائة وأربعين سنة أى في عام ١٤٠٠ خرجوا مرة أخرى لحماية سوريا من الغزو الأكبر للتتار الذين كانوا قد احتلوا حلب ثم بعد قرن من الزمان خرج المصريون لمنع العثمانيين من احتلال سوريا وهزم قنصوه الغورى في مرج دابق • وبعد ثلاثمائة عام أخرى

خرج ابراهيم باشا الى دمشق ليحررها من العثمانيين ، وبعد مذبحة ١٢٥
عاما خرج عبد الناصر الى دمشق ، ليحميها من الشيوعيين السوريين ومن
الولايات المتحدة وبغداد وأنقره .

نمط آخر في العلاقة مع قوة أجنبية يدل على أن تأقلم السياسة
الخارجية المصرية مع وضع دولي متناقض مع مصالحها ، تأقلم مؤقت
ويتعين علينا أن ننظر اليه في اطار هذا الثقل التاريخي على صانع القرار
المصري . هذا النمط يبرزه بوضوح الصراع الممتد مع الصليبيين . فكما
أشرت من قبل دخلت مصر أول معاركها مع الصليبيين عام ١٠٩٩ في عهد
المستعلي بالله . وانتهى الصراع بعد ١٩٢ عاما . تخللت هذه الفترة مابدا
وكأنه تأقلم على الوجود الصليبي حيث ان بعض المعارك كان يفصل بينها
عشرات السنين .

فبين صلاح الدين ومعركة دمياط ٤٥ سنة ، وبين دمياط وفارسكور
٣٠ سنة وبين فارسكور وانتهاء الصراع ٤١ سنة .

وفي النهاية اعتذر لكم ومعذرة أن أطلت ، واشكر الأخ حسنين أنى
استفدت .

المناقشات

تبلور النقاش حول الورقة في عدد من القضايا والتساؤلات المنهجية والتاريخية أهمها : -

١- أهمية الوقوف على الخبرة الاوربية في تحليل ودراسة السياسات الخارجية الاوربية خلال العصر الوسيط ، وليس لتقليد هذه الخبرة ولكن لمعرفة كيف يتعامل المؤرخون والمحللون الاوربيون المعاصرون مع قضية تشبه تلك التي تعالجها الورقة . وانتهى النقاش في هذا الصدد الى انه خلال العصر الوسيط لم تكن هناك دولة بالمفهوم الحديث الذي برز بعد صلح وستفاليا ، بل كانت هناك وحدات داخلية تتفاعل فيما بينها في اطار السلطة المركزية متمثلة في الدولة البابوية أو الرومانية ، وان كان هذا التفاعل قد انتهى باستقلال هذه الوحدات عن السلطة المركزية وتكوين دول مستقلة . وقد درست السياسة الخارجية لهذه الوحدات بالقوى الخارجية خارج أوروبا .

وعلى هذا الاساس يصبح السؤال : ما هو معيار الداخلى والخارجى في علاقات مصر ؟ فهل تفاعلات مصر مع وحدات كسوريا واليمن والحجاز .. الخ في اطار الدولة العباسية تعد داخلية أم خارجية ؟

وقاد هذا التساؤل الى قضية أخرى وهى معنى ومضمون وحدود الاستقلال بالنسبة لمصر . أى هل كانت مصر مستقلة وما هى طبيعة هذا الاستقلال ؟

وفى أى الفترات كان هذا الاستقلال اكثر بروزا وبلورة ؟

٢ - مفهوم وطبيعة الدولة . كان السؤال الاساسى في هذا الصدد : هل كانت مصر في الفترات موضع الدراسة تمثل دولة ؟ وما هو مفهوم وطبيعة الدولة في ذلك الوقت الذى لم تكن قد برزت فيه الدولة بالمعنى القومى الذى عرفته أوروبا ؟

وبخصوص هذه القضية أكد بعض المشاركين على ضرورة تحديد بعض المفاهيم مثل مفهوم السلطنة ، والولاية والامارة ، حتى يمكن الوصول الى تكييف دقيق لطبيعة الكيان المصري خلال الفترات موضع الدراسة . وقال البعض بان السياسة الخارجية لمصر خلال هذه الفترات كانت سياسة لأسر وبيوت حاكمة ولم تكن سياسة لدولة . وقال فريق ثالث بان مصر خلال الفترات موضع الدراسة كانت فاعلا ACTOR في العلاقات والتفاعلات مع الوحدات الإقليمية التي تنتمي الى دائرتها الإقليمية كسياساتها تجاه بيزنطة والصليبيين والتتار والبندقية واسبانيا . وطالما هناك كيان يوجد به وحدة لصنع القرار ، ويتمتع هذا الكيان بقدر من الاستقلال ويمتلك قدرا من الموارد يستطيع تعيئتها وله أهداف خارجية يسعى لتحقيقها ، فلماذا لا يطلق على هذا الكيان اسم دولة خاصة وأنه لا يوجد اتفاق حول ماهيته وطبيعة الدولة ، حيث هناك أكثر من ١٥٠ تعريف لمفهوم الدولة . وكان هذا هو المنطلق التي استندت اليه الدراسة .

٣ - قضية الاستقلال . كانت الاجابة على سؤال هل مصر مستقلة أم لا ؟ وما هي حدود وطبيعة الاستقلال ؟ موضع نقاش وجدل بين المشاركين . فقد رأى البعض ان مصر ابدا لم تكن مستقلة فداثما كانت في وضع تبعية لدولة الهيمنة . وان استقلالها كان خلال عهد الدولة الفاطمية ، حتى في هذه الفترة فان استقلال مصر موضع نظر . . وقال آخرون ومنهم مقدم الورقة بان مصر تمتعت خلال الفترات موضع الدراسة باستقلال تام أو شبه تام وذلك استنادا الى عدة منطلقات . أولها ، أنه خلال الفترات موضع الدراسة كانت دولة الخلافة تعد قادرة على فرض سلطتها المركزية ، الأمر الذي دفع بالكثير من الولايات الى الاستقلال وتكوين دول كالدولة السمانية والبويهية والحمدانية ودولة الاغالبة والادارسة . الخ .

وثانيا : أن دولة الخلافة كثيرا ما كانت تستفيد من قوة مصر لمواجهة بعض المخاطر التي تتعرض لها .

وثالثها : انه في اغلب فترات الدراسة كانت مصر تتمتع بحرية حركة في اتخاذ قراراتها الخارجية سواء تعلق بالحملة الخارجية على ببلاد

النوبة أو الحجاز أو اليمن أو بلاد المغرب أو بالتصدي للقوى الغازية كالصليبيين والنتار ، أو بابرار اتفاقيات الصلح والمهادنة والاتفاقيات التجارية .

ورابها : ان الدولة الفاطمية والدولة المملوكية تغطيان الجزء الأكبر من الفترات الزمنية موضع الدراسة ، ولا يمكن التشكيك في استقلال الدولة الفاطمية ، حيث سمت لتقويض وضرب الخلافة العباسية .

وإذا كانت الدولة المملوكية قد أحييت الخلافة العباسية في القاهرة ، فإن الخليفة العباسي لم يكن له أى فاعلية وكان شبحاً لنفسه فقط .

وعلى هذا الأساس انطلقت الدراسة من فرضية مؤداها أنه طوال الفترات موضع الدراسة تمتعت مصر باستقلال تام أو شبه تام عن دولة الخلافة ولم تتعد تبعيتها كونها تبعية شكلية في بعض افتراضات .

٤ - مفهوم النمط : طرح بعض المشاركين سؤالاً حول المقصود بمفهوم النمط عندما يرد في إطار الحديث عن أنماط السياسة الخارجية المصرية . وهل المقصود به هو تكرار أنماط وأفعال معينة في فترات زمنية مختلفة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا المفهوم يكون قد جانبه التوفيق ، لأن لكل فعل أو سلوك خصوصيته ، ولا يمكن أن تتكرر أحداث وأفعال بنفس الكيفية في فترات زمنية مختلفة . لكن المعنى الذي انطلقت منه الدراسة لم يكن كذلك ، بل جاء مفهوم النمط بمعنى تصديد مجموعة من الخصائص والسمات العامة للسلوك الخارجي لمصر تتعلق بالتوجه الجيو - استراتيجي لهذا السلوك ، وطبيعة الموارد التي تبعاً خلفه ، وأساليب تبعتها وأدوات ترجمته الى ممارسات فعلية . وذلك من خلال تحليل السلوك الخارجي لمصر خلال الفترات موضع الدراسة .

٥ - النظر الى الماضي بعين الحاضر : طرح البعض خطورة النظر الى الماضي بعين الحاضر ، واسقاط اشاعات الحاضر على الماضي ، وما يمكن أن يؤدي اليه ذلك من تطويع لخبرات الماضي في إطار مفاهيم ومقولات وديناميات الحاضر . واستخلص البعض هذه النتيجة من خلال

ما ورد في الدراسة من محاولات للربط بين ما حدث في فترات تاريخية ماضية وبين تجارب حديثة كتجربة محمد علي وجمال عبد الناصر .

لكن هذا المعنى لم يكن من منطلقات الدراسة ، بل كانت هناك نظرة الى الماضي بعين الحاضر من زاوية اعتماد بعض مناهج وأساليب التحليل الحديثة في دراسة السلوك الخارجي لمصر خلال فترات تاريخية سالفه . ويعد هذا ممارسة عملية للاستفادة من المقولات ، والمفاهيم الحديثة في دراسة وتحليل التاريخ .

٦ - **علاقة مصر وسوريا** . طرح البعض مقولة أن سلوك مصر تجاه سوريا ، كان استجابة لطلب ورغبة دولة الخلافة العباسية ، حيث كانت تسند الى مصر مهمة التصدي لأي اضطرابات أو قلاقل تتعرض لها سوريا سواء بفعل قوى داخلية كالقرامطة والحمدانيين أو خارجية كالبيزنطيين . وطبقا لهذا التحليل تكون مصر بمثابة الأداة لتنفيذ سياسة دولة الخلافة في سوريا . ويقلل هذا التحليل من شأن خروج مصر الى سوريا للدفاع عن أمنها وأمن ديارها العربية - الاسلامية ، وان الدفاع عن مصر يجب ان يبدأ من الشام ، وهو من المنطلقات الاساسية للدراسة . وذلك نتيجة لان كافة القوى الاقليمية المنافسة (كالقرامطة والحمدانيين) أو غير الاقليمية الغازية (كالصليبيين والتتار وبيزنطة) ، التي هددت الشام وسيطرت عليها في فترات معينة ، هذه القوى لم تهدد مصر فحسب ولكن سعت للسيطرة عليها ، فالاستقرار والاستمرار في الشام لا يكون الا بالسيطرة على مصر ، لذلك خرجت مصر للدفاع عن نفسها وعن ديارها العربية - الاسلامية ، في وقت لم تكن هناك قوة بديلة لتعلب هذا الدور . لكن هذا لا يتفق وجود قدر من الالتقاء بين أهداف كل من مصر ودولة الخلافة في الشام . والاساس هو عدم تمكن قوى داخلية أو خارجية من السيطرة على الشام .

٧ - **عملية صنع القرار** : طرح البعض سؤالاً حول عملية صنع السياسة الخارجية خلال الفترات موضع التحليل . ومن الصعوبة

يمكن الاجابة على هذا السؤال ، وقد نوهت الورقة الى ذلك ، نظرا لندرة المعلومات حول هذه العملية . لكن بصفة عامة كان هناك دور بارز للشخص في عملية صنع القرار ، خاصة في عهد القيادات الكبرى . وفي بعض الاحيان كانت تحدث هناك مشاورات قبل اتخاذ بعض القرارات وخاصة تلك المتعلقة بالحرب .

٨ - حركة مصر نحو الجنوب : اعترض البعض على ما جاء في الدراسة من أن هدف مصر في حركتها نحو الجنوب تمثل في تأمين حدودها الجنوبية ضد غارات بلاد النوبة ، وقالوا بأن الهدف من التحرك المصرى نحو الجنوب كان القضاء على الاضطرابات في صعيد مصر . ومع التسليم بأنه كان هناك بعض الاضطرابات نتيجة لتمرد بعض القبائل في صعيد مصر ، فإنه لا يمكن انكار الخطر الذي مثلته بلاد النوبة على المناطق الجنوبية من مصر ، حيث كثيرا ما أغار النوبيون على جنوب البلاد ، خاصة في لحظات ضعف مصر . لذلك لم تتردد مصر في استخدام القوة لصد غارات النوبيين وتأديبهم واجبارهم على احترام المعاهدات الموقعة بين مصر وبلاد النوبة ، ولم تخلو أى فترة من فترات الدراسة من حملة أو أكثر على بلاد النوبة . فكيف يمكن بعد ذلك القول بأن الهدف من هذه الحالات هو القضاء على التوترات في الصعيد ، وهل كان صعيد مصر يمتد ليشمل بلاد النوبة !؟

السلوك الخارجى لمصر

دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير ١٧٦٠ - ١٧٧٢

ومحمد على باشا ١٨٠٥ - ١٨٤٨

د . جهاد عوده

١ - مشكلة البحث :

يدرس هذا البحث بغرض المقارنة كلا من السلوك الخارجى لمصر في عهد على بك الكبير (١٧٦٠ - ١٧٧٢) والسلوك الخارجى لمصر في عهد محمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) .

وتشير دراسة السلوك الخارجى لمصر في نهاية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر عدة مشاكل نظرية - تعريفية ومنهجية . ومن هذه المشاكل مشكلة تعريف ما هو « الخارجى » الذى يجرى دراسته ، ففى ذلك الوقت وحتى الحرب العالمية الاولى ، كانت مصر من الناحية الرسمية ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، تلتزم من الوجهة القانونية بكافة المعاهدات والالتزامات التى تمقدها الدولة العثمانية ، وأيضا لم يكن السلوك المصرى تجاه الدولة العثمانية من حيث التعاون والصراع يمكن أن يوصف بأنه سلوكا « خارجيا » فالفسد والجذب والخضوع والتمرد من جانب النخبة المسيطرة فى مصر فى مواجهة السلطة المركزية العثمانية كان فى أغلب الاحوال يفهم وينظر اليه على أنه مسألة « داخلية » للدولة العثمانية .

والمشاكل التعريفية تكتسب أهميتها المنهجية لما لها من أثر على تحديد مفردات التحليل وفئاته ، فعدم تحديد ما هو « الخارجى » خلال فترة الدراسة يعرقل الوصول الى نتائج ذات معنى نظرى ومفيد لنظرية السياسة الخارجية . ان غياب معنى محدد لما هو « خارجى » يجعلنا غير قادرين على تحديد هل يمكن مثلا اعتبار حرب محمد على باشا ضد الوهابيين ، وهى الحرب التى كانت استجابة منه لطلب السلطان العثمانى سليم الثالث ومن بعده السلطان محمود الثانى ،

توسعا مصرية • ولهذا الغياب أيضا أثرا على اهتزاز صورة العلاقة السببية بين قيم صانع السلوك وهدف ومحتوى هذا السلوك ، فهو يمكن في ظل التأكد من اختلاف القيم بين على بك الكبير المملوكي ومحمد على باشا العثماني ان نرى هدفا مشتركا ومضمونا مماثلا لحروبهما في الشام والجزيرة العربية •

ولا تتعلق المشاكل التعريفية من وجهة النظر المنهجية بالقدره الانتقائية للباحث أو رغباته ، ولكن ترتبط بعملية تحديد مستوى التحليل الامثل الذي عنده يمكن رؤية الظواهر المدروسة بشكل أكثر تكاملا • ففي مجال دراسة السياسة الخارجية تعتبر الدولة القومية في أغلب الدراسات هي مستوى التحليل الامثل لرؤية وتركيب سلوكيات الدولة تجاه الكيانات المماثلة لها • وهذا المستوى من التحليل بالقطع لا يساعدنا كثيرا في فهم السلوك الخارجى لمصر خلال فترة الدراسة ، فمصر في هذه الاونه لم تكن دولة قومية بالمعنى الاوروبى ، فقد كانت جزء لا يتجزء من الدولة العثمانية • فالسلوك المصرى تجاه الدولة العثمانية ، سواء في عهد على بك الكبير والذي تمثل في بعض الاحيان انزال الوالى العثماني من على كرسيه وطلب والى آخر في مكانه أو في عهد محمد على باشا والذي تجسد في رفضه ترك الولاية على مصر وقبول ولاية سالونيك والعمل على اثاره الفئات القائدة في المجتمع لتأييده ، لم يكن يصنع ويدار وفقا لمبادئ الدولة القومية المعروفة في ذلك الوقت والتي أخذت شكل توازن القوى ، بل كان يدور في اطار علاقة امبراطورية قائمة على عدم اتساق القوة بين المركز والاطراف •

ولكن القول بأن العلاقة الامبراطورية هي الاطار الوحيد الذى شكل سلوكيات على بك الكبير ومحمد على باشا غير سليم تاريخيا ، ففي ذلك الوقت وخاصة منذ ١٧٥٠ حتى نهاية فترة الدراسة (١٨٤٨) كان هناك اطارا آخر أخذ في البروز الا وهو الاطار الدولى الاوروبى القائم على توازن القوى بين قوى ذات سيادة ومتقاربة في عناصر قوتها •

وقد أخذ هذا الاطار في التأثير على سلوكيات النخبة الحاكمة بمصر ،
ففى سعى على بك الكبير الى التعامل مع كاترين الثانية قيصر روسيا
وأىضا يسجل التاريخ أول معاهدة للتجارة والملاحة عقدتها مصر
العثمانية بمفردها ، وتلك التى كانت بين مندوب وارن هاسجر حاكم
البنغال البريطانى وعلى بك الكبير أما بالنسبة لمحمد على باشا ،
فقد كان للاطار الاوربى للعلاقات اثر عظيم ، بلغ ذروته فى رؤية
مراعه مع الدولة العثمانية وخاصة حرب الشام الثانية باعتبارها
ذات اثر كبير على توازن القوى الاوربى .

وهذا ، فمعنى ما هو « خارجى » يمكن تحديده فى مجال الصراع
والتوتر بين الاطار الامبراطورى للقوة والاطار الدولى الاوربى ، وما لهذا
الصراع والتوتر من أثر على تطور مكانه القوة المصرية ، فمن الناحية
الاجرائية ينظر هذا البحث الى السلوك المصرى الخارجى باعتباره ذلك
السلوك الذى كان موضوعه المكانه المصرية سواء فى الاطار الامبراطورى
للقوة أو الاطار الدولى الاوربى شريطة أن يكون مرتبطا بالصراع والتوتر
بين الاطارين .

ومن هنا يتمثل مستوى التحليل الامثل الذى يقترحه البحث
للمقارنة بين السلوك الخارجى لعلى بك الكبير ومحمد على باشا ، فى
المستوى النظامى للصراع بين النظام الامبراطورى العثمانى والنظام
الدولى الاوربى ، فالوقت كان وقت الصراع بين مجموعتين من القيم
والمؤسسات لادارة العلاقات بين الامم ، أولهما القيم العثمانية الامبراطورية
والتي قامت على الايمان بعدم التبادل الدبلوماسى وعدم المساواة فى
السيادة وعقيدة الجهاد الاسلامى ، وثانيهما ، القيم الاوربية الجلايدة
والتي دعت الى أهمية التبادل الدبلوماسى والمساواة فى السيادة والحرب
من أجل التجارة والتوازن بين القوى . فالزمن كان زمن التغير النظامى
للعلاقات الدولية ، والتغير أنصب فى جوهره ليس على شكل المتفاعلة
بين النظام العثمانى والنظام الاوربى ، بل على الترتيبات الحاكمة لمكانه
الوحدات الدولية المتفاعلة . فالصراع الدولى كان فى الاساس يدور
الوحدات الدولية المتفاعلة والمكونه لكلاهما . فالصراع الدولى كان فى

الاساس يدور حول شروط وعناصر مكانه القوة الدولية ، بمعنى آخر ،
كان صراعا موضوعه الخضوع والسيطرة الدوليين •

وتعتبر الثورة الصناعية وحقبة الاصلاحات والحروب النابليونية
من المصادر الاساسية التي أثرت بشكل كبير على تغير توزيع وهيك
ل وفاعليه وعناصر القدرات الدولية ، فاذا كانت آليات الخضوع والسيطرة
تتحدد بنمط توزيع القدرات الدولية. فيصبح الهدف الاساسي
للوحدات الدولية المتصارعة ان تؤمن من القدرات ما يضمن لها
التاثير على مجرى الصراع الدولي •

وبهذا أصبح الصراع حول الترتيبات الحاكمة بمكانه الوحدات
الدولية المتصارعة صراعا له علاقة بمدى قدرة النخب المتصارعة على
اصلاح هياكلها لقدرات الحرب والتعبئة ، فالمستوى النظامي للصراع بين
النظام الامبراطوري العثماني والنظام الدولي الاوربي يسمح
بالتالى بالبحث في هياكل القدرات للصراع وذلك الى جانب أنماط الصراع
حول المكانة الدولية •

ان مصر في عهدى على بك الكبير ومحمد على باشا واجهت
تطورين نظاميين كان عليهما أن تتعامل مهمما ، أولهما ضعف السلطة
المركزية العثمانية وتحلل النظام المركزى الامبراطورى ، ثانيهما
التفوق الاوربي المبني على الابداع التقنى والتنظيمى والتوسع التجارى
والصناعى • بتفاعل هذين التطورين في مجال الحرب والدبلوماسية
والتجارة والتنظيم نشأت وتبلورت المسألة الشرقية •

وفي خلال هذه الفترة سعت مصر الى أن تتأى بنفسها عن السياق
العالم للدولة العثمانية والتي كانت مصر احدى ولاياتها منذ ١٥١٧ من
ناحية ، وأن تجتهد في ألا تكون جزءا من المسألة الشرقية في استراتيجيات
الدول الاوربية الكبرى من ناحية أخرى ، وكان من نتائج هذا السعى
والاجتهاد أن برزت المسألة المصرية ومضمونها وجوهرها المتمثل
في عنصرين اساسيين : تنافى مصر تأكيد الهيمنة العثمانية عليها ،

وتجنب الخضوع لاحدى الدول الكبرى فى النظام الدولى الاوروبى .
وشكل هذان العنصران مفهوم الاستقلال فى عهدى على بك الكبير
بصفة عامة ومحمد على باشا بصفة خاصة .

والمسألة المصرية أو بمعنى آخر مفهوم الاستقلال المصرى بهذا الشكل
والوصف اختلفت جذريا عن المسألة الوهابية والمسألة اليونانية الماثرتين
فى ذلك الوقت ذلك الوقت . والاختلاف ينبع أساسا من اختلاف
هدفهما من الثورة ضد النظام الامبراطورى العثمانى ، فالثورة
الوهابية كانت تسعى وتهدف الى الخروج من النظام بينما الثورة اليونانية
١٨٢٦ - ١٨٢٩ كانت بالاضافة الى هذا تتطلب الى الالتصاق
بنظام آخر (النظام الدولى الاوروبى) ، أما الثورة المصرية أو
حركة الاستقلال المصرى فكانت تعمل وتبني قدراتها من أجل
تغيير شكل العلاقة بين القاهرة واستنبول من ناحية واصلاح بنائها
الداخلى وتجدد نخبها الحاكمة والانتفاع من التقدم الاوروبى من ناحية
أخرى .

وتركز هذه الدراسة على البحث فى السلوك الخارجى المصرى كتعبير
عن تطور بناء العلاقات الدولية ، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين
التغير فى هياكل القدرات المصرية للصراع وبين تطور أنماط الصراع حول
المكانة الدولية ، فالسؤال الاساسى الذى تحاول هذه الدراسة الاجابة
عليه هو : كيف كان التغير فى هياكل القدرات المصرية مجسدا لتغير
المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية من ناحية ، والى أى درجة سمح
هذا التغير فى القدرات المصرية ، لعلى بك الكبير ومحمد على باشا فى
تحقيق الاستقلال المصرى بالمعنى المشار اليه من ناحية أخرى ؟ .

وتنقسم الدراسة الى قسمين ، أولهما يبحث فى العلاقة بين
مضمون وأتجاه التغير فى هياكل القدرات المصرية وبين تغير المعالم
النظامية لبناء العلاقات الدولية ، وثانيهما يدرس اثر هذا التغير

في هياكل القدرات المصرية على أداء على بك الكبير ومحمد على باشا -
في تحقيق الاستقلال المصرى •

٢ - هياكل القدرات المصرية والمعامل النظامية للعلاقات الدولية •

تأثرت هياكل القدرات المصرية ، فيما بعد عام ١٥١٧ بوضعها كولاية من ولايات النظام الامبراطورى العثمانى ، فكان التأثير العثمانى يبلغ مداه كلما اشتدت قوة الدولة المركزية ، أما فى حالة ضعفها وانصراف نظرها الى أمور أخرى غير ما يجرى فى الولايات ، أختلط هذا التأثير العثمانى بتأثيرات أخرى وافده من خارج الاطار العثمانى • وفترة الدراسة كانت من فترات ضعف السلطة المركزية العثمانية • فى هذا الجزء من الدراسة سيتم توضيح كيف اثر الضعف النظامى للنظام الامبراطورى على هياكل القدرات المصرية الامر الذى ادى الى تعرضها للتأثيرات النظامية القادمة من النظام الدولى الاوروبى •

وتجسد الضعف النظامى للامبراطورية العثمانية فى أربعة مظاهر أولها ، انتشار واتساع نطاق تمرد الولاة أو الجماعات المسيطرة فى الولايات ضد السلطة المركزية ، وثانيها ، ازدياد سرعة اضمحلال الابنية الاجتماعية العثمانية ، وثالثها ، تحول النظام الامبراطورى العثمانى الى نظام دولى متصل بنظام توازن القوى الاوروبى القائم على مبادئ التحالفات والوساطة والحرب ، ورابعها ، ارتباط التجارة العثمانية بمجلة التجارة الاوربية • وهنا يجب التنبيه على أن كل هذه المظاهر لم توجد مجتمعة فى فترتى الدراسة : ١٧٦٠ - ١٧٧٣ و ١٨٠٥ - ١٨٤٨ • بل يمكن القول بأن هذه المظاهر انتشرت بدرجات مختلفة خلال هاتين الفترتين ، ومعرفة أى من هذه المظاهر ساد أى من هاتين المرحلتين كتحديد لنا الفرصة للمقارنة بين على بك الكبير ومحمد على باشا من حيث اثر ذلك على مضمون واتجاه التغيير فى هياكل القدرات المصرية فى كلا الفترتين •

وهناك أربعة انواع من القدرات المصرية التى تهتمنا فى هذا المقام

١ - القدرات الاقتصادية وتدور حول قدرة الدولة على المحافظة على تجديد وتنمية موارد الدخل القومي المختلفة .

٢ - قدرات السيطرة ، وتدور حول قدرة الدولة على فرض وابداع هيكل وطرائق وعادات للسيطرة في المجالات الغير اقتصادية وخاصة في مجالات الادارة والحكم والشرعية والقضاء والقهر .

٣ - قدرات الدفاع ، وتدور حول قدرة الدولة على تصنيع السلاح أو الحصول عليه وعلى بناء قوة عسكرية وبما يتعلق بها من تجنيد وتدريب ورفع الكفاءة .

٤ - قدرات التحالف الدولي تدور حول قدرة الدولة على بناء مركز دولي يسبح لها بدخول تحالفات ضمنه Tacti أو رسمية .

وقد يكون من المفيد ذكر أن هذه الانواع الاربعة من القدرات ليست كلها على مستوى واحد فقدرات السيطرة والقدرات الاقتصادية هي قدرات أصلية بينما قدرات ، الدفاع وقدرات التحالف الدولي تعتبر قدرات اشتقاقية .

(١) الفترة ما بين ١٧٦٠ - ١٧٧٢ .

يعتبر القرن الثامن عشر هو عصر التدهور للنظام الامبراطوري العثماني فقد افتتح هذا القرن بعقد الامبراطورية العثمانية معاهدة كالروودز Karlowitz والتي بمقتضاها تم التنازل في ١٦٩٩ عن بلغاريا وتراسلفانيا للنمسا وايضا التنازل عن بودوليا لبولندا ، واستمرت التنازلات للنمسا مع معاهدة باسروودز Passarowitz في ١٧١٨ وبموجب معاهدة كوجيك قنارجي Kucuk Kaynarca في ١٧٧٤ حصلت روسيا على حقوق الملاحة في البصر الاسود وغيرها من الحقوق على الدولة العثمانية كبناء كنيسة مسيحية ارثوذكسية وبالتالي اصبح لها القدره على ادعاء حماية المسيحيين الشرقيين في الدولة العثمانية .

وكان القرن الثامن عشر أيضا هو عصر بزوغ الافكار الاصلاحية فقد كانت من نتائج هزيمة العثمانيين في باسروودز ، أن اضمي

السلطان العثماني ونخبته الحاكمة واعين بالتفوق الاوربي ، فالتشبه بأوروبا كنموذج للإصلاح أصبح جوهر أفكار الإصلاح داخل النظام العثماني ، وكان حكم الوزير الكبير داماد ابراهيم باشا (١٧١٨ - ١٧٣٠) بداية المحاولات التي تمت لإصلاح النظام العثماني (١) ، هذه المحاولات التي أخذت في اكتساب شرعية وقوة مع كل سلطان عثماني تبع أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) وبلغت ذروتها في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) ، وأصبح الإصلاح أساس التنظيم العثماني مع السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) .

وثالثا ، شهد القرن الثامن عشر انهيار السلطة المركزية العثمانية ، فالدولة العثمانية ، كما يقر هولت ، « توقفت عن أن تصبح دولة موحدة ، وأصبحت تجمع لسلطات صغيرة ، بعضها انتقالي ، والآخر مستقر ، وهذا مع اعتبار السلطان له السيادة الاسمية » (٢) . وانقسمت الولايات العربية من حيث تكوينات القوى الى ثلاثة انماط هي (٣) : (١) حكام للولايات سعوا لان يحققوا استقلالا عمليا عن السلطة المركزية باطالة فترات ولايتهم أكثر من المقرر كحالة بغداد قبل انتقال السلطة الى المماليك وحالة أسرة العظم في الشام ، (٢) اسر عربية ذات نفوذ معترف به كملتزمين أو ما أشبه كالشهابيين في لبنان والهواره في صعيد مصر وظاهر العمر في الجليل بفلسطين ، (٣) انتقال السلطة من ممثل الحاكم الشرعي الى عسكريين متميزين كالبكوات وأمراء المماليك في مصر لما كان لهم من قوة ونفوذ .

ورابعا ، شهد القرن الثامن عشر ثورة التطور التقني والاقتصادي والتي تعبر عن بالثورة الصناعية في أوروبا . « فيما بين الستينيات من القرن الثامن عشر حتى نهايته ، قصرت الرحلة من لندن الى جلاسجو من حوالي عشرة الى اثني عشر يوما لتصبح ست وعشرين ساعة » (٤) ، هذا الى جانب التحول من اعتبار المشكلة الزراعية هي المشكلة الاولى في العالم الى اعتبار التجارة والصناعة هي المشكلة الاولى ، وقد حدث

التحول بصفة جذرية فيما بعد ١٧٨٠ ، وان كانت ارهاصات التحول قبل هذا التاريخ قوية وملحوظة .

وخامسا ، تميزت أوروبا في القرن الثامن عشر بنظام دولي فريد قبل الثورة الفرنسية ١٧٨٩ والحروب النابليونية ، حيث كانت العلاقات بين الافراد والعروش والاستقراطات تتصف بسيولة شديدة فالدولة القومية لم تكن قد ظهرت بعد . « وكانت نتيجة هذا الاختلاط المستمر للاوربيين هي التطور التدريجي لمختلف افكار ومؤسسات مجاورة للحدود الجغرافية » (٥) فقد كان عصر العالمية Cosmo Politanism الامر الذي ترجم في الواقع العملي بأن أصبح هناك جندي دولي (مرتزق) ، وطائفة من الدبلوماسيين ورجال الدوليين الذين يعرضون خبراتهم على الملوك والامراء .

والسؤال الان ، هو كيف انعكس التفاعل بين مظاهر القرن الثامن عشر على هياكل القدرات المصرية خلال الفترة ١٧٦٠ - ١٧٧٢ ، أو بمعنى آخر ما هو نمط التوتر بين النظام العثماني والنظام الاوربي خلال القرن الثامن عشر وأثر ذلك على هياكل القدرات المصرية خلال هذه الفترة ؟ .

تعتبر الفترة الممتدة من اتفاقية كالسروود في ١٦٩٩ حتى اتفاقية « الاتفاقية الثلاثة » Tri-Partite في ١٧٩٩ بين الامبراطورية العثمانية وأنجلترا وروسيا ، هي فترة التوصل التدريجي الى نظام دولي تابع للنظام الاوربي ، وذلك حيث تم الاعصاف المتتالي والتحلل التدريجي للانكشارية العثمانية كقوة محاربة وصعود طبقات البيروقراطيين في الاهمية والمكانة في النظام العثماني . وصحب هذا التحول تحول على مستوى القيم الحاكمة للنظام فتم احلال افكار وقيم الجهاد الاسلامي بقيم الدبلوماسية والتجارة كأساس للعلاقات مع أوروبا (٦) .

انعكست هذه التغيرات في الحياة المصرية خلال الفترة ١٧٦٠ - ١٧٧٢ حيث شهدت تحولا للأوجاقات العثمانية وتنشيط مكثف للنوازع

التجارية والاتصال بالخارج ، ولكن مع مفارقه انه بدلا من صعود طبقات البيروقراطيين ، كان هناك صعود للبيوتات المملوكية (٧) •

وكان هذا الصعود معبرا عن تغير في هياكل القدرات المصرية ، ذلك التغير الذي اتخذ صورة متبلورة خلال الفترة ١٧٦٠ - ١٧٧٢ • وقد أفضت التغير في الهياكل ثلاثة اتجاهات رئيسية ، أولها تطل أبنية السلطة العثمانية ، وثانيها ، نمو الأهمية التجارية لمصر في إطار التجارة العالمية ، وثالثها ، زيادة نفوذ الأقليات المسيحية والأوربية •

أولا : تحلل أبنية السلطة العثمانية :

يعتبر الحكم العثماني لمصر حكما غير مباشرا وذلك بمعنى أن شؤون مصر لم تكن تدار من اسطنبول من ناحية ، وان أبنيه الحكم العثماني كانت في الأساس من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي من ناحية أخرى • ان الدولة العثمانية لم تكن تهدف الى « عثمانة » مصر ، وظهر ذلك جليا عندما لم تقض على المماليك بعد هزيمتهم في مرج دابق بل أكثر من ذلك ، ان أول باثا يعيش لحكم مصر في سبتمبر ١٥١٧ كان خير بك وهو أحد امراء المماليك الذين خانوا طومان بى (٨) وترجم ذلك عمليا في « قانوننامه مصر » الذى وضعه سليمان القانونى في ١٥٢٥ • حيث قسم حكم مصر بين والى المعين من قبل السلطان العثماني وقوة عسكرية عثمانية مكونه من ستة أوجاقت والمماليك الذى عهد اليهم بحكم أربعة عشر اقليما من اقاليم مصر السفلى والوسطى وبقيت مصر العليا من أسيوط الى النوبة في يد مشايخ قبائل البدو (الهواره) (٩) •

وتغير التوازن بين هذه الابنيه نتيجة لنمو قوة امراء المماليك وتأسيسهم بيوتات مملوكيه من ناحية ، وتدهور تماسك الاوجاقت العثمانية ، من ناحية أخرى • وكان من آثار هذا التغير ان اصبح للمماليك النفوذ والقدرة على صرف والى العثماني من مركزه وان

يتخللوا ابنيه الاوجاقات العثمانية مما أدى الى وجود نظام مزدوج من الانتماء ، « ومن الامثلة الواردة بالوثائق يبدو تغلغل الممالك في كافة الاوجاقات ، وقد يخدم الممالك مع سيدهم جنبا الى جنب في أوجاق واحد وخاصة في الاوجاقين الرئيسيين (مستحق طان وعزبان) ، أو يسعى الامير المملوكي الى ادخال ممالكه في عدة اوجاقات ليضمن بذلك وجود اتباع يخضعون لسيادته داخل الاطار العسكري للاوجاقات ، يقفون بجانبه اثناء الازمات والصراعات المملوكية المستمرة في سبيل السلطة » (١٠) ويعتبر « رضوان بك الجلفى كتحدا » أوجاق العزبان عند توليه منصب شيخ البلد في ٣ ديسمبر ١٧٥٤ تجسيدا لانتهيار التقسيم لابنيه السلطة العثمانية وفقا « لقانوننامه مصر » .

ومع انهيار الابنية العثمانية استطاع الممالك ان يخلقوا منصبا جديدا غير موجود في « قانوننامه مصر » ، وهو منصب شيخ البلد . فحسب تصنيفات « حسين أفندي » كان للممالك مناصب محددة وفقا للتقسيم القانوني والاداري لمصر العثمانى وهى قائم مقام (نائب الوالى العثمانى) وقباطنة الموانى وهى اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، وأمير الحج والدفتردار ومسئول الارسالية وحكام الاقاليم (١١) ، فهذا المنصب الجديد ارتبط بصعود البيوتات المملوكية . ورغم الخلاف فى البحث التاريخي حول تحديد من كان أول شيخ بلد من الممالك فان هذا المنصب كان لا يفوز به الا رئيس البيت الاقوى والذي يجعل الممالك الآخرين يخضعون له . ووفقا للتقاليد المملوكية كان على من يتولى المنصب ان يناوىء الوالى ويعارضه (١٢) وهكذا امتلك الممالك منصبين هامين ، احدهما رسمى وهو منصب القائم مقام والاخر فعلى وهو منصب شيخ البلد . وقد تولى « على بك الكبير » هذين المنصبين معا « ، فكتشيخ بلد استمر من ١٧٦٠ حتى ١٧٦٦ ومن ١٧٦٧ حتى ١٧٧٢ ، وكقائم مقام (وهذا يفترض عدم وجود الوالى عثمانى) من ١٦٩ حتى ١٧٧٢ » .

وقد قام على بك الكبير فى اثناء حكمه بتحطيم الاوجاقات

العثمانية وخاصة المراتب الدنيا منها وتحطيم اماره الهواره في الصعيد وقضى بذلك على اى وجود فعلى لابنية السلطة العثمانية (١٣) •

ثانيا : نمو الاهمية التجارية لمصر في اطار التجارة العالمية •

خرجت مصر بدخولها تحت الهيمنة العثمانية من مجال التجارة العالمية ، وذلك نتيجة لاعادة هيكلة نقاط الارتكاز للتجارة بعيدة المدى •
ففى ظل الدولة العثمانية وحتى ١٧٦٠ اختفت مصر كنقطة ارتكاز اساسية في التجارة العالمية وذلك عن طريق فصل الشام كوحدة تجارية — ادارية عن مصر من ناحية ، ومنع السفن الاجنبية من الابحار في البحر الاحمر شمال جدة من ناحية أخرى • ولم تبق مصر كنقطة ارتكاز للتجارة بعيدة المدى الا في مجال جلب العبيد واستيراد الاشياء الثمينة من السودان و افريقيا واعادة تصديرهم أو تسويقهم الى انحاء الدولة العثمانية أو اوروبا (١٤) • ولم تظهر مصر مرة أخرى منذ ١٥١٧ في اهتمام الدول التجارية العظمى الا مع صعود هولندا كدولة تجارية كبرى وحصولها على امتيازات من الدولة العثمانية في ١٦١١ — ١٦١٢ (١٥) • ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٧٥٠ نمت مصر لتكون مركزا هاما للتصدير والاستيراد داخل اطار النظام العثماني (١٦) • ، ولكن مصر اكتسبت أهمية كبيرة من منظور التجارة العالمية (الاوربية) مع اشتداد الصراع بين فرنسا وانجلترا أو غيرهما من الدول الاوربية الكبرى التجارية على السيطرة على خطوط تجارة المحيط الهندي وذلك ما بين ١٧٥٠ وحتى نهاية القرن (١٧) •

ودخلت مصر في المشروعات التجارية الفرنسية كنتيجة لتراجع فرنسا أمام انجلترا في الهند ، والتي بدأت في الخسارة أمام انجلترا ابتداء من ١٦٧٤ حتى انتهت باقرار التفوق الانجليزى في الهند باتفاقية باريس ١٧٦٣ (١٨) ، هذا بالإضافة الى ضعف التكنولوجيا الفرنسية في بناء السفن في مواجهة التكنولوجيا الانجليزية ، فضلا عن تخلف فرنسا في التكنولوجيا الزراعية مما ادى بها في ١٧٥٠ الى الاعتماد الى حد كبير على استيراد الحبوب والقمح خاصة في ضوء

ازدياد هجرة السكان من الريف الى المدينة (١٩) . كل هذه الاسباب ساهمت في دفع فرنسا الى النظر باهتمام الى مصر كطريق تجارى وكمورد للقمح ، ففي اواخر القرن السابع عشر فيما بين ١٦٨٣ - ١٦٨٦ تمكنت من الحصول على فرمانات من الباب العالي تأمر السلطات المصرية باحترام الامتيازات التى تمتع بها الفرنسيون فى الدولة العثمانية منذ القرن السابق وبتخفيض الضريبة على البضائع المنقولة من السويس الى البحر المتوسط الى ٣/١ من قيمتها فتوثقت العلاقات بين الموانئ الفرنسية على البحر المتوسط ومصر (٢٠) ، وأخذت التجارة بين فرنسا ومصر تتصاعد حتى انه فى ١٧٥٦ أغلقت انجلترا قنصليتها التجارية فى مصر وعهدت الى القنصل الفرنسى بادارة امور التجارة الانجليزية عديمة الاهمية (٢١) .

وكان من نتائج انهيار ابنية السلطة العثمانية ، أن احتل المماليك دور الاوجاقات فى حماية التجار ، وبالتالي اصبح لهم مصلحة فى ازدهار التجارة ، هذا الى جانب ازدياد حاجة المماليك الى المال لشراء السلاح والمماليك لدعم قواتهم خلال حروبهم المتصلة ضد بعضهم البعض . توافق هذا التطور مع سعى التجار الاوربيين الى فتح الطريق شمال جدة للتجارة الاوربية وجعل السويس نقطة ارتكاز ودخول للتجارة العالمية ، وبالتالي اصبح للمماليك مصلحة فى جعل السويس الميناء الرئيسى للتجارة فى البحر الاحمر بما يحمله ذلك من زيادة كبيرة لدخول التجار والمماليك . وقد عارض حاكما مخا ومكة اللذان سيطرا على محطتى مخا وجدة للتجارة المساعى الاوربية فى جعل السويس نقطة ارتكاز رئيسية للتجارة (٢٢) .

ثالثا : زيادة نفوذ الاقليات المسيحية والاوربية :

يمكن ارجاع اسباب هجرة الاقليات المسيحية الشامية الى الاضطراب الشديد الذى اجتاحت الشام فى اوائل القرن الثامن عشر حيث ازداد طغيان الباشوات الاتراك واشتملت الاضطرابات الطائفية فى مدينتى - مشق وحلب وكان من آثار نمو النفوذ التجارى والقنصلى

الفرنسي في الشام أن اعتنق الكثير من المسيحيين الارثوذكس المذهب الكاثوليكي فازداد الاضطهاد لهم ليس فقط من الدولة العثمانية بل أيضا من الكنيسة الارثوذكسية ، فما كان الا ان هاجرت اعداد كبيرة كبيرة منهم الى مصر في حوالى ١٧٢٥ (٢٣) واذا كان الدافع الاساسى لهجرة الثوام المسيحيين الكاثوليك هو الاضطهاد الدينى ، فان الدافع الذى دفع الثوام المسلمين الى الهجرة الى مصر كان التجارة (٢٤) •

وكان نتيجة انهيار الابنية العثمانية للسلطة وازدياد الاهتمام بالامور المالية التجارية ، ان برز دور الاقباط المصريين باعتبارهم خبراء في المالية فكان هناك تحالف بين الاقباط والمسيحيين الكاثوليك في مواجهة اليهود (٢٥) الذين كانوا يديرون الجمارك كملتزمين في اطار تنظيم ديوان « الروز نامه » • ومع صعود على بك الكبير الى مشيخة البلد في ١٧٦٠ ، تم القيص على معلم دواوين الاسكندرية « يوسف ليفى ومعلم دواوين بولاق اسحق اليهودى ومصادرة اموالها واعدامها ، وعزل بقية معلمى الدواوين من اليهود وعهد بالاشراف على ادارتها الى رجال من الثوام المسيحيين الكاثوليك (٢٦) • وهذا التحول يرجع سببه الى الرغبة في التحكم في مصادر الدخل المالى من خلال مسئولين تابعين مباشرة لشيخ البلد ومناوئين الدولة العثمانية من ناحية ، ومرتبطين بعلاقات طيبة مع الدول التجارية الاوربية • وتتبع ذلك أن صعد لأول مرة في تاريخ مصر العثمانية فيما قبل ١٧٦٠ مجموعة من المسيحيين لبحثوا مكانا متميزة على مقربة من صانع السياسة الاول في مصر •

أما بشأن النفوذ الاوربى فقد تمت ممارسته من خلال تجمع التجار الفرنسيين في اتحاد الامة الفرنسية بالقاهرة Le Corps de La Nation Fracaise etablie au Caire مع لغرفة التجارة بمرسيليا ، وأيضا من خلال تجمع مماثل مارس التجار من البندقية نفوذهم ، La Nazione Veneziane in Egitto كان قنصلا فرنسا والبندقية يرأسان هذين التجمعين ، وقد لعب التاجر البندقى « كارلوروزيتى »

Carlo Rosetti دورا هاما في توجيه سياسات على بك الكبير ، خاصة في مجال تهئية وجعل مصر نقطة ارتكاز رئيسية للتجارة العالمية .

• (ب) الفترة ما بين ١٨٠٥ - ١٨٤٨ •

بدأ التحول للقرن التاسع عشر للنظام الاوربي الدولي من ١٧٧٩ الفرنسية مروراً بعام ١٧٨٩ تاريخ بدء حقبة الحروب النابليونية وانتهاء بعام ١٨١٥ وذلك بتأسيس التحالف الرباعي بين انجلترا والنمسا وروسيا والمانيا القبرصية في ٢٠ نوفمبر من هذا العام ، بينما بدأ التحول للقرن التاسع عشر للنظام الامبراطوري العثماني مع تولي السلطان الغازي سليم الثالث مقاليد الحكم في اسطنبول في عام ١٧٨٩ وانتهاء بعام ١٨٠٧ / ١٨٠٨ وذلك عندما خلع الانكشارية السلطان سليم الثالث من الحكم في ١٨٠٧ ولولوا بدلا منه السلطان الغازي مصطفى الرابع والذي انتهى امره بخلعه وقتله من جانب القوى المؤيدة للإصلاح وتنصيب السلطان الغازي محمود الثاني في ١٨٠٨ مصلة .

وبينما قاد التحول الاوربي للقرن التاسع عشر الدول الاوربية الى نظام دولي محافظ قائم على توازن القوى ، خرج النظام الامبراطوري العثماني من تحوله للقرن التاسع عشر اكثر تفتتا وعرضه للاختراق الاوربي . وانكشف النظام الامبراطوري العثماني للاختراق الاوربي تمثل في ابلغ معانيه ليس كما يعتقد البعض في الاحتلال الفرنسي لمصر في ١٧٩٨ ، بل في تلك الاتفاقية الثلاثية التي عقدت بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية وبريطانيا في ١٧٩٩ من أجل التعاون لاجلاء فرنسا عن مصر . والمعنى البالغ الدلالة لهذه الاتفاقية : ان الدولة العثمانية اصبحت غير قادرة على الدفاع عن نفسها من غير حليف اوربي . وهكذا تحول النظام الدولي العثماني مع مطلع القرن التاسع عشر الى نظام ضعيف وتابع لنظامي التحالف والحرب الاوربيين .

ويعتبر هذا المظهر النظامي ، ألا وهو التبعية والاندماج في النظام الاوربي للتحالف والحرب ، الفارق والاختلاف الكيفي (من منظور بناء العلاقات الدولية) بين فترة ١٧٦٠ - ١٧٧٢ وفترة ١٨٠٥ - ١٨٤٨ . وقد مرت عملية الدمج هذه بوقفات هامة كلها حدثت بين ١٧٧٤ - ١٧٩٩ (٢٧) . ففي ١٧٧٤ وقعت معاهدة كوجك قنارجي مع روسيا القيصرية والتي سمحت لها بالابحار الحر في البصر الاسود والذي كان مغلقا في وجه السفن غير التركية منذ القرن السادس عشر مما فتح الباب الدول الاوربية الاخرى للمطالبة بالمعاملة بالمثل . ثانيا ، في ١٧٧٥ حدث لأول مرة أن تنازلت تركيا عن ارض لدولة اوروبية بدون حرب وذلك عندما تنازلت عن بوكوفين Bukovina للنمسا تحت التهديد بالحرب . ثالثا ، في ١٧٧٩ عندما اعترفت بساهين جيوروية Scha hin - Guerai كحاكم على اقليم القرم مع التنازل عن استخدام الاسباب الدينية من أجل التدخل السياسي ، ورابعا وأخيرا ، بعقد الاتفاقية الثلاثة في ١٧٩٩ .

ومن الملاحظ أن التوتر بين النظام العثماني والنظام الاوربي خلال القرن الثامن عشر كان موضوعه الاول التنافس التجاري ، بينما في القرن التاسع عشر أصبح موضوعه الاول التوسع والسيطرة بالمعنى العسكري والسياسي ، فقبل ١٧٧٤ عندما لم يكن النظام العثماني نظاما دوليا تابعا ، كان الصراع بين السلطة المركزية في اسطنبول والولاة المتمردين لا يهدد بافساد الانساق الاوربية للحرب والسلام أما بعد ١٨١٥ فتمرد الولاة على السلطة المركزية اصبح موضوعا مرتبطا بتوازن القوى وبالصراع الاستعماري الاوربيين (٢٨) .

وإذا كان القرن الثامن عشر هو عهد النفوذ الفرنسي في الشرق العربي ، فإن القرن التاسع عشر قد شهد ارتفاعا وتكثيفا للنفوذ الانجليزي . فقد بدأ الاهتمام الانجليزي بالامبراطورية العثمانية وأحوالها وبالصراع الدولي على مصيرها عندما عقدت روسيا كاترين

الثانية مع النمسا « جوزيف الثاني » معاهدة تحالف في ١٧٨١ كانت تهدف الى تقسيم الممتلكات الاوربية للدولة العثمانية بينهما ، وعندما عقدت روسيا مع فرنسا في ١٧٨٧ معاهدة تجارية ، وكان معنى هاتين المعاهدتين لانجلترا ان روسيا لا يمكن اعتبارها عدوا طبيعيا تقليديا لفرنسا (٢٩) من ناحية وأن تقسيم الدولة العثمانية بناء على توافق روسي نمساوي فرنسي يؤدي الى اخلال توازن القوى ضد انجلترا والحاق الضرر بمصالحها في الهند من ناحية أخرى ، وتم تدعيم هذا الوعي الانجليزى الجديد بضرورة التواجد وممارسة النفوذ على الدولة العثمانية بالاحتلال الفرنسى لمصر في ١٧٩٨ • وكما كان هناك دافع انجليزى لممارسة النفوذ على مجريات الامور بالدولة العثمانية كان هناك دافع عثمانى لتأييد هذا الدور • ففى الفترة ١٧٩٠ - ١٧٩٨ وجدت الدولة العثمانية نفسها بصفة متزايدة بين المطرقة الروسية والسندان الفرنسى فكان لها ان تتلمس حليفا اوروبيا جديدا ليخرجها من هذه المعضلة (٣٠) •

تحول النظام العثمانى للقرن التاسع عشر من خلال تشابك احداث الحروب والصراع الداخلى حول معنى ومدى الاصلاح وثورات الولاة • فالنظام العثمانى بعد عقد معاهدة ياسى Jessy في يناير ١٧٩٢ مع روسيا ، تلك المعاهدة التى توسطت فيها انجلترا والمانيا (بروسيا) وهولنده ، التفت للاصلاح الداخلى ، ودار الاصلاح حول ثلاثة مجالات كبرى : (١) تحديث البناء العسكرى للامبراطورية ، (٢) اصلاح الهيكل المالى والتنظيمى (٣) اصلاح العلاقة بين السلطة المركزية وولاة الاقاليم • بالنسبة لتحديث البناء العسكرى اعتمد « النظام الجيدى » ومنطقة اعاده تنظيم القوات العثمانية وفقا للقواعد الاوربية ، فسمى السلطان الغازى سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) الى خلق جيش محترف Pro Bessional وذلك بالفصل بين الوظائف العسكرية والوظائف الادارية للقوات العسكرية - مع تطبيق نظام صارم للقيادة والسيطرة والرتب العسكرية (٣١) فتم انشاء اول فرقته نظامية في ١٧٩٦ وكان عددها

١٦٠٠ جندى تحت قيادة ضابط انكليزى دخل الدين الاسلامى وسمى « انكليز مصطفى » (٣٣) ، وفى حروب الشام الثانية ١٨٣٩ كانت قيادة الجيش العثمانى تعاونها هيئة من الضباط الالمان برياسة « فون مولفكة » ، (٣٣) ولم يكن الامر سهلا فقد فشل سليم الثالث فى فرض النظام الجديد على الانتكشارية التى بمعونه العلماء ثارت عليه متهمه اياه بتقليد الكفار ، وظل اصلاح الجيش بين مد وجزر حتى ١٨٢٦ عندما استطاع السلطان محمود الثانى تدبير مذبحة للانتكشارية وفرض النظام الجديد .

وفى مجال اصلاح الهيكل المالى والحكومى للامبراطورية العثمانية ، تركزت الجهود حول فرض معايير جديدة وصارمة للامانة والكفاءة وربط الالقاء الادارية مع المناصب المناسبة لها ، فتم تقليص عدد من يحمل لقب وزير لعدد المناصب الوزارية (٣٤) . وفى مجال اصلاح العلاقة بين السلطة المركزية والولاة فى الاقاليم ، انتهجت السلطة المركزية العثمانية ثلاثة أساليب :

أولا : الاعتراف بالولاية للوالى مدى الحياة فى مقابل الولاء للسلطة المركزية والاستعداد لخدمتها فى حروبها ، (بازوند اوغلا ، والى «ودين» بالمرب فى ١٧٩٧ ، وعلى باشا والى بانيه Janina والجزار باشا والى عكا ودمشق (٣٥) .

ثانيا : العمل على القضاء على الاسباب الداعية لثورة الاهالى فى الاقاليم . ومثال ذلك عندما ارسل الباب العالى الى « بكير باشا » والى بوسنة يأمره بمساعدة المرب ومحاربة الانتكشارية وطردهم لما سببوه من اضطهاد للاهالى فى بلتراد وأيضا حملة « قبودان دريا جزايرلى غازى حسن باشا » فى ١٧٨٦ - ١٧٨٧ على مصر للقضاء على عدم الاستقرار الذى سببه الصراع بين ابراهيم بك ومراد بك على مشيخة البلد .

ثالثها : محاولة الاتفاق على عقد اجتماعي جديد بين السلطة المركزية والولاة في الاقاليم ، ومثال ذلك ، محاولة « مصطفى باشا البيرقدار » ١٨٠٨ م (وهو أول صدر أعظم يأتي من الاقاليم فقد كان أحد نبلاء بلغاريا) في الحصول على موافقة وتوقيع الولاة على وثيقة تحدد العلاقة بينهم وبين السلطان . وقد تم التوقيع عليها في ٧ أكتوبر ١٨٠٨ والمهم في هذه الوثيقة هو الاعتراف العثماني بالحكم الذاتي للولاة وذلك في المادة السادسة عندما تعهد الولاة باحترام الاراضى والاستقلال الذاتي لبعضهم البعض مع التمسك بمساندة الدولة العثمانية في مواجهة اي تمرد . (٣٦) وقد وقع مندوب عن محمد علي باشا على هذه الوثيقة في الاجتماع الذي عقد لذلك في اسطنبول في ٧ أكتوبر ١٨٠٨ (٣٧) .

هكذا استقبل النظام الامبراطوري العثماني القرن التاسع عشر كنظام دولي تابع ، يحتاج الى حليف دولي في حالة الحرب ، ويعتمد الدبلوماسية للاحتفاظ على وحدة اراضية ، وينتهج الاصلاح على النمط الاوربي ويعترف بقدر ما من الاستقلال الذاتي لبعض الولايات .

وقد انعكس هذان التحولان العثماني والاوربي للقرن التاسع عشر على هيكل القدرات المصرية بشكل سمح لمحمد علي باشا فيما بعد أن يقيم دولة ويؤسس جيشا وبيروقراطية وينتهج سلوكا خارجيا متميزا . وقد اتفد التأثير على هيكل القدرات المصرية ثلاثة اتجاهات رئيسية ، أولها تعاظم وذبول هيكل القوة المحلية ، وثانيها تكثيف نقل الخبرات الفنية الاوربية ، وثالثها ، تزايد الاهتمام الاوربي الدولي بمصر .

أولا : تعاظم دور هيكل القوة المحلية ونبولها .

كانت من النتائج المباشرة لانهيار ابنية السلطة العثمانية ، ان افسح المجال لهياكل القوة المحلية (غير العثمانية) لان تلعب دورا أكثر فاعليه في تقرير المجريات السياسية ، ولكن لان التحول كان هو

السبب في ان هذه الهياكل أضحت تمارس نفوذاً أكبر ، فان انتهاء فترة التحول كان العامل الاساسى وراء انهيار قوة الهياكل وبالتالي سهولة تعرضها وخضوعها لخطط محمد على باشا في التحديث . ويعتبر علماء الازهر والجماعة القبطية والتجار أهم الهياكل التي شهدت ازدهارا وللمفارقة قضى عليها خلال فترة التحول .

استطاع الازهر الحفاظ على استقلاله في مواجهة السلطة العثمانية خلال قرون الهيمنة العثمانية على مصر وذلك لمعدة أسباب (٣٨)، أولاً ، عدم التدخل في شؤون الازهر من جانب العثمانيين الذين لم يفرضوا عليه الدراسات التركية اللغوية والادبية أو دراسة الحضارة انتركية أو الفكر التركي ، وثانياً ، الاستقلال المالى للازهر من خلال نظام الاوقات الخيرية ، وثالثاً ، عدم تعيين العلماء العثمانيين في منصب شيخ الازهر - بعكس منصب القضاة الذى كان حكرًا على العلماء الاتراك . ومن خلال هذا الاستقلال استطاع علماء الازهر ان يلمعوا دوراً ضابطاً لسلوك الولاة العثمانيين وأفعال البكوات المماليك ، فالشعب في وقت المظالم والفوضى لم يكن يجد الا علماء وشيوخ الازهر للدفاع عنه ، وهناك العديد من المواقف التي جسدت العلماء ومارسوا فيها دورهم الضابط للسلوك الرسمي (٣٩) .

ومع ضعف السلطة المركزية العثمانية وازدياد عنف حروب المماليك مع بعضهم البعض ، برز دور العلماء كمقرر ومتحكم في مجريات الامور، وقد ساعد على ذلك انتقال كثير من الالتزام الذي كان في عهده المماليك اليهم ، فقد كانوا يشترطون الالتزام وذلك لحاجة المماليك للمال . وتعتبر الحركة الشعبية التي قادها الشيخ عبد الله الشرقاوى في شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩ هـ (١٧٩٥ م) (٤٠) من اوائل الممارسات لهذا الدور ، وهذه الحركة كانت في الاصل ضد مظالم ممالك محمد بك الافعى، ولكنها تطورت الى حركة ضد ابراهيم بك ، حيث نادت بضرورة وضع حد للمظالم التي يتعرض لها الشعب والمطالبة بضغط المصروفات والحد من الاسراف في استيراد المماليك وتأمين الافراد على اموالهم

وارواحهم^(٤١) والمهم هنا تلك الوثيقة التي صدرت وتضمنت شروط العلماء وإعلان توبة الأمراء عن الظلم والتزامهم بالعدل ، وقد جاء فيها أسماء العلماء في التريب قبل أسماء المماليك^(٤٢) وبذلك حققت حركة العلماء عدة أهداف : أولا ، أنهم أجبروا الأمراء على التفاوض معهم ، وثانيا نزل الأمراء على إرادة العلماء ووافقوا على إلغاء جميع التشريعات الضرائبية الجائرة ، وثالثا عزل الحكام الجائرين من المناطق التي تضررت بوجودهم بها ، ورابعا امتدت مطالبهم لتشمل تقرير ميزانية الدعم للحرمين ، وخامسا استصدروا وثيقة بهذه الحقوق وتم عليها القاضي والأمراء بحضور والى مصر^(٤٣) .

وزاد هذا الدور أهمية وتوسعا مع الاحتلال الفرنسى لمصر في ١٧٩٧ فقد اعتمد نابليون على العلماء لاكتساب قرارته شرعية ، فقد كانت كافة قراراته تخرج للناس ممهورة بامضاء العلماء الذين ضمهم ديوان القاهرة الذى أنشأه في ٢٦ يوليو ١٧٩٨^(٤٤) ، ولكن زعماء الأزهر كالسيد عمر مكرم نقيب الأشراف خرجوا مع الأمراء المماليك عازمين على المقاومة ، وهكذا أصبح العلماء نخبة حاكمة وقادة للمعارضة الشعبية .

والدافع الاساسى لثورة العلماء على الفرنسيين ، حتى لهؤلاء الذين ضمهم ديوان القاهرة ، كان معارضتهم لمظاهر الحياة التى صاحبت التسلط الفرنسى ووقوفهم أمام المشروعات الفرنسية فى فرنسة القانون والقضاء ورؤيتهم لنابليون كساعى لفصم العلاقة بين مصر والدولة العثمانية . ولكنهم فى ثورتهم ضد الفرنسيين لم يلقوا الدعم والتأييد العسكرى المنتظر من العثمانيين والمماليك فقد تركوا فى الساحة بمفردهم ، الأمر الذى أدى بهم الى الوعى بضرورة أخذ نصاب الامور بيدهم ، وبعدم أحقية العثمانيين أو المماليك فى تولى الولاية^(٤٥) .

ووقف علماء الأزهر وجهها لوجه ازاء التناقض فى النظام العثمانى الذى خلقته عملية التحول للقرن التاسع عشر ، حيث أصبحوا امام معضلة

التوفيق بين ضرورة وجود حاكم قوى يستطيع الدفاع عن مصر وفرض النظام وبين ضرورة الالتزام بالعدل والافكار المحافظة القائمة على التدخل المحدود للحكومة في أمور الناس ، ففى ضوء انهار أبنية السلطة العثمانية والايما ن بعدم أحقية العثمانيين أو الممالك فى تولي الولاية وتزايد دور العلماء فى تقرير الامور وجدوا الحل والتوفيق فى شخصية محمد على قائد القوات الالبانية فى مصر . وأختيار محمد على من المنظور التاريخى كان اختيارا صحيحا ولكن بالتاكيد لاسباب خاطئه من جانب العلماء ، فقد أمل العلماء أن يكون محمد على ، على بك آخر يتحالف معهم ويحمى مصالحهم ويقيم الأمن والنظام (٤٦) والخطأ يأتى من عدم ادراكهم ان وجود حاكم قوى للدفاع عن مصر فى ضوء ذلك التوتر النظامى بين الامبراطورى العثمانى والنظام الاوروبى الدولى لايغنى الا شيئا واحد ألا وهو تقوية مساعد الدولة وبروز فئات وقوى جديدة كالعسكر والبيروقراطيين ، وبالتالي اختفاؤهم كقوة مؤثرة وذلك لارتباطهم التاريخى بنظام هزم عسكريا وساهم فى استنزاف الثروات وهذا هو ما حدث فى ١٨٠٧ (فيما بين الثالث من شعبان ١٢٢٢ هـ ، والسادس من شعبان ١٢٢٢ هـ) « لما انقضى الأمر واستقر الباشا وأطمأن خاطره وخلص له الاقليم المصرى وشرع الاسكندرية الذى لم يكن لليوم فى حيازته حتى قبل احتلاله بالانجليز ، فان أول ما بدا به أنه ابطال مسموح المشايخ والفقهاء ومصافى البلاد التى التزموا بها (٤٨) وخرج العلماء نهائيا كجناح فعال فى النخبه الحاكمه بعد عام ١٨١١ (٤٨) .

وبالنسبة للاقباط ، فقد ظهروا كهيكل للقوة مع ١٧٥٠ ، كما سبقت الاشارة ، وبلغوا اوج قوتهم فى ظل على بك الكبير ، ولكن مع انقضاء عهده وتولى محمد بك ابو الذهب وفيما بعده مراد بك وابراهيم بك ، فقد تعرض الاقباط للاضطهاد وخاصة تلك الشخصيات التى ساهمت فى نظام على بك الكبير ، كالمعلم رزق ، ولكن احتفظ الاقباط بادارة الجمارك كالترام وأيضا حافظوا على نفوذهم فى مجال المال والتجارة (٤٩) .

ومع قدوم الفرنسيين الى مصر انقسم المجتمع القبطى الى أقلية تعاونت مع السلطات الفرنسية تحت قيادة المعلم يعقوب حنا وأغلبية

شاركت في المقاومة برئاسة المعلم جرجس الجوهري^(٥٠) وأكدت القيادات القبطية سواء المتعاونة مع الفرنسيين أو المعارضة على فكرة مصرية الاقباط وكانوا مدفوعين لذلك بتذبذب مواقف الاحتلال الفرنسي تجاههم وذلك تبعا لعلاقة السلطات الفرنسية مع المسلمين • ففي عهد كليبر الغيت كافة الاجراءات الاستثنائية ضد الاقباط ولكن في عهد مينو وخاصة بعد اسلامه فقد تم طردهم من خدمة الحكومة وجباية الاموال^(٥١) وترك ذلك أثر اكثر عمقا في نفوسهم تمثل في عدم اعتبارهم فرنسا أو غيرها من القوى الاوربية حامية طبيعية لهم ، فكانت دعاوى المعلم يعقوب حنسا للاستقلال وتكوين الجيش القبطي^(٥٢) ومما رسات المعلم غالى عندما أكد على ضرورة ان يكون المال اللازم لانشاء المشروعات مالا مصريةا ورفض البابا بطرس الجاولى حماية روسيا القيصرية^(٥٣) •

وهكذا كان التأكيد على فكرة وممارسات الوحدة الوطنية سببا في اعطاء قوة دفع اكبر لهيكل القوة القبطى ، إلا أنه للمفارقة اضحى سببا لضعف قوتهم وذلك انهم اصبحوا عرضة كاي فرد آخر من الشعب لبطش والى ، هذا الى جانب انهم لم يعد ينظر اليهم كجزء من السياسات التجارية للدول الاوربية ، وبالتالي فقدوا اهميتهم في صياغة السلوك الخارجى المصرى ، وبهذا اصبح التوتر العثماني الاوربى يمارس من خلال القناصل والاقليات الاوربية بدلا من الاقليات المحلية كما كان الأمر في القرن الثامن عشر • ولم يكن من الغريب اذن انه « في التاسع عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٢٣ هـ (١٨٠٥) طلب محمد على باشا دراهم سلفة من النصارى والتجار ، وهو أول طلب طلبه محمد على باشا بعد رياسته »^(٥٤) أو في ١٥ جمادى الاول من سنة ١٢٢٤ هـ (١٨٠٩ م) « طلب محمد على من المعلم غالى الف كيس والزمه بها فوزعها على المبشرين والكتبة وجمعها في اقرب وقت »^(٥٥) ووصل الأمر الى قيام ابراهيم باعدام المعلم غالى عندما عارضه غالى بشأن بعض الضرائب المفروضة •

أما بالنسبة للتجار ، فقد شهدوا صعودا الى مواقع التأثير في عهد

على بك الكبير ، وذلك للحاجة اليهم لتمويل مشروعاته في السياسة الخارجية هذا الى جانب العوامل الداخلية الأخرى التي تمت الاشارة اليها من قبل • ولكن مع قدوم محمد بك ابو الذهب وتغير هيكل الحاجه اليهم وخاصة في ضوء تأكيد الانتماء والاندماج في النظام الامبراطوري العثماني ، اتى التجار تحت سيطرة شيخ البلد • فرغم تشجيع محمد بك ابو الذهب التجارة مع الهند ، إلا أنه ألزم تجار القاهرة الذين يتعاملون معها بأن يسددوا ثمن البضائع التي يحصلون عليها منها في خلال ثلاثين يوما ^(٥٦) وهكذا دخل التجار فترة التحول للقرن التاسع عشر وهم في وضع شبه تابع للمماليك بدلا من وضعهم كحليف لهم كما كان الأمر في عهد على بك الكبير •

ومع الفوضى المسلحة التي عمت مصر في ظل المماليك ، اصبح التجرا أكثر عرضة لاستغلال الوالى العثماني وتعرضا للنهب وذلك بسبب افتقارهم للحماية المسلحة التي تمتعوا بها منذ منتصف القرن الثامن عشر من جانب بكوات المماليك • وبسبب السياسات الفرنسية في مصر في احتكار التجارة واتباع طريقة السندات على الخزينة في تأدية ما عليها من الديون ^(٥٧) انضم التجار الى الحركة الشعبية ضد الفرنسيين ، وتاريخ السيد احمد المحروقي يقف دليلا على هذه التطورات ^(٥٨) •

وساهم التجار في صعود محمد على الى السلطة ، فقد كانوا أول خلفائه بالاشتراك مع المعلم جرجس الجوهري ^(٥٩) وكان دافعهم في ذلك مماثلا لدافع العلماء في تصورهم ل محمد على على أنه على بك آخر ^(٦٠) ، فمحمد على كان منقذهم من الاضطهاد الذي تعرضوا له من الوالى العثماني والقوى العثمانية التي حضرت مصر بعد الجلاء الفرنسي في ١٨٠٢ • ولكن صعود محمد على الى السلطة في مصر اذن بانتهاء التجار كهيكل مستقل للقوة • فقد كانت نتيجة الفوضى المالية الضاربة في البلاد وتحت الضغط المتزايد من السلطان الغازي محمود الثاني من أجل الاصلاح المالى للنظام العثماني ، ان صدر فرمان سلطاني في اواخر جمادى الاول سنة ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨) : « إلى والى مصر والدفتار دار

و القضاة ونوابهم بمصر والاسكندرية وأمناء الجمارك وعموم الحكام بمنع
تعلية قيمة العملة الذهبية والفضية عن المتداول بالآستانة الحاقاً للاوامر
التي صدرت من قبل « (٦١) » ، وتبعه فرمان آخر في أوائل شهر ربيع
الثاني ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م « بعدم التصريح للتجار باحتكار الغلال
والحبوب من حنطة وارز وخلافه واخراجها الى خارج القطر وبارسال
تلك الاصناف في موسمها الى دار السعادة لبيعها لسكان الآستانة » (٦٢) ،
وهكذا كان الاصلاح المالى والتسويقي للنظام العثمانى وخاصة في ضوء
حاجة الباشا المزدوجة للتأييد العثمانى ضد الممالك والانجليز والى المال
لتمويل حملاته ضد الممالك ومجابهة نقص السلع يعنى سلطات أكبر
للدولة والباشوية في مصر في تنظيم طرائق الحصول على المال وبالتالى
تدهور التجار كهيكل مستقل للقوة ورجوعهم الى ماكانوا عليه من مركز
شبه تابع للحاكم في القاهرة . واضحى من السهل على محمد على في غرة
ذى القعدة ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م عزل السيد المحروقي عن نظارة الضربخانه
وتنصيب شخصا من اقاربه (٦٣) واصبح الطريق مفتوحا لتنفيذ سياسات
الاحتكار للتجارة والتي بدأت في ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م باحتكار تجارة
النشوق (٦٤) .

ثانيا : تكيف نقل الخبرات الفنية الاوربية

كانت من نتائج انتهاء حقبة الحروب النابليونية وجنوح فرنسا
نحو المحافظة واتباع السلطة المركزية العثمانية مناهج الاصلاح على
الطريق الغربى والحملة الفرنسية على مصر ، أن نشطت حركة نقل
الخبرات الفنية الاوربية . وهذه الحركة لها جانبان أولها انتقال
الاوربيين ذوى الخبرات الفنية في مختلف المجالات الى مصر ، وثانيهما
نقل الخبرات الاوربية الى مصر من خلال ايفاد البعثات الى اوربا للتعليم
والترجمة . وما يهمنا هنا هو الجانب الأول ، حيث يعتبر الجانب الثانى
من الآثار المباشرة للجانب الأول ، علما بأن عملية نقل الخبرات الاوربية

من خلال المصريين قد بدأت في ١٨١٣ • ومن الجديد بالذكر أن عملية انتقال الاوربيين ذوى الخبرات الفنية الى مصر استمرت حتى نهاية الفترة في ١٨٤٠ ، وهذه العملية تجسدت مظاهرها الكبرى في ١٨٣٣ وذلك بمجيء اللسان سيمونيين الى مصر •

بدأ الانتباه الى التفوق الاوربي العسكري مع على بك الكبير ، فنجد ١١ ضابطا اوريا في قيادة جيوشه بالاضافة الى استئجار اليونانيين لبناء السفن ، هذا وان كانت البداية في هذا الاتجاه بسيطة إلا أنها أخذت دفعة أكبر أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مع تكثيف جهود الرهبان الفرنسيين والمدربين الاوربيين الذين كانوا بمدارسهم ، فأصبحت اللغة الايطالية هي اللغة الاوربية الاولى في مصر (٦٥) ، ولكن مع قدوم الحملة الفرنسية اخذ هذا الاتجاه يشدد ويتكثف ، فالمصريين جاؤوا لأول مرة منذ ١٥١٧ وجها لوجه مع التقدم والتنظيم الاوربيين • فيسجل التاريخ اسم الضابط فرانسية فيسير والذي كان قائدا في جيش نابليون كأحد الاوائل من الاوربيين والذين ساهموا بخبراتهم العسكرية في حملات محمد علي باشا ، فقد صاحب بصفة خبير القائد ابراهيم باشا في حملة الحجاز ١٨١١ ، (٦٦) وايضا كان طبيب الجيش في هذه الحملة فرنسيا ويسمى دوساب Dussap (٦٧) ، ويعتبر كلوت بك واحدا من أبرز الاوربيين الذين رحلوا الى مصر ونقلوا اليها خبرتهم وانشأ بها مدرسة للطب في ١٨٢٧ (٦٨) •

وكانت الخبرات الاوربية في التنظيم والادارة والتي نقلت الى مصر من خلال الحملة الفرنسية من الاصول التي استفاد منها محمد علي باشا في بناء دولته ، فالبيروقراطية التي وضع اساسها محمد علي باشا في ١٨٢٤ كانت صورة مشابهة للتقسيم الاداري النابليوني ، وتكرر ذلك في مجال انشاء الجيش الذي جاء نسخة شبيهة الى حد كبير بالجيش الفرنسي النابليوني *Levee en Masse* وفي مجالات التعليم والقانون (٦٩) •

واستدعى التعامل مع هذه الخبرات صعود فئة هامة الى النخبة الحاكمة ، وهي فئة المترجمين ، « فباغوص بك » الارمني المسيحي والذي

عمل كمترجم عند محمد علي باشا والذي عرف بمعلوماته الوفيرة عن الاسواق الاوربية والوحدات السياسية بأوروبا^(٧٠) استطاع من خلال عمله أن يصبح أول وزير للخارجية المصرية ، وذلك حيث عين رئيسا لديوان الامور الافرانكية والتجارة عند تنظيم الادارة في ١٨٣٧ ، وفي هذا الاتجاه أيضا تم انشاء مدرسة الالسن في ١٨٣٦ ، واصبحت مدرسة الالسن طريقا رئيسيا للصعود الى النخبة الحاكمة^(٧١) .

وفي مجال تصنيع السلاح لعب الفرنسيين دورا هاما فعلى ١٨١٤ كان مصنع المدافع تحت اشراف فرنسي اسمه جونو Gonons أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسي آخر اسمه قسطنطي Coste ورئيس مهندسي الباشا وانشئ مصنع الاسلحة والبنادق في عام ١٨٢٣ بفضل مجهود فرنسي يدعى « جيلمان » ولم يلبث أن خلفه ايطالى يدعى « فرانشيني » ، كما أنيط بالكولونيل « ادوار ويليم راي » تنظيم مدرسة المدفعية في عام ١٨٢٥^(٧٢) ، وكان للقنصل الفرنسي « درفتي » دورا كبيرا في استخدام الخبراء الفرنسيين العسكريين الى مصر^(٧٣) ولم يقتصر المجال على النشاط الفرنسي ، فكان هناك نشاط للبعثة البولونية في ١٨٣١ حيث جاءت هجرتها الى مصر كجزء من تاريخ الجهود التي بذلها المهاجرون البولنديون بعد فشل ثورتهم الوطنية ضد روسيا وذلك بمحاولة تأليب الدول عليها أو الانضمام الى جيوش اعدائها أو تأييد الدولة العثمانية في كفاحها مادامت في حرب مع الروس أو مؤازرة محمد علي في حروبه ضد السلطان^(٧٤) .

ولم تكن تمر عشر سنوات على ١٨١٥ (نهاية الحروب النابليونية) ، حتى كانت مصر تمتع بالعديد من الخبراء الاوربيين ، واذا كان الفرنسيون انتشروا في الجيش (سليمان باشا الفرنساوي وغيره) وفي البيروقراطية ، فقد تم استئجار « روست » Rousset لتنظيم المالية المصرية فكان لانجليز أيضا دور وخاصة في مجال صناعات السكر في الصعيد^(٧٥) « فمعظم الزائرين من أوروبا سمح لهم بمقابلة الحاكم (محمد علي باشا)

حيث كان يسأل بصفة خاصة عن الماكينات الجديدة التي اخترعت وعن الأغراض المختلفة لها » (٧٦) .

ثالثا : تزايد الاهتمام الاوربي الدولي بمصر :

دخلت مصر الى نطاق الاهتمام السياسى الاستراتيجى الاوربى الدولى باحتلال فرنسا مصر فى ١٧٩٨ • ويعتبر هذا التاريخ هو بداية الاهتمام الجدى الانجليزى بمصر ، هذا علما - كما تمت الاشارة من قبل - أن الاهتمام الانجليزى بما يجرى بصفة عامة فى النظم الامبراطورى قد بدأ برد فعلا للمعاهدة الروسية - النمساوية فى ١٧٨١ • وقد لعبت انجلترا دورا هاما فى عقد معاهدة السلام لاجلاء الفرنسيين عن مصر فى ١٨٠٢ المعقودة فى امينز Amiens فقد فاوض الروس والانجليز نيابة عن الدولة العثمانية شروط الاتفاق مع فرنسا ، وعند رحيل الانجليز عن مصر بعد جلاء الفرنسيين اخذوا معهم الالفى بك وذلك لتعميق ارتباطهم بمصر •

وتطور الاهتمام الاوربى الدولى بمصر من مجرد اهتمام مرتبط بموضوعات وصراعات حول التجارة العالمية الى اهتمام مرتبط بموضوعات وصراعات سياسية - استراتيجية اوربية نتيجة عاملين اساسيين ، أولهما انه نتيجة تأسيس نظام توازن القوى الاوربى اصبحت منطقة الشرق العربى هى المجال الذى يمكن ان تتصارع فيه الدول الاوربية بدون تهديد لتوازن القوى الاوربى ، (٧٧) فى ضوء استقرار الهند فى يد انجلترا وانتهاء الحروب الامريكية وعدم ظهور افريقيا فى هذا التاريخ كمجال اساسى للصراع الاوربى • وثانيهما بروز المسألة الشرقية بمعنى المشاريع الاوربية المختلفة لتقسيم النظام العثمانى ففى ١٨٠٦ اقترحت روسيا أن تأخذ انجلترا مصر فى مقابل أن تحصل روسيا على ملدافيا Moldavia والاشيا Wallachia (٧٨) وبعبارة أخرى كان تطور هذا الاهتمام ليصبح سياسيا استراتيجيا مظهرا من مظاهر تبعية النظام العثمانى الامبراطورى للنظام الاوربى الدولى •

وأنعكس هذا البعد الجديد فى احداث سنوات ١٨٠٦ و ١٨٠٧ ، ففى

أكتوبر ١٨٠٦ عندما أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وقفت
انجلترا الى جانب روسيا وأرسلت اسطولها لحصار اسطنبول في أوائل
١٨٠٧ ، ولكن تغير الموقف الانجليزي بمجرد أن سعى السلطان سليم
الثاني الى عقد تحالف رسمي مع نابليون والذي كان في حرب مع انجلترا
في أسبانيا ، فأسرعت انجلترا بترك المعركة ضد السلطان العثماني
وتوجهت لخزو مصر في ١٨٠٧ اعتقادا بأن التحالف المنتظر بين العثمانيين
ونابليون سوف يقود الى وقوع مصر تحت الاحتلال الفرنسي وهذا
مالا تسمح به انجلترا لما في ذلك من اخلال للتوازن في البحر المتوسط
واضرار بمصالحها في الهند . ويمكن القول بأن عام ١٨٠٧ يسجل بدء
ظهور المسألة المصرية من المنظور السياسي الاوربي وذلك بمعنى أن
الصراع الدولي لم يعد يدور فقط حول تقسيم الامبراطورية العثمانية ،
بل أيضا حول من يسيطر على مصر . يظهر ذلك جليا من عدم وجود
ترتيبات متعلقة بالصراع حول الامبراطورية العثمانية في الاتفاق على
جلاء الانجليز ، فالجلاء تم بالاتفاق بين قومندان البحر هانويل وقائد
الجنود البرية الانجليزية وبين محمد علي باشا والي مصر . وهكذا فقد
كان هناك غياب كامل للقوى الاوربية الأخرى غير انجلترا بالاضافة الى
غياب الدولة العثمانية ، كما ان الاتفاق لم يتضمن أى شرط سياسية
لانجلترا ماعدا شرط تأمين الممالك (الشرط الرابع) . وقد تقدمت
انجلترا بطلب رسمي منفصل عن الاتفاقية بالسماح لها بشراء قمح من
مصر . هذا الطلب الذي رفضه محمد علي باشا في أول الامر ، ولكن نزولا
على رأى باغوس بك وذلك لما في هذه الصفقة من آثار سياسية اعتمادا
على أن تكون وسيلة لتحصيد انجلترا في موقفها من مصر ، تمت الصفقة
في ١٨٠٨ .

وأصبح محمد علي باشا نتيجة لذلك أكثر وعيا بهذا التبلور الاوربي
للمسألة المصرية ولذلك طلب في « المحرم ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م من الصادره
العظمى اعطائه سنداً بأنه غير مسئول عن تعديت الدول الاجنبية على

مصر التي هي مطمح انظارها عند تكليفه بالتوجيه الى الاقطار
الحجازية » (٧٩) .

(ج) خلاصة :

في هذا الجزء كان الهدف هو ايجاد علاقة سببية بين المعالم النظامية
لبناء العلاقات الدولية وتطورها وبين التغير الذي اصاب هيكل القدرات
المصرية . والمقولة الاساسية هي أن تطور المعالم النظامية لبناء العلاقات
الدولية في فترات تحوله وخاصة في فترات ١٧٠٠ - ١٧٥٠ و ١٧٨٩ -
١٨١٥ خلق لمصر الفرصة الموضوعية لتحسين شروط مكانتها الدولية . وقد
تجسد هذا التطور النظامي في ازدياد التوتر والصراع بين النظام
الامبراطوري العثماني والنظام الاوربي الدولي . وقد انعكس هذا
التطور على أبنية القدرات المصرية من حيث التأثير وتوجيه نمط تغيرها .

ويركز الجزء التالي على توضيح كيفية تفاعل السلوك المصري في
عهدي علي بك الكبير ومحمد علي باشا وخاصة في مجالات الحرب
والدبلوماسية وما اتبعه من خلق هياكل القدرات اللازمة لذلك مع هذه
الفرصة الموضوعية .

٣ - السلوك المصري والصراع حول شروط المكانة الدولية :

كانت الفرصة الموضوعية لتحسين شروط المكانة الدولية لمصر ، أكبر
في عصر محمد علي باشا من تلك التي سعى علي بك الكبير لاقتناصها ويرجع
السبب الرئيسي لذلك الى اختلاف طبيعة نمط التوتر والصراع بين النظام
الامبراطوري العثماني والنظام الاوربي الدولي في كلا العصرين ، فحتى
١٧٧٤ كان نمط التوتر في الاساس تجاريا ، في حين انه مع ١٨١٥ أصبح
الصراع استراتيجيا ، ففي ظل التوتر التجاري لم يكن لمصر الا ان تنشط
تجاريا وبشكل شبه مستقل عن النظام الامبراطوري العثماني ، بينما
اعطى التوتر الاستراتيجي مصر المساحة والفرصة للعمل على تشكيل
مقومات القوة الاستراتيجية المستقلة ، فمجال الاستقلال التجاري هو
المجال الذي صاغ أطار الصراع بين علي بك الكبير والدولة العثمانية،بينما

مجال استقلال القوة هو المجال الذي شكل موضوعات الصراع بين محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية والدول الأوروبية العظمى .

ان نمط التوتر التجارى الذى صاغ العلاقة بين النظام العثمانى والنظام الاوروبى حتى ١٧٧٤ لم يكن يتعلق فى المقام الاول بالتأثير على مدى تكامل الاراضى للوحدات المتصارعة ، هذا بالاضافة الى أن الحروب من اجل التوسع التجارى لم تهدف الى تدمير الخصم ، الأمر الذى عنى فى الواقع العملى عدم ضرورة التعبئة الشاملة لموارد الوحدات المتصارعة فى حين ان نمط التوتر الاستراتيجى انصب اساسا على التأثير على مدى تكامل الاراضى للوحدات المتصارعة ، وشنت حروبه بغرض تدمير الخصم الأمر الذى تتطلب تعبئة شاملة للموارد ، فالفرق الاساسى بين النمطين يتمثل فى ان النمط التجارى لا يخلق بالضرورة حالة عضوية من الصراع ، هذا بعكس النمط الاستراتيجى الذى بالضرورة يخلق حالة عضوية من الصراع .

(١) على بك الكبير والاستقلال التجارى :-

تنقسم فترة حكم على بك الكبير الممتدة من ١٧٦٠ الى ١٧٧٢ الى أربع مراحل وذلك حسب مدى اطلاق سلطته وسيطرته على مقدرات انبلاذ . المرحلة الأولى (١٧٦٠ — ١٧٦٤) حكم فيها على بك مصر وكان فيها تحت اشراف ونصيحة «عبد الرحمن كتخدا» أغا اوجاق المستحفظين ورئيس بيت القازدغلية . وفى هذه المرحلة أهتم على بك الكبير بتدعيم منصبه تجاه استاذة عبد الرحمن كتخدا من ناحية وضد والى العثمانى والبكوات المماليك المناوئين له من ناحية أخرى . المرحلة الثانية (١٧٦٥ — ١٧٦٦) وحكم فيها على بك من غير اشراف عبد الرحمن كتخدا بعد أن نفاه وتولى رئاسة بيت القازدغلية ولكنه دخل فى صراع ضارى مع والى العثمانى والبكوات المماليك مما أدى الى طرده من مصر ونفيه . والمرحلة الثالثة (١٧٦٧ — ١٧٦٩) وفيها عاد على بك الكبير الى منصب مشيخه البلد وذلك بالتعاون مع والى العثمانى ، وفى هذه الفترة سادت علاقات التعاون بين والى العثمانى وعلى بك الكبير وخاصة فى مجال محاربة

بكتوات الممالك والقبائل العربية • وأخيرا! المرحلة الرابعة (١٧٧٠/٦٩ - ١٧٧٢) وشهدت الحكم المطلق لعلى بك الكبير بعد قيامه بطرد الوالى العثماني واخضاع مصر لسيطرته الكاملة من اسوان الى الاسكندرية ، وقد سقط على بك الكبير في ١٧٧٢ بانقلاب محمد بك ابو الدهب قائـد جيشه عليه •

وحكم على بك الكبير فيما بعد ١٧٦٩ لايجب ان يفهم على أنه كان حكما دكتاتوريا ، فهو يعنى فقط ان على بك الكبير في هذه الفترة أستطاع ان يقضى على القوى المناوئة لسلطته والساعية لاسقاطه • فعلى بك الكبير حكم مصر بتحالف قائم بين التجار والاقليات والعلماء ، حيث كانت بين هذه القوى الثلاث علاقات تعاون وتوافق ، كما كانت هناك علاقات صراع بين الاقليات والعلماء هذا بالاضافة أن على بك الكبير كان عرضة للتاثر بالمصالح الخاصة طالما انها تتوافق مع التوجه التجارى العام لسلوكه الخارجى •

كان التوجه العام لسلوك على بك الكبير الخارجى نتيجة للتفاعل بين نمط التوتر بين النظام العثماني والنظام الاوربى وما افزره من تغيرات اصابته ميكل القدرات المصرية وبين نمط النظام السياسى الحاكم كنظام اوليجاركى - تجارى تقوده ايدىولوجية تشجيع التجارة وفرض النظام والامن • ومن تفاعل النمطين تولدت اشكالية السلوك الخارجى ، فالجانب التجارى كان متوافقا مع الظروف الدولية السائدة من حيث التوسع التجارى واعادة هيكلة طرق التجارة العالمية ، كما أنه كان نتاجا ومدمعا للاجماع بين عناصر التحالف الحاكم ، بينما لم يكن الجانب العسكرى متوافقا مع الظروف الدولية السائدة من حيث نمط الصراع الاوربى الدولى وطبيعة العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والولايات كما كان سببا للخلاف والفرقة بين عناصر التحالف الحاكم ، فمعضلة السلوك الخارجى لعلى بك الكبير تمثلت في ان الاهداف العسكرية والمعبرة في معظمها عن خصوصية تطور الواقع المصرى من حيث ظهور البيوتات المملوكية ابطلت أو على الاقل بددت معظم نتائج ومفعول النجاحات

التجارية والمعبرة في أغلبها عن طبيعة واتجاه التغير النظامي في بناء العلاقات الدولية *

اولا : الجانب التجارى ، يعتبر مبدأ تشجيع التجار الاوروبيين وحماية التجارة الاوروبية واحدا من المبادئ الاساسية لسلوك على بك الكبير الخارجى ، ففى خلال المشيخه الاولى وخاصة بعد ان خلصت له رئاسة بيت القازدغلية (١٧٦٥ - ١٧٦٦) حاول على بك الكبير اقتناع الوالى العثمانى حمزة باشا (١٧٦٥ - ١٧٦٧) أن يصدر فرامانا بالسماح للسفن الاوربية بحمل البن الى اوربا دون جمارك ، ورغم رفض الباشا العثمانى اصدار هذا الفرمان ، فان على بك الكبير استمر في وعوده للتجار بأن اسطنبول سوف تصدر هذا الفرمان وانه إذا لم يصدر فإنه قادر على منحهم هذا الحق ، ولكن التجار رفضوا المخاطرة بالعمل في البحر الاحمر وتجارته خشية رد الفعل العثمانى ^(٨٠) . ولكن في فترة التعاون بين على بك الكبير والوالى العثمانى خلال المشيخة الثانية : نجح في استصدار هذا الفرمان من الوالى العثمانى في ابريل ١٧٦٨ وقد اعتمد السلطان العثمانى هذا الفرمان ^(٨١) .

وتطلبت هذه السياسة تغييرا في التنظيم القانونى - الاجتماعى لمصر ، فقد كانت هناك العديد من العوائق التى تعمل على ابعاد مصر عن العالم الخارجى ^(٨٢) مثل العائق الدينى من حيث الايمان بفكرة دار الاسلام ودار الحرب والعائق الاجتماعى من حيث وجود ازمة ثقة بين المسلمين والاجانب الامر الذى ادى الى عزل التجار الاجانب في خانات خاصة ، كما كان الاتصال بهم محرما اجتماعيا ، فما كان من على بك الكبير الا أن شرع وفرض تشريعات تحض على عدم التميز الاجتماعى والاقتصادى ضد التجار الاجانب ^(٨٣) ، كما لجأ على بك الكبير الى معاقبة أى مسئول أو مملوك يتعدى على التجار الاجانب بالابتزاز ^(٨٤) .

في هذا الاطار ، اتخذ نفوذ الاقليات ابعادا جديدة لم تعرفها مصر العثمانية من قبل ، فمثلا عندما طلب السلطان الغازى مصطفى الثانى في

١٧٦٩ من على بك الكبير أن يعد العدة لمساعدة الأمير عبد الله أمير مكة في صراعه على عرش الامارة ، تردد على بك ، ولم يحسم امره بالاستجابة للطلب في ١٧٧٠ إلا عندما اقنعه كلا من روزيتي Rossetti والمعلم رزق بالمغانم التجارية من الحملة الممثلة في تحويل جزء من تجارة الهند لتمر عبر مصر ^(٨٥) وفي مقابل ذلك منح كلا من روزيتي واخيه حق تأسيس بيت تجارى في جده ^(٨٦) .

كان الحصول على المغانم التجارية وتعظيمها سبباً من الاسباب الرئيسية التي دفعت على بك الكبير للقضاء على امارة الشيخ همام الصيد . فقد كان احتكار زراعة القمح واحداً من اهم مصادره قوة الشيخ همام في مواجهة حكام القاهرة ، فكان يستطيع كما حدث في مرات عدة ان يوقف تصديره الى القاهرة فتسود الفوضى والمعاناة بها ^(٨٧) ، هذا بالإضافة الى حاجة حكام القاهرة الى القمح لازدياد الطلب العالمى عليه وخاصة من جانب فرنسا ، فاحتكار القمح داخلها بالنسبة لعلى بك كان الوسيلة لفرض اسعار عالية في مواجهة الفرنسيين ^(٨٨) .

واتدفع على بك الكبير ليؤكد استقلاله التجارى وذلك بعقد معاهدة تجارية في ١٧٧٢ مع جيمس بروس مندوب وارن هاستنجز حاكم البنغال ^(٨٩) . وهذه المعاهدة كانت اول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والخارج على المستوى الرسمى ، ونصت هذه المعاهدة على حصول الجمارك في السويس على ٨/١ من قيمة البضائع المستوردة من الهند وخمسين تالر رسوم رسو عن كل سفينة ، وتعهد (على بك) في مقابل ذلك بحماية التجار البريطانيين وقباطنة السفن ، لكن الحكومة البريطانية لم تعترف بهذا الاتفاق ابقاء على صلاتها الطيبة بالدولة العثمانية ، الا ان هذا لم يمنع التجار الانجليز من الاستفادة من تلك الاتفاقية . وايضا أرسل على بك الكبير قبطيا كمندوب عنه لتوقيع معاهدة تجارية مع مدينة ليفورنو Livorno ^(٩٠) .

ولم يكن هذا التوسع التجارى والنشاط مع الاروبيين يدفع السلطة

المركزية باسطنبول للاعتراض ، وذلك لأن في زيادة الدخل لمصر مصلحة للدولة العثمانية ، فقد كانت مصادر الإيراد للدولة العثمانية في مصر ، ثلاثة أنواع من الإيرادات^(٩١) .

١ - خراج أراضي ولاية مصر (ضرائب الأراضي) .

٢ - ضرائب الجمارك (محصول أسكلها ومقاطعات) .

وهذان النوعان يشكلان ما يعرف «بخزينة الارسالية» التي ترسل سنوياً من مصر الى السلطة المركزية في اسطنبول . أما النوع الثالث ، عبارة عن ضرائب متفرقة (اموال متفرقة) . ومن هنا كان تنشيط التجارة يعنى بالنسبة للدولة العثمانية زيادة خزينة الارسالية ، فحتى ١٧٦٩ / ١٧٧٠ استمر التأييد العثماني لعلى بك الكبير باعتباره الملوك الوحيد القادر على السيطرة على البلاد وبالتالي تنمية مواردها ، الأمر الذي كان يعنى في نهاية المطاف زيادة خزينة الارسالية الى السلطة المركزية باسطنبول ، فترقيم باشا آخر والى عثمانى في عهد على بك الكبير استطاع فرض السيطرة المالية على مصر الى الحد أنه كان في مقدوره ارسال ٣٧ مليون بارة الى اسطنبول^(٩٢) .

وتاريخياً ، كان رد فعل الدولة العثمانية ازاء اعتياد المماليك نهب الخزينة غير عنيف^(٩٣) كما أن عدم ارسالها من جانب المماليك المسؤولين عنها (حسب نصوص قانوننامه) لم يكن يدل على تمرد على الدولة من عدمه . لقد أوقف على بك الكبير إرسال الخزينة الى الدولة نهائياً من عام ١٧٦٨ حتى سقوطه في ١٧٧٢ ، ولكن ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من الطلب من على بك الكبير أن يجهز حملة للحجاز في ١٧٦٩ . وهذا لأنه كان للدولة مصدر آخر للدخل وهو الحلوان^(٩٤) ، وهو ثمن إعادة بيع الممتلكات أو المناصب الخالية بوفاء أصحابها الى من يدفع لتنتقل اليه . ومع اشتداد الحروب بين المماليك وأنصار أبنية السلطة العثمانية في مصر « كانت الدولة تستمتع كل حين وآخر بالحصول على ملايين البارات التي يدفعها المماليك والبكوات المنتصرين للحلول محل أعدائهم في إجنالكمهم

ومناصبهم » (٩٥) • ووصل الأمر الى أن أصبح الحلوان الى حد كبير يحل محل الارسالية (٩٦) •

وشعرت الدولة العثمانية بالقلق من النشاط التجارى المصرى عندما وجدت ان كثيرا من الأموال المجدية من التجارة تذهب لنواح عسكرية لتأكيد سلطة على بك الكبير ، فضلا عن تخوفها من علاقات على بك الكبير العسكرية مع روسيا وسعيه لاقامة تحالفات عسكرية مع ضاهر العمر ، والوالى المتمرد على الدولة العثمانية •

ثانيا : الجانب العسكرى ، مع صعود البيوتات المملوكية وسيطرتها على الساحة السياسية فى مصر ، ثم احياء المبدأ الفقهى (الحكم لمن غلب) (٩٧) وقد أدى هذا التطور الى تدعيم العلاقة والتحالف بين المماليك والعلماء ، وبصعود على بك الكبير الى مشيخه البلد وخاصة المشيخة الثانية وفيما بعد ١٧٦٩ ، اصبح هذا المبدأ هو الموجه لسلوك مصر الخارجى فى المجال العسكرى •

وترجم هذا المبدأ اولا ، فى الداخل ، حيث سعى على بك الكبير فى تصفية كل مصادر القوة الخارجة عنه : المماليك من خارج بيته والوالى واوليائه والقبائل العربية فى الوجهين القبلى والبحرى (٩٨) • وكان ذلك خرقا غير مقبول للنظام الامبراطورى العثمانى ، فعملت السلطة المركزية على اثارة العداوات والنزاعات ضد على بك الكبير ، ففى ١٧٦٩ بينما كان يستعد لمحاربة الشيخ همام ارسلت السلطة المركزية جواسيسها واعوانها بغرض تجميع المناهضين لملى بك وتكوين جيش لمقاتلته فى اسبوط (٩٩) • وفى هذا الوقت ظهر تطوران هامان من الناحية العسكرية فى النظام الامبراطورى العثمانى ، أولهما سباق بين الولايات اثمانية المختلفة فى مجال استئجار الضباط الاوربيين وشراء الاسلحة الأوربية (١٠٠) وثانيهما انشغال الدولة العثمانية بمحاولة مجابهة تخطيطات كاترين الثانية قيصر روسيا لتقسيم بولندا ، وتهديد الدولة العثمانية الأمر الذى أدى الى حرب شاملة بين الدولة العثمانية وروسيا من ١٧٦٨ — ١٧٧٣ انتهت بهزيمة العثمانيين وتوقيع معاهدة كوجك قنارجى •

وشارك على بك الكبير في هذا السباق على التسلح ، فاتصل بالبندية الحصول على مساعدات عسكرية وأتصل في نفس العام بكبير « فرسان القديس يوحنا » في مالطة للحصول على مدفعية حديثة وذخيرة (٣١) كما عين عددا من الضباط الأوربيين لتدريب جيوشه (١٠٢) وكانت لتلك الخبرات الأوربية القليل من التأثير على القدرات القتالية لجيوش على بك الكبير ، وذلك لأن الابنية الاجتماعية - الاقتصادية اللازمة لرفع الكفاءة القتالية والاستعداد التنظيمي للجيش لم تكن متوافرة ولم يعمل على خلقها (١٠٣) ، ولجأ الى ابتزاز الفلاحين والتجار وموظفي الحكومة لتوفير الاموال اللازمة لحملاته العسكرية (١٠٤) .

وفي مواجهة الحاجة المتزايدة الى الدعم العسكري وخاصة في ضوء حملته على الشام في أواخر ١٧٧٠ ، اتصل على بك الكبير بروسيا ، بعد أن فشلت اتصالاته مع جمهورية البندقية بغرض المحالفة والمساعدة في امتلاك الجزر التابعة للدولة العثمانية في البحر المتوسط (١٠٥) وتطورت الاتصالات بين على بك الكبير والمسؤولين الروس وخاصة الكونت « الكسيس أورلوف Orlov » واثمرت الاتصالات عن حصول على بك الكبير على خدمات ضباط بحريين يونانيين كانوا يعملون في الاسطول الروسي ومعهم معدات حربية ، ولكنه كان قد سقط وهرب الى فلسطين في ٢٩ أبريل ١٧٧٢ قبل وصول هذه الامدادات .

ومن الملاحظ أن الدول الاوربية التي سعى على بك الكبير للحصول على معونات عسكرية منها كانت مترددة في مساعدته ، وحتى في حالة تقديم هذه الدول لهذه المعونات فان الاخيرة لم تكن ذات وزن أو تأثير يسمح له بهزيمة الدولة العثمانية ، فمحاولة على بك الكبير لترجمة مبدأ « الحكم لمن غلب » ضد الدولة العثمانية لم تكن امامه فرصة موضوعية للنجاح لان نمط التوتر الاساسي بين النظام العثماني والنظام الاوربي في تلك الفترة كان تجاريا وليس استراتيجيا .

اضف الى ذلك أن السلوك الخارجي لعلى بك في المجال العسكري وبخاصة في ضوء تعرض الدولة العثمانية للهزيمة على يد احدى القوى

الأوربية المسيحية كان دافعا هاما وراء انقلاب محمد بك ابو الذهب على سيده على بك الكبير بحجة أن على بك الكبير كان كافرا بتعاونه مع قوى مسيحية من أجل تدمير الامبراطورية الاسلامية (١٠٦) . وهذا الشعور قد ساد مصر خلال الايام الاخيرة لعلي بك الكبير ، مدعما بغضب العلماء من ازدياد الخريات المسموح بها للاقليات .

ويسقط على بك الكبير كنتيجة مباشرة لسلوكه الخارجى العسكرى ، ووفاته محمد بك أبو ذهب في ١٧٧٥ ، بدأ التدهور التجارى لمصر حيث ساد الاضطراب والفوضى والصراع بين الامراء والماليك ، الامر الذى انتهى بالفتح العثماني الثاني لمصر في ١٧٨٦ - ١٨٨٧ .

فالزمن لم يكن ناضجا بعد لتأكيد عدم الهيمنة العسكرية - الاستراتيجية العثمانية على مصر . ما كان مسموحا به فقط ، من منظور التطور النظامى لبناء العلاقات الدولية ، هو تحقيق الاستقلال التجارى .

(ب) محمد على باشا واستقلال القوة :

شهدت مصر خلال حكم محمد على باشا ، ١٨٠٥ - ١٨٤٨ ، وعلى الاخص خلال الفترة ١٨١١ - ١٨٤٨ ، حكما مطلقا *An Absolute Rule* حيث كانت الحكومة ، « مزيجا من الفردية القائمة على أسس ذلك التنظيم المركزى ينتهى عند طرفه الاعلى بشخص الباشا ، ومن الشورى التى كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة التى انشأها محمد محمد على لبحث المشروعات واعادها قبل ان تعرض عليه وتصدر بتنفيذها فى النهاية أوامره » (١٠٧) وهذا الشكل من الحكم ، وخاصة فى ظل ضعف وذبول هيكل القوة المحلية خاصة بعد مذبحة المماليك فى ١٨١١ ، أعطى لمحمد على باشا قدرا كبيرا من حرية الحركة من أجل تركيز القوة . وكانت من الوسائل التى لجأ اليها الوالى يصعد ذلك ، وهى الاتجاه الى الاصلاح الادارى والاقتصادى . وشن الحروب والمناورات الدبلوماسية .

كان محمد علي باشا واليا عثمانيا على مصر ، هذا بعكس على بك الكبير الذى كان فقط شيخ بلد وقائمقام (نائب للوالى فى حالة غيابه) وهذا الفرق من الاهمية بمكان فى فهم حجم الفرصة الموضوعية التى اتاحت لمحمد علي باشا لتحسين شروط المكانة الدولية لمصر . فرغم أن محمد علي باشا جاء الى منصب والى مصر - مفروضا على السلطة المركزية باسطنبول من جانب هياكل القوة المحلية الا أنه جلس على مقعد الوالى بفرمان عثمانى والاهم من ذلك أنه مع صعود السلطان الغازى محمود الثانى الى منصب السلطة فى ١٨٠٨ ظهرت حاجة السلطة المركزية اليه وخاصة فى مجال فرض الأمن ومحاربة المماليك والوهابيين ، فمحمد علي باشا فى صعوده كان مظهرا من مظاهر ذلك التغير البنائى العميق فى النظام العثمانى نحو الإصلاح والاهتمام بالعمل على تضامن وحدات النظام ، فمحمد علي باشا لم يات ليمثل موجه انفصالية على النظام العثمانى . أما بشأن على بك الكبير فقد جاء ممثلا لصعود المماليك كقوى محلية منازعة للنظام أما بشأن على بك الكبير فقد جاء ممثلا لصعود المماليك كقوى محلية منازعة للنظام العثمانى ومستهدفة الخروج من النظام ككل ، فصعود على بك الكبير جاء فى زمن تطلل أبنية السلطة العثمانية ، بينما جاء صعود محمد علي باشا فى زمن الإصلاح وعدم المركزية العثمانية والدعوة الى بناء مؤسسات جديدة .

وظهر هذا الفرق بين على بك الكبير ومحمد علي باشا من حيث علاقاتهما بالدولة العثمانية ، كان محمد علي جريصا على تأكيد السلطة الاسمية للسلطان العثمانى بينما لم يكن على بك الكبير على نفس مستوى الاهتمام حتى وصل به الامر الى طرد الوالى العثمانى ومنع أى والى آخر من النزول الى مصر خلال الدة ١٧٩٩ - ١٧٧٢ . كانت هناك قطيعة عثمانية لعلى بك الكبير ، بينما كان هناك عددا من العثمانيين الذين قدموا الى مصر لمساعدة محمد علي باشا فى مشروعات الإصلاح (١٠٨) . هذا بالاضافة الى أن محمد علي لم

يحدث أن تحالف أو سعى للتحالف مع قوى اوروبية معادية أو في حرب مع الدولة العثمانية ، وهذا يعكس على بك الكبير •

بالنسبة لعلى بك الكبير ، كان العمل على تفادى مصر تأكيد الهيمنة العثمانية عليها يعنى الحرب من أجل الانفصال اذا امكن ذلك بينما كان يعنى لمحمد على باشا تغير في شروط التعامل بينه وبين السلطة المركزية • والمفارقة أنه ، بالنسبة لعلى بك الكبير فانه كان يسعى لذلك من خلال الاتصال بالدول الاوروبية والتي كان ترددها في تأييد مشروعاته السبب الاساسى في انهيار المحاولة • أما بشأن محمد على باشا ، فانه كان يسعى لتحسين شروط التعامل من خلال الاتصال بالدول الاوروبية أيضا ، هذا الى جانب بناء دولة قادرة ، ولكن تحالف واتفاق هذا الدول عليه في ١٨٤٠ كان السبب الاساسى في تهجير المحاولة •

وكان استقلال القوة من أهم معانى العمل على عدم تأكيد الهيمنة العثمانية على مصر في عهد محمد على باشا ، بعبارة أخرى ، كان العمل على الاستقلال العسكرى والادارى والمالى مرادفا للعمل على عدم تأكيد الهيمنة العثمانية على مصر • وتمثلت اشكالية السلوك الخارجى لمحمد على باشا في أن استقلال القوة قاد الى تحالف واتفاق الدولة الاوروبية بالاضافة الى الدولة العثمانية ضده بدلا من دفع السلطة المركزية العثمانية الى تحسين شروط التعامل معه ، فتجربة محمد على باشا من حيث حدودها وآفاقها كانت نتاج التفاعل بين اتجاهين متعارضين من التغير النظامى : أولهما الاصلاح العثمانى ، وثانيهما التوسع الامبريالى والتوازن الاوروبى •

اولا : الاصلاح والقوة :

تميزت فترة ١٨١١ — ١٨٣٧ باشتداد ساعد الاصلاح ، وأتخذ الاصلاح المسارات التالية : (١) الاحتكار ، (٢) بناء البيروقراطية (٣) التجديد الهيكلى لمصادر الايراد ، (٤) بناء جيش حديث •

وتمثل الاحتكار في نوعين : « الاحتكار الداخلى » وهو الاحتكار الزراعى وبمقتضاه كان الباشا يقتسم مع الفلاحين المحصولات الزراعية وكان له النصيب الأكبر من هذه القسمة ، « والاحتكار الخارجى » وهو الاحتكار التجارى الذى استطاع محمد على عن طريقه أن يقبض بكتلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية « (١٠٩) وقد بلغ مكسب الحكومة من الاحتكار ٣٤٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٨٢١ من مجموع الدخل وهو ١٩٩٩ر٧٠٠ جنيه مصرى وفى سنة ١٨٣٦ بلغ مكسب الحكومة ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه مصرى من مجموع الدخل وقدره ٣٠٠ر٦٤ر٣٠٠ جنيه مصرى (١١٠) .

وكان الاحتكار فعلا فى وضع التجارة الوطنية والتجارة الاجنبية تحت اشراف الحكومة . وأثار ذلك غضب أوروبا من محمد على لما انطوى عليه هذه الاحتكار من اجبار التجار الاوربيين على الشراء والبيع للحكومة فقط وبالاثمان التى تقررها ، فاتهمت أوروبا محمد على بمخالفة معاهدة الامتيازات الاجنبية الموقعة مع الدولة العثمانية ، وفى عام ١٨٣١ أكد قنصل فرنسا « ان من سوء حظ الشعب المصرى وطبقة التجار الاوربيين ان الدول الاوربية لم توقف اساليب التجارة الاحتكارية التى اتبعها الباشا عندما اتضحت للمرء الاولى » ، وفى عام ١٨٣٨ صرح قنصل بريطانيا العام بنفس الشئ تقريبا واضاف « أن بلادة الهيئة القنصلية أو أهمال رجالها القيام بواجبهم سمح للبشا بمخالفة نصوص الامتيازات الاجنبية ، وان هذه المخالفات قد أصبحت حقا مكتسبا بمضى الزمن » (١١١) .

وعانى الفلاحين المصريين من الاحتكار مما دفع الكثير منهم الى الهرب ومغادرة اراضيهم ، خاصة مع اكثر محمد على باشا من عدم اعطاء نقود فى المقابل لمجهودات الفلاحين بل تذاكر مالية بالقيمة على الخزانة . وعندما ساءت أحوال الفلاحون قرر الباشا منذ عام ١٨٣١ تقريبا ان يترك لهم اختيار المزروعات التى يريدونها ، كما ترك لهم الحبوب الاربعة التى يعتمدون عليها فى غذائهم ومعاشهم ومنع الاتجار

مع الخارج في هذه الاصناف الاربعة (١١٢) ، وفي ١٨٣٧ ، الغى الباشا رسميا احتكار الحبوب لحدوث ازمة في الحبوب (١١٣) •

ويعتبر احتكار التجارة الخارجية حالة مثلى لتوضيح فكرة تحسين شروط التعامل مع الدولة العثمانية • كانت السيطرة على الجمارك وتعريفاتها واحده من الرموز التاريخية للسيادة العثمانية ، فكانت الموانئ لا تتبع من الناحية الادارية الولايات بل تتبع الادارة المركزية في اسطنبول وبالتالي دخولها تخضع مباشرة الخزينة المركزية • وكان محمد علي باشا ذكيا عندما لم يمس الجمارك بالتدخل ورفع تعريفاتها ، كما فعل غيره كعلى بك الكبير في سعيه للاستقلال التجارى بل لجأ الى الاحتكار للتجارة الخارجية فقد احترم محمد علي جميع المعاهدات القائمة بين الدول الاجنبية والباب العالي ، فكانت مصر تحصل ٣٪ على البضائع المستوردة ، وهى الضريبة المعمول بها في تركيا وممتلكاتها ومنها مصر ، أى ان محمد علي احتكر السوق مما جعل مسألة تعريفه المنخفضة للبضائع الاجنبية غير ذات معنى اقتصاديا ، وبهذا لم يقطع روابطه مع الدولة العثمانية من ناحية ونجح في تدعيم قوته من ناحية أخرى •

أنشأ محمد علي ديوان « التجارة والمبيعات » في ١٨١٩ — ١٨٢٠ ، وكان مختصا بالتعامل مع التجار الاوربيين ، وفي ١٨٢٦ عند اعادة تنظيم الادارة تولى بوغوص بك رئاسة هذا الديوان « وهو تعين حاز رضا التجار الاوربيين الذين كانوا يعتبرون التعامل مع بوغوص اسهل منه مع أى تركى » (١١٤) وفي تنظيم ١٨٣٧ أعيد تنظيم هذا الديوان في شكل وزارة للتجارة والشؤون الخارجية (ديوان التجارة المصرية والامور الافرنكية) وتولاها بوغوص بك حتى ١٨٤٤ ، ومن بعده أرئين بك من ١٨٤٤ — ١٨٤٨ •

وكان تأسيس مصلحة « التمتع على المصاغات والمنسوجات » في ١٨٠٩/١٢٢٤ أول تدخل بيروقراطى من أجل تنظيم السوق ،

الامر الذى تطور بشكل متكامل في قانون « السياساتمه » في يوليو ١٨٣٧ لتنظيم الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والاعمال بين دواوينها . ونص هذا القانون على انشاء سبعة دواوين وهى : الديوان العالى (الخديوى) وديوان الايرادات وديوان الجهادية وديوان البحر وديوان المدارس وديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية وأخيرا ديوان الفابريقات (الصناعة) . وكان هذا القانون هو أول محاولة متكاملة من الاقتباس من أوروبا في مجال التنظيم مع الاخذ في اعتبار الظروف المصرية ، وقد جاء في ديباجة القانون : « تختص كل مملكة من ممالك أوروبا المختلفة بقوانين تلائم طبيعة أهدافها وأخلاقيها ودرجة تربيتها وتدار بموجبها أمورها الحكومية في المحور الثلاث بها ، الا أنه لما كان معلوما أن قانون المملكة الواحدة لا يوافق الملكة الأخرى ، كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه موضع الاجراء في هذه البلاد ، على أن الحكومات وأن انقسمت من حيث أنواعها الى جمهورية ومستبدة فانها غير منقسمة ولا مختلفة من حيث أصولها الاساسية التى هى واحدة يمينها فيها جميعا ، فهذه الاصول المتحدة هى التى تكون مراعاتها في هذه البلاد موجبة لحسن سير الاعمال وقضاء المصالح واجتناء الكثير من الفوائد » (١١٦) .

ومن الملاحظ أن التطور الذى ادخله محمد على على ابنية الحكومة الادارة جاء متسقا مع التجديد في هياكل مصادر الايراد ، فتمد ادخال القطن طويل التيلة الى مصر في عام ١٨٢١ كثرت اعادة تنظيم الحكومة بفرض الوصول بالعائد المالى الى أقصى حد ممكن (١١٧) ، فكان قرار محمد على في عام ١٨٢٤ بانشاء سلطات محلية بغرض تنشيط وضمان كفاءة جمع الاموال والاشراف على موارد الدخل المختلفة ، وتم استقاء المعلومات الخاصة بشأن أساليب زراعة وتخزين القطن من امريكا (١١٨) . وكان لزراعة القطن انرها في تغيير هيكل الصادرات المصرية ، « فبعد أن كانت صادراته ٩٤٤ قنطارا

في ١٨٢١ أصبحت ٣٥٨١٠٨ قناطر في السنة التالية (١٨٢٢) ثم زادت الى ١٥٩٤٢٦ قنطارا في سنة ١٨٢٣ ثم الى ٢٢٨٠٧٨ قنطارا في سنة ١٨٢٤ (١١٩) •

وقد أدى ارتفاع ثمن القطن وخاصة بعد ١٨٣٣ الى اتساع زراعة وزيادة محصوله ، حتى بلغت قيمة صادراته الى أوروبا ١٨٤٤٩٠٣ جنيهها مصريا ، أي ٨٦ ٪ من قيمة مجموع صادرات مصر اليها في سنة ١٨٣٦ (١٢٠) ، الى جانب التجديد في الهيكل المحصولي لمصر ، كان هناك تجديدا في أساليب حيازة وري الارض (١٢١) وفرض الضرائب (١٢٢) •

وجاء بناء الجيش الحديث أو بعبارة اخرى تطبيق النظام الجديد في المجال العسكري في ابريل ١٨٢٢ لتكتمل معالم تركيز القوة • وكان هناك خلافا حول كيفية الدمج بين النظام العثماني والنظام الفرنسي ، ولكن الامر انتهى الى الاخذ بالنظام النابليوني مع اضافة بعض معالم النظام العثماني والخاصة بالرتب وبحجم وتقسيم القوات (١٢٣) ، وقد خاض محمد على حروب شبه جزيرة المورة ١٨٢٢ — ١٨٢٨ وحروب الشام ١٨٣٢ — ١٨٣٩ بهذا الجيش الجديد •

وواجه محمد على في هذا الصدد مشكلتي تصنيع السلاح وتجنيد الافراد • بالنسبة لتصنيع السلاح ، لعبت حملة فريزر عام ١٨٠٧ دورا هاما في تأكيد أهمية سلاح البحرية كرمز للقوة (١٢٤) وقد واجه محمد على تحدي بناء سلاح بحري قوى بمناسبة احداث الحملة الوهابية ١٨١١ — ١٨١٩ ، فاشترى مما كان يلزمه من اخشاب صالحة لصناعة السفن من البلاد العثمانية ، ونجح في صنع ١٨ سفينة في مدة شهرين ساهم في انشائها نحو الف عامل مصري واجنبي (١٢٥) ، وكانت الشام بالنسبة له ولابراهيم باشا هي المصدر الذي يجب على مصر ان تضع يدها عليه وخاصة في ضوء ازدياد الحاجة

الى الخشب مع ازدياد عدد مصانع الذخيرة التى تحتاج الى كميات كبيرة من الاخشاب ، « فى الفترة ما بين ١٨٣٢ - ١٨٤٠ ارسل رجال محمد (من الشام) مئات الالاف من جذوع الاشجار ، انتفع بها فى بناء البوارج وفى معامل الذخيرة والسلاح فى مصر » (١٢٦) • هذا الى جانب ما كانت لبنان تتمتع به من غنى فى معادن الحديد والذخاس والذهب والفضة والزنك • وتم تجديد الاسطول فى الفترة ١٨٢٧ - ١٨٤٨ ، وكانت هناك اربعة ديار لصناعة السفن فى كل من بولاق ، السويس ، الخرطوم ، الاسكندرية •

وقد استعان محمد على بالخبيرة الفرنسية فى تنظيم مصانع الذخيرة والبنادق والمدفعية ، ففى ١٨٣٥ ارسل الى وزير الحربية الفرنسية من أجل الموافقة على ارسال بعض الضباط لتنظيم المصنع الذى كان يقوم بصنع مدافع الباشا واسلحته وكذلك للقيام بتعليم رجال المدفعية المصرية ، وقد وافق الملك شارل العاشر على هذا الطلب وقد طلب « راي » الضابط الفرنسى المسئول عن تصنيع الاسلحة من محمد على ان يحتاج اسلحة جيشة من فرنسا لرداءه صنع الاسلحة فى مصر ، غير أن الباشا ابى اجابة هذا الطلب واستمر فى جهوده على صعيد تطوير صناعة مصرية للسلاح (١٢٧) •

وبالنسبة لتجنيد الافراد ، لم يلجأ محمد على الى تجنيد الفلاحين المصريين الا متأخرا وذلك فى ١٨٢٢ ، وقبل ذلك حاول اصلاح جنوده الالبان فى ١٨١٥ ، وفشلت المحاولة ، كما حاول مع السودانيين وفشلت أيضا المحاولة (١٢٨) ، كما فكر فى تجنيد الدروز ولكن الاضرار فى جبل لبنان صرفت نظره عن ذلك - قال محمد على « من جبال لبنان اجند جنودى فأدرب منهم جيشا كبيرا ولا أقف به الا على ضفاف دجلة والفرات » (١٢٩) ، وأخيرا أستقر رأيه على تجنيد الفلاحين المصريين فى الجيش • وبلغ عدد الجيش الجديد قبل الحروب السورية الاولى فى مايو ١٨٣١ - ٤٢٩٨٣ جندي منهم ٣٣ الف مشاة و ٦٣٨٤ فرسان و ٢٤٠٠ مدفعية (١٣٠) والفلاحون كانوا فقط يجندون كجنود

وليس كضباط ، « ولا يغيب عن البال ان الضباط الكبار كانوا غير مصريين » (١٣١) والغريب انه بينما كان « العزيز يبحث عن اشهر المدربين واقدرهم في اعلى الاوساط العسكرية في فرنسا كان اولوا الامر في الاستانة يسألونه ان يبحث اليهم بمدربين وطنيين من قواده لتدبير شئون الجيش فيها » (١٣٢) .

ثانيا : التوسع الامبريالى وتوازن القوى الاوربية :

كان استقلال القوة الذى عمل من أجله محمد على باشا ، وبـل نجح فيه الى حد كبير مناقضا تماما لتحول النظام الامبراطورى العثمانى الى نظام دولى تابع ومندمج استراتيجيا فى النظام الاوروبى الدولى ، سياسات مثل الاحتكار وتجديد هياكل مصادر الايراد وبناء جيش حديث اعتبرت من جانب القادة الاوربيين تهديدا للمصالح الاوربية والتوازن الاوروبى . وكان جوهر هذا التضاد يكمن فى أن تجربة محمد على من الناحية النظامية اوضحت انه يمكن ومن خلال مشروعات الاصلاح ان تهرب الدولة العثمانية من التبعية الاستراتيجية للنظام الاوروبى الغربى ، فالمعداء الاوروبى لمحمد على فى مضمونه كان عملا اوروبيا لتأكيد ضعف وتبعية النظام العثمانى .

فى هذا الاطار ، جاءت حملة شبه جزيرة المورة فى ١٨٢٢ - ١٨٢٨ والتي انتهت فى نافارين بتدمير الاسطول العثمانى - المصرى فى ٢٠ اكتوبر ١٨٢٧ ، وبخروج محمد على من اليونان وكرت فى ١٨٢٨ وقد لجأ السلطان محمود الثانى الى طلب المساعدة العسكرية من محمد على باشا والى مصر بعد هزيمة السلطان فى مواجهة الثورة اليونانية فى ١٢ مايو ١٨٢١ . وقد استجاب محمد على لطلب المساعدة على أمل ان النجاح فى قهر الثورة اليونانية سوف يتيح له قدرا اكبر من حرية الحركة وفرصة لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية كما يفوز بتنظيم المورة وييسط حكمه

على جنوب أوروبا ليتحول بذلك شرق البحر المتوسط الى بحيرة
مصرية (١٣٣) * وكانت انتصارات ابراهيم باشا في ١٨٣٥ - ١٨٣٦
عظيمة وكبيرة * بحيث اعادت للادهان تاريخ الغزو العثماني لاوربا
في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وهذا الامر أثار مخاوف
القيصر نيقولا مما دفعه الى اصدار انذار نهائى لمحمد على
بالانسحاب في مارس ١٨٣٦ ، وبهذا الانذار تحولت المسألة
اليونانية الى موضوع من موضوعات توازن القوى الاوربيى *

وتحركات انجلترا وفرنسا من ناحية لمنع روسيا من التحرك
المنفرد على نحو مغل بالتوازن الاوربيى ، ومن ناحية اخرى لدفع
محمد على خارج الاراضى اليونانية ، فعمدت انجلترا بروتوكول بطرسبرج
للتفاهم والتعاون مع روسيا في ابريل ١٨٢٦ واتفق الطرفان
بموجبه على ضرورة العمل على اغراء محمد على بسوريا كحل
للأزمة اليونانية ، فكتب « ستراتفورد كانينج » الى قنصله بالاسكندرية
Salt : « أمن الممكن ان نقنع والى مصر اذا لم نخض
الحرب ضده - بالتجاوب مع الوساطة بصدد المسألة اليونانية وذلك
عن طريق اعطائه الامل في ولاية سورية عوضا عن المورة ، اذا كان
سلوكه حسنا ، بمساعدته معينة في مشاريع لبناء السفن ؟ ...
انى اهم تماما ان بروتوكول بطرسبورج لا يعنى استخدام القوة
الا أنه لا ينطوى على استبعاد هذه الوسيلة » (١٣٤) وكثفت الاتصالات
الاوربية من فرنسا والنمسا وانجلترا مع محمد على لاقناعه
بترك المورة *

وأمام التصلب المصرى التابع من شك محمد على باشا في نوايا
الدول الاوربية ، قررت روسيا ان تغادر توازن القوة الاوربيى وان
تحصل بالدبلوماسية على ما تريده من الدولة العثمانية ومن هنا
انعقد المؤتمر الروسى العثمانى باكريمان Akkerman في اكتوبر
١٨٢٦ * وانتهت الدبلوماسية الاوربية خلال مؤتمر فيينا في ٢٥
مارس ١٨٢٧ الى عقد مؤتمر في يوليو ١٨٢٧ بين روسيا وفرنسا

وانجلترا ، والوصول الى اتفاق لندن والذي ينص على العمل المشترك ضد من يرفض مبدأ وقف الحرب سواء من جانب الاتراك أو اليونانيين .

ومن ذلك التاريخ ايقن محمد على باشا بأن الاصلاح لابد ان يبدأ من اسطنبول وأن - الخطأ هو خطأ السلطان محمود الثانى ، واذا كان هذا الدرس المستخلص صحيحا ، الا أنه من ناحية اخرى استمر غافلا عن رؤية مدى التوافق الاوروبى حيث قال ، « ينبغي ان نلاحظ مع ذلك ان احداث هذا العالم قد اثبتت ان كل ساعة تمر تجلب معها قوة جديدة ، خاصة وان الدول الاوربية الكبرى ، وهذا ما اثبتته التجربة ، ليست متفقة فيما بينها ، واننا اذ لم نستطيع ان نتوصل عن طريق انقسامها الى التخلص من الدول الكبرى الثلاث معا ، فعملينا ألا نجد في مواجهتنا سوى دولة كبرى واحدة وهذا ما سيسهل مهمتنا بشكل فريد وسيخفف العبء الذى يثقل كاهلنا » (١٣٥)، فالقضية عند محمد على باشا كانت مجرد حين ادارة السياسة الخارجية وليست مسألة نظامية ، فالفشل كان سببه عدم النجاح في مزج الدبلوماسية بالحرب . ولم يدر يخلد محمد على ان هيكل القوة في النظام الدولى قد تحدد بشكل جامد وان القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تفادى اثار تقسيم الامبراطورية العثمانية من جانب الدول الاوربية .

وجاء محمد على وجها لوجه مع هذه الحقيقة النظامية خلال حروبه في الشام (١٨٣٢ - ١٨٣٩) (١٣٦) والتي انتهت باتفاقية لندن في ١٨٤٠ ، فبعد منح ولاية الشام لابراهيم باشا بغرمان عثمانى ، علم يفهم محمد على باشا بأن هذا الفرمان لم يأت نتيجة لرضاء السلطان ولكن نتيجة للضغط الاوروبى وعقد معاهدة كوتاهية في ٤ - مايو ١٨٣٣ ، واتبع ابراهيم باشا سياسات تركيز القوة في الشام (١٣٧) ، الامر الذى وضع حكمه في تناقض حاد مع المصالح التجارية البريطانية والفرنسية . وحدث

الصدام مع انجلترا عندما رفض محمد على باشا تنفيذ المعاهدة التجارية الانجليزية العثمانية في ١٨٣٧ والتي تضمنت شرط الغاء الاحتكار في ربوع الامبراطورية العثمانية مقابل التزام انجلترا بالمحافظة على تكامل الاراضى العثمانية ، ومن هنا اصبحت طرفا أساسيا في الصراع محمد على والسلطان العثماني ، بل وصل الامر الى القيام بمناورات مشتركة بين الاسطول البريطاني واسطول السلطان العثماني (١٣٨) . وانتهى الصراع بفرض مقررات مؤتمر لندن ١٨٤٠ على محمد على (١٣٩) والتي رغم نصها على اعطاء مصر لمحمد على واسرته ، الا أنها اكدت تبعيته للدولة العثمانية من ناحية ، وأدت الى تحطيم الابنية التي اعتمد عليها محمد على باشا في تحقيق استقلال القوة من ناحية اخرى ، وهكذا غنم محمد على باشا مصر فارغة من عناصر القوة !! *

ومن هنا يمكن القول أن الخطأ الاساسى لمحمد على باشا تمثل في عدم فهمه لحقيقة التبعية الاستراتيجية للنظام الامبراطورى العثماني للنظام الاوربى الدولى *

(د) خلاصة:

ان المقولة الاساسية في هذا الجزء هي انه بسبب التطور النظامى لبناء العلاقات الدولية توافرت لمصر في الفترتين ١٧٦٠ - ١٧٧٢ و ١٨٠٥ - ١٨٤٨ فرصتين موضوعتين لتحسين شروط المكانة الدولية . واستطاع على بك الكبير ومحمد على باشا أن ينتهزا هاتين الفرستين ويحققا انجازات عديدة (الاستقلال التجارى لعلى بك واستقلال القوة لمحمد على باشا) ، ولكن بسبب ما فرضته هذه الانجازات من ضغوط عليهما وبسبب المشكلات المترتبة على سياساتهما انتهت محاولتهما لتحسين شروط المكانة الدولية الى الانهيار ، والسبب النظامى لهذا الانهيار يكمن في أن ماصبيا اليه من مكانة دولية ، لم يكن نمط توزيع القوة ونمط التعبير الدوليين يسمحان بها . *

خاتمة : ما بعد محمد علي باشا : السياسة الخارجية في ظل تزايد القيود الدولية

بعد اتفاقيات لندن ١٨٤٠ ، اتخذت المسألة المصرية معنى جديدا
ظل مسيطرا على السياسة الخارجية المصرية حتى ١٨٨٢ • ويتلخص
هذا المعنى في محاولة صانع القرار المصرى تفادى ما تفرضه القيود
الدولية من التزامات • وهكذا تحول مفهوم الاستقلال من تفادى مصر
تأكيد الهيمنة العثمانية عليها وتجنب الخضوع لاحدى الدول
الكبرى فى النظام الدولى الاوروبى الى محاولة أما التحكم فى عناصر
الاختراق الخارجى لابنية القدرات المصرية أو تقبل بعضها ذو الاثر
المحتمل لابطال وتحييد عناصر أخرى أشد ضرارا •

وجاءت القيود الدولية والتي كانت قد بدأت تثقل كاهل مصر منذ
١٨٣٧ لتعصد وتعمق بناء قدرات مختلف تماما عن ذلك الذى أرتبط
بمفهوم استقلال لقوة • فبعد أن كانت الدولة محور بناء قدرات
استقلال القوة ، أصبحت الطبقة الاستقرارية (أولاد الذوات) هى محور
هذا البناء الجديد ، وبعد أن كانت القدرة على تأمين مصادر داخلية
للدخل القومى سمة بناء استقلال القوة أصبح العمل على تأمين مصادر
خارجية للدخل القومى هو المجهود الاساسى للطبقة الحاكمة •
بعبارة أخرى ادت القيود الدولية الى شل يد الدولة فى تمضيد احتكاراتها
بل وإلى العمل على فك هذه الاحتكارات من ناحية وإلى سلب الدولة
القدرة على السيطرة على مصادر الدخل المختلفة (كالجمارك) من
ناحية أخرى •

ووضع التحول فى مصادر القوة من نطاق الدولة وممثلها الخديوى
ذو السلطة المطلقة الى نطاق الطبقة الدستورية المثقفة وممثلها محمد
شريف باشا وصحبه من ذوى النزعات الدستورية بذور الصراع السياسى
حول مدى سلطة خديوى البلاد ، وهذا فى الوقت الذى دخلت فيه طبقة
أخرى حلبة الصراع السياسى الا وهى طبقة الاعيان (العمدة

وأولادهم في الجيش) لتضيف موضوعا جديدا للصراع ، وهو هل مصر للمصريين أم للاتراك والشراكسة (وهم يشكلون الاصول الطبقيّة للاستقراطية أو أولاد الذوات) * وهكذا تقاطع الموضوعان : مدى سلطة الخديوى ومن هى الطبقة التى يجب أن تحكم ، ليصيب بناء القدرات الجديد بالشلل والتمزق *

بينما كان التحول نحو الصراع والضعف يصيبان مصر ، كان هناك تحولا آخر في النظام الدولى جعل من أنجلترا القابض الاول على مقاليد توازن القوى ، فقد أنهزمت فرنسا أمام بسمارك عام ١٨٧٠ وبالتالى أصبحت حسب قواعد توازن القوى متوافقة في اغراضها مع أنجلترا ، وأنهزمت تركيا أمام روسيا في ١٨٧٧ - ١٨٧٨ وبالتالى أصبحت مصر من وجهة النظر البريطانية تحت التهديد الروسى *

ويعتبر عام ١٨٧٨ عاما حساما بكلفة المعايير في تايخ المسألة المصرية ففيه أعلنت الدولة العثمانية عجزها عن سداد ديونها ، الامر الذى جعل مصر بالتالى عاجزة عن سداد ديونها ، وهكذا ساهم العجز العثمانى في تأكيد وتعميق العجز المصرى * في هذا العام أيضا بدأت عملية احتلال مصر والتى أنهت بنزول القوات البريطانية أراضى مصر ١٨٨٢ ... وفى هذا العام أيضا شكلت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا ، وبدأت عملية ابعاد الخديوى اسماعيل عن عرشه والتى تمت في ١٨٧٩ *

ونتيجة لهذه التحولات ، اعتمد سلوك مصر الخارجى اساسا على قاعدة « ذهب المعز دون سيفه » ، فكانت لمصر سياسة دائمة في رشوه أولى الامر في استنبول وذلك بغرض تأمين الرضا العالى أو إصدار فرمان لتأكيد الوضع الخاص لمصر في داخل النظام الامبراطورى العثمانى ولتمكين الخديوى من ممارسة سلطات كزيادة عدد الجيش أو القدرة على الاقتراض ، وكانت مصر بصفة عامة ناجحة في هذا الصدد * اعتمدت مصر أيضا على تقديم المساعدة العسكرية ،

محاربة بجانب تركيا في حرب القرم ولكن هذا السلوك ادى في النهاية الى توريط مصر اكثر مع السقوط المالى والعسكرى للدولة العثمانية .

وكانت السيطرة المصرية على السودان من احدى الموضوعات الهامة والتي دار حولها الصراع العثماني - المصري من ناحية والمصري - الاوربي من ناحية اخرى ، فالسودان قد اعطى لمحمد على مدى حياته على أن يؤل بعده الى السلطة العثمانية وذلك وفقا لفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ . والمشكلة السودانية في العلاقات المصرية - العثمانية تمثلت فانه لم يصدر فرمان خاص بالسودان لخلفاء محمد على ، فالفرمانات التي صدرت لعباس الاول وسعيد واسماعيل كانت تتعلق بتقليد هؤلاء ولاية باشوية مصر وتوابعها أو ملحقاتها . واصبحت قضية الصراع هي الى أى مدى يمكن اعتبار السودان من توابع أو ملحقات باشوية مصر وذلك اعتمادا على حق الفتح - الذى قالت به مصر بناء على فتحها للسودان في ١٨٢١ . اما بالنسبة للسودان كموضوع في الصراع المصري - الاوربي فكان جزء من موضوع اكبر هو موضوع الامتيازات الاجنبية ، وبالتالي فالصراع كان اداريا في طبيعته بمعنى أن السلوك المصري كان يهدف الى اثبات السيطرة الادارية على السودان وتمثل ذلك في محاربة تجارة الرقيق وفي زيادة الكشف الجغرافية وفي تحسين التنظيم الادارى والامن . وظل التمسك المصري بالسودان موضوعا وهدفا هاما للسلوك المصري الخارجى حتى في ظل الاحتلال البريطانى .

ويعتبر محمد شريف باشا صانع السلوك الخارجى لمصر خلال معظم فترة ما بعد محمد على حتى استقالة وزارته الاخيرة ١٨٨٤ اثر خلافه مع السلطات الانجليزية حول موضوع الوجود المصري في السودان ، فكان شريف باشا ممثلا حقيقيا للطبقة الاسقاطية ، وقد تولى نظاره الخارجية من عام ١٨٥٧ الى عام ١٨٦١ ومن عام ١٨٦٣ الى نوفمبر عام ١٨٦٦ ثم في عام ١٨٧٠ أثناء غياب نوبار وفي اعوام ١٨٧٦ و ١٨٧٨ . وكان المنطق العام لتمثيله المصالح

المصرية سواء في موقفه من الدائنين الاوربيين أو تجاه القوى الاوربية الساعية للسيطرة على مصر أو في علاقته بالباب العالي متمثلا في محاولة وضع عناصر الاختراق الخارجى بمختلف اشكاله ضد بعضها البعض بغرض تعييد آثارها من ناحية وبهدف تدعيم قوة طبقة أولاد الذوات في مواجهة السلطة المطلقة للخديوى .

في النهاية ، يمكن النظر الى احتلال مصر في ١٨٨٢ باعتبارة قمة فشل سياسة شريف باشا وطبقة أولاد الذوات في محاولة تجنب القيود الدولية . ودخلت مصر مع ١٨٨٢ عصرا جديدا بقوى اجتماعية جديدة وعلاقات مع النظام الاوربى الدولى من نوع جديد ألا وهى علاقات المستعمرة بالمستعمر وهى تختلف اختلافا جذريا عن علاقات الولاية بالسلطة المركزية فى اسطنبول .



الهوامش

- Stanford Shaw, **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey; Volume I: Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280 - 1808.**
(Camb ridge : Cambr idge University press, 1976) ; pp. 233 - 238 .
- P.M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent, 1516 - ١٩٢٢**
1922: A Political History (I Thaca :
Cornell University Press, 1966) : P. 69.
- ٢ - دكتور عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني
من القرن الثامن عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) ص ص ٦١ - ٦٣ .
- E. J. Hobsbawm, **The Age of Revolution 1789 - 1848.** ٤ -
(A MentorBook : NewAmerican Library,
1962) :
P. 24 .
- Richard N. Rosecrance, **Action and Reaction in World_ 5**
Politics : Internationa Systems in Pers-
pective. Boston : Litle, Brown and Com-
pany 1963) P. 19.
- Thomas Naff, "The Ottoman Empire and the European ٦ -
States System" , in : Hedley Bull and
Adam Watson, eds., The Expansion of
International Society (Oxford : Claren-
don Press, 1984) P. 152.
- ٧ - انظر في اسباب صعود البيوتات المملوكية :
- P.M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent ...**, PP. 85 - 101
- د * عراقي يوسف محمد ، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن
الثامن عشر واولائل القرن التاسع عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥) :
٣٥ - ٥١ .

٨ - محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق الدكتور احسان حقى ، الطبعة الثانية (بيروت ، دار النفائس ، ١٩٨٣) : ص ١٩٥ .

٩ - دكتور عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر ١٥٠٠ ، ص ص ١١ - ١٢ .

١٠ - د عراقي يوسف محمد ، الوجود العثماني المملوكي في مصر ١٥٠٠ ص ٤٣ .

١١ - Huseyn Efendi , Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution. Trans. , with Introduction and Notes by Stanford J. Shaw (Harvard : Center for Middle East Studies, 1964), PP. 36 - 38.

١٢ - Daniel Crecelius , The Roots of Modern Egypt : A Study of the Regimes of Ali Bey Al-Kabir and Mohammad Bey Abu Al-Dhahab , 1760 1775, (Chicago : Bibliotheca Islamica, 1981), P. 32.

يجب ذكرانه كان لابد من صدور فرمان عثمانى لتثبيت شيخ البلد ، ولكن في السياسة العملية كان هذا الاجراء مجرد اعترافا بالواقع ، كما كان المنصب آلية هامة ، في حالة التوافق بين والي وشيخ البلد لجمع المال المطلوب ارسالة سنويا من مصر الى السلطة المركزية باسطنبول .

راجع :

١٣ - Huseyn Efendi , Ottoman Egypt 000 , The Introduction by S. J. Shew , P. 11.

١٤ - بالنسبة لتحطيم على بك الكبير للوجاقات ، راجع :

١٥ - John William Livingston , Ali Bey Al-Kabir and The Mamluk Resurgence in Ottoman Egypt 1760 - 1772 , A Doctor Dissertation , Princeton, 1968, PP. 53 - 55.

بالنسبة للقضاء على حكم الهوارة في الصعيد ، راجع :

١٦ - Ibid , PP. 32 - 35.

- Terence Walz, Trade Between Egypt and BILAD AS - ١٤
SUDAN , 1700 - 1820.
(Institut Francais D'Archeologie Orien-
tale Du Caire, 1978) : PP. 61 - 64.
- Immanuel Wallerstein, The Modern World-System II : ١٥
Mercantilism and the Consolidation of
the European World-Economy , 1600
1750 .
(N.Y. Academic Press , 1980) P. 49.
- ١٦ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، « العلاقات الاقتصادية
والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٨٩ م » ،
المجلة لعربية للعلوم الانسانية ، العدد التاسع - المجلد الثالث (شتاء
١٩٨٣) ص ١٧ .
- I. Wallerstein, The Modern World-System II... , P. 48. . - ١٧
- Ibid. , P. 273. - ١٨
- Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism : Egypt 1760 - ١٩
1840. (Austin : University of Texas Press,
1979) , P. 7.
- ٢٠ - احمد احمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر
(القاهرة : مطبعة المصري ، ١٩٦٧) : ص ص ٢٢ - ٢٣ .
- J.W. Livingston, Lili Bey Al-Kabir ... , P0 66. - ٢١
- D. Crecelius , The Roots 000, P. 69. - ٢٢
- ٢٣ - د . عبد الله محمد عزباوى ، الشوام في مصر في القرنين الثامن عشر
والتاسع عشر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦) : ص ١٠٢ .
- ٢٤ - المرجع السابق ص ١١ .
- J.W. Livingston, Ali Bey Al-Kabir ... , PP. 287-288. . - ٢٥
- ٢٦ - د . عبد الله محمد عزباوى ، الشوام في مصر ، ص ٢٩ .
- ٢٧ - راجع :
-- M.S. Anderson, The Eastern Question, 1774 - 1923 .
A Study in International Relations
(London : Macmillan, 1966) , PP. 1-27.

٢٨ - رايا ماثلا - مع بعض الاختلاف ، في :

- L. Carl Brown, International Politics and the Middle East, Old Rules, Dangerous Game (Princeton : Princeton University Press, 1984) , P. 39.

وينبع الاختلاف من أن الأستاذ / براون لم يأخذ في اعتباره بعد التبعية النظامية كسبب نظامي عند تفسير لاختلاف النمطين ، واقتصر فقط على وصف الاختلاف بين النمطين *

- M.S. Anderson, The Eastern Question..., P. 17. - ٢٩

٣٠ - راجع :

- Shafik Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali . (London : George Routledge and Sons, LTD. , 1928) , PP. 53 - 69 .

- S.J. Shaw , History of the Ottoman Empire , Vol . I... - ٣١
P. 261.

٣٢ - محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية ، ص ٣٧١ .

٣٣ - عبد الرحمن زكي ، التاريخ الحربى لعصر محمد على بك الكبير (القاهرة : دار المعارف ١٩٥٠) : ص ٤٥٧ .

- S.J. Shaw, History of the Ottoman Empire, Vol. I..., - ٣٤
PP. 264 - 265 .

- S.J Shaw, Between Old and New : The Ottoman Empire Under Sultan Selim III, 1789-1807 (Harvard : The President and Fellows of Harvard College, 1971) , PP. 283 - 326 .

- Stanford Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Volume II : Reform Revolution, and Republic-The Rise of Modern Turkey, 1808 - 1975 (Cambridge : Cambridge University Press, 1977) : PP. 1 - 3 .

- ٣٧ - من الملاحظ أن محمد فريد بك المحامي لم يشر من قريب أو بعيد في مؤلفه « تاريخ الدولة العلية » الى هذه الوثيقة .
- ٣٨ - راجع ، د . عبد العزيز « دور الازهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر ابان الحكم العثماني ، ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة : (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٧١) » .
- ٣٩ - انظر د . مصطفى محمد رمضان ، دور الازهر في الحياة المصرية ابان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩ (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٦) : ص ص ٤٦ - ٥١ .
- ٤٠ - انظر وقائع هذه الحركة في المرجع السابق ، ص ص ٥٣ - ٦٣ .
- ٤١ - أمين سامي باشا ، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا ، ص ١١٣ .
- ٤٢ - انظر نص الوثيقة في د . مصطفى محمد رمضان ، دور الازهر في الحياة المصرية ٥٥٠ ص ص ٥٥ - ٦٠ .
- ٤٣ - المرجع السابق ، ص ٦٠ ، وانظر أيضا في هذا الصدد : محمد فريد أبو حديد ، زعيم مصر الاول السيد عمر مكرم ، كتاب الهلال، العدد لسابع (القاهرة ١٩٥١) : ص ٥٨ .
- ٤٤ - Afaf Loutfi El-Sayed, "The Role of the Ulama in Egypt During the Early Nineteenth Century" , in : P.M. Holt, ed . , Political and Social Change in Modern Egypt (London : Oxford University Press, 1968) : P. 262.
- ٤٥ - شفيق غربال ، الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر في سنة ١٨٠١ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٣٢) : ص ١٦ .
- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، الجزء الثاني ، الطبعة الرابعة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) : ص ص ٢٦١ - ٢٨٦ .
- ٤٦ - Afaf Loutfi El-Sayyid Marsot , Egypt in the Reing of Muhammad Ali (Cambridge : Cambridge University Press, 1984), P. 50.
- (٤٧) أمين سامي تقويم النيل وعهد محمد علي باشا ، ص ٢٠٧ .

٤٨ - Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign ... , P. 73 .

٤٩ - د . عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر ٠٠٠ ص ص ٢٢٥
- ٢٢٦ . وهي نص الاتفاقية التي وقعتها يوسف كساب رئيس جمارك
مصر مع الشيفالية دى تروجية القنصل الفرنسى في مصر ومنذوب الكونت
دى شوازل سفير ملك فرنسا في القسطنطينية في ١٢ ربيع الاول
١١٩٩ م / ١٧٨٥ م . وأكدت هذه الاتفاقية الارتفاع نفوذ الاقباط الى حد
لكتسابهم القدرة لهم القدرة على توقيع اتفاقيات نيابة عن دولة مسلمة .

القاهرة : (مكتبة المحبة ، ١٩٨١) : ص ١٠١ .

٥٠ - رياض سوريال ، المجتمع القبطي في مصر في (القرن ١٩) .

٥١ - المرجع السابق ص ١٠٣ .

٥٢ - شفيق غريال ، الجنرال يعقوب ٠٠٠٠ ، ص ص ١٦ - ٢٤ .

٥٣ - رياض سوريال ، المجتمع القبطي ٠٠٠ ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

٥٤ - أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ص ١٩٥ .

٥٥ - المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

٥٦ - ب . س . جبرار ، وصف مصر : الحياة الاقتصادية في مصر في
القرن الثامن عشر ، ترجمة زهير الشايب ، المجلد الرابع ، الجزء الاول
(القاهرة : مكتبة مبدولى د . ت) : ص ٢٨٠ .

(٥٧) الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ٠٠٠٠ ، الجزء الثانى ، ص ١١٩ .

٥٨ - المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٦ .

٥٩ - Afaf L.S. Marsot , Egypt in the Reign..., P. 60 .

٦٠ - Ibid. , P. 43.

٦١ - أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ص ٢١٢ .

٦٢ - المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

٦٣ - لرجع السابق ، ص ٢١٤ .

٦٤ - المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

٦٥ - جرجس سلامة ، تاريخ للتعليم الاجنبى في مصر في القرنين التاسع
عشر والعشرين . (القاهرة : المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم
الاجتماعية ١٩٦٣) : ص ص ٣٤ - ٣٥ .

- ٦٦ - عبد الرحمن زكي ، التاريخ الحربى لعصر ٠٠٠٠ ، ص ١٦٠ .
- ٦٧ - المرجع السابق ، ص ١٦١ .
- ٦٨ - عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، الطبعة الرابعة ،
(لقاخرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) ص ص ٤٠١ - ٣٠٤ .
- ٦٩ - F. Robert Hunter, Egypt under the Khedives, 1805
1879 : From Household Govern-
ment to Modern Bureaucracy .
(Pittsburgh : University of Pittsbu-
rgh Press, 1984) : P. 22 .
- ٧٠ - Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reing... , P. 67. -
- ٧١ - انظار قائمة ببعض اسماء خريجي مدرسة الإلسن في عهد محمد على
باشا وماتولوه من مناصب بعد التخرج .
- السيد صالح مجدى ، حلية الزمن بمناقب خادم الوطن : سيرة رفاعه
رافع الطهاوى (القاخرة : وزارة الثقافة نوالا رشاد القومى ١٩٥٨) .
ص ص ٤٣ - ٧١ .
- ٧٢ - عبد الرحمن زكي ، التاريخ الحربى ٠٠٠ ص ٢٤٤ .
- ٧٣ - المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
- ٧٤ - المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .
- ٧٥ - احمد احمد الحقة ، تاريخ مصر الاقتصادى ٠٠٠٠ ص ١١١ .
- ٧٦ - Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign... , P. 78 . -
- ٧٧ - L. Carl Brown, International Politics and the
Middle East... , P. 32. -
- ٧٨ - Ibid. , P. 35 . -
- ٧٩ - أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ص ٢١٠ .
- ٨٠ - د . عبد الوهاب بكر الدولة العثمانية ومصر ٠٠٠ ، ص ٧٦ .
- ٨١ - D. Crecelins , The Roots... , P. 71 . -
- ٨٢ - د . عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر ٠٠٠ ، ص ص ٧٠

- J.W. Livingston , Ali Bey Al-Kabir... , P. 59. — ٨٣
- D. Crecelins , The Roots... P. 66 . — ٨٤
- Ibid. P. 72 . — ٨٥
- Ibid. P. 72 . — ٨٦
- J.W. Livingston , Ali Bey Al-Kabir... P. 29. — ٨٧
- Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign... , P. 16 . — ٨٨
- ٨٩ - د * عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر * ص ٧٨
- ٩٠ - المرجع السابق ، ص ٧٧
- Stanford Shaw , The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt , 1517 - 1798 . (Princeton : Princeton University Press , 1962) , PP. 283 - 312 . — ٩١
- ٩٣ - د * عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر * ص ١٠٨
- J.W. Livingston, Ali Bey Al-Kabir... , PP. 41 - 42 . — ٩٢
- S. Shaw, The Financial000 , PP. 313 - 315 . — ٩٤
- ٩٥ - د * عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر * ص ١٠٨
- J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 38 , (The Footnote) . — ٩٦
- ٩٧ - د * قاسم عيده قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، عصر سلاطين المماليك ، الطبعة الثانية ،
- (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) ص ١٥
- J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 19 . — ٩٨
- Ibid. , P. 51 . — ٩٩
- Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign... , P. 5 . — ١٠٠
- D. Crecelius , The Roots... , P. 76 . — ١٠١

- Ibid. , P. 77 . ١٠٢ -
- J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 138 . ١٠٣ -
- F.R. Hunter, Egypt under the Khedives... , 140 . ١٠٤ -
- J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 140 . ١٠٥ -
- ١٠٦ - د * عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر ... ، ص ٨١ *
- J.W. Livinhston, Ali Bey Al-Kabir ... , P. 106 . ١٠٧ -
- ١٠٨ - دكتور محمد فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة مصر محمد على
(السياسة الداخلية) : (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٤٨) : ص ٨ *
- P. Gran, Islamic Roots... , P. 109 . ١٠٩ -
- ١١٠ - د * محمد فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ٤٧ *
- ١١١ - أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ... ، ص ٢٦٧ *
- ١١٢ - هيلين ان ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن
التاسع عشر ، ترجمة د * احمد عبد الرحيم مصطفى ومسطفى الحسينى *
(القاهرة : دار المعارف المعارف ١٩٦٧) : ٢٦١ *
- ١١٣ - فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ٥٢ *
- ١١٤ - أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ... ، ص ٢٦٦ *
- ١١٥ - هيلين ان ريفلين ، الاقتصاد والادارة ... ، ص ٢٦٣ *
- ١١٦ - امين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ص ٢١٨ *
- ١١٧ - فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ١٥ *
- ١١٨ - هيلين ان ريفلين ، الاقتصاد والادارة ... ، ص ١٢٥ *
- ١١٩ - المرجع السابق ، ص ٢٠٣ *
- ١٢٠ - أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ... ، ص ٢٨٥ *
- ١٢١ - المرجع السابق ، ص ٢٨٦ *
- ١٢٢ - راجع فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... اص ٢٨ - ٣٨ *
- وهيلين ان ريفلين ، الاقتصاد والادارة ... ، ص ١٠٩ ٩١ *
- ١٢٣ - راجع فؤاد شكرى واخرون ، بناء دولة ... ، ص ٧١ - ٧٩ *
- ١٢٤ - عبد الرحمن زكى ، التاريخ الحربى لمصر ... ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ،
ص ١٦٧ *
- Afaf, Egypt in the Reing... , P. 63 . ١٢٥ -

١٢٦ - عبد الرحمن زكي ، التاريخ الحربى لعصر ٠٠٠ ص ٤٥ .

١٢٧ - المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .

١٢٨ - المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

١٢٩ - راجع ، د . حسن أحمد إبراهيم ، محمد على فى السودان .

(لخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر جامعة الخرطوم : دار التأليف
والترجمة والنشر جامعة الخرطوم ، د . تمام همام تمام ، الرقيق والجندية في
نظر محمد على ، ، المجلة التاريخية المصرية المجلد لسابع والعشرون : (١٩٨١) :
ص ١٢٠ - ١٥٧ .

١٣٠ - عبد الرحمن زكي ، التاريخ الحربى لعصر ٠٠ ، ص ٣٨٤ .

١٣١ - المرجع السابق ص ٢٧٩ .

١٣٢ - المرجع السابق ص ٥١٣ - ٥١٤ .

١٣٣ - المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

١٣٤ - المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

١٣٥ - د . جوزيف حجار ، أوروبا ومصر الشرق العربى حرب الاستعمار
على محمد على والنهضة العربية ترجمة : بطرق الحلاق وما جد نعمة ، مراجعة
حسن فخر (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) : ص
٢٨ - ٢٩ .

١٣٦ - المرجع السابق ص ٣٤ .

١٣٧ - راجع أحداث الحملة .

عبد الرحمن زكي التاريخ الحربى لعصر ٠٠٠ ، ص ٣٧١ - ٤٩٥ .

١٣٨ - راجع بشأن سياسات إبراهيم باشا في الشام

لطيفة محمد سالم ، الحكم المصرى في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١ .

(القاهرة : دار الكتاب الجامعى ١٩٨٣) .

١٣٩ - د . جوزيف حجار ، أوروبا ومصر الشرق العربى ٠٠ ، ص ١١ .

١٤٠ - انظر اتفاقيات لندن ١٨٤٠ و ١٨٤١ في .

- J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics : A Documentary Record, Vol. I, European Expansion, 1535 - 1914 (New Haven : Yale University Press, 1975) , PP. 271 - 279 .



تعقيب

د • نازلي معروف أحمد

تثير هذه الدراسة القيمة العميقة العديد من الملاحظات أهمها ما يلي:

الملاحظة الأولى :

ان الزميل الدكتور جهاد عودة قد نجح بالفعل الى حد بعيد في تطويع حقائق تاريخية ثابتة وصارمة في حدودها ومضامينها بل في العقل المصري عن التاريخ السياسي المصري الحديث ونجح في اخضاعها بمرونة لمنهج عصرية حديثة في علم السياسة بصفة عامة ، وفي دراسات السياسة الخارجية بوجه خاص • وقدم لنا الباحث رؤية تحليلية سياسية تقوم على دعائم منهجية ثلاث : المنهج النظمي والمنهج المقارن ثم منهج الربط Linkage سواء ما بين معطيات السياسة الخارجية ومقومات السياسة الداخلية أو ما بين السياسة الخارجية للفاعل الوطني المعين وسمات وتطورات النظام الدولي في نفس المرحلة التاريخية المعنية أو خصائص البيئة الدولية العالمية والاقليمية المحيطة بذلك الفاعل •

وهكذا أصبحت الخبرتان التاريخيتان محل البحث ، تحت مجهر دقيق يوضح بجلاء ابعاد التفاعل الحقيقي الذي حدث بين متغيرات عديدة متباينة في طبيعتها وفي منطلقاتها وفي اهدافها ، أولها : مقومات وخصائص البيئة والنظام في المجتمع الدولي والأوروبي القائم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر وثانيها التطورات البنائية للدولة العثمانية في نفس الحقبة المذكورة ، سواء داخليا من محاولات اصلاحية ادارية وتنظيمية ومن اضمحلال لقوى السلطة المركزية العثمانية على ولاياتها ، ثم خارجيا ، انصواء الدولة العثمانية استراتيجيا كطرف أضعف في حسابات وترتيبات القوازن الأوروبي الدولي القائم •

وثالثها المتغيرات والتفاعلات والتطورات الذاتية في مصر خلال نفس الفترة ، وذلك على صعيد القدرات بانواعها داخليا وخارجيا وعلى مستوى السلطة المحلية المصرية المتمثلة في شخصيتي علي بك الكبير ومحمد علي باشا .

ان هذه دراسة تقدم للمتخصص مزجا وثيقا محكما وواعيا في آن واحد بالفواصل والقواطع والتقاطعات فيما بين هذه المجموعات الثلاثة من المتغيرات وفي هذا الصدد لفت نظري في جلسة الصباح من هذه الندوة عن « تطور أنماط السياسة الخارجية المصرية » ان هناك اتجاها ملحوظا بين المشتركين فيها اساسه عدم قبول عملية « النظر الى الماضي بمنظور الحاضر » ، ولا أجد شخصا مبررات موضوعية لهذا التحفظ فالهدف الاساسي من اعمال وابحاث هذه الندوة هو الفهم العلمي الحديث لذلك الماضي من السياسة الخارجية المصرية مع كامل الاحترام والاعتبار بنقومات ذلك الماضي وخصائصه الذاتية ولكن محاولة تفسيره وتحليله علميا تمثل جوهر مهمتنا الاولى في هذه الندوة

الملاحظة الثانية :

أن هذه المناهج الحديثة التي طبقها الزميل الدكتور جهاد انتجت معلومات ونتائج جديدة مستخلصة من التفاعلات التعددية المذكورة ، فنجد اضافة بحثية تتمثل في تبلور ادراك واضح لدى كل من علي بك الكبير ومحمد علي باشا لضمون الاستقلالية المركزية الخارجية وهو « تفادي مصر لتأكيد الهيمنة العثمانية عليها وتجنب الخضوع لاحدى الدول الكبرى في النظام الدولي الأوربي القائم » ، ونجد في البحث فكرة أخرى جديدة عن الادراك السلطوي لدى المصريين على مر العصور ، فعندما تتحقق علميا الازدواجية الرسمية والفعالية أو الشرعية والمشروعية في بناء السلطة السياسية القائمة يصبح من في قمة هذه السلطة متمتعا بقوة مطلقة .

وقدم الزميل جهاد اضافة جوهرية تكاد تنتسخ احدى المسلمات الفكرية

التاريخية التي رسخت في الذهن العربي عامة وفي العقل المصري خاصة وهي ان الحملة الفرنسية كانت أول مد أوربي استراتيجي وسياسي داخل الامبراطورية العثمانية فيذكر الباحث ان اتفاقية ثلاثية عقدت بين الدولة العثمانية وروسيا وبريطانيا عام ١٧٩٩ للتعاون على اجلاء فرنسا عن مصر ، ويدلل على انها تمثل التغلغل الأوربي الحقيقي على المستوى السياسي الدولي في البناء العثماني ككل .

وقدم الباحث اضافة أخرى ناتجة عن استخدام المناهج الحديثة في تحليل الخبرة التاريخية وهي ان محمد علي تخلص من علماء الأزر ورجال الدين عامة كقوة سياسية ساندته واثت به الى قمة السلطة ليس فقط لرغبته في التخلص منهم والانفراد بالسلطة بل لأن ظروف نشأة الدولة الحديثة في مصر ابرزت فئات وقوة جديدة على رأسها العسكر والبروقراطيين كما ان علماء الأزر ارتبطوا تاريخيا بالنظام العثماني اسميا وشرعيا وبالقوى المملوكية اجتماعيا وفعليا وذلك في اطار تفاعلات رجال الأزر سواء بالسلب أو بالايجاب مع كل من النظام العثماني والهياكل السلطوية المملوكية .

والعبارة الهامة الواردة في هذا البحث « نتيجة لتأسيس نظام توازن القوى الأوربي ، اصبحت منطقة الشرق العربي هي المجال الذي يمكن ان تتصارع فيه الدول الأوربية بدون تهديد لتوازن القوى الأوربي » ، تجعلنا نعتقد أن النظام الدولي الأوربي في القرن التاسع عشر قد عرف ظاهرة « يالطا » خاصة به بملامح وسمات ذاتية تتسق مع الظروف العامة لذلك القرن ، وان ما يحدث من صراع بين قوى عالمية على منطقتنا منذ انتهاء الحرب الثانية وحتى اليوم ما هو الا استمرارية واضحة لهذه القاعدة الجيوستراتيجية ذات الابعاد العالمية .

وفي هذا البحث نجد فكرة هامة وجديدة « فالعداء الأوربي لمحمد علي في مضمونه كان عملا أوربيا لتأكيد ضعف وتبعية النظام العثماني فالتهديد والنفهة للنظام العثماني كان بالضرورة ضارا بمشروعات

التوسع والتوازن الاوربيين » . اذن ، لم تكن معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ فقط تقليصا اوروبيا قسريا لتجربة محمد على لهدم أية محاولة لبناء قوة حقيقية في تلك البقعة الخطيرة من قلب العالم وهى مصر ، بل كانت حفاظا على بقاء « الرجل المريض » مريضا كما هو خشية ان تساهم في علاجه نجاحات وانجازات الدولة المصرية الحديثة .

الملاحظة الثالثة : تتعلق بمنطق المقارنة في هذه الدراسة ، فلقد وضع الباحث الاركان الموضوعية للمقارنة بين السلوك الخارجى لمصر بين عهدى على بك الكبير ومحمد على باشا . ومجملها يدور حول انفصاليه على بك الكبير وصراعه ضد الدولة العثمانية في مجال الاستقلال التجارى بينما قام محمد على ببناء اصلاحي تحديثى لمصر مع هدف تغيير شروط التعامل الخارجى مع الدولة العثمانية وليس الانفصال الرسمى عنها ومن ثم انطلق صراع محمد على ضد السلطة المركزية العثمانية في مجال استقلال القوة أى الاستقلال العسكرى والادارى والمالى .

ولكن اين منطق المقارنة في هذه الدراسة بين.ظاهرتى على بك الكبير ومحمد على باشا ؟ فهل يجوز علميا المقارنة بين ظاهرتين متفاوتتين الى حد بعيد في الثقل والوزن والاثـر والمدى الموضوعى لكل منهما — استنادا الى مجرد كون كل منهما خبرة تاريخية مصرية في السلوك أو الجهد الاستقلالى السياسى الخارجى ؟

ان تجربة محمد على قدمت خبرة حضارية بنائية متكاملة ورائدة على صعيد بلاد الشرق جميعا ودامت ثلاثة واربعين عاما من بينها سبعة وثلاثون عاما من الحكم المطلق بينما لم تقدم تجربة على بك الكبير في السلطة المطلقة اكثر من عامين ونصف ، فهل لنا ان نقارن بين خبرة وتجربة هاتين الشخصيتين ؟ أم كان الأجدر بنا ان ندرس السلوك الخارجى المستقل لمصر في العصر الحديث كظاهرة متكاملة قوامها الأساسى هى خبرة محمد على مع اعتبار خبرة على بك الكبير مقدمة تمهيدية تاريخية ونظامية ضرورية لتجربة محمد على ؟ .

الملاحظة الرابعة :

عندما قرأت عنوان الدراسة هيات عقلى لاستقبال دراسته سياسية عمقية لصورتين شهيرتين من الكاريزما السياسية فى تاريخنا الحديث • ولكن للأسف لم أجد ضالتي المنشودة فلم تهتم الدراسة - رغم قدرة باحثها فى هذا الشأن - على استجلاء الملامح النفسية والسلوكية لكل من الشخصيتين ، تلك الملامح التى لا يمكن انكار أنرها فى تحديد السلوك السياسى الخارجى لتجربة كل منهما •

وأخيرا اشكر الزميل الدكتور جهاد واهنثه على هذا الجهد العلمى
الموفق •



الناقشات

تمثلت أهم قضايا ومحاوَر النقاش حول هذه الورقة فيما يلي :

١- اثار البعض قضية « طبيعة العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وطُرحت في هذا الصدد بعض الاشكاليات مثل : مدى أهمية وفاعلية استخدام مناهج البحث الحديثة في فهم وتحليل التسايرخ ، والانتقاء من التسايرخ لتأكيد مقولات وطروحات معينة لدى الباحث .

وانتهى النقاش الى تأكيد أهمية البحث عن الجذور التسايرخية لبعض المشكلات الاجتماعية والسياسية التي نعيشها ، وذلك لمعرفة الثوابت والمتغيرات ، وحدود الاستمرارية والتغير . والهدف من دراسة الضبرات التسايرخية السابقة ليس لتكرارها ، ولكن الاستفادة من دلالاتها في فهم الحاضر والتعامل معه ، وفي التخطيط للمستقبل .

٢ - جاء في الورقة الحديث عن نظام الامبراطورية العثمانية باعتبارها نظاما دوليا تابعا خلال الفترات موضع الدراسة . واعترض بعض المشاركين على استخدام مفهوم « نظام دولي تابع » ، وأثاروا بعض التساؤلات حول طبيعة وعناصر مفهوم التبعية خلال القرن التاسع عشر والفرق بينه وبين الاستخدام النراهن للمفهوم كما برز في كتابات بعض مفكرى العالم الثالث ، وخاصة في أمريكا اللاتينية . وكيف يكون النظام دوليا وفي نفس الوقت يكون تابعا ؟ . وانتهى المشاركون الى ان هذه النقطة في حاجة الى المزيد من البحث

٣ - أكد بعض المشاركين على ان الورقة ركزت على أثر المتغيرات الدولية متمثلة في ديناميات التحول الى نظام دولى أوربى جديد على السياسة الخارجية المصرية خلال الفترات موضع الدراسة ، ولم تمنح الورقة اهتماما كافيا بالتطورات والتعدلات الداخلية في مصر وآثارها على السياسة الخارجية المصرية .

٤ - طرح البعض سؤالاً مفادته : لماذا تم اختيار محمد على حاكماً لمصر ولم يتم اختيار شخصية مصرية ؟ وتعددت الاجابات في هذا الشأن ، فقال البعض بأن هذا يتمشى والخبرة المصرية في مجال الحكم ، حيث كان حاكمها من خارجها منذ انتهاء الدولة الفرعونية ، وقال آخرون أن محمد على تمكن من خداع القوى الشعبية التي رأت فيه تجسيدا لآمالها وطموحاتها . وهناك من قال بأن محمد على امتلك القوة ، في وقت كان فيه امتلاك القوة المعيار الحاسم في تحديد من يحكم ، واستندت قوة محمد على الى عصبية الالبانية . وكان هذا التفسير الاخير موضوع جدل ، حيث اعترض عليه البعض ، لان محمد على اعتمد على الحركة الشعبية التي قادها العلماء في الوصول الى حكم مصر ، كذلك ما أن ثبت أقدامه في الحكم حتى سعى للتخلص من هذه القوى ، ليس لانها ارتبطت بنظام عتيق على وشك الانهيار - لانها كانت ضد هذا النظام . وليس لنمو قوى منافسة كالبيروقراطيين والعسكر . ولكن لان هذه القوى هي التي كانت تشكل مصدرا للخطر بالنسبة لنظام محمد على ، لانها تمتلك القدرة على تعبئة وتحريك المصريين في حركة شعبية مضادة يمكن ان تعرق أهدافه وطموحاته ، ومن هنا فان التخلص منها كان أمراً ضرورياً .

٥ - في اطار المقارنة بين على بك الكبير ومحمد على باشا ، طرح البعض سؤالاً مضمونه . لماذا اتجه على بك الكبير نحو الاستقلال ولم يفعل ذلك محمد على ؟ . وهل فهم محمد على ما فعله على بك الكبير ؟

٦ - أثار أحد المشاركين سؤالاً نصه : ما هي بالتحديد أهداف السياسة الخارجية لعلي بك الكبير ومحمد على باشا ؟ وذلك حتى يتسنى الربط بين الورقة الاولى « السلوك الخارجى لمصر من ابن طولون الى على بك الكبير » . والورقة الثانية والاوراق التالية لها والتي

تغطي السياسة الخارجية خلال فترة الديمقراطية الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، وعهدى عبد الناصر والسادات .

وأكد مقدم الورقة في سياق رده على هذا السؤال على ان الهدف الاساسى للسياسة الخارجية لكل منهما تمثل في تأمين النظام الداخلى لكل منهما .

٧ - ثار نقاش حول الاهداف الحقيقية لمحمد على ، وادراكه لهذه الاهداف ، والنتائج التى ترتبت على سياساته وسلوكياته بغض النظر عما اذا كان قد قصد أن يفعل ذلك أم لا .

واتفق الحاضرون على أن أهداف محمد على باشا تمثلت في :
السمى لاستقلال مصر ، واقامة دولة عربية تكون قاعدتها مصر ، وتنشيط واحياء الدولة العثمانية . وكان الاخير هو الهدف الارجح لمحمد على باشا ، فربما يصبح هو الوزير الاول . وتتمثل أحد جوانب فشل محمد على في عدم ادراكه لحقيقة التغير في النظام في التدهور والانهار وبدأ يمل محله نظام أوربى جديد بخصائص جديدة وهكذا ، كان محمد على يسبح ضد حركة التاريخ .

سياسة مصر الخارجية : ١٩٢٢ - ١٩٥٢

١٠ د ٠ / سمعان بطرس فرج الله

لم تتل دراسة السياسة الخارجية المصرية ، طوال الحقبة الممتدة من سنة ١٩٢٢ (تاريخ نهاية نظام الحماية البريطانية) الى ١٩٥٢ (قيام ثورة يوليو) - وهى الفترة التى يطلق عليها عادة اصطلاح « الفترة الليبرالية » (١) - حظها فى التحليل العلمى المتكامل . وربما يرجع السبب فى ذلك الى أن معظم الدارسين لتلك الحقبة اعتقدوا بأنه لم يكن لمصر - قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ سياسة خارجية بالمفهوم الصحيح . وفى ذلك يقول جمال حمدان :

« من الصعب ، ربما من العبث ، ان نتحدث عن سياسة خارجية لمصر فى ظل الاستعمار (فقد) فرض الاستعمار على مصر « العزلة السياسية » من الدرجة الأولى ، فلم يعد لها علاقات خارجية دولية اقليمية أو عالمية الا من خلاله وفى أضيق الحدود التى رسمها بنفسه ، وبذلك احتكر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة » (٢) .

ويؤكد محمد حسين هيكى بان سياسة مصر الخارجية فى هذه الحقبة كانت مقصورة على مسألة واحدة هى « العلاقة مع بريطانيا » . وهكذا فان سياسة مصر الخارجية مع العالم كله تنمخض عن علاقة ثنائية مع قوة واحدة من قواه هى بريطانيا . ويستطرد هيكى فيقول بان « القصر الملكى كان هو الذى يدير ويوجه » (٣) .

ونعتقد أن هذه نظرة ضيقة الى الموضوع (٤) . صحيح أن محور سياسة مصر الخارجية كان يدور حول القضية الوطنية - « الاستقلال التام ووحدة وادى النيل » . وصحيح أيضا أن ادارة العلاقات البريطانية - المصرية كانت تمثل الاداة الرئيسية لتسوية القضية الوطنية بشطريها . وصحيح كذلك أن القصر قام بدور هام ، بل ورئيسى فى بعض الاحيان ، فى تحديد ابعاد « القضية الوطنية »

واسلوب ادارتها • وصحيح أيضا أنه في نطاق العلاقات بين الدول الكبرى ، كانت مصر أقرب الى كونها محلا Object لتلك العلاقات من كونها فاعلا مستقلا Subject • ومع ذلك فان المتتبع لتطور سياسة مصر الخارجية في تلك الحقبة الطويلة من التاريخ لا بد وأن يلاحظ انها تطلعت الى القيام بدور ايجابي ، بل وقيادي احيانا ، على مسرح العلاقات الاسلامية • ومن الامثلة على ذلك اهتمامها بموضوع « الخلافة » ومشاركتها الفعالة في المؤتمرات الاسلامية • كما نلاحظ أيضا تطلع مصر الى القيام بدور قيادي في نطاق العلاقات العربية • وفي الامثلة على ذلك موقفها المؤيد للثورات العربية في فلسطين لا سيما ابتداء من ١٩٣٦ ، وقد عبرت عن هذا التأييد ليس فقط على المستوى الشعبى ولكن أيضا في اطار عصبة الامم ومشاركتها الفعالة في مؤتمر لندن لعام ١٩٣٩ • كما وضع توجهها العربى بابرام معاهدات صداقة مع الدول العربية المستقلة • وعلى رأسها معاهدة الصداقة المصرية - السعودية في مايو ١٩٣٦ ، ودورها القيادي في انشاء جامعة الدول العربية في ١٩٤٥ ، وموقفها الصلب ازاء قضايا الاستعمار الفرنسى في المشرق وفي المغرب العربيين ، وقضية تصفية المستعمرات الايطالية في ليبيا وفي الصومال بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن موقفها الرافض للاستعمار الايطالى في الحبشه في منتصف الثلاثينات • يضاف الى ذلك أن مساندة مصر لقضايا تصفية الاستعمار الغربى في آسيا وفي افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة فتحت امامها قنوات متعددة للتعامل مع الدول وحركات التحرير الآسيوية والافريقية • وأخيرا وليس آخرا ، يجب التنويه الى محاولات مصر التعامل مع التوازنات الدولية العالمية خاصة بعد بروز قوة « المحور » ، الامر الذى انعكس على الدبلوماسية المصرية ابان الحرب العالمية الثانية ، بالاضافة الى موقفها من الصراع بين « الشرق والغرب » بعد تلك الحرب ••••• الخ •

خلاصة القول أن اهتمامات مصر الخارجية لم تكن قاصرة على تسوية « القضية الوطنية » بالرغم من محوريتها ، بل اتسعت أفاقها لتشمل أيضا ابعادا اقليمية وعالمية . ولم تكن تلك السياسه مجرد انعكاس لسياسة بريطانيا ، ولكنها عبرت عن توجهات مصريه أصيلة اختلفت في مضمونها وفي مظاهرها عن توجهات السياسة البريطانية . يضاف الى ذلك أن آليات سياسة مصر الخارجية لم تقتصر على استخدام الادارة الدبلوماسية الرسمية ، ولكنها لجأت أيضا الى استخدام وسائل الضغط العسكري (حرب فلسطين وحرب التحرير في منطقة قناة السويس) ووسائل الضغط الاقتصادي (المقاطعة) ومن حيث الادارة الدبلوماسية فانها لم تقتصر على الدبلوماسية الثنائية التقليدية ولكن تجاوزتها الى الدبلوماسية الجماعية المفتوحة ، لاسيما بعد انضمام مصر الى عصبة الامم في ١٩٣٦ ومن بعدها الامم المتحدة والمنظمات الدولية العديدة الاخرى اقليمية كانت أو عالمية ، حكومية أو غير حكومية . كما لجأت مصر الى ما يسمى الآن « بالدبلوماسية الشعبية » عن طريق الاهتمام بالتأثير على الرأي العام الوطنى والعالمى كاداة ضغط فعالة أحيانا لتحقيق اهداف سياستها الخارجية . كانت سياسة مصر الخارجية اذن متعددة الاهداف والتوجهات والاليات حتى في الحقبة موضوع البحث ، (من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢) . ويرجع هذا التعدد الى تفاعل عوامل عديدة داخلية واقليمية وعالمية تمثل اسسا لتلك السياسة . ولا يتسع المجال هنا لتتظير السياسة الخارجية المصرية وبيان انماط التفاعل بين « الثوابت » و « المتغيرات » . ونكتفى فقط بابداء بعض الملاحظات العامة على العوامل التى كيفت سياسة مصر الخارجية من حيث تحديد اهدافها وتوجهاتها وآلياتها ، أخذاً في الاعتبار تغير الوزن النسبى لتلك العوامل من فترة الى أخرى .

فلا يخفى على احد ان موقع مصر الجغرافى وطبيعتها الجغرافية ، أضفيا عليها أهمية استراتيجية بالغة الاهمية بالنسبة للتوازنات العالمية

فلاستعمار البريطانى لمصر (جوهر القضية الوطنية) كان فى جوهره لاغراض استراتيجية ، كذلك فان هذا الوضع الجغرافى هو مصدر للخطر الخارجى ، الامر الذى دفع مصر الى ان تسعى دائما الى تأمين بلاد الشام حتى جبال طوروس كشرط اساسى لتحقيق أمنها الوطنى . الايفسر ذلك عداء مصر لسياسة الاستيطان الصهيونى فى فلسطين والتي ارتبطت بالاستعمار البريطانى للمنطقة ، وعدائها لاسرائيل بصرف النظر عن ايديولوجية القومية العربية ؟ وهذا العداء الكافى سيظل قائما بالرغم من ابرام معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية فى ١٩٧٩ . وسبب ديمومة هذا الصراع انه نابع من خطوره الموقع الجغرافى نفسه . كذلك الايفسر هذا الوضع اهتمام مصر بقضية السودان (التى تحطمت بسببها جميع محاولات التفاوض بين مصر وبريطانيا حتى عام ١٩٣٦) وبدول حوض النيل والقرن الافريقى عامة ؟ هذا البعد الجغرافى فرض على مصر ، من منظور تحقيق أمنها الوطنى ، تعدد توجهات سياستها الخارجية حتى فى ظل تبعيتها القانونية أو الفعلية لبريطانيا طوال الحقبة موضوع الدراسة . ان هذه التبعية حددت فاعليه تلك السياسة ، ولكنها لم تصادر اهدامها أو توجهاتها بان تجعلها قاصرة على علاقات ثنائية بين مصر وبريطانيا دون غيرها من العلاقات .

كذلك فان العنصر السكانى اثر فى سياسة مصر الخارجية خلال تلك الحقبة من حيث كثرة عدد الجاليات الاجنبية ، وبصفة خاصة أهمية نشاطاتها الاقتصادية فى ظل نظام الامتيازات . فقد اتخذ الاستعمار البريطانى من تواجد هذه الاقليات ذريعة لاستمرار وجوده الفعلى كما ظهر فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حيث كانت « حماية الاقليات » بنود « التحفظات الاربعة » على استقلال مصر القانونى . كذلك فان تواجد هذه الجاليات الاجنبية أثر فى سياسة مصر الخارجية بطريق غير مباشر باذكاء تيارات ايديولوجية متباينة . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فان جالية « الشوام » ، وكانت مهيمنة على

الصحافة ، ساهمت في تقوية ايديولوجية القومية العربية • وتواجه
الجالية الايطالية كان حافظا لاتجاه بعض القوى السياسية الى التقرب
من دول « المحور » ، الامر الذي كان له أبعد الاثر في الدبلوماسية
المصرية اثناء الحرب العالمية الثانية ، كما ان طائفة اليهود قامت
بدور هام في بث التيارات الاشتراكية ، لا سيما في تنظيم الحركة
الشيوعية المصرية • كما ان هذه الطائفة عملت جاهدة على اخفاء
حقيقة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين بالتركيز على
طابعه الانساني وليس السياسي •

وأثرت الحياة الاقتصادية المصرية في تلك الحقبة في توجهات
السياسة الخارجية المصرية • منذ اتجهت نحو التصنيع (٥) وما ترتب
على ذلك من انعكاسات دولية هامة من حيث الارتباط بمراكز الصناعة
العالمية (الاوروبية على وجه الخصوص) ، وبالتالي وقوعها في براثن
التبعية الاقتصادية والسياسية رغم حصولها على الاستقلال الاسمي
والسيادة القانونية بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦ •
هذا الوضع يزداد وضوحا اذا اخذنا في الاعتبار ان نشاط الجاليات
الاجنبية تركز اساسا في القطاعات الحديثة من الاقتصاد المصري :
التجارة (خاصة تجارة القطن) ، والاعمال المصرفية والمالية ، وادارة
المرافق العامة (قناة السويس ، النقل والمواصلات ، مياه الشرب ،
الكهرباء ... الخ) • اذا اضفنا الى ذلك أن الطبقة المالكة للأرض
من المصريين قد اشتركت في عملية التصنيع ، الى جانب الطبقة
البورجوازية المصرية ، وكانت هي المسيطرة على نظام الحكم ، فانه
يتضح أن نمط الحياة الاقتصادية في الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ يشير
الى ارتباط مصر باوروبا أكثر من ارتباطها بالعالم العربي •
بعبارة أخرى ، فان التوجه الرئيسى لسياسة مصر الخارجية في تلك
الحقبة كان توجهها رأسيا وليس أفقيا : فقد اتجهت مصر نحو
شمال البحر المتوسط (تحت ضغط التصنيع وتجارة القطن) ، كما
اتجهت جنوبا لضبط مياه نهر النيل وتوزيعها بما يخدم التوسع

الزراعى ، أما توجهها شرقا أو غربا نحو العالم العربى
بشطريه فقد كان هامشيا •

ومن المنظور الثقافى الحضارى ارتبطت مصر ارتباطا وثيقا منذ
بداية القرن التاسع عشر على الاقل بالفكر الاوربى المعاصر
المرتبط بنمو الاقتصاد الرأسمالى والديمقراطية الليبرالية • وقد جاء
دستور ١٩٢٣ انعكاسا لهذا الارتباط الذى ارتكز أساسا على بلورة
الوعى الوطنى المصرى ، على غرار ايديولوجية القوميات فى أوروبا ،
وذلك بالتقابل مع ايديولوجية « الوحدة الاسلامية » ، وايديولوجية
« القومية العربية » • وان تاريخ مصر السياسى ، ومن ثم توجهات
سياستها الخارجية طوال الحقبة الممتدة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ ، هو
تاريخ هذه الايديولوجيات الثلاث • ويبدو لنا ان هذا التداخل
انتهى الى تغليب « الوطنية المصرية » على غيرها من الايديولوجيات (٦)
والشاهد على ذلك اخفاق المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى القاهرة
فى ١٩٢٦ وفى مكة المكرمة فى نفس العام للنظر فى موضوع احياء
« الخلافة الاسلامية » التى الغتها الحكومة التركية فى ١٩٢٤ (٧) •
وفى ذلك يقول عبد الرزاق السنهورى ، اكبر فقهاء القانون فى عصره :
« ان رفع لواء الوحدة الاسلامية لا يعنى سوى بعض المسلمين
الحالين • فان جميع شعوب الشرق تطلب نداء الوطنية » (٨) •

وما ينطبق على ايديولوجية الوحدة الاسلامية ينطبق ايضا على
ايديولوجية الوحدة العربية وان كان بدرجة اقل ، فطوال فترة ما بين
الحربين العالميتين نلاحظ ان ايديولوجية القومية العربية فى مصر لم
تتجاوز النطاق الفكرى لبعض المثقفين (٩) ، أما ترجمتها عمليا الى
اهداف وتوجهات لسياسة مصر الخارجية فلم تتبلور بصفة تدريجية
الا ابتداء من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا والتي عاصرت
الثورة العربية الكبرى فى فلسطين • وحتى بالنسبة لهذا التطبيق ،
فقد ارتبطت ايديولوجية القومية العربية ارتباطا وثيقا بتسوية
القضية الوطنية المصرية • وفى هذا الصدد يمكن الاشارة الى أن

انشاء جامعة الدول العربية في ١٩٤٥ بتأثير فعال من مصر ، جاء تعبيرا عن تنظيم اقليمي للحكومات العربية ، اكثر تعبيرا عن البعد الوجودي الديناميكي العربي الذي يركز على « اندماج » الشعوب العربية متجاوزا اطر الميادانات الاقليمية التي فرضها الاستعمار على تلك الشعوب ، فهذا البعد الاخير لم يتأكد في مصر ايدولوجيا الا بنجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ •

هذه الاسس العامة لسياسة مصر الخارجية لا تظهر ابعادها الحقيقية ، من حيث ترجمتها الى اهداف وتوجهات وآليات ، الا بالنظر الى التطور الفعلي للبيئة المحلية والاقليمية والدولية وفقا لتفاعل العديد من العوامل ، فهذا التفاعل يحدد العلاقة بين « امكانيات » السياسة الخارجية المصرية « والقيود » المفروضة عليها • وحيث ان هذا التفاعل متغير دوما ، فانه يتمتعين لوضوح الرؤية تقسيم الحقبة موضوع الدراسة الى فترات تتميز بسمات خاصة ومن هنا يأتي تقسيم الدراسة الى اربعة مباحث فرعية تتناول :

أولا : سياسة مصر الخارجية في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ •
ثانيا : سياسة مصر الخارجية في ظل معاهدة ١٩٣٦ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ •

ثالثا : دبلوماسية الحرب العالمية الثانية ، (١٩٣٩ - ١٩٤٥) •
رابعا : سياسة مصر الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ •

ان هذا التقسيم لا يعنى الفصل التام بين هذه المراحل الاربع ، فالتداخل قائم فيما بينها ، فوضع مصر القانوني لم يتغير من ١٩٣٦ وحتى ١٩٥٢ ، ومع ذلك فان تطور البيئة الداخلية والبيئة الاقليمية والعالمية طبع ممارسة سياسة مصر الخارجية بطابع خاص يختلف من مرحلة الى أخرى باختلاف « الامكانيات » و « القيود » • هذا التقسيم الزمنى يمتزج بطبيعة الحال بالتقسيم الموضوعي

أى دراسة أهم الموضوعات المتعلقة بسياسة مصر الخارجية في
أطار التقسيم الزمنى .

المبحث الأول

سياسة مصر الخارجية في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بأرادة منفردة من جانب بريطانيا،
وفي ظل ظروف دولية ومحلية عصيبة . فقد كشفت الحرب العالمية
الأولى عن تقلص مركز أوروبا في العالم لصالح الولايات المتحدة
الأمريكية وإلى حد ما لصالح اليابان ، وإن لم يظهر هذا التحول
بصورة واضحة في فترة ما بين الحربين العالميتين إلا في القارة الأمريكية
والنصف الشمالى من المحيط الهادى . وظلت منطقة الشرق الأوسط
داخلة في مجال تفاعلات العلاقات الأوروبية ، ولكن في ظل تنافس
بريطانى - فرنسى . وفي ظل خوف من روسيا البلشفية . ولكن هذا
التكالب الأوروبى الجديد على اقتسام دول المنطقة تحت ستار الانتداب
أو الحماية المفروضة (مصر) ، تم في فترة تميزت باضطراب أوروبا
شامل من حيث تدهور الأوضاع الاقتصادية وما ترتب عليها من
اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسى ، بالإضافة إلى انصرافات
المتنامية بين القوميات الأوروبية .

وقد فطنت الشعوب الخاضعة للاستعمار لهذا الضعف الأوروبى
العام فشجعها ذلك على المطالبة باستقلالها ، مستخدمة في بادئ
الامر الوسائل الدبلوماسية السلمية ، لا سيما أداة الدبلوماسية الجماعية
المتاحة في ذلك الوقت والتي تمثلت في مؤتمرات الصلح وفي إنشاء
عصبة الأمم . ولكن سرعان ما أيقنت هذه الشعوب أن الإدارة الدبلوماسية
لا تصلح كوسيلة لتسوية المصالح المتعارضة إلا في ظل تكافؤ
القوى . وبالرغم من الضعف الأوروبى العام ، فقد ظل ميزان
القوى في صالح الدول الأوروبية بالقياس إلى وضع الشعوب التي
كانت خاضعة لهيمنتها قبل الحرب . ولذلك تمكنت الدول الأوروبية -

من فرض ارادتها على الشعوب المستعمرة ، ومنها شعوب الشرق الاوسط . فقد اقرت معاهدة صلح فرساي ومعاهدات الصلح الاخرى التالية لها ، بوضع بريطانيا الخاص في مصر ، اى اقرت استمرار نظام « الحماية » البريطانية بالرغم من تعارضه مع مبدأ « حق الشعوب في تقرير مصيرها » الذي ادعى الحلفاء أنه اساس التسوية العالمية لاوزاع ما بعد الحرب الكبرى . عندئذ بدأت حركات التحرير تتسهم بقدر كبير من العنف الثوري كاداة لتدعيم موقفها في العملية التفاوضية . وفي هذا الصدد تعتبر الثورة المصرية في ١٩١٩ الى ١٩٢٢ ، بشمولها واشتراك كافة طبقات الشعب فيها ، نموذجا اهدت به الحركات الوطنية في أقطار كثيرة مثل المغرب وسوريا وايران والهند والصين ... صحيح ان هذه الثورات التحررية فشلت في النهاية في تحقيق استقلال البلاد من نير الاستعمار بسبب عدم تكافؤ القوى بينها وبين القوى الاستعمارية العتيدة ، الا أنها نجحت نسبيا في انتزاع بعض حقوق شعوبها . وفي مصر ، جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تكريسا لهذا الانجاز الكبير بمقاييس العصر لانه أدى الى الغاء الحماية والاعتراف بمصر « دولة مستقلة ذات سيادة » ، وان كان استقلالا مقيدا لدرجة تجريده في الواقع من أى مضمون حقيقي (١٠) اهم من ذلك ، أن هذا الانجاز كان بمثابة اقرار لبعث جديد للشعب المصري سياسيا باعلان دستور ١٩٢٣ وقيام الحياة النيابية ، واقتصاديا بنمو طبقة رأسمالية وطنية والاتجاه نحو تمصير الاقتصاد المصري (انشاء بنك مصر في ١٩٢٠) ، واجتماعيا بتكريس الوحدة الوطنية وتحرير المرأة والتوسع في التعليم الحديث الخ .

وهكذا اصبحت سياسة مصر الخارجية مضمونا حركيا سياسيا يسعى الى التخلص من القيود التي فرضها تصريح فبراير ١٩٢٢ وتوسيع قاعدة الاستقلال المصري . وقد كان ذلك هو محور نضال الشعب المصري . ومحور سياسة مصر الخارجية حتى ابرام معاهدة التحالف

والصداقة بين مصر وبريطانيا في ١٩٣٦ ، وان تغيرت آليات هذا
النضال تبعاً لتغير التوازنات الداخلية بين القوى السياسية
الرئيسية في البلاد والتي عكست تغيرات هيكلية في البنيان الاجتماعي
المصري ، ووفقاً لتطورات البيئة الدولية .

ان الهدف المحوري لسياسة مصر الخارجية في تلك المرحلة تركز
على تسوية « القضية الوطنية » المتمثلة في جلاء القوات البريطانية عن
الاراضي المصرية . ووحدة مصر والسودان ، بعبارة أخرى تحويل
السيادة القانونية الاسمية الى سيادة فعلية بممارسة أعمال السيادة
بحرية في المجالين الداخلي والخارجي . أما اهداف سياسة مصر
الخارجية الاخرى ، سواء في الاطار الاسلامي أو في الاطار العربي
فقد ظلت هامشية بالاضافة الى كونها مكمله أو مساندة للقضية
التحرير الوطني .

ومن حيث التوجهات ، فقد تركز التوجه الرئيسي حول العلاقات
الثنائية المصرية البريطانية مع بذل محاولات نحو اقامة علاقات مع
دول أخرى ، لا سيما مع الدول الاوروبية التي كانت تتمتع بنظام
الامتيازات ومع الولايات المتحدة الامريكية ومع الدول الاسلامية ، ولكن
هذه التوجهات ظلت مقيدة بالتحفظات الواردة في تصريح فبراير
١٩٢٨ وبوضع مصر الاقتصادي التابع لبريطانيا .

ومن حيث الاليات أو الوسائل ، فنلاحظ انه لم يكن امام مصر
سوى أسلوب التفاوض مع بريطانيا ، وان لجأت تدعيمها لمركزها
التفاوضي الى تعبئة الرأي العام العالمي والوطني (حث الشعب
المصري على تقديم الاحتجاجات والقيام بالاضرابات واعمال الشغب
ضد التواجد البريطاني ومقاطعة المنتجات البريطانية الخ) ،
ولكن فاعلية هذه الاساليب ظلت محدودة للأسباب التي سنبينها
فيما بعد .

ولا يتسع المقام هنا لاستعراض جولات المفاوضات المتكررة
والفاشلة في ذات الوقت ، بدءاً « بمفاوضات سعد زغلول - ماكDONALD

في ١٩٣٤ ، الى مفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون في مارس ومايو ١٩٣٥ (١١) • وقد تعثرت هذه المفاوضات لاتساع شقة الخلاف بين اهداف الطرفين : هدف بريطانيا باستمرار وجودها الفعال في مصر وهيمنتها على السودان وهدف مصر باصرارها على الحصول على استقلال وطني حقيقي في اطار وحدة مصر والسودان • ونكتفي فقط بالاشارة الى نقاط الضعف في الدبلوماسية المصرية بصورة عامة على النحو التالي :

١ - الوضع الدولي :

بعد فترة الاضطراب العميق ، اتسمت العلاقات الاوروبية بقدر كبير من الاستقرار في الفترة من ١٩٣٤ الى ١٩٣٩ (١٢) • فقد انتعشت أوروبا اقتصاديا بفضل الاصلاح النقدي والعودة الى نظام قاعدة الذهب ، ونشطت التجارة الخارجية نتيجة لخفض الرسوم وتخفيف الحواجز الجمركية (المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في جنيف عام ١٩٣٧) ، وارتفعت الاستثمارات الداخلية والخارجية حتى ان الاستثمارات الامريكية الخاصة في أوروبا والقروض التي قدمتها الحكومة الامريكية الى الدول الأوروبية ماقت بكثير اقساط ديون الحرب التي كانت الدول الأوروبية تدفعها سنويا للولايات المتحدة ، وكانت عاملا هاما في نجاح خطة دوز Dawes بشأن قضية « التعويضات الالمانية » والتي وافق عليها مؤتمر لندن في ١٩٢٤ ، وقد وصل الانتعاش الاقتصادي الاوروبي الى ذروته في منتصف عام ١٩٣٩ •

وقد صاحب الانتعاش الاقتصادي استقرار سياسي في أوروبا تجلى في التوفيق بين مصالح الدول الأوروبية المتعارضة بابرام اتفاقيات لوكارنو في ١٩٢٥ ، وقبول المانيا في عصبة الامم المتحدة في ١٩٢٦ ، واتفاق بريان - كيلوج في ١٩٢٨ بشأن تحريم الحروب العدوانية وضرورة تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية الخ • يضاف الى ذلك أن الاتحاد السوفيتي ، بعد فشل محاولاته الاولى لتصدير الثورة البلشفية الى الخارج ، اقتنع بضرورة

التركيز على بناءه الداخلي (الاشتراكية في بلد واحد) ، الامر الذي ساعده على الخروج من العزلة التي فرضتها عليه الدول الغربية وبدأ يتقرب من تلك الدول التي اعترفت به قانونا Defure في ١٩٢٤ (ايطاليا ، بريطانيا ، فرنسا . وكانت المانيا قد اعترفت به بمقتضى معاهدة رابالو في ١٩٢٢) وانضم الى ميثاق بريان - كيلوج في ١٩٢٨ والى عصبة الامم في ١٩٣٤ بعد سيطرة النازية على الحكم في المانيا وبعد استعمار اليابان لمنشوريا (١٣) . وهكذا تم تحجيم « الخطر الالمانى » و « الخطر السوفييتى » على الدول الغربية . وقد انعكس تخفيف حدة التوترات الاوروبية على عصبة الامم التي عاشت عصرها الذهبى كاداة للتعبير عن المصالح الاوروبية . وادت هذه التطورات الى اكتساب الدول الاوروبية المزيد من الثقة في نفسها فاتسمت سياستها ازاء حركات التحرر الوطنى « بغمرة القوة » (١٤) : قمع ثورة سوريا وثورة الريف في المغرب في ١٩٢٤ ، وطرد الجيش المصرى من السودان عقب اغتيال السردار « لى ستاك » في ١٩٢٤ (١٥) ... الخ .

الوضع الدولى لم يكن اذن فى صالح المفاوضات المصرى فى محاولاته لنسوية « القضية الوطنية » عن طريق التفاوض مع بريطانيا ، وقد برز ذلك فى عدم تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان لعام ١٩٢٣ الذى اقر معاهدة الصلح مع تركيا (١٦) ، وفى تجاهل عصبة الامم لشكوى مصر ضد سياسة القوة البريطانية عقب اغتيال السردار فى ١٩٢٤ (١٧) . ورغم أن مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد فى برلين فى اغسطس ١٩٢٨ استنكر تعطيل الحياة النيابية فى مصر ، الا أنه امتنع عن التنديد بالسياسة البريطانية (١٨) .

٢ - الضعف الاقتصادى والتبعية الاقتصادية :

من المسلمات البديهية ان النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الداخلى يؤثر على السياسة الخارجية لكل بلد . ولا تشذ مصر عن

هذا الوضع • ولكن الصعوبة تبدو في تقييم الدور الذى يقوم به العامل الاقتصادى فى تحديد أهداف الدولة وتوجهات سياستها الخارجية • وترجع الصعوبة الى طبيعة هذا العامل ، فهو من المتغيرات سريعة التقلب ، كما أنه يخضع فى تقييمه لانتماءات ايدلوجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح طبيعية متغيرة • وبطبيعة الحال لا يتسع المقام لدراسة دقيقة ومتعمقة للبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى عند صدور تصريح فبراير ١٩٢٢ والتطورات التى لحقت بتلك البنية حتى عام ١٩٣٦ (١٩) ، ولذلك نكتفى فقط برصد بعض الملاحظات العامة والتى ترتبط بفاعلية السياسة الخارجية المصرية فى تلك المرحلة :

(١) لا شك أن مصر كبلد زراعى فى الاساس ، عرفت التقسيم الطبقي بين « الاعيان » و « الفلاحين » • ولا شك أيضا أنه مع النمو التجارى والصناعى وتقدم التعليم المهنى الحديث والتقدم العمرانى ، نشأت طبقة بورجوازية / رأسمالية • وطبقة « عمالية » فى الحضر • ومع ذلك فان التقسيمات الطبقيّة المألوفة بين « الاعيان » والرأسمالية و « البورجوازية / الرأسمالية » ، (والعمال) ، « والفلاحين » لا تنطبق بدقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية فى هذه المرحلة على الاقل ، فالمجتمع المصرى فى فترة ما بين الحربين العالميتين كان يمر بمرحلة « سيولة اجتماعية »

حيث تنظيم الطبقات الاجتماعية لم يكن يتم فى دوائر مغلقة ولكن فى اطار من التداخل حيث كانت كل طبقة تجذب اليها افراد من طبقات أخرى فلم تكن هناك فى الحقيقة فروق جوهرية تفصل بين « الاعيان » و « البورجوازية / الرأسمالية » ، بل لقد لوحظ ان عددا كبيرا من ملاك الاراضى استثمروا جزءا من اموالهم فى مشروعات تجارية أو صناعية أو عمرانية كما أن تطور الزراعة فى الملكيات الكبيرة وتسويق المنتجات الزراعية شجع الطبقة البورجوازية التجارية على تملك الاراضى الزراعية (تم ذلك اساسا عن طريق البيع الجبرى سدادا للقروض التى

كانت تقدمها البنوك والشركات التجارية الى المزارعين) ، ومن ثم أصبح هناك ترابطا وثيقا بين « البورجوازية الزراعية » الحضرية (خاصة اصحاب المهن الحرة) من جانب ، وبينها وبين طبقة « العمال » من الجانب الآخر ، وذلك نتيجة لهجرة سكان الريف الى الحضر . ولعل ابرز مثال على ذلك ان سعد زغلول ، زعيم ثورة ١٩١٩ ومن بعده مصطفى النحاس وكثيرين غيرهما ينتمون أصلا الى طبقة « الفلاحين » .

(ب) يترتب على الملاحظة السابقة استنتاج هام فيما يتعلق بسياسة مصر الداخلية والخارجية ، مؤداه أن عدم جمود التقسيم الطبقي أدى الى غموض الخيارات السياسية Political Choices لتلك الطبقات . والدليل على ذلك ان حزب الاحرار الدستوريين الذي اشتهر بانه حزب « الاعيان » كان يضم بين صفوفه وقياداته العديد من الافراد الذين ينتمون الى « البورجوازية » الحضرية . وحزب الوفد لم يدع انه حزب طبقي ولكنه كان يفخر بانه يمثل الأمة بكافة طبقاتها . ومن ناحية أخرى ، فان هذه السيولة الطبقيّة لم تتعكس بوضوح على توجهات السياسة الخارجية المصرية ، سيما وراء تحقيق مصالح طبقية محددة . والسبب في ذلك يرجع في الحقيقة الى نمط الاقتصاد المصري في جميع قطاعاته ، فقد كان مرتبطا بالاقتصاد الرأسمالي الاوربي . أما طبقة « العمال » فلم يكن لها تأثير يذكر في توجيه سياسة مصر الخارجية نظرا لضعفها عدديا وتنظيميا . ولذلك نلاحظ ان الاتحاد السوفيتي اعلن عداوه للسافر لثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول التي ارتبطت بالديمقراطية الغربية . وظل هذا العداء قائما حتى عام ١٩٣٦ ، ففي مؤتمر الكومنترن السادس في ١٩٢٨ ، اعلن « فاسيليف » Vasiliev أن « الوفد هو اكبر عدو للعمال والفلاحين وان جميع الشيوعيين مدعوون الى توجيه ضربة قاضية الى هذا التنظيم الرجعي (٢٠) . ولكن هذه الدعوة كانت في الحقيقة دعوة جوفاء . صحيح كان هناك بعض الشيوعيين في مصر ولكن غالبيتهم كانوا من الاجانب ، اما « البروليتاريا » المصرية فلم تتجاوز اهتماماتها نطاق تحسين اوضاعها المعيشية ، وكانت سياسيا مؤمنة

بالحركة الوطنية المصرية الممثلة أساسا في حزب الوفد •

(ج) لقد ظل اقتصاد مصر بعد الحرب العالمية الاولى في الاساس اقتصادا زراعيا يقوم على انتاج القطن كسلعة تجارية كانت تمثل قرابة ٨٦٪ من الصادرات المصرية • ومن المعلوم ان مثل هذا النمط الاقتصادي يتميز بالضعف لأن الانتاجية الزراعية مرتبطة بزيادة المساحة الزراعية واستمرار خصوبة التربة ومقاومة الآفات الزراعية • وطبيعة مصر الجغرافية فرضت عليها محدودية الاراضى الزراعية ، خاصة بالقياس الى النمو السكانى ، كما ان انتاجية الفدان انخفضت كثيرا بسبب اجهاد الارض وارتفاع منسوب المياه الجوفية وعدم كفاءة الصرف ، ومن ثم عانت مصر من محدودية مواردها الاقتصادية •

الأهم من ذلك أن هذا الاقتصاد الضعيف سيطر عليه الاجانب • فقد كان اذن « اقتصادا استعماريا » • ويعتبر الاقتصاد استعماريا اذا تمت علاقة الانسان بالطبيعة (اى الانتاج والتوزيع) لصالح الاجنبى على حساب الوطنى • ونكتفى هنا برصد بعض المقائى :

— تملك الاجانب قرابة ١٠٪ من الاراضى الزراعية •

— سيطرة الاجانب على تجارة القطن عن طريق ادوات تمويل الافتاح (البنوك) وعن طريق الشركات التجارية ثـمـه المحتكره لتلك التجارة •

— سيطرة الاجانب على بورصة الاوراق المالية والائتمان

المقارى •

— ارتباط تجارة مصر الخارجية بوضع الاقتصاد الرأسـمـالى الأوروبى ، وبالتالي تأثر الاقتصاد المصرى بالازمات التى كان يتعرض لها النظام الرأسـمـالى ككل •

— ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلى ، فكان الأول تتذبذب قيمته صعودا وهبوطا مع تقلبات هيكل النظام الاقتصادى البريطانى (٢١) •

وظهر بوضوح ضعف الاقتصاد المصرى وتبعيته للاقتصاد الرأسمالى اثناء الازمات الاقتصادية العالمية وخاصة أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٤) التى تمثلت آثارها فى مصر فى انخفاض سعر القطن انخفاضاً كبيراً بلغ حوالى ٤٧٪ ، وحتى مع هذا الانخفاض كانت هناك صعوبة كبرى فى تصريف القطن مما أدى الى انخفاض حصة الصادرات وعجز الميزان التجارى (٣٢) ، وما ترتب على ذلك من انخفاض مستويات المعيشة للسواد الاعظم من المصريين ، الامر الذى أجبر الحكومة على الدخول مشترية فى سوق القطن بقصد الحد من انهيار الاسعار وقد أدى هذا الى زيادة المخزون لدى الحكومة فوصل فى يوليو ١٩٣١ الى ٣ مليون قنطار ، أى بلغ حوالى نصف المخزون العالمى فى تلك الفترة (٤٣) وقد عرض هذا الاحتياطى يمثل مدخرات عشر سنوات وبدلاً من استثماره اخذت الحكومة فى دفع تكاليف التخزين والتأمين هذا بالإضافة الى نقص الوزن والخسارة التى نجمت من فرق الاسعار عند اعادة التسويق • وقد قدرت خسارة الحكومة نتيجة لهذا التدخل بحوالى ٧ ملايين من الجنيهات (٣٤) • وقد أجبر الاقتصاد العالمى مصر الى اتخاذ بعض التدابير لاصلاح المسار الاقتصادى أهمها فرض الحماية الجمركية أو زيادة معدلاتها بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية كما حدث فى حالة القمح وقصب السكر وصناعاته (٣٥) كما أنها اتبعت سياسة ايجابية للتسليف الزراعى بإنشاء بنك التسليف الزراعى فى صيف ١٩٣١ • وتدخلت فى تسوية الديون العقارية التى حدثت فى فترة الكساد العالمى الكبير وذلك بوقف عمليات البيع الجبرى وتجميد المتأخرات والطلول مكان الدائنين وتخفيض اسعار الفائدة ، وكان من شأن ذلك ارهاق ميزانية الدولة •

ومع ذلك يتعين التنويه بان مصر ، على المستوى الحكومى والشعبى، حاولت وضع اسس لبناء نظام اقتصادى جديد يقوم على مبدأ الاستقلال الوطنى الاقتصادى ويرتكز على دعامتين : تنويع الانتاج الزراعى ،

والعمل على تصنيع البلاد • وفيما يتعلق بهذه الدعامة الاخيرة انشئت في ١٩٢٠ مصلحة التجارة والصناعة للقيام بمهمة تنظيم الصناعة وتنميتها • وقامت الحكومة في ١٩٢٧ بمحاولة تمصير الشركات تمصيرا جزئيا عندما اوجبت ان يكون بمجلس ادارة كل شركة عضوان مصريان على الاقل وأن يكون ربع الموظفين مصريين وأن تعرض ربع الاسهم للاكتتاب في مصر ويخصص منها أربعة أخماس للمصريين (٢٦) واخيرا فرضت الحكومة ضريبة جمركية في ١٩٣٠ والتي تعتبر نقطة الانطلاق الحقيقية للصناعة المصرية الحديثة •

وعلى المستوى الخاص والشعبي ، نذكر انشاء « اتحاد الصناعات المصرية » في ١٩٢٢ ،بالاضافة الى مجهود شعبي محدود تمثل في « مشروع القرش » كمحاولة في سبيل الاستقلال الاقتصادي عن طريق التعاون الشعبي ، وبذلك انطوى على ارهاصة وطنية شعبية صادقة (٢٧) وتمثلت أهم المجهودات الخاصة في سبيل تحرير الاقتصاد الوطني في انشاء بنك مصر في ١٩٢٠ ومجموعة شركاته • فقد كانت هذه هي المرة الاولى في تاريخ مصر (بعد حكم محمد علي الكبير) التي يقوم فيها النشاط الصناعي برأس مال مصري تحت ادارة طبقة من المنظمين المصريين • وقد قام البنك بالاستثمار وتمويل شركات مختلفة ولأن هو منها بمنزلة الشركة القابضة Holding company • واصبحت مجموعة بنك مصر أكبر مستثمر في مجال الصناعة في فترة ما بين الحربين العالميتين ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ان رؤوس الاموال الاجنبية توجهت نحو قطاع التجارة الخارجية ، كما أن البنوك الأخرى في مصر كانت فروعا لبنوك اجنبية تعمل بوحى من مراكزها الرئيسية دون مراعاة لمصالح مصر الاقتصادية القومية •

وبالرغم من هذه المجهودات الحكومية والخاصة والشعبية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، فقد ظل الاقتصاد المصري حتى ١٩٣٦ تنطبق عليه معايير « الاقتصاد التابع » ، ومن ثم ارتبطت مصالح الطبقات التي

تولت مسؤولية الحكم في مصر (« البورجوازية / الرأسمالية » و « الاعيان ») بالمصالح الاجنبية الاستعمارية ارتباطا غير متكافئ ، الأمر الذي يعزز مطلب الاستقلال السياسى الذى يفترض تحقيق الاستقلال الاقتصادى أيضا . ولكن هذه الملاحظة الاخير فى حاجة الى مزيد من التحديد . فحيث اننا بصدد الحديث عن قدرات السياسة الخارجية المصرية والقيود المفروضة عليها فى اطار العلاقات المصرية - البريطانية ، فانه يتعين ملاحظة ان الاستغلال الاجنبى لمصر لم يكن استغلالا بريطانيا صرفا (كما كان الوضع فى الهند) ، ولكن مارسسته قوى اوروبية متعددة ، وهو وضع املأه وجود الامتيازات الاجنبية . أما الاستعمار البريطانى لمصر ، وان انطوى على جانب اقتصادى ، الا أنه كان فى جوهره استعمارا استراتيجيا اساسه السيطرة على شريان حيوى من شرايين المواصلات الامبراطورية الذى يربط بين بريطانيا والنمى . وبالتالي فان المصالح الاقتصادية البريطانية فى مصر ، على اهميتها ، كانت محدودة بالمقارنة بتواجدها العسكرى الاستراتيجى . وينتج عن ذلك أن ممارسة قدر من الضغط الاقتصادى على بريطانيا ، مثل الدعوة الى « مقاطعة المنتجات البريطانية » لم تكن لتترتب عليها آثار فعالة فى مؤازرة الجانب المصرى فى « مفاوضات الجلاء » . وعلى العكس فان ضعف الاقتصاد المصرى ، وتبعيته جزئيا للاقتصاد البريطانى عزز الموقف التفاوضى للجانب البريطانى على حساب الجانب المصرى .

٣ - القوة العسكرية المصرية : (٢٨)

من البديهيات ان تقوم القوات المسلحة بدور فى صنع وتوجيه السياسة الخارجية لكل دولة . فالقوات المسلحة فى كل أمة هى سياج استقلالها . ولكن فى المرحلة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٦ ، كان دور الجيش المصرى فى النضال الوطنى شبه معدوم بسبب السياسة الاستعمارية البريطانية التى قامت على اضعاف الجيش المصرى عددا وعتادا وتدريبا ، كما انها عملت على السيطرة عليه تماما قيادة وتنظيما ، فهاطته بسياسات منيع من الرقابة الشديدة اشرف عليها ، بعد اغتيال السردار فى ١٩٢٤ ،

« المفتش العام » للجيش المصرى (وهو بريطانى الجنسية) من خلال « مجلس الجيش » و « لجنة الضباط » • هذه السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى كانت تتفق وسياستها العامة التى كانت بموجب تصريح فبراير ١٩٢٨ - تقوم على احتفاظها بمسئولية « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبى » و « تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر » •

وقد سعت الحكومات المصرية سعيا متواصلا لدى الحكومة البريطانية لتقوية الجيش واصلاحه والنهوض به • واصبح الجيش المصرى محورا رئيسيا من محاور الصراع مع الاحتلال ، لاهميته القصى في تدعيم استقلال البلاد ولكن جميع محاولات الاصلاح ، رغم محدوديتها ، باءت بالفشل ازاء اصرار بريطانيا على السيطرة على الجيش المصرى والحيولة دون تسييسه • هذا الاصرار يمكن تفسيره بالنظر الى التركيب الاجتماعى للجيش المصرى في ذلك الوقت • فان نظام البـدـل العسكرى قد ادى الى ان التجنيد اصبح قاصرا على طبقة المـدـمـين من الفلاحين • وهذه النوعية من المجندين يمكن ان تكون اداة طيبة في يد الضباط المصريين الذين ينتمون للطبقة المتوسطة التى تولت قيادة الحركة الوطنية في مصر • ولذلك استبقت بريطانيا هيمنتها التامة على الجيش المصرى كما كان في عهد الحماية وسلبته من المقدرة على احداث أى اثر في المحيط السياسى العام ومؤازرة سياسة خارجية نشطة تهدف الى تحقيق الاستقلال الوطنى الفعلى •

٤ - التوازنات الداخلية :

لا يتسع المقام هنا لاستعراض وتحليل الصراعات على السلطة بين القوى السياسية في مصر بعد ثورة ١٩١٩ • فقد اسهب الدارسون (٢٩) ذوى الانتماءات السياسية المختلفة والمستقلون منهم في دراسة الحركة الوطنية المصرية • ما يهمنا هنا هو التأكيد على حقيقة واضحة ، وهى ان هذه الصراعات ادت الى عدم الاستقرار الوزارى (٣٠) ، ومن ثم ضعف

موقف المفاوض المصرى امام بريطانيا التى عمدت على ازكاء هذه الصراعات الداخلية تطبيقا لمبدأ « فرق تسد ».

٥ - بالرغم من عودة وزارة الخارجية المصرية ، فانها لم تتمتع بصلاحيه كافية لادارة سياسة مصر الخارجية . صحيح ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨ انتقل بسياسة مصر الخارجية الى مرحلة جديدة تختلف عن مرحلة الحماية حيث كان وضع مصر القانونى آنذاك يجرمها من أن تكون طرفا اصيلا فى العلاقات الدولية . واول مظهر لوضع مصر الجديد هو اعادة وزارة الخارجية المصرية فى ١٩٢٢ كرمز للاعتراف بسيادة مصر القانونية ، وما ترتب على ذلك من تمتعها بحق التمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى . ولاشك ان التمثيل الدبلوماسى يفتح قنوات جديدة للاتصال بالدول الاخرى ، والانفتاح على هذه الدول يعزز من مركز مصر الدولى ومن ثم يدعم موقفها التفاوضى مع الجانب البريطانى . ولكن هنا يثور تساؤل محدد وهو : هل تمت ترجمة التوسع فى التمثيل الدبلوماسى المصرى مع الخارج الى اتساع فعلى لأفاق السياسة الخارجية المصرية ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل فى نظرنا هى بالنفى للأسباب التالية :

(ا) ان تنظيم وزارة الخارجية ، وبصفة خاصة تولى المهام الدبلوماسية فى الخارج كان يعكس صراع الطبقات والمصالح الاسرية فى المجتمع المصرى ، وكانت بعض المواسم تعتبر وقفا على اسماء وشخصيات خاصة أو دأوئر مغلقة (٣١) . وهكذا شغلت الوظائف الدبلوماسية « بالمحاسبين » والوصوليين غير المتمتعين بالكفاءة المهنية المطلوبة وغير القادرين على تمثيل المصلحة القومية العليا .

(ب) ان التمثيل الدبلوماسى المصرى فى الخارج ، كرمز للسيادة الوطنية ، خضع منذ البداية لسيطرة القصر ، فقد اصر الملك فؤاد على تبعية الوزراء المفوضيين والقناصل المصريين له شخصيا وجعل صلاتهم به رؤسا ، واراد الانفراد بأمر اختيارهم . واكثر من ذلك خلق الملك نوعا

من الترابط الوظيفي بين تمثيل مصر في الخارج وبين السديوان الملكي • ونظرا لارتباط هذا المظهر الشكلي من مظاهر الاستقلال بقضية ممارسة السيادة في الخارج وإدارة سياسة مصر الخارجية ، سرعان ما دب الخلاف بين القصر والحكومة التي اصررت على أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، وأن تنظر الوزارة في أمر مناصب السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ولا تتم مفاوضات خارجية بين الملك والدول الا من خلال وزارة الخارجية وموافقتها عليها (٣٢) • ولكن باستثناء الفترات القصيرة التي تولى فيها حزب الوفد مهام الحكم ، ظل التمثيل المصري في الخارج خاضعا لاشراف وتوجيهات القصر ، الأمر الذي خلق نوعا من الازدواجية في اتخاذ القرار السياسي المتعلق بالشئون الخارجية بين القصر والوزارة •

(ج) بالرغم من عودة وزارة الخارجية المصرية ، فقد حاولت بريطانيا ، وبجاح كبير ، الهيمنة على علاقات مصر الخارجية • وقد اتخذت هذه الهيمنة سندا لها في التحفظات الواردة على منح مصر الاستقلال والسيادة تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • وقد اتخذت هذه الهيمنة مظهرين : المظهر الأول هو فرض قيود اجرائية على علاقات مصر الخارجية ، فقد قامت الاقتراحات البريطانية في المباحثات المصرية مع لجنة ملنر في ١٩٢٠ - ١٩٢١ ومفاوضات عدلى - كيرزن في يوليو ١٩٢١ على اساس الزام وزير الخارجية المصري بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامي البريطاني ، كما اكدت الحكومة البريطانية على أنه لا يجوز أن تبأشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة اجنبية دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى (٣٣) وحيث ان الجانب المصرى قد رفض هذه القيود ، وحيث ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد صدر من جانب واحد ، فان هذا المظهر الاجرائى من مظاهر الرقابة البريطانية لم يصبح قييدا على سياسة مصر الخارجية التى خضعت للقيود الوضوعية المتمثلة في « التحفظات الاربع » التى اوردتها بريطانيا على ممارسة استقلال مصر في الخارج ، مع ملاحظة أن الحكومات المصرية التى تولت

الحكم على اساس تصريح فبراير المذكور خضعت للقيود الواردة فيه بحكم الواقع وعملت جاهدة على التخلص منها عن طريق التفاوض . أما حكومة حزب الوفد فقد رفضت هذا التصريح من حيث المبدأ . ولذلك فان بريطانيا لم تكن واثقة من التزام مصر فعليا بهذه القيود ، فلجأت الى المظهر الثاني من مظاهر تقييد سياسة مصر الخارجية بطريق غير مباشر ، وذلك بدعوة الدول الى احترام العلاقات الخاصة بين بريطانيا ومصر ، وعدم المساس بأى من التحفظات الواردة في تصريح فبراير ١٩٢٢ باعتبارها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالها (٣٤) . وقد اعتبر هذا التحذير بمثابة « مبدأ مونرو بريطاني » بخصوص مصر (٣٥) . وبمقتضى التضامن الفعلى بين الدول الاستعمارية فيما يتعلق بمواجهة حركات التحرير الوطنية ، التزمت الدول فعلا بمراعاة هذه الرغبة البريطانية (٣٦) . وهكذا فرضت بريطانيا نوعا من الوصاية على حق مصر في ادارة سياستها الخارجية ، حتى بالنسبة لموضوع حيوى هو تسوية « القضية الوطنية » . ولذلك فان الدعاية المصرية في الخارج لحمل الرأى العام العالمى على تأييد حق مصر فى الاستقلال لم تترتب عليها نتائج ايجابية فعالة (٣٧) .

٦ - ان المقاومة الشعبية للتواجد البريطانى فى مصر والتي اخذت صورا متعددة (الاحتجاجات ، الاضرابات ، والاغتيالات ، مقاطعة المؤسسات الاقتصادية البريطانية ، ... الخ) ، فشلت كاداة مساندة لعمليات التفاوض وذلك لسببين رئيسيين :

(١) عدم تكافؤ القوى والتجاء بريطانيا الى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا (« دبلوماسية الزوارق المسلحة » - Gun Boat dip lomacy ، لارغام وزارات مصرنة على الاستقالة وتكوين وزارات أخرى أكثر « تنهما » ، أو لوقف القصر عند خده حسب مقتضى الحال .

(ب) لقد استخدمت هذه الاداة بكثرة في اطمبار الصراع على السلطة بين القصر والوزارات الوفدية من جانب ، وبين الأحزاب

السياسية المتنافسة من الجانب الآخر . فقد كانت أساسا أداة للتوازنات الداخلية أكثر منها أداة للضغط على بريطانيا لحملها على تغيير موقفها من تسوية « القضية الوطنية » .

هذا عن القضية الوطنية . أما أهداف سياسة مصر الخارجية الأخرى وتوجهاتها ووسائلها فقد ظلت هامشية ، سواء في الأطناس الإسلامية أو في الأطار العربي . ولا يتسع المقام هنا لتحليل التداخل الایدولوجي بين الوطنية المصرية والوحدة الإسلامية والقومية العربية ، والجذور التاريخية لذلك التداخل (٣٨) ونكتفي فقط بإبراز مدى تأثير سياسة مصر الخارجية بالعاملين الإسلامى والعربى بصدد اثارتقضييتين من اهم القضايا الإسلامية والعربية في ذلك الوقت وهما : قضية الخلافة وقضية فلسطين .

عقب الغاء تركيا للخلافة العثمانية ثار موضوع اعادة هذا المنصب تعبيرا عن تضامن الشعوب الإسلامية وادعى بعض حكام الدول الإسلامية احقيتهم في الخلافة ومن بينهم ملك مصر ، الذى كان يسمى الى أن يكتسب لنفسه مكانة خاصة بين ملوك العالم الإسلامى ، وأن يستفيد من هذا المركز الدينى في توطيد نزعتة التسلطية على حساب الحكم الدستوري (٣٩) ، ولذلك لجأ الملك الى كبار علماء الازهر للدعوة الى عقد مؤتمر إسلامي غير حكومي في مايو ١٩٢٦ للبحث في مسألة الخلافة من جميع نواحيها .

ومن ناحية أخرى ، دعا الملك عبد العزيز بن سعود الى عقد مؤتمر إسلامي آخر في مكة المكرمة في يونيو / يوليو ١٩٢٦ . وقد ضم هذا المؤتمر ممثلين عن بعض الحكومات الى جانب ممثلين عن جمعيات إسلامية مختلفة .

وأخيرا نذكر المؤتمر الإسلامى الذى عقد في القدس في ديسمبر ١٩٣١ بدعوة من الحاج « أمين الحسينى » مفتى فلسطين « وشوكت

على « أحد زعماء المسلمين في الهند ومن كبار الداعين لعودة الخلافة الإسلامية (٤٠) » .

ولم تسفر هذه المؤتمرات الثلاثة عن عودة الخلافة (٤١) وذلك لثلاثة اسباب رئيسية هي : معارضة الدول الاستعمارية الكبرى التي لم تقبل وحدة الشعوب الإسلامية خوفا من خطورة هذه الوحدة على وضعها الاستعماري ، والتنافس الشديد بين ملوك وزعماء العالم الاسلامي حول تولي الخلافة (٤٢) ، ومعارضة الحركات الوطنية الداعية الى اقامة نظم ديمقراطية على النمط الغربي .

ما يهمنا هنا هو الاشارة الى ازدواجية السياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بالتوجه الاسلامي والتوجه العربي . فمن جانب سعى الملك فؤاد الى تولي الخلافة ، وفي الجانب الاخر عارضت الاحزاب السياسية في مصر نظام الخلافة (٤٣) أو على الاقل عارضت تولي الملك فؤاد لهذا المنصب بهدف تدعيم نزعة التسلطية في شئون الحكم (٤٤) .

وتظهر هذه الازدواجية أيضا في نطاق التوجه العربي ، ويقدم مؤتمر القدس الاسلامي في ١٩٣١ ابلغ دليل على ذلك ، فبعد ان قبلت الحكومة المصرية الاشتراك في المؤتمر عدلت عن ذلك ولكنها لم تمنع في اشتراك وفود مصرية تمثل حزب الوفد والجماعات الاسلامية (الرابطة الشرقية ، جمعية الشبان المسلمين ، جمعية الهداية الاسلامية) (٤٥) وبينما ندد الاعضاء المصريون في المؤتمر بالصهيونية وبالسياسة البريطانية في فلسطين (بسبب قضية البراق) وقفت حكومة محمد محمود في ١٩٣٩ ضد ثورة شعب فلسطين وكتبت جريدة « السياسة » (لسان حال الاحرار الدستوريين) تهديد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لاثارتهم للرأي العام خوفا من غضب بريطانيا (٤٦) .

وإذا أخذنا موقف حزب الوفد كمؤثر لتوجه مصر العربى فى المستقبل ، نلاحظ ان هذا التوجه تأثر بالعامل الاسلامى من جانب ويعامل محاربة الاستعمار البريطانى من جانب آخر ، فقد اشترك حزب الوفد فى مؤتمر القدس الاسلامى وتبنى وجهة النظر الدينية الاسلامية ، كما اشترك فى المؤتمر العربى الذى انعقد على هامش المؤتمر الاول وتبنى وجهة النظر العربية القومية فيما يتعلق بقضية فلسطين التى يعتبرها أحمد طربين « البداية السياسية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبيتها » (٤٧) •

خلاصة القول ، ان كل من البيئة الدولية والبيئة الداخلية حرمت مصر من القدرة الفعلية على ادارة سياستها الخارجية طسوال الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٦ •

المبحث الثاني

سياسة مصر الخارجية في ظل معاهدة ١٩٣٦

وهتى نشوب الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩

تعتبر الفترة الممتدة من إبرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا الى قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ فترة هامة في تاريخ السياسة المصرية لانها ساهمت في تحديد الملامح الرئيسية لسياسة مصر الخارجية ، والتي تأكدت ابان تلك الحرب وامتدت الى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد جاءت معاهدة ١٩٣٦ في ظل ظروف الصراع العالمى الكبير بين « كتلة الديكتاتوريات » و « المعسكر الديمقراطي » . وان اتخذ الصراع هذا المظهر الايديولوجى ، فقد كان في جوهره تجسيدا لتعارض المصالح بين الدول الكبرى التي بدأت تتلمس اسباب طموحاتها التوسعية (اليابان ، المانيا ، ايطاليا) ، واسباب المحافظة على مركزها الدولى المتميز (فرنسا وبريطانيا) ، أو مجرد المحافظة على امنها القومى (الاتحاد السوفيتى) ، من خلال اقامة المحاور والتكتلات تحسبا لنشوب حرب كبرى فيما بينها . ازاء هذا الانقسام الخطير، ترددت الدول الصغرى - ومنها مصر - في تحديد توجهاتها السياسية نحو هذا المعسكر أوذاك أو محاولة البقاء على الحياد تبعا لتقييمها لمصدر الخطر عليها .

وقد تمخض هذا الصراع الكبير عن اثاره قضايا امنية بالغة الخطورة وعلى رأسها قضية سيطرة اليابان على منشوريا (١٩٣٠ - ١٩٣٢) ومن بعدها على شمال الصين (ابتداء من ١٩٣٧) ، وقضية اعادة تسليح المانيا الهتيرية منذ منتصف الثلاثينات ، محاولة ادماج النمسا (قضية الانشلوس) في اطار الرايخ الالمانى (١٩٣٤ - ١٩٣٥) ، وقضية الحرب الاهلية في اسبانيا (١٩٣٦) والتي كانت نموذجا مصفرا لصراع التكتلات في أوروبا ، وقضية الحبشة (١٩٣٥ - ١٩٣٦) .

بعبارة موجزة ، فان التوازن الدولي الذى وضعت معاهدات الصلح فى ١٩١٩ وكفلته عصبة الامم ، بدأ يختل اختلالا جسيما لصالح « الدول الفاشية » التى باقت تمسك بزمام المبادرة فى توجيه العلاقات الدولية على حساب « الدول الديمقراطية » . ولعل اخطر قضية مثلت ضغطا شديدا على كل من بريطانيا ومصر ودفعتهما الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، هى قضية الحرب الايطالية - الحبشية .

ولا حاجة بنا الى العودة الى خلفية العلاقات بين ايطاليا والحبشة ، والتى ترجع الى اواخر القرن التاسع عشر . ولكن ننظر الى هذه القضية - واقتربنا بتدعيم القوة العسكرية الايطالية فى ليبيا وتطلعات ايطاليا الى الهيمنة على منطقة بحر الادرياتيك ومنطقة بحر ايجي - كمؤشر لاختلال توازن القوى فى منطقة شرقى البحر المتوسط ومنطقة القرن الافريقى ، الامر الذى يمثل تهديدا مباشرا لامن مصر (٤٨) ، وتهديدا لطرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وتحديا لمركز بريطانيا الدولي . ولذلك فان بريطانيا هى التى اقترحت على عصبة الامم توقيع العقوبات على ايطاليا عملا بنظام « الضمان الجماعى » . وقد اعلنت الحكومة المصرية - بالرغم من انها لم تكن قد تمتعت بعضوية عصبة الامم بعد - انها على استعداد لتوقيع كافة العقوبات على ايطاليا ، ليس من قبيل التبعة لبريطانيا فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولكن عن قناعة تامة بان ايطاليا الفاشية اصبحت تمثل خطرا حقيقيا على الامن الوطنى المصرى (٤٩) فنحن هنا امام حالة نادرة لتوافق المصالح بين بريطانيا ومصر . هذا الخطر المشترك هو الذى يفسر تخطى بريطانيا عن بعض التحفظات التى وردت فى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وقبول مصر ، بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، لالتزامات امنية فى فلك الاستراتيجية البريطانية العامة .

لقد اسفرت المفاوضات المصرية - البريطانية فى ١٩٣٦ عن التوصل الى ابرام معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا وتسوية

« القضية الوطنية » المصرية مرحليا على الاقل • وهنا يثور تساؤل هام حول ما اذا كانت مصر قد احسنت استغلال موقفها التفاسوى للتوصل الى افضل اتفاق ممكن بالنسبة لها ، ام على العكس يمكن القول بان معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق الامانى الوطنية المصرية بالقدر الذى كان يمكن التوصل اليه ؟ • ان الاجابة عن هذا التساؤل تتطلب تقييم المعاهدة المذكورة على ضوء الملائسات الدولية والمحلية التى احاطت بابرامها •

ان محور معاهدات التحالف يدور حول الشروط التى يجب تحقيقها لقيام الطرفين المتحالفين بالالتزامات العسكرية التى يفرضها عليهما التحالف Casusbelli • وتقرر المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ تقديم مساعدة متبادلة بين الطرفين فى حالة « الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » • وهذه العبارة الاخيرة غير محددة المضمون ولم ترد فى مشروع النحاس — هندرسون فى ١٩٣٠ • اذن معاهدة ١٩٣٦ وسعت نطاق التحالف لكى يشمل حالات التوتر الدولى الحاد وليس مجرد « الحرب » أو « خطر الحرب » • كذلك حددت المعاهدة عدد القوات البرية البريطانية التى توجد بقرب قناة السويس بما لا يتجاوز عشرة الاف ، وكان الحد الاقصى فى مشروع ١٩٣٠ ثمانية الاف ، بل ان العدد المذكور فى المعاهدة قابل للزيادة ، فقد استدركت المادة الثانية فاوردت فى صدرها عبارة « من غير اخلال باحكام المادة السابعة فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام توتر دولى حاد فانه يجوز زيادة عدد هذه القوات للحد اللازم دون التقيد بالعدد السابق » • فضلا عن ذلك توسعت معاهدة ١٩٣٦ فى اماكن اقامة القوات البريطانية وفى المساحات التى تجرى فيها هذه القوات مناوراتها • واخيرا مضت المعاهدة على ان اعادة النظر فيها بناء على طلب احد الطرفين بعد عشرين عاما من نفاذها وتعديلها يجب ان يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين • فكان مبدأ التحالف تحول من مبدأ مؤقت الى مبدأ دائم • بعبارة موجزة

فان الالتزامات العسكرية الواقعة على مصر بمقتضى المعاهدة كانت أبعد مدى من الالتزامات التى قبلها الطرفان فى مشروع النحاس - هندرسون لعام ١٩٣٠ . ولذلك قال البعض ان مصر لم تستغل الموقف الدولى المتأزم فى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (إعادة تسليح المانيا ، وقضية النمسا وقضية الحبشة وقضية الحرب الاهلية فى اسبانيا) لارغام بريطانيا على تقديم تنازلات جوهرية ثمنا لتحالف مصر معها . وفى ذلك يقول الدكتور مصطفى الحفناوى « لو أن الساسة المصريين قد فهموا وضع بريطانيا الحرج فى ذلك الوقت لاستطاعت مصر ان تقبض من انجلترا الثمن ، وان تحملها على تغير اسلوبها الاستعمارى ، رضيت أم كرهت (٥٠) » .

وهذا التقييم محل نظر ، فصحیح ان بريطانيا كانت تواجه ظروفًا دولية حرجة نتيجة لاختلال التوازن الاوروبى واضطراب الاوضاع فى الشرقين الاقصى والاوسط (تحرش اليابان بالصين وثورة الشعب الفلسطينى) ، وبالتالي حرصت اشد الحرص على عدم اثاره القلاقل مرة أخرى فى مصر . وتحقيق بيئة داخلية مستقرة ولذلك حرصت على تسوية المسألة المصرية شريطة عدم اعاقه تأمین المواصلات الامبراطورية الذى يحتم ضرورة الدفاع عن مصر ، ولكن من ناحية أخرى ، فان مصر فى ١٩٣٥ كانت متأثرة تأثيرا عميقا بالالزمة الدولية (قضية الحبشة) واحست بضرورة تنظيم علاقاتها مع بريطانيا تحسبا لنشوب حرب تتخذ مصر ميدانا رئيسيا لها ، وهذا الشعور بالقلق أدى الى توحيد الصفوف فى شكل جبهة وطنية من جميع الاحزاب للقيام بالتفاوض مع بريطانيا (٥١) . وهكذا زال احد مصادر ضعف موقف المفاوضات المصرى فى السابق والذى تمسك فى الصراعات والمزايدات الحزبية المتواصلة . ونلمس هنا تفاعلا واضحا بين البيئة الدولية والبيئة الداخلية بحيث أدى هذا التفاعل الى قبول مصر للالتزامات عسكرية ما كان يكن ان تقبلها فى الظروف العادية .

وعلى أية حال فانه بإبرام معاهدة ١٩٣٦ دخلت ادارة مصر

لسياستها الخارجية مرحلة جديدة أكثر مرونة عن ذي قبل ، فقد فتحت امامها مجالاً أوسع في استخدام الاداة الدبلوماسية • وبمقارنة نظام ١٩٣٦ بنظام ١٩٢٢ ، نلاحظ ان مصر تمتعت بالمزايا التالية :

- الحق في رفع درجة التمثيل الدبلوماسى الى مرتبة السفارة ، ووضع التمثيل الدبلوماسى البريطانى فى القاهرة فى نفس درجة التمثيل الدبلوماسى المصرى فى لندن •

تضمن الاتفاق حق مصر فى التمتع بعضوية عصبة الامم ، وبالتالى فتح مجال الدبلوماسية الجماعية امامها ، الامر الذى كان من شأنه أن يدعم مركزها التفاوضى فى مواجهة بريطانيا والدول الكبرى الاخرى من حيث قوة التأثير على رأى العام العالمى ، وعن طريق تكتيكات التكتل التى تلازم « الدبلوماسية الجماعية » •

نصت معاهدة ١٩٣٦ على مبدأ إلغاء الامتيازات الاجنبية • وقد تم ذلك فعلاً بإبرام معاهدة مونترو فى ١٩٣٧ • وكانت هذه ميزة حقيقية منحت الاستقلال المصرى مضموناً فعلياً ، منذ استردت مصر حريتها فى التشريع للجانب وفى فرض الضرائب المباشرة عليهم ، ومن ثم تنمية موارد الدولة مما مكنتها من مواجهة اعباء تطوير الجيش المصرى ومواجهة اعباء التنمية فى مجتمع حديث العهد بالاستقلال •

ولكن من ناحية أخرى ، تضمنت معاهدة ١٩٣٦ ما نصه : « يتمتع كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة ، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الدولية » • وكان هذا النص بمثابة قيد وصاية جديد فرضه الجانب البريطانى على حق مصر فى ادارة سياستها الخارجية والذى جعل منها دولة تدور فى فلك بريطانيا وترتبط معها بتحالف

ومع ذلك فإن هذا القيد لم يبلغ ، في محك التطبيق العملي ، المدى الذي بلغت القيود التي فرضها تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وذلك لان بريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية وفي خلالها وما بعدها ، واجهت تحديات سياسية وعسكرية خطيرة من جانب دول قوية ، مما افسح المجال أمام مصر لاتباع سياسة خارجية تتسم بقدر كبير من الاستقلال وان كان مقيدا بالقدر الذي تراه بريطانيا انه لا يتعارض مع مصالحها الحيوية . وقد اتضحت آفاق هذا المجال ومحدوديته في بعض القضايا التي ثارت داخل عصبة الامم وخارجها قبيل الحرب العالمية الثانية ، ولكنها تبدو اكثر وضوحا من خلال سياسة مصر الخارجية اثناء تلك الحرب كما سنرى في البحث التالي .

ولم تمعد عصبة الامم ، بعد انضمام مصر اليها ، في ٢٦ مايو ١٩٣٧ ، سوى دورتين : الاولى في سبتمبر ١٩٣٧ ، والثانية في سبتمبر ١٩٣٨ (٥٢) . وقد تركز اهتمام مصر في كل الدورتين حول القضية الفلسطينية ، التي كانت تمر بمرحلة حرجة بعد ثورة ١٩٣٦ وتقرير لجنة بيل الملكية Peel Commission الذي تضمن اقتراح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود . وقد عارضت مصر هذا الاقتراح على اساس ان التقسيم يناقض حقوق العرب الطبيعية ، وان الرأي العام العربي المسلم والمسيحي لا يقبل نزع الاماكن المقدسة من ايدي العرب (تضمن الاقتراح تدويل مدينة القدس واستمرار خضوعها للانتداب البريطاني) ، وان مصر لا تأمن قيام دولة يهودية مصطنعة بجوارها .

ويعبر هذا الموقف المصري عن بعض الامور الهامة : أولا ، ان انتماء مصر العربي بدأ يأخذ شكلا حركيا واضحا ، وظهر ذلك في التنسيق الذي حدث بين الوفدين العراقي والمصري عند عرض وجهة النظر العربية الفلسطينية امام عصبة الامم . ثانيا ، ان موقف مصر

من القضية الفلسطينية ارتبط ليس فقط بمبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولكنه ارتبط أيضا بمفهوم الامن الوطنى المصرى .
ثالثا : ان مقدرة مصر على اتخاذ موقف مختلف عن موقف بريطانيا في عصبه الامم يمكن تفسيرها بان العصبه كانت قد بلغت درجة الانهيار التام بعد فشلها الذريع في تطبيق نظام الضمان الجماعى ، ولذلك فان جميع القضايا العامة التى كانت تتعلق بتوازن القوى الدولى تمت معالجتها خارج عصبه الامم ، ولهذا لم تهتم بريطانيا كثيرا بموقف العصبه من القضية الفلسطينية . نخلص من ذلك الى ان استفادة مصر من ادارة « الدبلوماسية البرلمانية » لم تثبت عمليا قبل انشاء الامم المتحدة في ١٩٤٥ .

وعندما كان الأمر يتعلق بمصلحة حيوية لبريطانيا ، كان قيد وصايتها على سياسة مصر الخارجية يبدو بوضوح تام ، كما دل على ذلك رضوخ مصر لرغبة بريطانيا في عدم ارتباط مصر بميثاق عدم اعتداء مع إيطاليا (٥٣) . فزاء قلق مصر من تزايد القوة العسكرية الإيطالية في ليبيا وحشدها بالقرب من الحدود المصرية ، استطلعت حكومة الوفد في اغسطس ١٩٣٧ رأى الحكومة البريطانية حول عقد ميثاق عدم اعتداء ايطالى - مصرى ، خاصة في ظل الاتجاه القائم في ذلك الوقت نحو تسوية العلاقات البريطانية - الإيطالية عن طريق التفاوض لتهدة التوتر في القارة الأوروبية ولكن الرد البريطانى لم يكن مشجعا بحجة ان الوقت غير مناسب ، وضرورة ابلاغها مقدما بأية مقترحات تنوى الحكومة المصرية تقديمها للجانب الايطالى للتحقق من عدم تعارضها مع معاهدة ١٩٣٦ . وقد استجابت الحكومة الوفدية لهذه المطالب البريطانية . وأثارت القضية من جديد بعد ابرام الاتفاق البريطانى - الايطالى في ابريل ١٩٣٨ حول مصالحهما المشتركة في منطقة البحر المتوسط (٥٤) . فقد اعربت وزارة محمد محمود عن رغبتها في ابرام ميثاق عدم اعتداء مع ايطاليا ، أو على الاقل اتفاق حسن نوايا ، ومرة أخرى رفضت بريطانيا هذا الطلب وأذعنت الحكومة المصرية لوجهة النظر البريطانية . وهكذا

عند اول اختبار لصلاحية مصر في ادارة سياستها الخارجية ، نلاحظ ان هذه الصلاحية لم تكن افضل مما كانت عليه في ظل تصريح فبراير ١٩٢٢ حين تعلق الامر بمصلحة حيوية بريطانية مرتبطة بتوازن القوى بين الدول الكبرى .

خلاصة القول ، ان معاهدة ١٩٣٦ فتحت أفقا جديدة أمام سياسة مصر الخارجية ولكن الممارسة العملية لتلك السياسة خضعت لقيود عديدة فرضتها البيئة الدولية ، كما ان فاعليتها ارتبطت بالمقدرات الفعلية لمصر طوال الفترة الممتدة من ١٩٣٦ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ . وفي هذا الصدد يمكن ابداء بعض الملاحظات العامة :

١ - لقد كفلت معاهدة ١٩٣٦ ، ومعاهد مونترنو في ١٩٣٧ ، حق مصر في تصفية الامتيازات الاجنبية واقامة علاقات أكثر توازنا مع الدول في مجال التبادل التجاري وفي مجال التنمية الاقتصادية والاستثمارات . وقد استخدمت مصر هذا الحق في محاولة تحرير اقتصادها من التبعية للاقتصاد الاوروبي ، ولكن هذه المحاولة ظلت محدودة للغاية للأسباب التالية :

(ا) ضعف الاقتصاد المصري عموما بسبب انخفاض اسعار القطن ونقص محصوله بسبب عوامل مناخية وبسبب مهاجمة الآفات .

(ب) بالرغم من تقدم اصناعة بفضل نشاط مجموعة شركات مصر فقد ظلت مساهمة رؤوس الاموال الوطنية في هذه النشاطات محدودة (من ٢٠ الى ٢٥ ٪) ، كما ان تسويق الانتاج الصناعى واجه منافسة متزايدة من جانب الصناعات الاوروبية التى اخذت في الانتعاش منذ ١٩٣٥ بعد الكساد العالمى الكبير في النصف الاول من الثلاثينات .

(ب) بالرغم من تقدم الصناعة بفضل نشاط مجموعة شركات مصر الامتيازات الاجنبية (فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على القيم المنقولة التى كانت في أغلبها مملوكة للاجانب) ، فان مقدرة مصر المالية

خلت محدودة بسبب عجز ميزانها التجارى ، خاصة فى ظل زيادة الأعباء المالية التى فرضتها عليها معاهدة ١٩٣٦ .

وقد أدى سوء الحالة الاقتصادية الى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة واتساع التمايز الطبقي بين الأثرياء والفقراء ، الأمر الذى يفسر زيادة نشاط الحركات المتطرفة المعارضة لنظام الحكم البرلماني والتي اخذت فى الانبهار بمنجزات النظم الفاشية والنازية فى ايطاليا والمانيا واليابان . ولا حاجة بنا للتأكيد مرة أخرى ان ضعف الاقتصاد الذى يصاحبه خلل اجتماعى متزايد لا يصلح اساسا لسياسة خارجية ايجابية .

٢ - من اهداف مصر الخارجية جلاء القوات البريطانية عن البلاد ، وصحيح ان معاهدة ١٩٣٦ حولت تلك القوات من قوات احتلال الى قوات متحالفة كما نصت على تمركزها فى منطقة قناة السويس ، ولكن تغيير الصفة لا يؤدى بالضرورة الى تغيير الدور ، فقد ظل تواجد هذه القوات قيذا واردا على سياسة مصر الخارجية ، خاصة فى حالات الازمات الدولية العادة التى تكون بريطانيا طرفا فيها . ومن ناحية أخرى ، فان تحقيق هدف الجلاء ظل مرهونا بتسليح الجيش المصرى واعادة تنظيمه وتدريبه بحيث تصبح مصر قادرة على الدفاع عن نفسها . وفى هذا الصدد فقد اصطدمت مصر بضعف مواردها المالية من جانب ، وبالطوارئ المعوق الذى قامت به بريطانيا استنادا الى بنود معاهدة ١٩٣٦ ومن اجل الهمشة العسكرية البريطانية المنوط بها تدريب وتنظيم الجيش المصرى من جانب آخر . فقد جتمت المعاهدة الإحتياط بطرائق الصلحة القوات المصرية من الطراز الذى تنتميه القوات البريطانية ، ولقد طلبت بريطانيا فى توريد السلاح الى الجيش المصرى بتميزه بانه من المصانع البريطانية باعادة تسليح القوات البريطانية حتى تتمكن من مواجهة تهديد المانيا . جواتها ذات القاطع المعوق غير فى الحقيقة قائد كان من البطارية (بريطانيا . تنظيمها - تقوى الجيش المصرى - لكن مع ذلك - ومصر على تميزها التكاليف لظلال من الطاقة المستويته بنفوذ . كان عملات كالمية الجلاء القوات البريطانية الى

اجل غير محدد • ولكن الوضع تغير في عام ١٩٣٨ بسبب تزايد خطورة الموقف الدولي (ازمة تشيكوسلوفاكيا)، مع النقص الواضح في القوات البريطانية في شرق البحر المتوسط في مواجهة الحشود الايطالية ، الامر الذي أدى الى اتجاه بريطانيا الى زيادة الاعتماد على الجيش المصرى • ومن هنا تم الاتفاق في صيف ١٩٣٨ بين بريطانيا ومصر على أن تكون للحكومة المصرية حرية استيراد الاسلحة للجيش المصرى من غير المصانع البريطانية تجنباً للإبطاء (٥٥) فكان تسليح الجيش المصرى فتح افاقاً جديدة أمام سياسة مصر الخارجية ، كما ان تقوية الجيش تعتبر دعامة لتلك السياسة في المستقبل •

وما هو اخطر من ذلك بالنسبة للتطورات المستقبلية هو ان الجيش اصبح عنصراً « هاما » من عناصر التوازنات السياسية الداخلية في مصر ، خاصة في مجال الصراع بين حزب الوفد والقصر ، فقد انتهزت حكومة حزب الوفد فرصة عهد الوصاية على العرش واصدرت قانوناً بانشاء مجلس الدفاع الاعلى وهيئة اركان الجيش مما قطع الصلة بين الجيش والملك من الناحية الفعلية (٥٦) ، واصبحت سياسة الجيش خاضعة لبدء المسئولية الوزارية ، كما اصبح الجيش اداة لصماية الدستور (فقد ادخل تعديل على قسم ضباط الجيش بحيث يتضمن الطاعة للدستور ولقوانين الامة المصرية) • وهكذا ظهر عنصر جديد على المسرح الوطنى لم يكن له دور منذ ثورة عرابى ، وهذا العنصر هو ضباط الجيش (٥٧) • ولكن فاعلية ذلك العنصر لم تظهر بوضوح الا اثناء الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد تلك الحرب (حرب فلسطين في ١٩٤٨ وثورة يوليو ١٩٥٢) •

٣ - اقرت معاهدة ١٩٣٦ بعودة مصر الى ادارة السودان بالاشتراك مع بريطانيا ، ولذلك كان من اهداف سياسة مصر الخارجية استغلال هذا الوضع الجديد لتحقيق وحدة مصر والسودان ، ولكن تحقيق هذا الهدف اصطدم بمعارضة بريطانية عنيدة •

ومن حيث توجهات السياسة الخارجية المصرية «بظل التوجس

الرئيسي أساسه الارتباط بمعسكر الديمقراطيات الليبرالية من خلال علاقات مصر الخاصة ببريطانيا . ومع ذلك نجد بعض الشواهد على توجهات أخرى جانبية مثل محاولة التقرب من دول المحور وخاصة إيطاليا ، فقد اتهم النحاس بعد اقالة وزارته في ديسمبر ١٩٣٧ الوزارة الجديدة « بانها مصطبغة بصبغة ايطالية شديدة .. وانها خيانة للبلاد ان تصبح الآن كل تنظيمات دفاع البريطانيين السرية مكشوفة لامثال وزير الحربية الجديد (حسين رفقى) الذى كان اداة في يد القصر ويصبح كل شيء معروفا لاطاليا » (٥٨) وفي يونيو ١٩٣٦ ، كان مصطفى النحاس قد اتهم حركة مصر الفتاة بانها « تعمل لصالح دولة اجنبية ضد مصلحة البلاد » ، وربطت الصحف الوفدية بين نشاط احمد حسين المعارض لمعاهدة ١٩٣٦ ونشاط الايطاليين في مصر .

ولكن من ناحية أخرى نجد السفير البريطانى في مصر يؤكد لحكومته « أن موقف الحكومة ، وكذلك موقف الملك فاروق تجاه بريطانيا ظل وديا وسليما سواء فيما يختص بعلاقة مصر مع الدول الاجنبية الأخرى وخصوصا ايطاليا أو فيما يتعلق بالتدابير المحلية الخاصة بتعاوننا كطفاء » (٥٩) ، ورغم ان الملك كان يحيط نفسه ببعض الايطاليين، وكان ميالا وجدانيا لاطاليا وكان يتوق الى اقامة علاقات ودية معها، ولكن هذه العلاقات لم تبلغ درجة اتباع سياسة خارجية تتعارض مع التحالف مع بريطانيا ، باعتراف السفير البريطانى نفسه (٦٠) . كذلك من المسلم به أنه كان هناك تقارب ايدىولوجى بين حركة مصر الفتاة والنظم الفاشية في اوربا ، ولكن لم يكن فيه ما يشير بحال من الاحوال الى وجود « علاقة خاصة » بينها وبين ايطاليا (٦١) . وبناء عليه يمكن القول بان اتهام القصر والحكومة وحركة مصر الفتاة بالتقرب من دول المحور كان من قبيل التكتيك الوفدى في اطار الصراع على السلطة في مصر ، فقد ظلت سياسة مصر الخارجية محتفظة بتوجهها الرئيسى ، ألا وهو الارتباط بمعسكر الديمقراطيات الليبرالية ولكن ذلك لا يمنع من أن الميل الوجدانى أو التقارب الايدىولوجى قد يتحول الى اقامة علاقات سياسية مع دول

المحور اذا سنحت الفرصة لذلك ، وهذا ما حدث الى حد ما ، أثناء الحرب العالمية الثانية كما سنرى •

ومن ناحية أخرى ، وبتأثير الاتجاهين الاسلامي والعربي ، بدأت مصر على الصعيدين الرسمي والشعبي تدرك ضرورة الارتباط بالدول العربية المستقلة والتضامن معها لضمان الأمن الوطني لكل منها والأمن العربي ككل في مواجهة الخطر الصهيوني في فلسطين • ومن الملاحظ أنه في الفترة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ ظل انفتاح مصر على العرب محتفظاً بمسمة اسلامية واضحة ، ولكنه أخذ يتجه بدرجة أكبر نحو فكرة التضامن العربي لمقاومة الصهيونية والاستعمار • ومنذ منتصف الثلاثينات ، وخاصة بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ وتحت تأثير الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ — ١٩٣٩) ، أصبح التوجه العربي للقوى السياسية في مصر يركز على اعتبارات قومية ومصالحية ، وأن تضمن هذا التوجه بالضرورة سمات اسلامية ، فقد دافع محمود عزمي عن الرابطة العربية باعتبارها « أكثر تمشياً مع روح العصر » ، وأكد عبد القادر المازني ايمانه « بالقومية العربية » واعتقاده بأن « من خطئ السياسة وضلال الرأي ان تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها » ، وندد احمد ماهر في ١٩٣٦ (قبل خروجه على الوفد) بالسياسات الاستعمارية مؤيداً « ان وحدة الشرق ازاء هذه السياسات الاستعمارية هي السبيل الى درء خطرها » وفي ١٩٣٩ دافع مكرم عبيد ، وهو قبطي وسكرتير عام حزب الوفد ، عن عروبة مصر التي تجد اساساً لها « في الجهاد من اجل الحرية وفيما يجمع بينها وبين البلاد العربية من روابط اللغة والتقاليد والخصائص الاجتماعية الاساسية » ، وذكر أن الوحدة العربية في حاجة الى تنظيم من أجل « ايجاد جبهة تناهض الاستعمار وتحفظ القوميات وتوفر الرخاء وتتمى الموارد الاقتصادية وتشجع الانتاج المحلي وتريد تبادل المنافع وتنسيق المعاملات » • ان هذه الاقتباسات وغيرها كثير ، (٦٢) تتم عن مدى التطور الذي لحق بمفهوم انفتاح مصر على العرب ، ومن ناحية أخرى تخطت السياسة المصرية حدود اظهار التعاطف مع نضال الشعوب العربية

خاصة شعب فلسطين ، وبدأت تتجه نحو التأييد العملى لهذه الشعوب ، وفى هذا الصدد نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، اجراء مباحثات مع العراق لابرار معاهدة تحالف معه دون استشارة بريطانيا (٦٣) ، واشترك مصر بوفد غير رسمى فى مؤتمر بلودان العربى فى ١٩٣٦ ، وانعقاد المؤتمر البرلمانى العربى فى القاهرة فى ١٩٣٧ ، كما انعقد فى القاهرة أيضا المؤتمر النسائى العربى فى اكتوبر ١٩٣٨ ، واخيرا وليس اخرا اشترك مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى لندن فى ١٩٣٩ لبحث القضية الفلسطينية . ولكن هذا الدعم المصرى للقضية الفلسطينية ظل دعما سياسيا ودبلوماسيا (والى حدما اقتصاديا على المستوى الشعبى عن طريق جمع التبرعات) لأن ضعف الجيش المصرى وتواجد القوات البريطانية فى مصر وفى فلسطين حال دون استخدام الاداة العسكرية .

ومن حيث آليات ووسائل السياسة الخارجية المصرية ، ظلت مصر تعتمد على الدبلوماسية الثنائية ولم تسنح لها فرصة حقيقية لاختبار مزايا الدبلوماسية البرلمانية نظرا لاحتضار عصبة الأمم حتى قبل انضمام مصر الى عضويتها فى ١٩٣٧ ، وبذلك حرمت مصر من اداة هامة للتأثير على رأى العالم العالمى . وفيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسى ، يلاحظ انه بعد اقالة حكومة الوفد فى ديسمبر ١٩٣٧ ، هيمن القصر على الدبلوماسية المصرية ولمل خير شاهد على ذلك تولى على ماهر ، رئيس الديوان الملكى ، رئاسة وفد مصر الى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى لندن فى ١٩٣٩ لبحث القضية الفلسطينية ، دون رئيس الوزراء أو وزير الخارجية (٦٤) . وظل رأى العام الداخلى اداة للصراع على السلطة فى الداخل ، أكثر من كونه دعامة لسياسة خارجية نشطة .

وقد خضع الجانب الحركى لسياسة مصر الخارجية لنفس القيود التى خضع لها فى المرحلة السابقة ، وان خف بعضها نسبيا ، بينما امتدت البعض الآخر ، فقد ظلت مصر خاضعة للوصاية البريطانية فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعسكرية الهامة التى تؤثر فى توازن القوى الدولى ،

وان تمتعت بحرية أكبر في المجالات الاخرى ولا سيما في الميدان العربى .
ومن بين العقبات أيضا استمرار الصراع الداخلى بين القوى السياسية
الرئيسية فى البلاد ، وقد ازداد هذا الصراع حدة بظهور تنظيمات ذات
اتجاهات فاشية وتشكيلات شبه عسكرية اجتذبت اليها كثيرا من الانصار
والمؤيدين ، خاصة من عنصر الشباب المثقف ، وبذلك « تلون الصراع
السياسى الداخلى فى هذه المرحلة بنفس الصبغة التى كانت تلون الصراع
العالمى » (٦٥) ، الأمر الذى أنعكس على سياسة مصر الخارجية أثناء
الحرب العالمية الثانية . واخيرا نذكر القيد المتمثل فى ضعف الاقتصاد
المصرى ، وضعف قواتها المسلحة وهما الركيزتان الحقيقيتان لسياسة
خارجية نشطة ومتحررة من الوصاية الاجنبية .



المبحث الثالث

دبلوماسية الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ - ١٩٤٥ (١١)

ان دراسة دبلوماسية الحرب العالمية الثانية تمثل أهمية قصوى سواء بالنظر الى تحول مسار العلاقات الدولية نحو نظام عالمي مختلف تماما في اساسياته عن النظام السابق ، أو بالنظر الى النظام الاقليمي ، أو بالنظر الى وضع مصر في النظامين العالمى والاقليمى .

وليس هنا مجال تتبع احداث الحرب وانعكاساتها على سياسة مصر الخارجية أثناء تلك الفترة الحرجة من تاريخ البشرية . ونكتفى فقط ببيان التوجهات الرئيسية للسياسة المصرية من خلال دراسة بعض الموضوعات العامة الحيوية التي تفرعت عنها قضايا أخرى عديدة .

اندلعت الحرب العالمية الثانية في اول سبتمبر ١٩٣٩ عندما بدأت ألمانيا في غزو بولندا ، وفي اعقاب ذلك أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب ضد ألمانيا ، وفي يونيو ١٩٤٠ تدخلت إيطاليا في الحرب الى جانب ألمانيا ، وفي يونيو ١٩٤١ أصبح الاتحاد السوفيتى طرفا في الحرب بعد غزو ألمانيا لأراضيها ، وفي ديسمبر ١٩٤١ تدخلت الولايات المتحدة ضد دول المحور عقب هجوم اليابان على قاعدة بيرل هاربور الأمريكية في المحيط الهادى ، وهكذا امتدت الحرب الى سائر ارجاء العالم ، وانتهت بهزيمة دول المحور : فقد استسلمت إيطاليا في سبتمبر ١٩٤٣ ، واستسلمت ألمانيا في مايو ١٩٤٥ ، و أخيرا استسلمت اليابان في اغسطس ١٩٤٥ . والسؤال الذى يطرح نفسه بدهشة هو : ماذا كان موقف مصر من تلك الحرب على ضوء معاهدة التحالف البريطانية - المصرية لعام ١٩٣٦ .

ان مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد دول المحور الا قبيل انتهاء الحرب من الناحية الفعلية ، وذلك بهدف المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أقر ميثاق الأمم المتحدة . والسؤال هو : ما مدى علاقات مصر مع الطرفين المتحاربين وهل استفادت مصر من هذه العلاقات

في ظل ظروف الحرب في استعادة استقلال سياستها الخارجية من الوصاية البريطانية التي فرضتها معاهدة ١٩٣٦ ؟ وإذا كانت الإجابة عن هذا التساؤل بالنفي ، فهل يعني ذلك أن مصر فشلت في استغلال حاجة بريطانيا إليها للحصول على ضمانات محددة لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في الاستقلال التام . وإذا كانت الإجابة عن التساؤل المطروح بالإيجاب ، فما هي مظاهر استقلال السياسة الخارجية المصرية في تلك المرحلة الحرجة من تاريخها ؟

موضوع دخول مصر الحرب :

أثار هذا الموضوع كثيرا من الجدل بين الدارسين نظرا لاختلاف مواقف القوى السياسية الرئيسية في مصر آنذاك من هذا الموضوع فنادى البعض بضرورة دخول مصر الحرب الى جانب بريطانيا عملا بالتزاماتها وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، ونادى آخرون من المتعاطفين مع دول المحور بضرورة بقاء مصر على الحياد ، ولم يرفض فريق آخر دخول مصر الحرب الى جانب بريطانيا من حيث المبدأ مع المطالبة بإرجاء هذه الخطوة الى الوقت المناسب لتجنيد مصر ويلات الحرب لأطول وقت ممكن ، وأخيرا رأى البعض دخول مصر الحرب الى جانب بريطانيا ولكن بشرط تعهد الحكومة البريطانية بإجلاء قواتها تماما عن البلاد بعد الحرب وضمن حقوق مصر في السودان .

وحيث اننا في معرض الحديث عن سياسة مصر الخارجية ، فإن مواقف القوى السياسية المختلفة من الحرب لاتعنيها الا بقدر تأثيرها على توجهات تلك السياسة . ولاشك ان هذه التوجهات تطورت مع تطورات احداث الحرب ذاتها ، فالوضع عند بداية الحرب اختلف عن الوضع بعد دخول ايطاليا الحرب الى جانب ألمانيا وهزيمة فرنسا في يونيو ١٩٤٠ ، كذلك فانه مع بداية غزو ألمانيا لاراضى الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ ، ودخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب في ديسمبر

١٩٤١ ، نلاحظ ان الوضع الدولي قد تغير تماما ، وظهرت الخلافات الحادة داخل « معسكر الديمقراطيات » حول الاستراتيجية التي يتعين اتباعها لهزيمة دول المحور ، ولم تكن هذه الخلافات بمعزل عن الاهداف السياسية لتلك الدول بعد انتهاء الحرب . وزادت تلك الخلافات حدة بعد تحول الحرب لصالح الديمقراطيات ابتداء من ١٩٤٣ بعد انتصارها في فيمارك العلمين وستالينجراد وغيرهما في آواخر ١٩٤٢ . وقد انعكس تغير الوضع الدولي (خاصة بعد هزيمة ايطاليا في ١٩٤٣) على وضع مصر في اطار الصراعات الداخلية الحادة . فهل افسحت هذه البيئة الدولية المتغيرة المجال امام مصر لاتباع سياسة خارجية مستقلة وغير خاضعة للوصاية البريطانية ؟ وما هو مضمون هذه السياسة وقدرات تنفيذها ؟ وهل عدم اجماع الامة على استراتيجية مستقبلية موحدة شكل قيذا على سياسة مصر الخارجية في تلك الفترة ؟

يؤكد الباحثون المصريون ان الوثائق البريطانية حاسمة في ان الجانب البريطاني طلب من حكومة علي ماهر اعلان حالة الحرب فور ان تعلن بريطانيا الحرب على المانيا (٦٧) ، بينما يؤكد آخرون عكس ذلك (٦٨) ، كما نفتته الحكومة البريطانية . وقد تباهى الساسة المصريون ، خلال الحرب العالمية الثانية بالانجاز الذي قاموا به بعدم الانضمام الى بريطانيا الا قرب نهاية الحرب . وقد رأوا ان هذه السياسة التي تبناها ، والتي اسماها « تجنب مصر ويلات الحرب » عبرت عن تمكن مصر اخيرا من الامساك بزمام ادارة سياستها الخارجية بيدها ، الى الحد الذي مكنتها من ان تتخذ هذا الموقف الدولي المخالف للموقف البريطاني ، وفي قضية على هذه الدرجة القصوى من الاهمية (٦٩)

وفي الحقيقة ، لايهمنا في هذا المقام مناقشة هذه القضية من المنظور القانوني ، فان بقاء مصر على الحياد القانوني لم يكن يعنى في حد ذاته اتباع مصر لسياسة خارجية مستقلة تماما عن الوصاية البريطانية ، لأن العبرة هي بمفهوم مصر لموقفها الحيادي ، وما اذا كان هذا المفهوم

بتعارض مع السياسة البريطانية من عدمه ، بعبارة أخرى فإن المهم في تقييم استقلالية سياسة مصر الخارجية هو الموقف الفعلي لمصر من الطرفين المتحاربين بصرف النظر عن التكيف القانوني لهذا الموقف .

حين تولى على ماهر رئاسة الوزارة ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، كانت الحرب متوقفة في اية لحظة بسبب القضية البولندية (٧٠) . وقد قابله ممثل بريطانيا وأشار الى ان الحكومة البريطانية ترى انه قد قامت « حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » بالمعنى الذي نصت عليه المادة السابقة من معاهدة التحالف بين الدولتين ، وطلب الحكومة المصرية بان تقدم الى الحكومة البريطانية ما تنص عليه المادة المذكورة من تسهيلات ومساعدات . وبناء على ذلك ، اتخذ على ماهر عدة تدابير لتهيئة البلاد لاضاع الحرب (٧١) . وفي اول سبتمبر ، وهو اليوم الذي هاجمت فيه ألمانيا بولندا ، استجاب على ماهر لطلب السفير البريطاني واعلن الاحكام العرفية . وكان التساؤل عاما عن موقف ايطاليا من الحرب واحتمال انضمامها الى ألمانيا والخوف من هجوم تقوم به على مصر ، ولذلك ابدى على ماهر استعداده لاعلان حالة الحرب . وفي ٣ سبتمبر اعلنت بريطانيا انها في حالة حرب مع ألمانيا فاعلن على ماهر في نفس اليوم **قطع العلاقات** الدبلوماسية مع ألمانيا ، ومنع التعامل التجاري معها ، واصدر قرارات باعتقال الرعايا الالمان المقيمين في مصر ، ووضع ممتلكاتهم تحت الحراسة واتخذ عدة تدابير أخرى لتأمين سلامة البلاد بالاشتراك مع السلطات البريطانية ، ووضع جميع موارد مصر ومرافقها العامة لخدمة المجهود الحربي البريطاني . وبلغ التعاون بين الجيشين المصري والبريطاني مدى لا يتحقق الا بين جيشين يقاثلان جنبا الى جنب فعلا (٧٢) . بعبارة أخرى تصرفت مصر كما لو كانت في حالة حرب مع ألمانيا . والجدير بالذكر ان السلطات الالمانية صادرت شحنة خشب لمصر محملة على سفن يونانية وقضت محكمة هامبورج في ابريل ١٩٤٠ بمشروعية هذه المصادرة باعتبار ان مصر تعتبر دولة معادية بحكم الواقع وليست دولة مصايدة ومن ثم جاز الاستيلاء على ممتلكاتها باعتبارها غنائم حرب (٧٣) .

ازاء هذا الموقف المتعاون تماما مع بريطانيا ، يثور التساؤل حول عدول الحكومة المصرية عن اعلان حالة الحرب رسميا الا في حالة وقوع عدوان فعلى على اراضيها ؟ الاجابة عن هذا التساؤل ترجع الى عدة اسباب من اهمها موقف ايطاليا من الحرب ، ففي اول سبتمبر ١٩٣٩ اعلنت ايطاليا بانها دولة « غير محاربة » .

واكد سفيرها في مصر بانها اعترمت الاحتفاظ بحيادها فلن تبدا الهجوم على أية دولة أخرى ، كما أكد ما تكنه ايطاليا لمصر من صداقة ومودة (٧٤) * ومن ثم لم يصبح الخطر الايطالى خطرا داهما ولم تعد هناك حاجة الى اعلان مصر الحرب على المانيا - فضلا عن ذلك ، فان اعلان الحرب رسميا على المانيا يتطلب وفقا للدستور الحصول على موافقة البرلمان ، ولم يكن على ماهر واثقا في الحصول على تلك الموافقة خاصة وان معظم القوى السياسية في البلاد ، وان كانت متفقة على ضرورة الدفاع عن مصر اذا هوجمت اراضيها ، الا انها لم تكن مقتنعة تماما باعلان الحرب على المانيا وما يترتب على ذلك من اضرار اقتصادية بالغة بالاضافة الى التضحيات في الارواح اخذا في الاعتبار ضعف ثقة المصريين عموما في مقدرة بريطانيا على الدفاع عنهم بعد ان اتضح تفوق القوات الالمانية في بولندا وفي شمال غربى اوروبا (النرويج ، بلجيكا هولندا *) وهنا يبرز على وجه الخصوص موضوع تسويق القطن المصرى .

مع قيام الحرب تزايد سوء الحالة الاقتصادية والمالية بسبب انخفاض اسعار القطن في ١٩٣٨ / ١٩٣٩ ، وزاد الأمر سوءا بتزايد الضغط على ميزانية الدولة نتيجة طلبات السلطات العسكرية البريطانية ، وعند اندلاع الحرب في اوروبا اصبح محصول القطن مثار قلق شديد للمصريين خوفا من العجز عن تصريفه وانخفاض اسعاره خاصة وقد وضعت الحكومة البريطانية قيودا على تصديره بحجة عدم تسربه الى بلاد الاعداء * وتحت ضغط البرلمان ، تعهدت الحكومة بالعمل على ان تشتري بريطانيا محصول القطن * وبعد الماطلة والتسويق عرضت الحكومة البريطانية شراء جزء بسيط من المحصول يعادل ما كانت تشتريه

دول المحور ، وبسعر منخفض بالقياس الى ارتفاع اسعار الواردات ، الأمر الذى أدى الى شعور عام بالاستياء من بريطانيا التى تعمل على جر مصر الى الحرب واستنزاف مواردها بينما تحصل هى على الغنم كله . وقد انعكست موجة التذمر هذه فى المذكرة التى قدمها حزب الوفد فى اول ابريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى (٧٥) .

وهكذا فانه بسبب تطور البيئة الدولية (انتصارات المانيا وبقاء ايطاليا على الحياد) ، وسوء الاوضاع الاقتصادية فى مصر وموقف بريطانيا الاستغلالى ، تمكن على ماهر من اتباع سياسة « المراوغة » ورفض اعلان حالة الحرب ازاء المانيا مدعيا انه يعمل من منطلق استقلال مصر والحرص على مصالحها وعدم الرضوخ لضغوط بريطانيا لجر مصر الى ويلات الحرب .

ورغم أن سياسة على ماهر كان لها مظهر الاستقلال الا أنه كان استقلالا زائفا لأن الضغوط البريطانية المثار اليها لم تكن من القوة بحيث يمكن القول بان عدم الاذعان لها يمثل موقفا استقلاليا حقيقيا . ولاشك ان بريطانيا كانت ترغب فى دخول مصر الحرب الى جانبها ليس كضرورة ملحة ولكن تحسبا للمستقبل . فقد خشيت بريطانيا ان عدم اعلان مصر حالة الحرب قد يؤدى فى المستقبل الى تردها فى تقديمها التسهيلات اللازمة الى الجانب البريطانى خوفا من اغصاب المانيا اذا احرزت هذه الاخيرة انتصارات عسكرية فى ميادين القتال ، أو على الاقل ان تضع مصر شروطا لتقديم هذه التسهيلات ، كما وضع فى مذكرة حزب الوفد التى اشرنا اليها . فدعوة مصر الى الدخول فى الحرب هو بمثابة الضمانة لاستمرار مصر الى جانبها سياسيا وعسكريا . وحيث انه لم تكن قد قامت ظروف تهديد مصالح بريطانيا ومركزها فى مصر تهديدا خطيرا ، لم تصر على ضرورة اعلان مصر الحرب بالرغم من اعتبار ذلك امرا مرغوبا فيه . بل يذهب احد الباحثين المصريين ، استنادا الى الوثائق البريطانية ، الى ان موقف مصر الحيادى فى الحرب قد تم « بموافقة بريطانيا ، ان لم يكن بمباركتها » (٧٦) فعلى صعيد العلاقات المصرية

يتعلق بمطالب بريطانيا الرئيسية التي لم تتورع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا اذا تعلق الأمر بقضية تعتبرها حيوية بالنسبة لها ، وهذا ما حدث عندما امتدت الحرب الى حوض البحر المتوسط في يونيو ١٩٤٠ وحتى معركة العلمين في ١٩٤٢ •

لقد اجتاحت القوات الالمانية النرويج والدانمارك وهولندا وبلجيكا (ابريل - مايو ١٩٤٠) ، كما اجتاحت فرنسا وفرضت عليها اتفاقية هدنة في ٢٢ يونيو ١٩٤٠ ، وكانت ايطاليا قد اعلنت الحرب الى جانب المانيا في ١٠ يونيو للمشاركة في عملية اقتسام مغانم الحرب ، وكانت هزيمة فرنسا ودخول ايطاليا الحرب نقطة تحول هامة في مسار الحرب انعكست مباشرة على سياسة مصر الخارجية سواء على صعيد علاقاتها مع بريطانيا أو على صعيد علاقاتها مع الدول الأخرى • وفي هذا الصدد يتعين ابداء ملاحظة عامة تتعلق باختلاف الاستراتيجية الالمانية عن الاستراتيجية الايطالية في البحر المتوسط وما ترتب على هذا الاختلاف من تأثير على وضع مصر الدولي •

بعد أن حقق هتلر جميع اهدافه في غرب اوروبا ، لم يعد يقلقه سوى الوضع في شرق اوروبا ومنطقة بحر البلطيق حيث استغل الاتحاد السوفيتي فرصة الحرب على الجبهة الغربية لالمانيا لتدعيم مركزه مستندا الى معاهدة الصداقة الالمانية السوفيتية التي ابرمت في أغسطس ١٩٣٩ والمعاهدات الأخرى المكتملة لها واللاحقة عليها (٧٩) • ولذلك نلاحظ ان هتلر ، بعد ان تم له القضاء على القوات الفرنسية واجبار القوات البريطانية على العودة الى الجزر البريطانية ، عرض الصلح على بريطانيا (٨٠) لكي يتفرغ لاقامة «النظام الجديد» في اوروبا بزعامة المانيا ، وكل ما كان يطلبه من بريطانيا هو الاعتراف بهذا التوازن الأوروبي الجديد وتعايش الامبراطورية الالمانية مع الامبراطورية البريطانية التي كان يعتبرها عامل استقرار في العلاقات الدولية على المستوى الكوني (٨١) • اذن لم يكن هتلر يعارض في تمتع بريطانيا بمركز

خاص في مصر أو في المشرق العربي عموما ، ولكن بريطانيا ، بالرغم من ان التوازن العسكري لم يكن في صالحها في ذلك الوقت ، رفضت هذا العرض رفضا قاطعا لأنه لم يكن في وسعها أن تقبل الهيمنة الألمانية الكلية على القارة الأوروبية لما في ذلك من تهديد مباشر لوضع بريطانيا :العالمى كما أكد ذلك الجغرافى ماكيندر ، وماهان من قبل (٨٢) . ومن حيث عدم التكافؤ العسكرى بين الدولتين ، فان الحكومة البريطانية كان يرادها امل كبير في تدخل الولايات المتحدة في الحرب ضد المانيا اذا أشرفت الامبراطورية البريطانية على الانهيار ، كما أنها قدرت ان الوضع في شرق أوروبا وفي البلقان يحمل في طياته حتمية الصراع بين المانيا والاتحاد السوفيتى ، وازاء اصرار بريطانيا على مواصلة الحرب ، اقدم هتلر على شن « معركة بريطانيا » الشهيرة ، ولكنه فشل في أخضاع بريطانيا لارادته (٨٣) .

ان فشل خطة غزو الجزر البريطانية اضفى طابعا خاصا على الصراع الالمانى - البريطانى ، فقد بات واضحا ان المانيا عاجزة تماما عن هزيمة بريطانيا هزيمة مباشرة ، ولذلك كان يتعين عليها وضـع استراتيجية عسكرية بديلة تحقق نفس الهدف ، الا وهو اجبار بريطانيا على الاعتراف بالنظام الالمانى الجديد في القارة الأوروبية . وقد فكر بعض القادة الالمان - وعلى رأسهم الأدميرال Raeder قائد البحرية - في ان هذه الاستراتيجية تتمثل في خنق بريطانيا اقتصاديا عن طريق شن حرب الغواصات في المحيط الاطلسى ونقل الحرب الى حوض البحر المتوسط ، وفي هذه المنطقة الاخيرة كان يتعين السيطرة على مضيق جبل طارق (بالاتفاق مع حكومة الجنرال فرانكو في اسبانيا) ، والقيام بحملة ابتداء من ليبيا للاستيلاء على قناة السويس ومنها الانطلاق نحو السيطرة على منطقة الشرق الاوسط حتى ايران جنوبا ومنطقة القوقاز شمالا ، وكانت هذه الخطة تحقق لالمانيا عدة مزايا اهمها :

١ - ان الاستيلاء على مضيق جبل طارق من شأنه منع بريطانيا (ربما بالاشتراك مع الولايات المتحدة) من انزال قواتها في شمال غرب

افريقيا لاتخاذها قاعدة للهجوم على ايطاليا وقاعدة لابطال مفعول حرب
الغواصات في المحيط الاطلسي *

٢ - ان الاستيلاء على قناة السويس يؤدي الى قطع خطوط
مواصلات بريطانيا مع مستعمراتها في شرق افريقيا وفي آسيا (بمسفة
خاصة الهند) ، كما يعرقل صلاتها مع دول الكومنولث في المحيط الهادي
(استراليا ونيوزيلندا) ، وكانت هذه الدول وبك المستعمرات تمد بريطانيا
بالمواد الاولية اللازمة للصناعات الحربية وبالمواد التموينية وبالقسوة
البشرية لمواصلة مجهودها الحربي ضد المانيا ، هذا فضلا عن حرمان
بريطانيا من بتروال الشرق الاوسط *

٣ - ان سيطرة المانيا على آسيا الصغرى تهدد أمن الاتحاد
السوفييتي عند حدوده الجنوبية ، الأمر الذي قد يجبره على انرضوخ
للارادة الالمانية في نهاية المطاف *

بالرغم من هذه المزايا التي اضافها بعض القادة الالمان على خطة
السيطرة على حوض البحر المتوسط ، فإن الخطة في شمولها لم تتقن هتئر
لتعذر تنفيذها عمليا (٨٤) ولذلك وضع استراتيجيته العامة على اساس
السيطرة على شرق اوروبا لتحقيق « المجال الحيوي » عن طريق غزو
الاتحاد السوفييتي (٨٥) . واذا كان قد اضطر الى التدخل في البحر
المتوسط، فقد كان تدخله من قبيل الدفاع لانقاذ وضع ايطاليا المتدهور في
شمال أفريقيا ، ولحماية مصادر البترول في رومانيا ، وحماية الجناح
الجنوبي لقواته المكلفة بغزو الاتحاد السوفييتي (تدخله في اليونان وفي
كريت) *

واختلفت استراتيجية ايطاليا تماما عن الاستراتيجية الالمانية ، فقد
كان هدف ايطاليا الفاشية تحويل البحر المتوسط الى بحيرة ايطالية بما
ينطوي عليه ذلك من سيطرتها التامة على شمال افريقيا (بما في ذلك مصر)
وشبه جزيرة البلقان ، مع ملاحظة ان ايطاليا لم تكن تملك المقدرة الفعلية
على تحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية . ويبدو لنا ان بعض القوى
السياسية في مصر التي أظهرت تعاطفا مع دول المحور بعد امتداد الحرب

الى حوض البحر المتوسط تحسبا لانتصارها (القصر ، حزب مصر الفتاة
وجماعة الاخوان المسلمين) ، لم تتبين حقيقة التمازج بين الاهداف
الاستراتيجية الالمانية واهداف الاستراتيجية الايطالية •

على ضوء هذه الملاحظات العامة يمكن تقييم سياسة مصر الخارجية
في هذه الفترة الحرجة التي تمتد من يونيو ١٩٤٠ الى آواخر ١٩٤٢ •

كان دخول ايطاليا الحرب يعنى تهديدا مباشرا لوضع بريطانيا في
شرق افريقيا ، وتهديدا لخطوط مواصلاتها في البحر المتوسط التي تتركز
اساسا على سيطرتها على قناة السويس وقاعدة الاسكندرية البحرية
والى حد ما جزيرة مالطا • وكان التدخل الايطالى يعنى ايضا تهديدا
لمصر بحكم اتخاذها قاعدة رئيسية للنشاط العسكرى البريطانى • كان
طبيعيا أن يكون دخول ايطاليا الحرب ضد بريطانيا مثار قلق شديد في
مصر ، خاصة وأنه كان معلوما ان ايطاليا حشدت قوات ضخمة في ليبيا
تفوق بكثير القوات البريطانية المخصصة للدفاع عن قناة السويس وعن
مصر • هذا الشعور بالقلق أثار من جديد موضوع الخيار بين دخول مصر
الحرب الى جانب بريطانيا وضد ايطاليا ، أو البقاء على الحياد • وصعب
في هذا الخيار تصريح موسوليني بأن « ايطاليا لا تعترف جبر الشعوب
الأخرى التي تجاورها برا وبحرا الى الصراع » (٨٦) • وجاء اعلان
سياسة الحكومة المصرية والتي أقرها البرلمان في ١٢ يونيو ١٩٤٠ انعكاسا
لهذا الشعور بالقلق بسبب التفاوت في القوة العسكرية بين بريطانيا
وايطاليا لصالح الاخيرة ، وانعكاسا للامل الذى خلقه تصريح موسوليني
سالف الذكر ، فقد وافق البرلمان على تصريح على ماهر الذى أكد « بأن
المعاهدة لاتتزم مصر بدخول الحرب ، وانها ستكتفى بقطع المصالات
الدبلوماسية مع ايطاليا ، ولن تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها
باهدى الطرق الآتية :

١ - اذا غزت القوات الايطالية الاراضى المصرية •

٢ - اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل •

٣ - اذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى (٨٧) •

وتلى هذا الاعلان صدور قرار بانسحاب القوات المصرية المرابطة على الحدود الى داخل البلاد بمسافة ٣٣٠ كيلو مترا من السلوم الى مرسى مطروح منعا للاستيكاك مع القوات الايطالية وتوريط البلاد في الحرب (٨٨) • ويتضح من ذلك ان رفض حكومة على ماهر اعلان الحرب على ايطاليا لم يكن من قبيل العداء لبريطانيا أو تعبيرا عن ميل لـدول المحور ، ولكنه كان نتيجة لتقييم الحكومة للتوازن الدولى في ذلك الوقت والذى رأت فيه تفوقا لدول المحور • ولذلك نلاحظ ان موقف حكومة على ماهر كان متسقا واتجاهات الرأى العام المصرى (٨٩) الذى تأثر كثيرا بالانتصارات الالمانية وهزيمة فرنسا • وبصرف النظر عن صحة هذا التقييم من عدمه (٩٠) ، فان على ماهر صور موقف حكومته بأنه حرص على مصلحة مصر القومية التى تتعارض مع مصلحة بريطانيا التى ترى ضرورة دخول مصر الحرب ضد دول المحور (٩١) • وهذا تصور غير صحيح • فلم تكن القضية المطروحة في ذلك الوقت من جانب بريطانيا تتعلق بضرورة دخول مصر الحرب ضد دول المحور ، ولكنها كانت تتعلق بعدم استجابة حكومة على ماهر لما تطلبه منها السلطات البريطانية من اجراءات لازمة لسلامة القوات البريطانية وعدم عرقلة مجهودها الحربى، ولم يقنع الجانب البريطانى في طلباته باقل من الخضوع الكامل لـه وتعبئة الجبهة الداخلية الى جانبه ومنع الدعاية لصالح دول المحور ، كما طالبت بريطانيا بسرعة ترحيل الوزير المفوض الايطالى ورجال المفوضية والقنصلية الايطالية والى أن يتم ذلك ينبغى محاصرة المفوضية والقنصلية لمنع الاتصال بالناس في الخارج على اساس ان رجال المفوضية كانوا يعملون على نشر العداء لبريطانيا ، وأن تمنع الحكومة التعامل التجارى والمالى مع ايطاليا بأى شكل من الاشكال وتجميد الارصدة الايطالية في البنوك المحلية ، وتعيين حكام عسكريين بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية هي الاسكندرية والصحراء الغربية وقناة السويس • الخ • ولم يكن في استطاعة على ماهر ان ينفذ هذه الطلبات بالمسورة التى اصرت عليها بريطانيا لأنها كانت تهدف في الحقيقة الى اخراج وتوريط

على ماهر مع الايطاليين بما يؤدى الى سوء العلاقات بين مصر وايطاليا
أو الى الحرب ، فى وقت بدت فيه موازين القوى مائلة بشكل كبير ضد
بريطانيا . ولذلك اصرت بريطانيا على ضرورة اقضاء على ماهر عن
السلطة وتشكيل وزارة أخرى أكثر ولاءا لبريطانيا (تبليخ ١٧ يونيو
١٩٤٠) ، وهددت باستخدام القوة اذا لزم الأمر لتحقيق ذلك . وبعد فترة
وجيزة من المناورات بين القصر والاحزاب السياسية ، صدر المرسوم
الملكى بتشكيل الوزارة برئاسة حسن حبرى فى ٢٧ يونيو . وهكذا فرضت
بريطانيا ارادتها على مصر فى مسألة تتعلق بصميم ادارة سياستها
الخارجية الى درجة التدخل العنيف فى شئون الحكم . وهنا تظهر أهمية
حادثين : قطع العلاقات الدبلوماسية فى ٦ يناير ١٩٤٢ بين مصر وحكومة
فيشى المتعاونة مع المانيا ، وحادثة ٤ فبراير المعروفة .

فبالرغم من اعتراض عدد من الوزراء رضخت حكومة حسن سرى
لطلب بريطانيا باتخاذ قرار سريع بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة
فيشى دون مشورة الملك . وقد ترتب على هذا السلوك أزمة حادتين الملك
والحكومة ، وبينه وبين السلطات البريطانية فقد اعتبر الملك هذا القرار
تعديا على حقوقه الدستورية لأن اعضاء السلك الدبلوماسى المصرى فى
الخارج « يمثلون الملك ، فلا يجوز التصرف فى امورهم قبل عرض الأمر
عليه » (٩٢) ووجه اللوم الى وزير الخارجية الذى اضطر الى الاستقالة .
وقد احتج السفير البريطانى على هذا التدخل غير المحتمل من جانب الملك
وتطورت الازمة الى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولا محل هنا لتحليل حادثة ٤ فبراير التى تناولها العديد من الكتاب
الذين ارخو للحركة الوطنية فى مصر ، خاصة من زاوية الصراع على
السلطة . وما يهمنا هو مجرد الاشارة الى دلالتها بالنسبة لسياسة مصر
الخارجية . فقد استخدمت بريطانيا القوة بالفعل ضد الملك الذى زادت
اتصالاته بدول المحور فى فترات الانتكاسات العسكرية التى المت بالقوات
البريطانية فى الصحراء الغربية وفى منطقة البلقان (٩٣) . وقد استند الملك
فى سياسته الى فئات وقوى سياسية اعربت مرارا عن عداتها

للانجليز (٩٤) • الامر الذى هدد باضطراب الامن في البلاد في ظل الازمات التونينية التى عانى منها الشعب اشد المعاناة • وقد فرضت بريطانيا على الملك قيام حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحاس تتمتع بقدر أكبر من التأييد الجماهيرى وولائها التام للمعسكر الديمقراطى • وقد حددت الحكومة الجديدة موقفها من الحرب في خطبة العرش بانها « تعرب عن شديد تمسكها بسياسة تجنب البلاد ويلات الحرب » ، كما انها تلتزم « بتنفيذ معاهدة الصداقة بينها وبين بريطانيا العظمى نصا وروحا في جو من الثقة والمساواة والكرامة (٩٥) • وهكذا اتفق موقف حكومة الوفد مع الموقف البريطانى تماما •

ولكن يلاحظ أن وصاية بريطانيا على سياسة مصر الخارجية خفت الى حد كبير بعد زوال خطر المحور على مصر ، وبعد ان اصبحت المبادرة الاستراتيجية بيد الحلفاء ابتداء من أواخر ١٩٤٢ • وعندما لاحت بوادر النصر لهم في ١٩٤٣ (سقوط موسوليني وتوقيع اتفاقية الهدنة بين ايطاليا والحلفاء في يوم ٣ سبتمبر ١٩٤٣) ، لم يترك حزب الوفد مناسبة الا وعلن نيته في تعديل معاهدة ١٩٣٦ بعد الحرب وفقا للمطالب التى جاءت في مذكرة الحرب بتاريخ أول ابريل ١٩٤٠ التى سبقت الاشارة اليها (٩٦) ومن ناحية أخرى ، استدعى الملك رؤساء المعارضة وطلب اليهم اجراء اتصالات مع الثلاثة الكبار (روزفلت ، وتشرشل ، وشيانج كاي شيك) الذين اشتركوا في مؤتمر القمة بالقاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ لابلغهم مطالب مصر القومية لقاء معاونتها الحلفاء في الحرب ، وقاعد هؤلاء مذكرة بمطالب مصر ، قدموها الى الاقطاب الثلاثة يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ ، وتضمنت المطالبة بالاستقلال التام وجلاء القوات الاجنبية عن مصر بعد نهاية الحرب واسترداد مصر كامل سلطاتها على قناة السويس والاعتراف قانونا بالروابط المعقدة بين مصر والسودان والتى « جعلت منهما وحدة غير منفصلة » وأن تتبوأ مصر مقعدها في مؤتمر السلام كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها (٩٧) •

الى جانب القضية المحورية المتعلقة بموقف مصر من الاطراف

المتحاربة ، ثارت قضايا أخرى بشأن علاقات مصر مع الدول العربية في اطار رسم معالم العلاقات الاقليمية بعد الحرب •

عقب قمع ثورة رشيد على الكيلاني في العراق ، اشد وزير خارجية بريطانيا في ٢٩ مايو ١٩٤١ بالصدقة التي تربط العرب ببريطانيا ، وأكد ترحيب الحكومة البريطانية بتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدان العربية (٩٨) • ان تاريخ صدور هذا التصريح يشير الى أن بريطانيا كانت تهدف لاسترضاء الشعوب العربية واستمالتها في وقت خرج من تاريخ بريطانيا حين كانت تواجه انتكاسات عسكرية في صحراء مصر العربية وفي البلقان ، كما كانت على وشك الاقدام على احتلال سوريا ولبنان لطرد سلطات حكومة الموالية للمحور منهما •

وبعد انحصار خطر المحور عن دول المشرق العربي بعد انتصار بريطانيا في موقعة العلمين ، صرح وزير خارجية بريطانيا في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ بأن حكومته « تنتظر بعين العطف الى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ولكن من الجلى أن الخطوة الاولى لتحقيق أى مشروع يجب أن تأتي من العرب انفسهم(٩٩) • هذا التصريح عبر في الحقيقة عن رؤية مستقبلية لوضع بريطانيا في المنطقة تحسبا لمنافسة فرنسا لها في سوريا لبنان (١٠٠) ، ومنافسة الولايات المتحدة التي وان كانت قد تركت المبادرة السياسية في المنطقة لبريطانيا الا أنها كانت تسعى الى فتح اسواق لها في منطقة الشرق الاوسط تطبيقا « لسياسة الباب المفتوح » ومنافسة بريطانيا في الحصول على امتيازات استغلال بترول المنطقة لا سيما في المملكة العربية السعودية ومن هنا ارادت بريطانيا تشجيع اقامة منظمة عربية تخضع لنفوذها السياسي وتحويل « مركز تموين الشرق الاوسط » بعد الحرب الى منظمة اقتصادية اقليمية في اطار منطقة الاسترليني •

ولاشك ان التصريح البريطاني كان حافزا قويا لأن تقوم الحكومة المصرية بالمبادرة بترعم حركة الوحدة العربية على الصعيد الرسمي ، فقد

جاء بيان رئيس الحكومة في مجلس الشيوخ : « منذ أعلن مستر أيدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل الى غاية مرضية هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية (١٠١) » وانتهيت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية أن تبدر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل » .

وإذا قلنا ان التصريح البريطاني كان حافظا للحكومات العربية للعمل على تحقيق الوحدة العربية ، فان ذلك لا يعنى ان هذه الحكومات كانت تعمل لحساب بريطانيا ، لان هدف الوحدة كان نابعا من داخل المنطقة ، وبريطانيا ارادت فقط تسخير قوة تيار الوحدة لصالحها . وبالنسبة لمصر ، فان هويتها العربية تأكدت بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ خاصة في ظل تطور القضية الفلسطينية ، ولكن كيف ترجمت هذه الهوية الى واقع ملموس ، وما هو الاطار التنظيمي لتلك الوحدة ؟

بمقارنة مشروع مصر باقامة « جامعة الدول العربية » ومشروعات أخرى معاصرة له مثل مشروع سوريا الكبرى (امانة شرق الاردن) ومشروع الهلال الخصيب (العراق) ، وعلى ضوء المباحثات التي سبقت التوقيع على بروتوكول الاسكندرية في ٧ اكتوبر ١٩٤٤ ، وتلك التي سبقت التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وبمقارنة صياغة هاتين الوثيقتين (١٠٢) يتضح ان مفهوم الوحدة العربية ، على المستوى الرسمي الحكومي ، قد تحدد من منطلق التنافس بين الحكومات العربية حول الزعامة الاقليمية ، وليس من منطلق التعاون فيما بينها . كما تشير هذه المباحثات الى ان مصر كانت تصبو الى القيام بهذا الدور استنادا الى قدراتها البشرية والاقتصادية والعسكرية بالاضافة الى دورها الحضارى المتميز (١٠٣) .

من العرض السابق يمكن ابداء الملاحظات التالية :

١ - بالنسبة لهدف مصر القومى - جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان - فان مصر لم تحرز أى تقدم ، وهو أمر طبيعى فى ظروف الحرب • وبالنسبة للقطر السودانى فقد واجهت مصر موقفا حرجا : فهى لم تستطع أن ترفض ، من حيث المبدأ ، حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، ولكن كان يتعين عليها فى نفس الوقت أن تعمل على تطبيق هذا المبدأ بطريقة تحول دون انسلاخ السودان عنها (١٠٤) •

٢ - بالنسبة لتوجهات سياسة مصر الخارجية ، فقد ظلت الازدواجية قائمة بين القصر والوزارة ، ربما باستثناء فترة وزارة على ماهر (١٨ اغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) وفترة أحمد ماهر (اكتوبر ١٩٤٤ - فبراير ١٩٤٥) ، فقد أظهر القصر ميلا نحو دول المحور حتى أواخر ١٩٤٢ ، بينما تمسكت الوزارات المصرية بمبدأ التعاون مع بريطانيا تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، وان امتنعت عن اعلان الحرب رسميا على دول المحور • ولكن هذه الانقسامات الداخلية لم تمنع من ان يكون التوجه العام لسياسة مصر الخارجية الارتباط « بالمعسكر الغربى » بمعد أن بدأت اتعداد من ١٩٤٣ تظهر آفاق الخلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة من جانب والاتحاد السوفييتى من جانب آخر ، فلم تتجاوز علاقات مصر بالاتحاد السوفييتى مستوى تبادل التمثيل الدبلوماسى منذ أغسطس ١٩٤٣ ، ولكن الحكومات المصرية المتعاقبة دأبت على قمع الحركات اليسارية التى تنشط قبيل الحرب واثناءها • ويظهر هذا التوجه الغربى فى البيان الذى القاه رئيس الحكومة امام مجلس النواب فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بشأن اعلان مصر الحرب على المانيا واليابان (كانت إيطاليا قد استلمت فى ١٩٤٣) • فقد جاء فى هذا البيان ان من بين قرارات اعلان الحرب كسب « عطف الولايات المتحدة » (١٠٥) •

وبالنسبة لتوجهات مصر العربية ، فقد ازدادت وثوقا خلال

الحرب العالمية الثانية واتجهت نحو اتخاذ طابع تنظيمي ممدد بمبادرة مصر بإنشاء جامعة الدول العربية .

٣ - ومن حيث آليات ووسائل سياسة مصر الخارجية فإنها كانت ترتبط بطبيعة الحال بقدراتها بالقياس الى تطور البيئة الدولية خلال الحرب ، وهنا ظهر القصور في الجانب الحركي لتلك السياسة من حيث عجزها في تحقيق الاستقلال التام عن بريطانيا وتبدى هذا القصور في ثلاثة جوانب رئيسية :

(أ) ضعف الادارة الدبلوماسية بسبب عدم وضوح ووحدة الرؤية الاستراتيجية نتيجة للانقسامات الداخلية بين القصر والوزارة من جانب ، وصراع الاحزاب السياسية على السلطة من جانب آخر .

(ب) بالرغم من حاجة بريطانيا الماسة والحيوية لتعاون مصر معها في المجهود الحربي ، فان مصر لم تستغل هذه الحاجة للحصول على ضمانات محددة لتحقيق الاستقلال التام ، ثمنا للتضحيات الجسيمة التي تكبدتها لنصرة الحلفاء .

(ج) لا نجد تفسيراً مقنعاً لامتناع مصر عن اعلان الحرب رسمياً على دول المحور ، خاصة بعد ان تغير توازن القوى في غير صالحها ، فبدخول الاتحاد السوفييتي الحرب (يونيو ١٩٤١) ثم الولايات المتحدة (ديسمبر ١٩٤١) ، اصبحت النتيجة من وجهة نظر الحقائق الاستراتيجية مؤكدة لهزيمة دول المحور . فالذين تقربوا من دول المحور (القصر وحلفاءه) « راهنوا على الجواد الخاسر وبنوا سياستهم الخارجية على هذا الاعتقاد » . هذا ما قاله مصطفى النحاس في بيانه عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (١٠٦) . ومع ذلك فإنه مع علمه بهذه الحقيقة الاستراتيجية ، امتنع النحاس عن اعلان الحرب على دول المحور بحجة « تجنب مصر ويلات الحرب » بالرغم من زيف هذا الشعار . فقد قاست مصر جميع ويلات الحرب دون أن تحصل

على ميزة حقيقية تتمثل في تقوية الجيش المصرى من حيث التسليح والتدريب وبصفة خاصة من حيث تمرسه بأعمال القتال الحديثة ولو كان الجيش المصرى قد اشترك فعلا فى العمليات القتالية لاصبح له شأن آخر بعد الحرب سواء فى حرب فلسطين أو كاداة اساسية لتحقيق الاستقلال وكدعامة لسياسة خارجية نشطة ومتحررة وقد فطنت بريطانيا لهذه الميزة فاصبحت من دعاة عدم دخول مصر الحرب اكتفاء بالتسهيلات التى تقدمها الى القوات البريطانية الحاربة .

المبحث الرابع

سياسة مصر الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية

وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

تميز النظام الدولي الجديد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأربع خصائص رئيسية : الاستقطاب ، طفرة الحركات القومية ، بروز مشكلة التخلف الاقتصادي وارتباطها بظاهرة التحرر القومي ، وأخيرا تطور المنظمات الدولية من حيث زيادة عددها واتساع نطاقها الوظيفي كأداة هامة « للدبلوماسية الجماعية » التي أصبحت تحتل مكانا بارزا في إدارة العلاقات الدولية .

ان تفاعل هذه العوامل الأربعة بالقياس الى المصالح القومية المصرية هو الذى حدد سياسة مصر الخارجية من حيث صياغة اهدافها وتوجهاتها وآلياتها في الفترة الممتدة من ١٩٤٥ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولا شك ان هذا التفاعل يفتح افقا جديدة امام سياسة الدول الخارجية ، كما انه قد يفرض قيودا شديدة عليها . فكيف طوعت مصر سياستها الخارجية لهذا التغير الجذرى الذى لحق بالبيئة الدولية ؟

ان الفترة الممتدة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٢ مليئة بالاحداث الهامة ، بل والثرية ، سواء على المستوى الداخلى في مصر ، أو على المستوى الدولي لدرجة أنه يتعذر متابعة تطوراتها في اطار هذه الدراسة الموجزة . لذلك نكتفى بإبداء بعض الملاحظات العامة بصدد مصر الاساسى (جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان) ، وسياستها العربية ، وموقفها من الصراع الدولي بين المعسكرين الأمريكى والسوفييتى .

من الثابت ان بريطانيا اصرت على بقاء قواتها في مصر واستمرار سيطرتها على السودان في اطار استراتيجية عامة هدفها الاحتفاظ

بهيمنها على منطقة الشرق الاوسط كجزء من استراتيجية غربية متكاملة تقوم على مبدأ ضرورة « احتواء » الاتحاد السوفييتي .

ومن الثابت أيضا ان المسألة الوطنية طفت على سطح الحياة السياسية في مصر . ففي يونيو ١٩٤٥ ، ارسل حزب الوفد الى السفير البريطاني مذكرة طلب فيها الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن مصر ووحددة مصر والسودان . وطلبت الجماهير - في خلال مظاهرات صاخبة - بالعمل على الغاء معاهدة ١٩٣٦ واجلاء القوات البريطانية فوراً عن البلاد ، ولكن حكومة النقراشي ظلت ساكنة متبعة « سياسة الصمت » بحجة انتظار الوقت المناسب . ولم تتحرك الحكومة الا بعد أن شعرت بان الزمام بدأ يفلت من يديها عندما جنحت المظاهرات الشعبية الى استخدام العنف ولم يكن التحرك الحكومي بطيئا فحسب ، ولكنه اتسم أيضا بالتساهل الكبير مع بريطانيا ، كما يتضح من المذكرة التي ارسلتها الى الحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ (١٠٧) ، فبعد ان لاحظت ان وجود وقوات أجنبية زمن السلم في البلاد « يجرح الكرامة الوطنية على الدوام » ، اكتفت بطلب فتح باب التفاوض لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، وقيام العلاقات بين البلدين على اساس من التحالف الصداقة الخالصة من ثوائب ريب الماضي ، كما ان هذه المفاوضات ستتناول « مسألة السودان مستوجبة في ذلك مصالح السودانيين وأمانهم » .

وجاء الرد البريطاني متأخرا (٢٦ يناير ١٩٤٦) ومتسما بالتعالى والصلف وماسا بكبرياء الشعب المصري ، فقد اكد بان المبادئ الاساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها ، كما اكد ربط مصر بمجموعة الامم البريطانية British Commonwealth وكان رد الفعل الشعبي عنيفا ووقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين (حادثة كبري عباس في فبراير ١٩٤٦) ، وما تبعها من استقالة

حكومة الذقراشى • ومع ذلك استأنفت وزارة اسماعيل صدقى المفاوضات مع بريطانيا ، وتوصلت بالفعل الى مشروع اتفاق (« مشروع صدقى - بيفن ») تم التوقيع عليه فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦ • ولم يحقق هذا المشروع الامانى القومية المصرية ، فقد نصت المادة الثانية على اتفاق الطرفين المتعاقدين على انه « فى حالة ما اذا اصبحت مصر محلا » لاعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكتيجة لتشاورها ، العمل الذى قد يعترف بضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابة » (١٠٩) • ولكى يتاح احكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك ، اتفق الطرفان على انشاء « لجنة مشتركة للدفاع » مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين ، وهى حينئذ استشارية تختص باقتراح التدابير الواجب اتخاذها والخاصة بالدفاع المشترك ، كما تقوم اللجنة بدراسة الآثار العسكرية التى تنجم عن الموقف الدولى وبخاصة تلك التى تنجم عن « كل الاحداث التى قد تهدد أمن الشرق الاوسط » وتقدم فى هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفى حالة وقوع احداث مهددة لامن أية دولة « من الدول المجاورة لصر » ، تتشاور الحكومتان بقصد اتخاذ التدابير التى قد يعترف بضرورتها (المادة الثالثة) • واضح من هذا النص أنه استخدم عبارة « أمن الشرق الاوسط » وعبارة « الدول المجاورة لصر » ، وهى عبارات تختلف عن عبارة « الدول المتاخمة لصر » الواردة فى المادة الثانية ويستفاد من ذلك ان اختصاصات لجنة الدفاع المشترك ليست قاصرة على الجانب الفنى الخاص بالدفاع المشترك فى حالة وقوع اعتداء على مصر أو فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لصر ، ولكنها تتمتع أيضا باختصاصات سياسية لانها هى التى تقترح التوصيات المناسبة بصدد الاحداث التى قد تهدد امن الشرق الاوسط ككل ، كما تقترح التدابير التى تتخذ ازاء وقوع

أحداث مهددة لامن اية دولة في الدول « المجاورة » لمصر ، وليس فقط الدول المتاخمة لمصر . وهكذا فان هذا النص يعكس في الحقيقة اتفاق وجهات نظر اسماعيل صدقي والحكومة البريطانية في ان تسوية القضية المصرية لا يمكن ان تتحقق الا من خلال نظام دفاعي اقليمي تشرف عليه بريطانيا عن طريق لجنة الدفاع المشترك التي تصبح من هذا المنظور أداة تحريك السياسة الخارجية المصرية . وبالنسبة للشطر الثاني في القضية المصرية والخاص بوحدة مصر والسودان ، فقد نص « بروتوكول السودان » المرفق « بمشروع صدقي - بيغن » على بقاء الوضع على ما هو عليه على أن يتمهد الطرفان باتتباع سياسة في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك » تكون اهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا « للحكم الذاتي » ، وتبعا لذلك « ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان » . هذه الصياغة القضاضا كانت تعكس رغبة بريطانيا في العمل على فصل السودان عن مصر فالحكم الذاتي للسودانيين يجب ان يؤدي الى ممارسة « حق تقرير المصير » في جانبه الدولي ، أي فتح مجال الخيار أمام شعب السودان بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال . هذا الموقف البريطاني واضح تماما في تصريحات المسؤولين البريطانيين سواء قبل « مشروع صدقي - بيغن » بالحروف الاولى ، أو بعد ذلك التوقيع . فقد صرح حاكم السودان في ١٨ ابريل ١٩٤٦ بأن حكومة السودان « تهدف الى سودان حر مستقل يستطيع حينما يصل الى ذلك الاستقلال ان يحدد بنفسه نوع علاقته مع بريطانيا ومصر » (١٠) . وتكررت نفس التصريحات في ديسمبر ١٩٤٦ ، ففي بيان للحاكم العام للسودان بتاريخ ٣٠ ديسمبر جاء فيه ما يلي : « ان مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت التاج المصري مع سيادة فعلية ، وهو ما لم توافق عليه حكومة السودان ولا السودانيين الذين يريدون سودانا حرا مستقلا بغير سيادة تسيطر عليهم » . وسوف تسير حكومة السودان سيرا حثيثا الى ان ينال السودان استقلاله » ، و اضاف الحاكم أنه الى ان يتم تحقيق حق

السودانيين في تقرير مصيرهم على النحو السالف فإن « السيادة المصرية ستكون رمزية فقط لا أثر لها مطلق » ، ثم ذكر أن موقع السودان الجغرافي الاستراتيجي له أهمية عالمية وانفصاله عن الشرق الاوسط بالاستقلال التام مستحيل عمليا فهو مرتبط بالشرق الاوسط مهما ينل من استقلال « (١١١) وقد تمت ترجمة هذه السياسة البريطانية عمليا في طريق « سودنة » حكومة السودان المركزية ، وعدم السماح بزيادة الموظفين المصريين في السودان ، ومنع الدعاية المصرية ضد نظام الحكم القائم ، ورفض تجديد انتداب الشيخ حسن مأمون قاضيا لقضاة السودان وتعيين احد السودانيين بدلا منه ... الخ .

ويتضح مما تقدم أن « مشروع صدقي - بيقن » كان في الحقيقة ترجمة لسياسة بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط وستارا لخبايا بريطانية مقنعة أهدرت سيادة مصر واستقلالها ، بالاضافة الى سيطرة بريطانيا الفعلية على السودان . ولذلك انهار « مشروع صدقي - بيقن » امام المقاومة العنيفة والدموية للشعب المصري . وكان ذلك بمثابة انتصار « للدبلوماسية الشعبية » على الدبلوماسية الرسمية الثنائية التي اتبعتها الحكومة المصرية .

واذا كان الكفاح الشعبي العنيف منع الحكومة من ربط مصر بعجلة الاستعمار البريطاني بصورة سيئة دائمة ، الا أنه ظل عاجزا - نظرا لعدم توازن القوى بينه وبين القوة الاستعمارية البريطانية - عن تحقيق الاستقلال التام والحقيقي للبلاد . وقد استوعبت حكومة انقراشي الثانية هذا الدرس ، حيث انها ظلت منفصلة عن الكفاح الشعبي ، فقد تعين عليها البحث عن بديل سلمي آخر لتسوية « القضية الوطنية » ، بعد أن اتضح فشل أسلوب التفاوض الثنائي ورأت البديل في تدويل القضية بعرضها على مجلس الامن وخوض تجربة « الدبلوماسية الجماعية » ، ووافق مجلس النواب على هذا البديل في ٢٧ يناير ١٩٤٧ .

وفشلت تجربة « الدبلوماسية الجماعية » في تسوية القضية الوطنية بما يحقق أمانى الشعب في الاستقلال « ووحدة وادى النيل » ، فقد قرر مجلس الامن تجميد النظر في القضية الى أجل غير مسمى وهنا يثور التساؤل هل كان هذا الفشل يرجع الى تقصير من جانب الحكومة المصرية ، ام ان كان يرجع الى اسباب خارجة عن ارادتها ؟ في الحقيقة ان هذا الفشل يرجع الى عدة اسباب متداخلة أهمها :

١ - يرى البعض (١١٣) ان الحكومة المصرية قد اساءت التقدير عندما طرحت القضية على الامم المتحدة وذلك من حيث التوقيت ، فقد طرحت القضية رسميا في يوليو ١٩٤٧ ، ولو كانت قد بادرت بطرح القضية منذ ١٩٤٥ لتمتعت بقدرة أكبر على المناورة عن طريق الربط بين جلاء القوات السوفيتية عن شمال ايران (مطلب بريطاني - امريكي) والقوات الفرنسية عن سوريا (مطلب بريطاني) وجلاء القوات البريطانية عن مصر ، فقد كان في العسير على مجلس الامن ان يقرر مبدأ على مصر . يضاف الى ذلك ان تنسيق الاستراتيجية البريطانية والاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط لم يكن قد استقر بعد خاصة بعد ان تحولت الصهيونية من الاعتماد على بريطانيا الى الاعتماد على الولايات المتحدة . وهذا المنطق يقوم على افتراض لا يستند الى وقائع ثابتة ، ففي الحقيقة أن مجلس الامن لم يقم بدور يذكر في جلاء القوات السوفيتية عن ايران ، أو جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان ، وكل ما فعله مجلس الامن هو دعوة الاطراف المعنية الى تسوية المنازعات فيما بينها بالتفاوض ، وهذا ما فعله بالنسبة لقضية جلاء القوات البريطانية عن مصر . ان فشل مجلس الامن في تسوية القضية المصرية لم يرجع الى خطأ في التوقيت من جانب الحكومة المصرية ، ولكن الى عجزه الاصيل في تسوية أية قضية مرتبطة بالحرب الباردة بين المعسكرين الامريكي والسوفييتي ومنهنا القضية المصرية بالنظر الى موقع مصر الاستراتيجي في شرقي البحر المتوسط .

٢ - معاداة الحكومة المصرية للاتحاد السوفيتي أفقدها سندا قويا في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني ، فقد صرح النقراشي فور وصوله الى نيويورك لحضور جلسات مجلس الامن بأنه واثق من أن امريكا ستهتم بالجهود التي تبذلها مصر للحصول على سيادتها وسلامة اراضيها ، كما شن حملة شديدة على الشيوعية وعلى النظام السوفيتي ونادى بوجود ثقة الغرب في مصر الديمقراطية المعادية للشيوعية » . وقد طرحت تصريحات اغضاء الوفد المصري بان مطالب مصر تخدم المصالح الامريكية (١١٤) . ورغم أن الاتحاد السوفيتي وبولندا ، في منطلق الحرب الباردة ، أيدا الجلاء البريطاني للتمام عن مصر ، الا انهما ابديا الرغبة في تأجيل البت في مسألة السودان عكس ما طلبت مصر (١١٥) .

٣ - ان مجاهرة مصر بعدائها للاتحاد السوفيتي لم تحقق لها مفارقة الولايات المتحدة لاهدافها القومية . ان المتبع لدبلوماسية الحرب العالمية الثانية يلاحظ ارتفاع مستوى التنسيق في خطاب وزير امريكا المفوض الى الحكومة المصرية في فبراير ١٩٤٦ والذي اكد « اهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الاوسط وأمن البلاد العربية » ، وانها ترغب في نجاح المفاوضات المصرية البريطانية بطريقة تكفل لمصر سيادتها التامة ولكن دون ان « تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع » (١١٧) .

وبحلول عام ١٩٤٧ ، اتضحت ابعاد الحرب الباردة في منطقة شرقي البحر المتوسط ولا سيما تدهور الاوضاع في اليونان من وجهة النظر الامريكية (مبدأ ترومان) ،بالاضافة الى تطور الاوضاع في فلسطين لصالح الصهيونية المرتبطة بالولايات المتحدة . وقد ادى هذا التطور الى مزيد من التنسيق بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الامريكي الوافد الى المنطقة بحكم سياسة

« احتواء الاتحاد السوفييتي » وعلى اساس تقسيم الادوار فيما بينهما : نفوذ امريكي في اليونان وتركيا واسرائيل (لجنة التحقيق البريطانية الامريكية في ١٩٤٦) والى حد ما في السعودية (البترول) ، مقابل احتفاظ بريطانيا بوضعها في مصر وامارة شرق الاردن والعراق بالاضافة الى منطقة الخليج العربي ومستعمرة عدن •

٤- تمننت مصر الحصول على مساندة فرنسا لها في مجلس الامن بناء على التنافس التقليدي بينها وبين بريطانيا وكرد فعل لتأييد بريطانيا لجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان ، ولكن لم تنتبه الحكومة المصرية الى ان جلاء القوات البريطانية عن مصر وانتصار حركة التحرير المصرية سوف يؤثر على وضع فرنسا بلدان المغرب العربي حيث كانت تواجه مطالب قومية متنامية ، ولذلك ساندت فرنسا الموقف البريطاني بكل قوة في مجلس الامن •

٥ - تمويل مصر على مساندة دول امريكا اللاتينية قام على غير اساس ، حيث ان هذه الدول بالرغم من مجاهرتها بمعاداة الاستعمار فانها ترضخ عادة للضغط الامريكية ولم تكن تجرؤ على مخالفة توجيهاتها • وقد انعكس ذلك على موقف البرازيل بصفة خاصة التي تقدمت بمشروع قرار لا يتفق اطلاقا ومطالب مصر بل كان يعكس اساسا الموقف الامريكي (١١٨) •

من كل ما تقدم يمكن ان نقول بأن التوازن الدولي العام كما انعكس في مجلس الامن ، كان في صالح بريطانيا ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار معاداة مصر للاتحاد السوفييتي ، فلم تساند مصر مساندة كاملة سوى دولة واحدة هي سوريا • من هذا المنظور ربما كان أفضل لمصر رفع قضيتها الى الجمعية العامة مادام الهدف هو الحصول على تأييد الرأي العام العالمي للاهداف القومية

المصرية ، ففى الجمعية العامة كان فى امكان مصر الحصول على تأييد الدول الآسيوية وكافة الدول العربية .

وصاحب فشل مصر فى خوض تجربة الدبلوماسية الجماعية فشل آخر لهذا الاسلوب الدبلوماسى ، ولكن على المستوى العربى وتمثل هذا الفشل فى اعلان بريطانيا فى خريف ١٩٤٧ عن عزمها على انتهاء انتدابها على فلسطين بحول ١٤ مايو ١٩٤٨ وعرض القضية على الامم المتحدة التى اصدرت قرارا بتقسيم فلسطين رغم معارضة الشعب الفلسطينى وكافة الدول العربية ، وهنا أيضا كشف الاستعمار الأمريكى عن معاداته لحركات التحرر العربية ، كما اتخذ الاتحاد السوفييتى موقفا معاديا للحكومات العربية (المرجعية) . رغم ذلك كان عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للامم المتحدة مفيدا لمصر وغيرها من الدول الصغرى فى أنه كشف لها عن أهمية التكتل فى مواجهة السياسات الاستعمارية للدول الكبرى ، كما أخذ التكتل شجع هذه الدول الصغرى على اتباع سياسة عدم الانحياز ازاء الحرب الباردة (١١٩) .

وخلال الاعوام من ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩ كانت احداث القضية الفلسطينية تشغل أهم بنود الاهتمام المصرى - الشعبى والرسمى - بعد قضية الاستقلال . وجاءت هزيمة مصر والعرب فى صرب فلسطين منعطفا خطيرا فى سياسة مصر على المستويات الداخلية الاقليمية والعالمية . فقد عاشت مصر فترة من الاضطرابات بالغة العنف وعدم الاستقرار الحكومى ، وفقدان الشعب الثقة فى الحكومة (القصر والوزرات على حد سواء) ، الى ان انتهى الامر بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وانهيار ما سُمى « بالنظام الليبرالى » (١٢٠) .

وعلى المستوى الخارجى ، تركز الاهتمام الشعبى على شعار الغاء معاهدة ١٩٣٦ عن طريق « الكفاح المسلح » ، بعد ان اتضحت ابعاد التآمر الاستعمارى على مصر والعالم العربى عموما باصدار تصريح

مايو ١٩٥٠ (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا) بضمان الوضع الراهن في المنطقة لصالح اسرائيل . ولذلك اضطرت الحكومة الوفدية في ١٨ اكتوبر ١٩٥١ الى اعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ « باسم الشعب » وترتب على ذلك نشوب حرب تحرير شعبية ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس بتشجيع من الحكومة الوفدية . ولكن هذه الحرب الشعبية لم تكتسب فاعلية مؤثرة الا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ويقال عادة بأن تطورات القضية المصرية والقضية الفلسطينية في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ادت الى تقوية التوجهات العربية لسياسة مصر الخارجية بطريقة أكثر فاعلية . وهذا صحيح ولكن مع ملاحظة أن سياسة مصر العربية ، وكذلك سياسة الدول تجاه مصر ، لم تقم على اساس القناعة الايديولوجية الصادقة ولكنها انطلقت من منظور التنافس وتحولت جامعة الدول العربية الى ساحة لتصارع المحاور المتنافسة . والدليل على ذلك فيما يتعلق بمصر على الاقل انها اتبعت ، على المستوى الرسمي ، سياسة عربية من مذوجة : سياسة الوزارات وسياسة القصر . فقد وعى الملك - بغير علم الوزارة - الملوك والرؤساء العرب في « انشاص » في ١٩٤٦ وصدرت عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات لم يشارك فيها رئيس الوزراء أو وزير الخارجية . ودعا الملك أيضا مفتي فلسطين ، الحاج أمين الحسيني ، للجوء الى مصر دون علم رئيس الوزراء بأخطر من ذلك أن دخول مصر حرب فلسطين في ١٩٤٨ كان بناء على ارادة ملكية بالرغم من تحفظات بل ومعارضة الحكومة . وانعدم التنسيق بين سلطات الدولة في مصر فيما يتعلق بسياساتها العربية وسياساتها العالية على حد سواء . والدليل على ذلك أنه في أوائل ١٩٤٥ قابل الملك الرئيس الاميركي روزفلت وتبادل الرأي في علاقة مصر بالولايات المتحدة دون أن يصطحب رئيس الوزراء أو وزير الخارجية ، واتبعت نفس الاسلوب مع « ونستون تشرشل

رئيس الحكومة البريطانية • وفي الحقيقة فانه بعد اقالة وزارة الوفد في ١٩٤٤ ، حرص الملك على تدعيم سلطته المطلقة بحيث بات يشرف اشرافا فعليا على سياسة مصر الخارجية على النطاق العربي والعالمي •

ويقال أيضا انه بعد فشل مصر في مجلس الامن بشأن القضية المصرية وكارثة فلسطين اتجهت مصر الى سياسة الحياد أو عدم الانحياز في الحرب الباردة بين المعسكرين الامريكى والسوفيتى • والشاهد على ذلك موقف مصر من قضية كوريا في ١٩٥٠ وعدم تأييدها لسياسة الولايات المتحدة • وهو قول مردود عليه بأن سياسة عدم الانحياز تعنى اقامة علاقات متوازنة بين المعسكرين دون الارتباط سلفا بمعسكر أو بآخر ، أما موقف مصر من قضية كوريا فقد كان تعبيرا عن ابتعاد الحكومة المصرية ازاء السياسة الامريكية المؤازرة لبريطانيا والمناصرة لاسرائيل ، أكثر من كونه تعبيرا عن اتجاه حيادى تجاه الحرب الباردة ، فقد ظلت مصر في دائرة الانتماء الى المعسكر الغربى ، ولم ترفض فكرة ابرام تحالف عسكرى مع بريطانيا ، كما ان موقفها من قضية تمثيل الصين الشعبية في الامم المتحدة اتفق مع موقف الحكومة الامريكية (١٢١) •••• الخ • وفي الحقيقة فان توجه مصر نحو اتباع سياسة عدم الانحياز لم يتحقق الا بعد اشتراكها في مؤتمر باندونج و ابرام صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا في ١٩٥٥ •

من كل ما تقدم يتضح لنا أنه في الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ ، اتسعت آفاق سياسة مصر الخارجية لتتجاوز هدف تسوية « القضية الوطنية » الى القيام بدور مؤثر في العالم العربى ، ومحاولة الانفتاح على العالم الاسيوى (قضية اندونيسيا) ، ومحاولات محدودة للمشاركة في القضايا العالمية (كوريا ، الهند الصين ، نزع السلاح •••• الخ) • ولكن من الملاحظ أيضا ان مصر لم تتمكن من التخلص تماما من وصاية بريطانيا على سياستها الخارجية

ويرجع ذلك الى تفاعل عدة عوامل داخلية واقليمية وعالمية نوجزها فيما يلي :

١ — على المستوى الداخلى ، تضافرت عدة عوامل على اضعاف سياسة مصر الخارجية :

(٤) الانشطار الذى صاحب الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢ ، وما ترتب على ذلك من عدم استقرار وزارى (اربعون وزارة اى بمعدل وزارة كل تسعة شهور) •

(ب) ازدواجية عملية صنع القرار فى مجال العلاقات الخارجية بين الوزارات والقصر •

(ج) ضعف مصر عسكريا وتبعيةها الاقتصادية للعالم الرأسمالى

(د) الانفصام بين « القاعدة الشعبية » و « القمة » التى كانت مثل طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين والقصر ، وذلك فى الجزء الاكبر من الحقبة موضوع الدراسة ، فبدلا من قيام الحكومات بالتلاحم مع الشعب ، عمدت الى أسلوب القهر نحمية مصالحها الطبقية الخاصة أو تحت ضغط السلطات الاحتلال البريطانى • وقد ادى ذلك بطبيعة الحال الى ضعف مركز الحكومة التفاوضى فى مواجهة الجانب البريطانى • ولكن من ناحية أخرى ، فان هذا الانفصام حمل فى طياته بذور التغير ، فقد ادى الى قيام جماعات رافضة للنظام ومنها جماعة « الضباط الاحرار » التى قامت بثورة يوليو ١٩٥٢ بمؤازرة شعبية واسعة النطاق •

٢ — على المستوى الاقليمى : بالرغم من احرار تقدم ملموس فى توجهات مصر العربية ، فان « التضامن العربى » لم يستند الى رؤية ايدىولوجية محددة للشعوب العربية ، ولكنه ارتكر على فكرة « المصلحة » التى كانت تعنى مصلحة الطبقات الحاكمة • وهكذا تحول اهم مظهر من مظاهر التضامن العربى وهو جامعة الدول العربية الى

ساحة لخلق محاور متنافسة تبعا لتعارض مصالح الدوائر الحاكمة ، وقد
ظهرت هذه الانقسامات حتى بصدد قضية مصيرية مثل القضية
الفلسطينية •

٣ - **على المستوى العالمى :** لم يكن النظام الدولى يسمح حتى
منتصف الخمسينات بأن تقوم الدول الصغرى ، ومنها مصر ، بدور
يذكر فى ادارة وتوجيه العلاقات الدولية •

وهكذا فان التفاعل بين التوازنات الداخلية والاقليمية والدولية ،
ان كان قد فتح آفاقا جديدة امام سياسة مصر الخارجية ، الا أن فى
ذات الوقت فرض على جانبها الحركى قيودا عديدة معوقة احيانا ومائعة
احيانا أخرى •

الهوامش

١ - في الحقيقة ، ان الحكم على هذه الحقبة بانها « ليبرالية » يتوقف على المعيار الذى يستخدمه الباحث . فمن وجهة نظر شكلية ، فان دستور ١٩٢٣ انطلق في مقومات المذهب الليبرالى : فقد أكد مبدأ سيادة الامة ، وإقام نظاما برلمانيا يقوم على مبدأ توزيع السلطات العامة والتوازن والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واستقلال السلطة القضائية ، كما أكد مبدأ الحريات والحقوق الفردية للسياسية والاقتصادية ، ومن ثم اعترف بالتمتع بالحزبية وحكم الاغلبية .

ولكن من وجهة نظر موضوعية ، وخاصة بالنظر الى الممارسة الفعلية ، فان وصف هذه الحقبة « بالليبرالية » ينطوى على قدر كبير من التجاوز ، لأن دستور ١٩٢٣ عكس في الحقيقة صيغة توفيقية بين تيار استبدادى ممثلا في الملك وقوى سياسية مساندة له ، وتيار ديمقراطى ممثلا في الناطم البرلماني وقوى سياسية أخرى مساندة له تركزت في النهاية على ارادة الامة التي تجسدت أساسا في حزب الوفد باعتباره صاحب الاغلبية الشعبية الساحقة . وبالنظر الى الممارسة الفعلية ، فان الظروف التي طبق فيها دستور ١٩٢٣ وطبيعة العلاقة التي نشأت بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد (القصر والاحزاب والانجليز) .. نلاحظ ان هذه الحقبة شهدت سلسلة متصلة من الأزمات الدستورية ادت الى تفسخ ، ان لم يكن انهيار الحياة الديمقراطية ، فحزب الوفد لم يتول السلطة بمفرده الا مدة تقل عن ثلاث سنوات ، وتولت مقاليد الحكم طوال الجزء الاكبر من هذه الحقبة احزاب صغيرة بعيدة تماما عن التمثيل الشعبى وكانت دائما على استعداد لانتهاك الدستور وتعطيل الحياة النيابية وتزوير الانتخابات واتباع اساليب القمع والاعتماد على القصر والانجليز للوصول الى الحكم . وقد بلغ الامر الى حد إلغاء دستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور ١٩٣٠ الذى استمر تطبيقه حتى ١٩٣٥ والذى يعتبر بكل المقاييس نكسة في التطور الديمقراطي . وحتى في الفترات الوجيزة التي تولى فيها الوفد السلطة ، فان ممارسته للديمقراطية لم تخلو من الشوائب ، فقد استخف باحزاب المعارضة ولم يحترم دورها في الحياة النيابية ولم يتعامل معها على انها جزءا من العملية الديمقراطية ولكن باعتبارها جماعات مارقة على ارادة الامة . ويضاف الى ذلك انه لم يكن لجميع الاحزاب المصرية سياسات

اجتماعية واضحة المعالم بسبب انشغالها بقضية الكفاح ضد استعمار في جانب وصف التركيب الطبقي للمجتمع المصري في جانب آخر . وقد ادى ذلك الى ظهور تيارات وحركات الرفض الاجتماعى والاقتصادى والسياسى (الاخوان المسلمون ، مصر الفتاة ، الحركات الاشتراكية والشيوعية) معادية للديمقراطية الليبرالية .

راجع في تقييم النظام المصرى خلال الحقبة محل الدراسة : د / على الدين مائل ، السياسة والحكم في مصر : العهد البرلمانى - ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، مكتبة الشرق ، القاهرة ١٩٧٧ .

٢ - د / جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، المطبوع الفانى ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٧١٨ .

٣ - محمد حسنين هيكل في تقديمه « الملفات السويس » ، جريدة الاعرام ، ١٩٨٦/٩/٢٦ ، ص ٧ .

٤ - ان مبعث هذه النظرة ربما يرجع الى الرغبة في توضيح دور ثورة يوليو ١٩٥٢ في مجال السياسة الخارجية وغيرها في المجالات على حساب ماتم في انجازات قبلها .

٥ - د / جمال الدين سعيد ، للتطور الاقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، القاهرة ١٩٥٥ .

٦ - د/عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ ، نفس المؤلف ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ ، دار الوطنى العربى ، بيروت (بدون تاريخ نشر) ، شهدي عطيه للشاسمى تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ : ١٩٥٦ ، للدار المصرية للكتب ، القاهرة ١٩٥٧ ، عبد الرحيم مصطفى ، حركة للتجديد الاسلامى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، د / امال للسبكى ، التيارات السياسية في مصر : ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، طارق البشرى ، للحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، دار المشرق ، بيروت والقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ .

TOYNBEE, A. J.: *The Islamic World Since the Peace* - V
Settlement, Survey of International Affairs 1925,
Vol. I, O.U.P., London 1927; Sekaly, A.: «Les Deux
Congrès Musulmans de 1926», in *Revue du Monde
Musulman*, Tome 64, 1926, pp. 1-219; MASSIGNON,
L.: «L'Entente Islamique Internationale et les deux
Congrès Musulmans de 1926», in *Revue des Sciences
Politiques*, Paris, 41e année, 1926, pp. 481-485.

EL-SANHOURY, A.: *Le Califat, son évolution vers une* - A
Société des Nations Orientales, Librairie Orienta-
liste, Paul Genthner, Paris 1926, p. 512.

٩ - انديس صايغ ، الفكرة العربية في مصر ، مطبعة هيكل الغربي ، بيروت
١٩٥٩ .

١٠ - نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ على ما يلي :

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال
في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقات بين حكومة
جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية ، فيوجب هذا
تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات
سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (باتقرار
الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع
سكان مصر ، تلغى الاحكام العرفية التي اعلنت في ١١/٢/ سنة ١٩١٤ .

٣ - الى أن يحين الوقت الذي تسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة
الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتية بيانها ، وذلك بمفاوضات
ودية غير مشروطة بين الطرفين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى
هذه الامور وهي :

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل عدوان أو تدخل أجنبي مباشر أو
بالوساطة .

(ج) حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه ، .

١١ - محمد شفيق غريال ، تاريخ المفارضات المصرية البريطانية ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٢ ، د/ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ - ١٩٣٦ مرجع سابق ، ص ٤١٥ - ٥٠٥ ، ٦١٥ - ٧٣٠ .

BAVMONT, M. : La Faillite de la Paix (1918-1939), - ١٢
Tome I, De Rethondes à Shesa (1918-1935), P.U.F.,
Paris, 1951, pp. 287-394; GATHORNE - HARDY,
G.M. : A Short History of International Affairs, 1920
to 1938, O.U.P., London, 1939, pp. 139-253.

WALTERS, F.P. : A History of the League of Nations, - ١٣
D.U.P., London, 1960, pp. 579-585; BELOFF, M. : The
Foreign Policy of Soviet Russia, 1929-1941, Volume I,
O.U.P., London, 1956, pp. 128-137.

(١٤) استعرضنا هذا الوصف من عنوان كتاب « وليم فولبرايت » عن
السياسة الامريكية خاصة تجاه امراكا اللاتينية وفييتنام :

FULBRIGHT, J.W. : The Arrogance of Power, A Pelican Book,
1970.

١٥ - ابراهيم امين غالى ممقتل السردار والمؤامرة البريطانية في السودان،
مجلة السياسة الدولية ، المعداد ٣٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ٧٤ - ١٠٩ .

(١٦) د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطني في مصر ، ١٩١٨ -
١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ - ٤١٤ .

١٧ - نفس المرجع ، ص ٤٨٠ .

١٨ - نفس المرجع ، ص ٦٩٣ .

١٩ - د/راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى في مصر في
في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، د/ أمين مصطفى
عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث ، مكتبة الانجلو
المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، د/ جمال الدين محمد سعيد ، الطريق الى
الاشتراكية : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٢ ،
ص ٤٥ - ٢٥٤ .

CROUCHLY, A.E. : *The Economic Development of Modern Egypt*, Longmans, Green and Co., London 1938; Abdul-Hamid Sidky : *L'Egypte économique d'aujourd'hui*, Thèse, Poitiers, 1931; Ali Soliman : *L'Industrialisation de l'Egypte*, Thèse, Lyon 1932; BERQUE, J. : *L'Egypte : Impérialisme et Révolution*, Gallimard, Paris 1967, pp. 296 - 451. ISSAWI, Ch. : *Egypt : an economic and social analysis*, 1947.

LAQUEUR, W.Z. : *The Soviet Union and the Middle East*, Routledge and Kegan Paul, London 1959, p. 97 - 99.

٢١ - د/عبد الحكيم الرفاعى ، «تأثير الازمات النقدية الانجليزية في النظام
النظام النقدى المصرى» ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الاولى -
العدد الخامس ، نوفمبر ١٩٣١ ، ص ٧٦٦ - ٨٤٦ .

٢٢ - د/زكى عبد المتعال ، «تجارة مصر الخارجية في الثلاث سنوات
الاخيرة» ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية - العدد الخامس ،
نوفمبر ١٩٣٢ ، ص ٦٤٣ - ٦٩٧ .

٢٣ - د/جمال الدين محمد سعيد ، مرجع ، ص ٩٥ .

٢٤ - نفس المرجع ، ص ٩٦ .

٢٥ - د/عبد الحكيم الرفاعى ، «حماية صناعة السكر في مصر» ، مجلة
مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الاولى - العدد الرابع ، يونيو ١٩٣١ ،
ص ٦١١ - ٦٤٨ .

٢٦ - طارق البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

٢٧ - صحيح ان « مشروع القرش » حقق لصاحبه ، احمد حسين ، شعبية كبيرة اتخذها ركيزة لتأليف جمعية مصر للفتاة في ١٩٣٣ والتي تحولت الى حزب مصر الفتاة في ١٩٣٧ ، ولكن ذلك لا يبرر الحكم القاسى الذى اطلقه الدكتور عبد العظيم رمضان على هذا المشروع بوصفه « فكرة ديماغوجية » . راجع تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٧٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الاول ، ص ١٨٢ .

٢٨ - د/ عبد العظيم رمضان ، « الجيش المصرى في ظل الاحتلال البريطانى الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩١٩) » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٩ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ٦ - ٤٩ ، نفس المؤلف « بريطانيا ولزعة الجيش المصرى المصرى في التشريعات » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٩ ، يناير ١٩٧٥ ، ص ١٠٠ - ١٢٣ .

٢٩ - نفس المراجع الواردة تحت رقم (٦) ، بالاضافة الى كتاب د / على الدين هلال عن السياسة والحكم في مصر ، مرجع سابق .

٣٠ - د/ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

٣١ - احمد عبد المجيد ، قناصل الدول ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٤٠ .

٣٢ - د/ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٦١ .

٣٣ - نفس المرجع ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

٣٤ - نفس المرجع ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

٣٥ - نفس المرجع ، ص ٣٦٢ ، د/ يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجية (١٩٣٦ - ١٩٤٢) » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٠ ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

٣٦ - وقد رفضت الدول دعوة مصر الى مؤتمر لوزان في ١٩٢٣ الذى اعتمد معاهدة الصلح مع تركيا ، كذلك حذرت بريطانيا فى نوفمبر ١٩٢٤

السكريتر العام لعصبة الأمم من قبول توقيع مصر على « بروتوكول جنيف » لعام ١٩٢٤ والخاص بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وكانت جمعية العصبة قد قررت ان تفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول لغير الدول الاعضاء في العصبة ، راجع د/عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ و ٤٧١ .

٣٧ - وقد اشرنا فيما سبق الى مثال لذلك في موقف مؤتمر الاتحاد البرلاني الدولي في ١٩٢٨ . ونضيف هنا الدعاية المصرية اثناء انعقاد مؤتمر الصلح في ١٩١٩ ، والدعاية الوفدية في بريطانيا في ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ - ٢١٥ ، ٦٩٣ - ٦٩٦ ، ٧٠٢ - ٧٠٣ .

٣٨ - انيسرته صايغ ، مرجع سابق ، عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سابق ، د/امال السبكي ، مرجع سابق .

BIBB, H.A.R., *Modern Trends in Islam*, Ghicago University Press, 1947; IDEM, *Whither Islam ? A Survey of Modern Movements in the Moslem World*, Victor Gollancz Ltd., London, 1932.

٣٩ - د/عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٨٣ .

GIBB, H.A.R., «The Islamic Congress at Jerusalem in ٤٠ December 1931», in *Survey of International Affairs* 1934, D.U.P., London 1935, pp. 99 - 109.

٤١ - لم يبحث مؤتمر ١٩٣١ موضوع الخلافة بصورة مباشرة ، ولكنه تدول بشأن موضوعات عامة مثل التضامن الاسلامي ، ونشر الثقافة الاسلامية، والحناء عن الاماكن المقدسة (القدس) ، المحافظة على تقاليد الاسلام ، وانشاء جامعة اسلامية في القدس .

٤٢ - ان تنصيب الشريف حسين ملك الحجاز نفسه خليفة للمسلمين في ١٩٢٤ أحدث رد فعل عنيف من جانب الملك فؤاد في مصر ، والملك عبد العزيز بن سعود في نجد ، ومسلمي الهند ، هذا فضلا عن معارضة تركيا لمودة الخلافة من حيث المبدأ .

٤٣ - أعلن سعد زغلول عن رأيه في محاولة إقامة الخلافة من جديد فوصفها

بانها « محاولة خيالية » ، وانها « مخوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها » ،
وانها تقضى على « السياسة العملية » . وظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق
(وكانت له صلة وثيقة بحزب الاحرار الدستوريين) عن « الاسلام و اصول الحكم »
جاء فيه الخلافة ليست نظاما دينيا د/عبد العظيم رمضان « المرجع السابق ، ص
٥٨٥ - ٥٨٦ » .

٤٤ - حتى الحزب الوطنى وهو من اكثر الاحزاب الداعية للوحدة الاسلامية
انضم الى حزب الاحرار لحستوريين وحزب الوفد للتنديد بمحاكمة الشيخ على
عبد الرازق بواسطة هيئة كبار العلماء ولخراجه من زمرة العلماء والمطالبة بفصله
من منصب القضاء الشرعى الذى كان يتولاه نفس المرجع ، ص ٥٨٨ .

٤٥ - GIBB, H.A.R., «The Islamic Congress at Jerusalem»,
op. cit., p. 101 - 103.

٤٦ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

٤٧ - أحمد طربين ، للوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ ، ص ١٩٢ نقلا عن
طارق للبشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

٤٨ - لا نعتقد - كماذهب الدكتور محمد انيس - أن استراتيجية ايطاليا
العليا بعد استيلائها على الحبشة ، كانت تنطلق الى الاستيلاء على السودان ومصر
لربط ممتلكاتها في شمال افريقيا بامبراطوريتها في شرق افريقيا (ثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٦٤ ، نقلا عن د/عبد الملك عودة ، « رأى العام المصرى
والحرب الاثيوبية الايطالية » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩ ، يناير
١٩٧٠ ، ص ٤٣) . فان مثل هذا التخطيط الاستراتيجى من شأنه حتما
اشغال نيران الحرب بين ايطاليا وبريطانيا في وقت لم تكن فيه ايطاليا
مستعدة لخوض غمار حرب كبرى ، خاصة وانها لم تكن واثقة بعد
من مساندة المانيا عسكريا لها بسبب قضية اللوسا . هذا الهدف
الاستراتيجى البعيد ربما طرأ على خاطر بغض الاستثمار بين الايطاليين
بعد دخول ايطاليا طرفا في الحرب العالمية الثانية الى جانب المانيا ،
ولكنه بالقطع لم يكن قائما في ١٩٣٥ - ١٩٣٦ عندما استولت ايطاليا على
الحبشة . فقد كان محف ايطاليا وقتذاك قاصرا على تحويل الحبشة الى
مستعمرة اسكان ايطاليا وربط مستعمرتى الصومال الايطالى واريتريا عن

طريق ضم الحبشة اليهما وتكوين امبراطورية ايطالية متصلة وقوية في شرق افريقيا يمكن الدفاع عنها بطريقة افضل . وفيما يتعلق بالصراع الايطالي . للجيش ودور عصبة الامم ، راجع الدراسة المستفيضة :

MANDELSTAM, A.N., *Le Conflit Italo - Ethiopien devant la Société des Nations*, Librairie du Recueil Sirey, Paris, 1937.

٤٩ - هذا لا ينفي وجود اعتبارات أخرى مثل الشعور بالتضامن الديني في جانب المسيحيين والمسلمين على حد سواء ، والشعور بالخطر الذي يهدد مياه النيل عن طريق تحكم ليطاليا في بحيرة تانا ، أو معارضة الظاهرة الاستعمارية عموماً . راجع في ذلك :

د / عبد الملك عودة ، المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٥٧ .

٥٠ - د / مصطفى الجفناوي ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٧٥ نقلاً عن د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٧٧٧ .

٥١ - لم يشترك الحزب الوطني في حيث المناوضة عملاً بمبدأه : « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » .

٥٢ - د / يونان لبيب رزق ، « الدبلوماسية الوفدية وعصبة الامم » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٣ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ١٣٤ - ١٣٧ .
٥٣ - د / يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجية » ، مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٧ .

٥٤ - راجع نص الاتفاق المذكور في :

HUREWITZ, J.C., *The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record*, Vol. 2, Second edition, Yale University Press, 1979, pp. 522 - 527.

٥٥ - د / محمد جمال الدين السدي ، د / يونان لبيب رزق ، د / عبد العظيم رمضان : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣١ .

٥١ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧
- ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الاول ، ص ٦٦ .

٥٧ - نفس المرجع ، ص ٩ .

٥٨ - د / محمد جمال الدين المسدي وآخرون ، مصر والحرب العالمية الثانية .
مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

٥٩ - نفس المرجع ، ص ٢١ و ٧٠ .

٦٠ - ان ما ذكره الكونت شيانو ، وزير خارجية ايطاليا ، بأنه كانت
هناك اتصالات بين سفيرى مصر وايطاليا في برلين حول مساندة المحور لمصر في
حالة قيام الحرب بين دول المحور وبريطانيا ، وكذلك فان الزيارة الخاصة
التي قام بها للمارشال بالبو ، حاكم ليبيا للقاهرة ، واستقبال الملك فاروق
له ، لا تنهض دليلا على ازدواجية سياسة مصر الخارجية . راجع د / عبد العظيم
رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ،
الجزء الاول ، ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .

٦١ - نفس المرجع ، ص ٢١١ - ٢١٥ .

٦٢ - طارق البشرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ - ٢٥٢ ، انيس صايغ ،
مرجع سابق ، ص ٢٣٩ - ٢٦١ .

٦١ - د / محمد جمال الدين المسدي وآخرون ، وجع سابق ، ص ٣٧ .

٦٤ - نفس المرجع ، ص ٢٢٢ .

٦٥ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ -
١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الاول ، ص ٧ .

٦٦ - راجع بصفة عامة : د / محمد جمال الدين المسدي ولخسرون ،
مرجع سابق ، ص ١٠٤ - ٢٥٧ ، د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة
الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق الجزء الثانى .

LUGOL, J.: *Egypt and World War II*, Souété Orientale de
Publicité, Cairo 1945, KIRK, G.: *The Middle East in the War*,
Survey of International Affairs, 1939-1946, O.U.P., London, 1953.

٦٧ - د / محمد جمال الدين المسدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ -
١٥٣ ، د / يونان لجيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مرجع سابق ،
ص ٤٢٠ .

٦٨ - J LUGOI, op. cit., p. 35.

٦٩ - د / يونان لجيب رزق ، « إدارة سياسة مصر الخارجية (١٩٣٦ -
١٩٤٢) » ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

٧٠ - في مارس ١٩٣٩ انضمت ألمانيا حكومة بولندا بضرورة تسوية
تضحية وانزع والممر ، وأبرمت ألمانيا معاهدة تحالف مع إيطاليا في مايو ١٩٣٩
(ميثاق الفولاذ) ، وفي ٢٣ أغسطس تم التوقيع على ميثاق الصداقة والتعاون
المتبادل بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي . ومن ناحية أخرى ، قامت القوات
الإيطالية ، في أبريل ١٩٣٩ ، باحتلال ليبيا ، وانضمت جمعية تأسيسية
تحت حماية قوات الاحتلال وقررت عزل الملك زوغو وتقديم التنازل الألباني
إلى ملك إيطاليا . وهكذا أصبحت ليبيا جزءاً من الإمبراطورية الإيطالية .

٧١ - منها إحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين ، وحماية
الأسرار العسكرية ، وإنشاء نظام لتفتيش السفن في الموانئ المصرية ، وإنشاء
القوات الرابطة من المجندين الذين يزدنون على حاجة الجيش العامل . وجعل
مهمة هذه القوات في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وإداء
المهام العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال ٠٠٠ للـ .

٧٢ - تم وضع الموانئ المصرية تحت رقابة السلطات البحرية البريطانية ،
وفرض الرقابة على البريد والبرق والهاتف والصحف بالاشتراك مع السلطات
البريطانية . وبعد مضي شهرين تقريباً على ابتداء الحرب ، صرح الجنرال
مكريد ، رئيس البعثة العسكرية البريطانية أن الدفاع الساحلي كله
قد أصبح في أيدي الوحدات المصرية ، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية
البعثة ، بما أن الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام ، جنباً إلى جنب
مع الوحدات البريطانية في الصحراء الغربية ٠٠٠٠ إلخ . عبد العظيم
رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ،
رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ،
الجزء الثاني ، ص ١٠ - ١١ ، ٣٨ - ٤٠ .

LUGOL, op. cit., p. 34 - 35.

- ٧٣

٧٤ - د / محمد جمال الدين المسدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٦٤

٧٥ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧
- ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٤٥ - ٤٧ .

٧٦ - د / يونان لبيب رزق ، « إدارة سياسة مصر الخارجية » ، مرجع
سابق ، ص ٢٨ .

٧٧ - طالبت المذكرة الى الحكومة البريطانية ان تحدد موقفها من مصر
تقديرًا لتضحياتها في سبيل المجهود الحربي البريطاني ، واشترطت لاستمرار
التعاون بين الدولتين ان تستجيب بريطانيا للمطالب التالية :

اولا : ان تصرح الحكومة البريطانية انه بعد انتهاء الحرب وإبرام
معاهدة الصلح بين الأمم المتحاربة ، تنسحب القوات البريطانية من الاراضي
المصرية .

ثانيا - ان تشترك مصر اشتراكا فعليًا في مفاوضات الصلح .

ثالثا - بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب ان تدخل بريطانيا ومصر
في مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان .

رابعا - تنازل الحكومة البريطانية عن الاحكام العرفية التي افسحت
المجال امام حكومة علي ماهر لقمع ارادة الامة و حتى اصبح المصريون في عهد
الاستقلال ، وكانهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت في تصريف شئون
بلادهم ، .

٧٨ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ -
١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٤٨ - ٤٩ .

٧٩ - لرغمت دول البلطيق الثلاث - استونيا ، ولاتفيا وليتوانيا -
على إبرام موافيق عدم اعتداء وتعاون متبادل مع الاتحاد السوفيتي
والاعتراف له باقامة قواعد بحرية وجوية وذلك في ٢٩ سبتمبر و ٥ و ١٠
اكتوبر ١٩٣٩ على التوالي . كما احتلت القوات للسوفيتية فنلندا وارغمتها
على إبرام معاهدة صلح في مارس ١٩٤٠ . وبعد هزيمة فرنسا ، سارع

الاتحاد السوفييتي الى اتخاذ تدابير اضافية في منطقة البلطيق تحسبا لمواجهة عسكرية حتمية مع المانيا فقام باحتلال دول البلطيق الثلاث وارغمها على الاندماج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (ليتوانيا في اول اغسطس ، ولاتفيا في ٥ اغسطس ، ولستونيا في ٨ اغسطس ١٩٤٠) * ومن ناحية أخرى ، اتخذ الاتحاد السوفييتي عدة مبادرات في منطقة الدانوب والبلقان لتوطيد وضعه الدفاعي في الجنوب وذلك بمحاولة بسط سيطرته على رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا * راجع في ذلك :

DALLIN, D.J.: *Soviet Russia's Foreign Policy, 1939-42*, Yale University Press, 1942, pp. 112-198; SCHUMAN, F.L.: *Night Over Europe*, Alfred A. Knopf, New York, 1941, pp. 397-427.

(٨٠) كان هتلر جادا « في عرضه الصلح على بريطانيا بعد هزيمة فرنسا » ومن دلائل هذه الجدية ان هتلر ، على خلاف اسلوبه المعتاد ، لم يكن قد وضع خططا عسكرية لغزو الجزر البريطانية *

SHIRER, W.L.: *The Rise and Fall of the Third Reich*, - ٨١
Pan Books Ltd., London 1969, pp. 896-906; BULLOCK
A.: *Hitler, a Study in Tyranny*, Penguin Books, England, 1971, pp. 588-589, 592-593.

SPROUT, H. & M.: *Foundations of International* - ٨٢
Politics, D. Van Nostrand Company, Inc., Princeton
1966, pp. 316-339.

٨٣ - يرجع هذا الفشل الى اختلاف نوعية القتال في « معركة بريطانيا » وهي نوعية لم تكن مألوفة للعسكرية الالمانية ولم تكن مستعدة لها الاستعداد الكافي (الحرب البحرية) ، كما يرجع هذا الفشل الى قوة سلاح الجو البريطاني وتطوير اساليب جديدة للدفاع الجوي (الرادار) ، والى الدعم الامريكي لبريطانيا (تعويض خسائرها البحرية) ، والى التهديد السوفييتي المتزايد *

٨٤ - كانت الخطة متعذرة للتنفيذ حيث انها كانت تستلزم القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق عبر البحار وبالتالي كانت معرضة لضربات مؤثرة بل ومدمرة من جانب البحرية البريطانية وسلاح الطيران

البريطاني (بالرغم من البحرية الإيطالية وسلاح الطيران الإيطالي) • ومع ذلك توهمت الدوائر الحكومية البريطانية ان خطة استيلاء ألمانيا على حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الاوسط هي خطة حقيقية • راجع في ذلك :

TAYLOR, A.J.P. : English History, 1914 - 1945, Penguin Books, England, 1976, pp. 632 - 637.

٨٥ - فكر هتلر في غزو الاتحاد السوفيتي منذ يوليو ١٩٤٠ ، ووافق على خطة للغزو في يوم ١٨ ديسمبر ١٩٤٠ رحت اسم الشفرة BARBAROSSA

وحدد لتنفيذها شهر مايو ١٩٤١ • راجع في ذلك :

SHARER, op. cit., pp. 953 - 956 & 969.

٨٦ - WISEKEMANN, E. : The Rome-Berlin Axis, The Fontana Library, London, 1969, pp. 267 - 268.

ان هذا التصريح كان جزءا من حرب ادعائية ولم يعبر بصدق عن نوايا الحكومة الإيطالية • فني محادثاته مع نازيه الالماني حدد وزير الخارجية الإيطالي اهداف دولته التي شملت الاستيلاء على الصومال الفنسي والبريطاني وعدن وبريم وسقطرة في مدخل البحر الأحمر ، والحلول محل بريطانيا وابرام معاهدات تحالف مع سوريا ولبنان وفلسطين وامارة شرق الاردن ، والمشاركة في استغلال بترول الشرق الأوسط ، الخ • راجع في ذلك :

TOYNBEE, A. & V. : Hitler's Europe, Survey of International Affairs, 1939 - 1946, O.U.P., London 1954, p 287

٨٧ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٦ ، فرجع سابق ، للجزء الثاني ، ص ٥٧ •

٨٨ - نفس المرجع ، ص ٧٦ •

٨٩ - نفس المرجع ، ص ٩٩ •

٩٠ - لقد كان الدكتور أحمد ماهر أكثر ادراكا لواقع التوازن الدولي • فقد اظهر ايمانه العميق بانتصار بريطانيا • فقد اعلن في ١٦ أغسطس

١٩٤٠ ، ان الزمن ضد دولتي المحور اللتين بلغتا اقصى قوتيهما في بداية الحرب ، خلافا لا نجلتزا التي بدأت غير مستعدة ثم اخذت تستغل مواردها الاقتصادية الهائلة ومواردها من الرجال وسيادتها في البحار ، في العمل لكسب النصر والزمن حليفها » نفس المرجع ، ص ١٠٤ .

٩١ - نفس المرجع ، ص ٦٥ - ٦٦ .

٩٢ - د / يونان لبيب رزق ، « ادارة سياسة مصر الخارجية مرجع سابق ، ص ٣٠ » .

٩٣ - لقد تزامنت اتصالات الملك فاروق بدول المحور مع انتصارات القوات الالمانية في الصحراء الغربية ، راجع في ذلك ، د/ عبد العظيم رمضان الاتصالات المصرية السرية بدول المحور ، مرجع سابق ، ص ٤٣ - ٤٥ .

٩٤ - جماعة الاخوان المسلمين ، حزب مصر الفتاة ، جماعة على ماهر ، جماعة ضباط الجيش ، وجماعات سرية أخرى من الشباب البعيد عن الاحزاب التقليدية ، راجع في ذلك : د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ا ص ١٥٣ .

٩٥ - د / محمد جمال الدين المسدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

٩٦ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ص ٢٩١ - ٢٩٣ .

٩٧ - نفس المرجع ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧ .

٩٨ - KIRK, G., op. cit., p. 334.

٩٩ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ص ٣٦٣ .

Général CATROUX : Dans la bataille de la Méditer- ١٠٠
ranée, Julliard, Paris, 1949, pp. 283 291; 332 - 339;
410 - 428.

- ١٠١ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .
- ١٠٢ - راجع نص هاتين الوثيقتين في : كمال الغالي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ - ٢٦٢ .
- ١٠٣ - راجع في تقييم ميثاق جامعة الدول العربية من المنظور السياسي وتحليل المستوى التنظيمي للجامعة من حيث كونها أداة لتحقيق الفكرة القومية العربية ام عامل « معوق » لها يكرس التجزئة العربية :
MOUSKHELY, M.: «La Ligue des Etats Arabes», in
مجلة القاهرة والاقتصاد (القاهرة) ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ١٩ - ٨٦ من القسم
الافرنجى ،
- ANABTAWI, M.F.: Arab Unity in Terms of Law, Ph D
thesis, Groningen State University, Drukkerij Pasmaris, Den
Haag, 1962, pp. 69 - 9.
- جميل مطر و د / على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربى ، دراسة
في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،
الطبعة الثالثة ١٩٨٣ ، ص ١٣٧ - ١٥٦ .
- ١٠٤ FABUNMI, L.A.: The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, Longmans, London 1960, pp. 224 - 246.
- ١٠٥ - د / محمد جمال الدين المسدى وآخرون ، المرجع السابق ، ص
٢٥٧ .
- ١٠٦ - د / عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧
١٩٤٨ ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٢٠٢ .
- ١٠٧ - راجع نص المذكرة في مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ -
١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .
- ١٠٨ - نفس المرجع ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

١٠٩ - د / حامد سلطان ، « تقرير عن اعمال وفد مصر لدى مجلس الامن » ، مجلة للقانون والاقتصاد (القاهرة) ، يونيو ١٩٥٢ ، ص ١ - ٣٢٥ . وملحق بالتقرير جميع الوثائق المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والمصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ وحتى يناير ١٩٤٧ .

١١٠ - نفس المرجع ، ص ٢٩٨ .

١١١ - نفس المرجع ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

١١٢ - نفس المرجع ، ص ٣٠٨ و ٣١٠ - ٣١٢ .

١١٣ - طارق الشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

١١٤ - نفس المرجع ، ص ١٤٥ ، ١٥٠ - ١٥١ .

١١٥ - د / حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

REITZEL, W. : *The Mediterranean, its role in America's Foreign Policy*, New York, 1948, pp. 62 - 135; 165 - 185.

١١٧ - د / حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

١١٨ - نفس المرجع ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

FARAJALLAH, S.B. : *Le Groupe Afro-Asiatique dans le cadre des Nations Unies*, Librairie Droz, Genève, 1963, pp. 119 - 134, 139 - 230, 373 - 379; *Egypt and the United Nations*, Carnegie Endowment for International Peace, New York 1967; ABDUL WAHED AZIZ ZINDANI : *Arab Politics in the United Nations*, Sana'a University Publications, Y.A.R., 1977.

١٢٠ - طارق الشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٥٨١ .

FARAJALLAH, op. cit., pp. 340 - 350. ١٢١ -

« المناقشات »

تركز النقاش حول هذه الورقة في القضايا والتساؤلات الآتية : —

١ — ثار نقاش حول طبيعة النظام السياسي خلال الفترة ١٩٢٢ — ١٩٥٢ • وإلى أى مدى يمكن وصفه بأنه نظام ليبرالى ؟ • حيث أكد البعض على أنه كان مجرد واجهة للبرالية دون ان تكون ذات مضمون حقيقى • وقال آخرون بأنه كان ليبراليا بمعنى الحرية الاقتصادية ولم يكن ديمقراطيا بمعنى الحرية السياسية •

وقال فريق ثالث بوجود التمييز بين وجود الليبرالية كتنظيم سياسي / اقتصادى وبين توافر مقومات ومتطلبات هذا النظام سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قيمية أو مؤسسية ، الأمر الذى ينعكس على درجة النجاح / الفشل فى تشغيل هذا النظام •

٢ — أكد البعض على أهمية التوسع فى تحليل دور الجيش فى صنع وتوجيه السياسة الخارجية لمصر خلال هذه الفترة ، حيث لم ترد أية اشارة لدوره فى الورقة • وهنا ، طرحت بعض التساؤلات تتعلق فى بالأسس الاجتماعية للجيش ، وحجم المكون الاجنبى فيه ومسالك تأثير الجيش على السياسة الخارجية •

٣ — اتفق المشاركون على أن تحليل أوضاع مصر الاقتصادية خلال الفترة موضع الدراسة وتحليل انعكاساتها على سياسة مصر الخارجية لم يكن مستوفيا فى الورقة • وطرحت هنا العديد من التساؤلات مثل :

ما هو أثر تأسيس بنك مصر وافلاسه على السياسة الخارجية المصرية ؟ وما هو اثر الجاليات الاجنبية ، بقوتها الاقتصادية ، على السياسة الخارجية ؟ وكيف تكيفت مصر مع الأزمة الاقتصادية العالمية ؟

وما هو دور البرجوازية المصرية في التوجه العربى لمصر ؟

٤ - طرح أحد المشاركين سؤالاً مضمونه : ما هى أوجه اختلاف بريطانيا عن الدول والامبراطوريات التى حكمت مصر فى الفترات السابقة على تلك الفترة ؟ وهل كان من بين أهداف بريطانيا عزل مصر عن دائرتها العربية ؟ • وهل كانت بريطانيا من هذا المنطلق تسمى لدفع حركة مصر جنوباً حتى تتشغل بحدودها الجنوبية ؟

٥ - أثارت الورقة بعض الاستفهامات حول موقف • مصر من اسرائيل خلال هذه الفترة • وكيف فهم كل من القصر والحركة الوطنية الاحزاب اسرائيل ؟ •

وما هى الاساليب التى كانت مطروحة للتعامل معها ؟

يرتبط كل ذلك بما أثاره البعض حول مفهوم الامن الوطنى المصرى وعلاقته بمفهوم الامن القومى العربى • - وكلها مفاهيم وردت فى الورقة - فهل كان هناك تصور بالاساس حول ماهية الامن الوطنى المصرى ؟ وماهية الامن القومى العربى ؟ بما يعنيه ذلك من تحديد لمصادر الخطر ، واساليب المواجهة • فاذا كانت الاجابة نعم • فما هى مقومات وعناصر الامن القومى المصرى خلال هذه المرحلة ؟ وما هى مقومات وعناصر الامن القومى العربى ؟ • وما هى طبيعة العلاقة التداخلية بينهما ؟ • واذا كانت الاجابة بلا ، فمن الضرورى استخدام مفاهيم أخرى أكثر تعبيراً عن مضامين وخصوصية تلك المرحلة •

٦ - يلاحظ خلال هذه الفترة ان السياسة الخارجية كانت فى مجال اهتمام القوى السياسية والاحزاب الداخلية الى جانب القصر • فهل كان اهتمام هذه القوى فى الحصول على الاستقلال بنفس الدرجة ؟ وهل هناك من الوثائق ما يفيد فى الاجابة على هذا السؤال ؟ •

سياسات تعبئة الموارد

السياسة الخارجية لمصر في عهد جمال عبد الناصر

د. وودود بدران

تشير الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية الى ضعف الحدود التي تفصل بين دراسة السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدول . ويبدو هذا واضحا بصفة خاصة عند دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، وهى الدول التى تعاني من وجود فجوة ساحقة بين تطلعاتها ومواردها ، وبالتالي فقد اصبحت دراسة السياسة الخارجية لهذه الدول من المجالات التى يلتقى فيها أولئك المهتمين بدراسة النظم السياسية المقارنة وأولئك المهتمين بدراسة العلاقات الدولية ، فلا يمكن فهم التنمية في هذه الدول بمعزل عن وضعها وتوجهاتها في النظام الدولى المعاصر (١)، وبالمثل لا يمكن فهم السياسة الخارجية لها بمعزل عن انماط التنمية التى تتبعها . وإذا كانت دراسة التفاعل بين السياستين الداخلية والخارجية على جانب كبير من الاهمية في فهم السياسة الخارجية خاصة العالم الثالث بصفة عامة ، فان هذا التفاعل يكتسب أهمية خاصة في حالة تلك الدول النامية التى تعتبر سياستها الخارجية ومركزها الدولى محصلة للإنجازات التى يمكن ان تحققها داخليا ، فهذه الدول لا تنظر الى السياسة الخارجية بوصفها ادارة لخدمة سياستها الداخلية فحسب ، وانما ترى أيضا ان الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن ان تحققها تمكنها من القيام بدور مستقل وقيادى في النظام الدولى . بعبارة اخرى تصبح تعبئة الموارد داخليا وسيلة لتدعيم قدرة الدولة على تعبئة الموارد اقليميا ودوليا .

ويهدف هذا البحث الى دراسة السياسة الخارجية لاحدى هذه الدول النامية وهى مصر في عهد عبد الناصر . ان عبد الناصر لم ينظر الى السياسة الخارجية باعتبارها اداة لتنمية القدرات المصرية فحسب ، وانما نظر اليها كمحصلة للتنمية الوطنية فأكد

في الباب العاشر من الميثاق : « ان أى سياسة خارجية لاى وطن من الأوطان ليست الا انعكاسا أميناً وصادقاً لعمله الوطنى » • معنى ذلك ، أن عبد الناصر نظر الى السياسة الخارجية باعتبارها نتاج حجم ومستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى الداخلى • وتجدر الاشارة هنا الى ان اهتمام عبد الناصر بأثر التطورات الداخلية على السياسة الخارجية انما مرده الى رغبته فى قيام مصر بدور مستقل فى النظام الدولى (٢) •

وفى اطار فهم سلوك السياسة الخارجية المصرية فى عهد عبد الناصر كمحملة للاداء الداخلى وكأداة لزيادة القدرات المصرية ينقسم هذا البحث الى ثلاث اجزاء •

الجزء الاول : توجهات السياسة الخارجية المصرية ويتناول مفهوم عبد الناصر لاولويات الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية ورغبته فى احداث تغيرات جذرية فى النظام الدولى السائد ومفهومه لدور مصر فى هذا النظام •

الجزء الثانى : السلوك المصرى لتنمية القدرات ويتناول السلوك المصرى فى تعبئة الموارد داخليا واقليميا ودوليا •

الجزء الثالث : محددات السلوك المصرى ويتناول العوامل التى ساعدت ، أو حدت من امكانية تعبئة الموارد داخليا واقليميا ودوليا •

اولا : توجهات السياسة الخارجية المصرية •

يبدأ برنامج السياسة الخارجية بتوجه عام General Orientation للوحدة الدولية فى النظام الدولى ، ويقصد بالتوجه فى هذا الصدد الطابع العام والخصائص الاساسية لسياسة الوحدة الدولية كما يحددها صانع القرار بناء على ادراكه للعالم المحيط به • ويتضمن دراسة التوجه العام للسياسة الخارجية عدة عناصر

منها : أولوية الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية ، مفهوم صانعى القرار لدى التغير الذى يجب احداثه فى النظام الدولى والدور الذى يمكن ان تقوم به الدولة فى هذا الصدد (٣) . وفى دراستنا لتوجهات السياسة الخارجية المصرية سنعتمد على تحديد هذه التوجهات من خلال تصريحات الرئيس عبد الناصر (٤) والتي تناولت الابعاد الثلاث البالغة الذكر (٥) .

(١) الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية فى اولويات السياسة الخارجية المصرية .

إذا ما راجعنا اهداف السياسة الخارجية لدول العالم الثالث دصفة عامة، نجد أنها تتعلق أساسا بتحقيق هدفين هما : الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية . ويرى بعض الباحثين أن أهم ما يميز دول العالم الثالث بوصفها دول خاضعة Subordinato فى النظام الدولى هو المشكلة التى تواجهها فى ترتيب هذين الهدفين ، فىرى هؤلاء الباحثون أن اعطاء الاولوية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية Economic well being يؤثر سلبا على درجة استقلالها السياسى ، كما أن اعطاء الاولوية للاستقلال السياسى يؤثر سلبا على امكانيات تحقيق الرفاهية الاقتصادية (٦) . غير ان عبد الناصر اعتقد فى امكانية تحقيق هذين الهدفين جنبا الى جنب واعتبرهما هدفين متكاملين (١٨/ ١١/ ١٥٣) ، وان أعطى فى بعض الاحيان اولوية للاستقلال السياسى ، فمثلا أكد فى تصريح له فى ٢/ ٨/ ٥٤ ضرورة وضع اطار زمنى للاولويات وأكد نفس المعنى فى اعقاب النكسة ، حيث أعلن فى مارس ١٩٦٨ « ليس هناك الآن ولا ينبغي أن يكون هناك صوت أعلى من صوت الحركة .. ان المعركة لها الاولوية على كل ما عداها .. » .

ويرجع اهتمام عبد الناصر بالاستقلال السياسى الى نظرتيه للتاريخ السياسى المصرى على أنه سلسلة من الصراع من أجل الاستقلال الوطنى . وبالتالي فقد كان يرى ان على مصر ان تعمل من أجل تعزيز استقلالها وعدم خضوعها تحت نفوذ أية دولة أجنبية . (١٥/ ٤/ ٥٦)

واعتقد عبد الناصر أن مصدر التهديد الرئيسى للاستقلال السياسى هو الاستعمار الغربى واسرائيل والرجعية العربية وان اختلفت خطورة كل منها فى تهديد الاستقلال المصرى فى الفترة ٥٢ - ٧٠ ، ففى اعقاب الثورة لم تكن اسرائيل هى المصدر الاساسى لتهديد الاستقلال المصرى طبقا لعبد الناصر الذى كان اهتمامه الاساسى يتعلق بالتهديد الذى فرضه وجود قوات الاحتلال البريطانى والاستعمار الغربى ممثلا فى بريطانيا والولايات المتحدة ، أما اسرائيل والرجعية العربية فقد نظر اليهما على أنهما عملاء للاستعمار ، الا أنه رأى اسرائيل كخطر توسعى يخطط لدولة أكبر من حدودها تعمل على ان تتحول الشعوب العربية الواقعة من النيل الى الفرات الى مجموعة من اللاجئين (٢٥ / ٣ / ٦٤) . وبعد نكسة ١٩٦٧ اصبحت اسرائيل هى العدو الرئيسى ونادرا ما نظر عبد الناصر فى هذه الفترة الى أى نظام عربى كنظام معاد ، وان استمر فى اعتبار اسرائيل أداة أمريكية للسيطرة على الشرق الاوسط والقضاء على النظم التقدمية فى العالم العربى ، كما استمر فى النظر الى اسرائيل كدولة توسعية تسعى للسيطرة على المنطقة العربية (٢٣٤ / ٧ / ٦٩ - ٧٠ / ٥ / ١) .

واعتقد عبد الناصر أن تهديد استقلال مصر السياسى لا يكون بالضرورة تهديدا مباشرا ، لان وقوع أى بلد عربى تحت سيطرة الاستعمار يؤثر سلبيا على مصر وغيرها من البلدان العربية ، بينما تحرر أى بلد عربى من الاستعمار يمثل اضافة القوة لحركة التحرير العربية (٦١ / ٥ / ٨) .

واعتقد عبد الناصر ان مواجهة هذه التهديدات تتطلب القوة التى تمتلك الدول العربية العديد من مقوماتها ، فقال فى فلسفة الثورة « حين احاول أن احلل عناصر قوتنا ، لا أجد مفرأ من أن أضع ثلاثة مصادر بارزة من مصادرها يجب ان تكون أول ما يدخل فى الحساب ،

أول هذه المصادر أننا مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادي ومعنوي يمكن أن يربط بين مجموعة من الشعوب ، أما المصدر الثاني فهو أرضنا نفسها ومكانها على خريطة العالم ، ويبقى المصدر الثالث وهو البترول الذي يعتبر عصب الحضارة ... » وقد أكد عبد الناصر أن مصر والدول العربية يجب أن تعمل على تنمية قوتها من أجل القضاء على النزعات العدوانية الاسرائيلية (٥٥/١١/٢٦) ، وأشار الى أن هذه القوة يمكن أن تأخذ عدة مظاهر : التأييد المعنوي والسيكولوجي والشجاعة والموارد الاقتصادية والقوة العسكرية (فلسفة الثورة ١٦/٤/١٩٦٥) .

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، أكد عبد الناصر ضرورة تحقيق نمط التنمية المستقلة التي تعتمد اساسا على تعبئة الموارد المحلية ، حيث لا يمكن للاستقلال السياسي أن يتحقق بدون الاستقلال الاقتصادي . ويرتبط مثل هذا التصور بمفهوم للعلاقة بين العناصر السياسية والاقتصادية للقوة ، فالقوة السياسية في المجتمع هي تعبير خارجي عن مواقع القوة الاقتصادية (١٩٦٤/٣/٢٥) ، غير أن مفهوم لطريقة تحقيق التنمية الاقتصادية اختلف في الفترة التالية مباشرة للثورة وحتى أواخر ١٩٥٤ عنه في الفترة التالية ، ففي الفترة الاولى كان مفهوم عبد الناصر يتمثل في امكانية قيام الفئات الرأسمالية ورأس المال الاجنبي بدور هام في مثل هذه التنمية (٥٤/٤/٥٤) ، الا انه ابتداء من ١٩٥٥ بدا يركز على أهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ - الرغبة في تغيير الوضع الرهن في النظام الدولي

تختلف توجهات السياسة الخارجية للدول من حيث رغبتها أو عدم رغبتها في تغيير الوضع الراهن في النظام الدولي فبعض الدول توجه سياساتها الخارجية نحو المحافظة على الوضع الراهن في النظام الدولي Status Quo Orientation . ، بينما تتبنى دول أخرى توجهها

هدفه احداث تغييرات في النمط السائد للعلاقات الدولية Revisionist Orientation يتعلق مثل هذا التغيير بالاوضاع النظامية الدولية ونمط التحالفات الدولية وهيكل التعامل الاقتصادي وعلاقات القوة الدولية (٧) • وبالرغم من أن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث تهدف الى ادخال تغييرات في النظام الدولي السائد، الا أن عبد الناصر كان من بين القيادات التي استهدفت ادخال تغييرات جذرية بالمقارنة بغيره من قيادات هذه الدول • ويمكن توضيح ابعاد التغييرات التي ساندتها عبد الناصر من خلال متابعة خطابه في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة ، حيث أوضح ان هذه التغييرات تتعلق بالنقاط التالية :

- ١ - التخلص من الاستعمار لجميع أشكاله القديمة والحديثة •
- ٢ - تحقيق التوازن ما بين الشعوب من خلال : مراجعة عقيدة الامتياز القديمة ، رفع اسعار المواد الخام لتتناسب مع اسعار المواد المصنعة والتعاون الدول المتقدمة الدول النامية •
- ٣ - وقف عملية تعرض القوى الكبرى للتطور التاريخي للدول النامية •
- ٤ - تعديل ميثاق الامم المتحدة ليتلائم مع التطورات الدولية •
- ٥ - نزع السلاح بشكل كامل ونهائي •

(ج) دور مصر في النظام الدولي :

يقصد بالدور تلك الوظيفة التي تحددها الوحدة الدولية لنفسها ويتضمن ذلك تصور صانع القرار للمجالات الرئيسية التي تتمتع دولته بنفوذ فيها وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الاقليمي نتيجة قيامه بهذه الوظيفة (٨) •

ولقد اعتقد عبد الناصر أن مصر عليها أن تؤدي دورا رئيسيا على المستوى الاقليمي والدولي ، فأوضح في « فلسفة الثورة » ان المكان ليس حدود مصر السياسية فهناك مجموعة من الدوائر لا مفر لمصر من ان يدور حولها نشاطها تحقيقا للدور التاريخي الذي يبحث عن بطل « بل يخل الى ان هذا الدور قد ارهقه التحوال في المنطقة الواسعة الممتدة في

كل مكان حولنا ، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك وأن ننهض بالدور لأن احدا غيرنا لا يستطيع القيام به وفي النظام العربى ، كان عبد الناصر يرى أن دور مصر يتعلق بالتححرر من الاستعمار والقيام بدور القائد الاقليمى وقائد حركة التكامل العربى والمدافع عن العرب ، وقد اكد عبد الناصر هذا الدور حتى بعد نكسة ١٩٦٧ • وعلى المستوى النظام الدولى ، كان على مصر — من وجهة نظر عبد الناصر — أن تقوم بدور نشط على صعيد عدم الانحياز •

ثانيا : السلوك المصرى لتنمية القدرات :

يتضح من الجزء السابق ان عبد الناصر وضع اهدافا عريضة للسياسة الخارجية المصرية كان تحقيقها يتطلب قدرا كبيرا من الموارد غير المتاحة لمصر ، ورغم ذلك اعتقد بان هناك امكانية لتحقيق هذه الاهداف اعتمادا على تنمية وتعبئة الموارد المحلية والموارد الاقليمية والدولية •

ويتفق هذا المفهوم الناصرى مع الكتابات التى تناولت قضية تحليل القدرات Capability Analysis • ويتمثل جوهر هذا التحليل فى أن الموارد المتاحة لاية دولة ، وان كانت عاملا مساعدا فى تنمية قدراتها ، لاتعبر فى حد ذاتها عن قدرة الدولة ، فالسلوك الذى تتبعه الدولة لتنمية الموارد هو الذى يمكن أن يحول الموارد الى قدرات • وعلى سبيل المثال نلاحظ أن القدرات العسكرية لاتحددها فقط الموارد المادية والمالية والبشرية للدولة ، وانما تحددها أيضا عوامل أخرى من قبيل مستوى التصنيع وكفاءة الاجهزة الحكومية والروح المعنوية وامكانية الحصول على مساعدات أجنبية (٩) •

ومن هنا نجد أن فهم القدرات المصرية يتطلب دراسة الموارد المتاحة لمصر بعد الثورة والسلوك الذى اتبعه عبد الناصر لتنمية هذه الموارد • وتتعلق الموارد المتاحة لاية دولة ، والتى يمكن أن تؤثر على على سياستها الخارجية بعاملين أساسيين ، أولهما حجم الموارد ، وثانيها

الموارد التي يمكن للدولة ان تسيطر عليها وتوجهها لخدمة اهدافها على المستويات القومية والدولية (١٠) . واذا نظرنا ، في ضوء هذين العاملين ، الى الموارد المصرية في الفترة التي تلت الثورة ، نجد انها كانت محدودة ، فرغم كبر حجم سكان مصر نسبيا (٢١ مليون نسمة في عام ١٩٥٢) وتجانس هؤلاء السكان ، الا أن هذه الفترة شهدت ارتفاع معدلات الامية وسوء التغذية وانخفاض مستويات المعيشة ، فضلا عن فقر مصر من حيث الموارد المادية والطبيعية واعتماد اقتصادها على سلعة واحدة — وهي القطن الذي كان يمثل نسبة تتجاوز ٨٦٪ من الصادرات — على نحو جعل هذا الاقتصاد عرضة للتأثر بتقلبات الاسعار العالمية لهذه السلعة . اصف الى ذلك أن الدولة المصرية آنذاك لم تكن قد سيطرت بعد على بعض القطاعات الاقتصادية الهامة (البترولية — قناة السويس — التجارة الخارجية) والتي كانت موارد هامة ضرورية لتحقيق الاهداف القومية (١١) .

وازاء محدودية الموارد المتاحة ، اتجهت مصر لتبني سلوك من شأنه تنمية القدرات داخليا وخارجيا . وعلى الرغم من انه يمكننا تقسيم السلوك المصرى عبر الفترة الممتدة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ الى عدة فترات الا انه نظرا الى اختلاف المعايير التي يمكن على اساسها تقسيم هذه الفترة (فمثلا اذا اخذنا معيار السياسة الاقتصادية يمكن ان نقسم السلوك المصرى الى اربعة مراحل ١٩٥٢ — ١٩٥٦ ، ١٩٥٦ — ١٩٦١ ، ١٩٦١ — ١٩٦٨ ، ١٩٦٨ — ١٩٧٠ . أما اذا اخذنا معيار نشاط ومجال سلوك السياسة الخارجية فاننا نكون امام تقسيم تاريخى مختلف ، فيمكن ان نفرق ما بين ١٩٥٢ — ١٩٥٥ ، ١٩٥٥ — ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ — ١٩٧٠) فاننا لن نقسم هذه الفترة الى مراحل منفصلة وانما سنركز فقط على الانماط السلوكية المتبعة مع ابراز اهم التغيرات التي لحقت بالسلوك المصرى بالنسبة لهذه الانماط .

أولا : تعبئة الموارد الداخلية :

في إطار تنمية الموارد الداخلية يمكن لاي نظام سياسى ان يعمل على التخلص من الخصوم السياسيين والتعبئة الاجتماعية وبناء المؤسسات وتعبئة الموارد الاقتصادية (١٢) .

ولقد اتجه النظام المصرى فى الفترة التالية للثورة الى التخلص من الخصوم السياسيين من الاخوان المسلمين والشيوعيين ، كما قام بتوجيه ضربات متتالية ضد الطبقات الاقطاعية والرأسمالية والازراب السياسية والمعادين للنظام فى الجامعات وأوساط المثقفين عموما ، مما ترتب عليه التقليل من قدرة هذه الجماعات من ان تحد من حرية حركة النظام السياسى (١٣) .

وبعد التخلص من الخصوم السياسيين ، اتجه النظام الى تبنى برنامج تعبئة شاملة للطبقات العمالية والفلاحية والطبقة الوسطى كقاعدة أساسية له (١٤) . وقد أعطى هذا الوضع للنظام قدرة على القيادة واتخاذ القرارات بسرعة نسبيا وتنفيذها دون عائق من جانب الجبهة الداخلية ، خاصة وان هذه التعبئة اقترنت بتقييد المشاركة السياسية .

وبالاضافة الى ذلك ، لجأ النظام السياسى الى بناء وتطوير مؤسسات الدولة ، ويتوافق هذا السلوك مع ما اقترحه بعض الباحثين فى مجال التنمية مثل « هنتجتون » عن أهمية اقامة المؤسسات فى دول العالم الثالث (١٥) ، فمثل هذه المؤسسات يمكن ان تكون عنصرا لاستقرار النظام وتعبئة موارده . وعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات فى مصر فى الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ ، الا ان الثورة سعت الى الغاء بعضها والى ادخال تغييرات فى قيادة البعض الاخر من خلال عمليات التطهير ، كما عملت على انشاء مؤسسات جديدة لتقوم بمهام الدولة سواء فى تعبئة المواطنين أو التنمية الاقتصادية .

وفي المجال الاقتصادي عمل النظام المصري على تنمية الموارد الاقتصادية وعلى تدعيم سيطرة الدولة على هذه الموارد ، ففي قطاع الصناعة على سبيل المثال اتبعت الدولة استراتيجية احلال الواردات *Import Substitution Industrialization*

وهي الاستراتيجية التي اتبعتها العديد من دول العالم الثالث وعلى الرغم من أن الهدف الاساسي لهذه الاستراتيجية كان هدفا اقتصاديا الا انها توافقت أيضا مع الاتجاهات الاستقلالية التي كانت تلقى تأييدا شعبيا وخاصة منذ النصف الثاني من الخمسينيات (١٦)

ومن الملاحظ أن النظام السياسي المصري لم يتبع عقب الثورة مباشرة هذا السلوك القائم على السيطرة على القطاعات الاقتصادية والاساسية ، بل تبنى في ذلك الوقت سياسة تشجيع القطاع الخاص ورأس المال الاجنبى مع اقتصار نشاط الدولة على بعض الصناعات مثل الحديد والصلب . وبالنظر الى ضعف تدفق رأس المال الاجنبى، وتأكيدا للاستقلال السياسى ، اتجهت مصر نحو تمصير المؤسسات الاجنبية ومنها البريطانية والفرنسية واليونانية منذ ١٩٥٦ ، وفي ١٩٦١ و ١٩٦٤ تم تأميم اغلب الشركات الخاصة العاملة في مجال القطاعات الاقتصادية الاساسية بما فيها قطاع التجارة الخارجية ، وارتفعت مشاركة القطاع العام في الناتج المحلى الاجمالى من ١٤٪ في ١٩٥٣ الى ٣٥٪ في ١٩٦٣ . واتجهت الدولة الى رفع معدلات الادخار من ١٢٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى في النصف الثاني من الخمسينات الى ما يقرب من ١٥٪ في ١٩٦٤ . وبذلك استطاعت الدولة في النصف الاول من الستينيات أن تسيطر على موارد جديدة تمكنها من تمويل التنمية الاقتصادية وبناء قواتها المسلحة والقيام بدور نشط في مجال السياسة الخارجية (١٧) .

ورغم استمرار النظام السياسى المصرى الناصرى في توجيهه الاشتراكي ، الا أنه لجأ في اواخر الستينيات الى تشجيع القطاع الخاص كي يقوم بدور أكبر في التنمية الاقتصادية ، فارتفعت حصة

القروض التى حصل عليها هذا القطاع من اجمالى قروض البنك الصناعى من ١٨٪ فى ٦٦ - ١٩٦٧ الى ٣٤٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩ الى ٧١٪ فى ٦٩ - ١٩٧٠ (١٨) •

ثانيا : تعبئة الموارد الاقليمية :

يمكن للدولة النامية فى اطار تعبئة الموارد الاقليمية ، أن تتبع سلوكا يكون من شأنه التنسيق مع الدول المجاورة لها والقيام بدور « الدولة النموذج » والمساهمة فى تنمية جيرانها والقيام بدور المجرر من الاستعمار • وقد اتبعت مصر وطبقت هذه الانماط السلوكية من أجل اكتساب التأييد من الدول العربية والافريقية (١٩) •

لجأت مصر فى علاقاتها مع الدول العربية الى تدعيم امكانياتها الذاتية من خلال التنسيق السياسى والاقتصادى والعسكرى ، فدخلت فى تجربة الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ ثم حاولت اقامة وحدة ثلاثية تجمعها مع سوريا والعراق عام ١٩٦٣ • وشمل هذا التنسيق أيضا ابعادا اقتصادية ، ومنها مشاركة مصر فى الاتفاقيات الخاصة باقامة السوق العربية المشتركة فى نهاية الخمسينيات • وحصلت مصر فى مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ على حوالى ٣١٠ مليون جنيه سنويا من كل من الكويت وليبيا والسعودية • أما التنسيق فى المجال العسكرى فتم من خلال جامعة الدول العربية (مثال ذلك انشاء القيادة العربية الموحدة فى ١٩٦٤) والمشاركة فى مؤتمرات القمة العربية فى القاهرة والاسكندرية ١٩٦٤ • كذلك سعت مصر لتنسيق جهودها مع الدول الافريقية • وقد ظهر هذا فى اطار مؤتمر الدول الافريقية فى ١٩٥٨ ومؤتمر اديس ابابا ١٩٦٠ ومؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣ • الذى تمخض عنه انشاء منظمة الوحدة الافريقية كاول تنظيم فى افريقيا هدفه اقامة وحدة على المستوى القارى •

ويمكن لدولة من دول العالم الثالث فى اطار العمل على تعبئة

الموارد اقليميا ان تقوم بدور الدولة النموذج ، ويتعلق هذا الدور باكتساب نفوذ اقليمى من خلال اتباع سياسات محلية يمكن ان تحقق بعض الاهداف الخارجية من خلال بناء نموذج داخلى يحتذى به الآخرون (٢٠) ويرى عدد من الباحثين انه « ليس بعيدا ان النموذج المصرى القائم على التنمية الاشتراكية ونظام الحزب الواحد فى الداخل وايدىولوجية القومية العربية وعدم الانحياز فى الخارج قد تبنته العديد من الدول العربية وجعل من مصر نموذجا تسمى اليه الدول العربية » (٢١) •

وقامت مصر أيضا بوصفها من أكثر الدول العربية والافريقية تقدما بدور كبير فى تنمية الموارد البشرية والمادية لهذه الدول ، ولقد اعتمد النظام المصرى فى هذه الفترة أساسا على تدريب الكوادر العربية والافريقية فى مصر ، فلم يكن عبد الناصر مؤيدا لفكرة هجرة العمالة المصرية المدربة الى الخارج بل كان يرى انه من الافضل لهذه القوة ان تركز جهودها على تنمية الموارد المصرية داخليا (٢٢) •

واتبعت مصر أيضا سلوكا من شأنه دعم حركات التحرير مديا ومعنويا ، وارتبط اهتمامها باتباع مثل هذا السلوك برؤية عبد الناصر لاثر وجود قوى تقدمية على الامن القومى المصرى ومكانة مصر فى المجالين العربى والافريقى ، فساندت مصر حركة التحرير الجزائرية وتدخلت عسكريا لمساندة الثوار فى اليمن كما ساندت حركات التحرير فى الكونغو وغيرها من الدول الافريقية واصبحت القاهرة ملجأ لقيادات هذه الحركات التحررية •

ثالثا - تعبئة الموارد دوليا :

كان تحقيق اهداف السياسة الخارجية المصرية يتطلب الحصول على تأييد سياسى ، بصفة خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى والحصول على موارد اقتصادية وعسكرية • ولقد توفرت اغلب الموارد

الاقتصادية لدى كل من الكتلة الشرقية والغربية ، اما فيما يتعلق باحتياجات مصر من القمح فلم يتوفر في النظام الدولي سوى عدد محدود من الدول واغلبها من الدول الغربية التي يمكنها ان تمد مصر بهذا المحصول . وفي المجال العسكري لم تكن هناك سوى ثلاث دول الى جانب القوتين الاعظم كان بمقدورها المساهمة في بناء القوة العسكرية المصرية ، فما هو السلوك الذي اتبعته مصر للحصول على هذه الموارد ؟

في مجال تعبئة الموارد دوليا يمكن لدول العالم الثالث ان تتبع سلوك الحليف التابع وسلوك التحول الجذري في ارتباطاتها الدولية وسلوك التوازن في علاقاتها الخارجية وسلوك بناء تكتلات مع دول العالم الثالث.

وفي ظل سلوك التبعية لاحدى القوتين الاعظم ، تعتمد الدولة النامية أساسا على احدى هاتين القوتين في الحصول على الموارد ، وفي مقابل هذا تقدم للدولة العظمى بعض التسهيلات ، كما تعمل على تأييد تحركاتها ، وحتى اذا حدث خلاف بينهما فان الدولة النامية تعمل على التقليل من حدة هذا الخلاف ، وتعمل هذه الدولة على تنافذ الاضرار أو التهديد باضرار المصالح الحيوية للدولة التي ترتبط بها . وبالرغم من رفض عبد الناصر لاتباع مثل هذا السلوك الا أن متابعة السلوك المصرى في تعبئة الموارد يشير الى اتباع بعض عناصر هذا النمط السلوكى . ففي اطار دعم القدرات العسكرية المصرية اتجه عبد الناصر للاعتماد بصورة متزايدة على الاتحاد السوفيتى منذ النصف الثانى من الخمسينات . وتعاظم هذا الاعتماد في الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ والتي في ظلها تزايد الوجود السوفيتى في مصر حتى وصل الى حد منح تسهيلات للاسطول السوفيتى في الموانئ المصرية على البحر الابيض . الا انه بالرغم من اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتى في مجال التسلح وايضا

في الحصول على تأييد سياسي في اطار الصراع العربي الاسرائيلي ، فان هذا لم يمنع وجود خلافات عديدة بين مصر والاتحاد السوفيتي ، وهو ما ظهر مثلا في الخلاف بين الطرفين بسبب معارضة عبد الناصر للشيوخين في سوريا في اعقاب الوحدة ، وهو ما ظهر أيضا في توتر العلاقات المصرية للسوفيتية بسبب تقاعس موسكو في الوفاء باحتياجات مصر من الاسلحة حتى ان عبد الناصر هدد في يناير ١٩٧٠ رامكانية ترك الرئاسة لقائد آخر ذو ميول غربية (٢٣) .

وقد تلجأ الدولة النامية في سعيها لتعبئة الموارد الخارجية الى اتباع سلوك من شأنه تغيير ارتباطاتها مع أى من القوتين الاعظم تغييرا جزريا ويمكن ان تلجأ الدولة النامية للتهديد باتباع هذا السلوك كوسيلة للضغط على الدولة الصديقة لها لكي تقدم لها مزيد من المساعدات ، الا ان مصداقية هذا التهديد تعتمد على مدى اتباع الدولة النامية تاريخيا لمثل هذا السلوك من ناحية ، وعلى مدى تصور الدولة الصديقة ان الدولة العظمى الاخرى على استعداد لتقديم المساعدات التي تحتاجها هذه الدولة من ناحية اخرى (٢٤) . في اعقاب الثورة كانت العلاقات المصرية مع الغرب اقوى من علاقاتها بالاتحاد السوفيتي ، الا أنه منذ منتصف ١٩٥٣ أشار محمد نجيب الى أن مصر قد تضطر الى الحصول على اسلحة من مصادر غير غربية ، ولاظهار امكانية تدعيم العلاقات المصرية السوفيتية عقدت مصر اتفاقية تجارية معه في ١٩٥٤ وبعد ذلك بشهرين تم رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين موسكو والقاهرة الى مستوى السفارة . وفي نفس هذه الفترة استخدم الاتحاد السوفيتي الفيتو لأول مرة تلييدا لدولة عربية ، حين اعترض على قرار لمجلس الامن كان يندد بعدم سماح مصر بمرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس ، الا أن هذا السلوك المصري والسوفيتي لم تواجهه مصداقية من جانب الدول الغربية في احتمال ان تحول مصر ارتباطاتها نحو الكتلة السوفيتية (٢٥) . وفي اعقاب الغارة الاسرائيلية على غزة في فبراير ١٩٥٥ ، وعدم استعداد الدول الغربية للاستجابة لمطالب مصر بتمتية قدراتها العسكرية ، لجأت

مصر في سبتمبر ١٩٥٥ الى عقد صفقة الاسلحة الشهيرة مع شيكوسلوفاكيا وكانت هذه الصفقة بداية التحول الكبير للسياسة المصرية باتجاه الكتلة السوفيتية .

وقد تلجأ الدولة النامية الى سلوك من شأنه تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع الدول والتكتلات الرئيسية في النظام الدولي . وقد يتعلق هذا التوازن بالمجالات الاقتصادية والسياسية ويترتب عليه تعدد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تصفية موارد الدولة ويستخدم الباحثون بعض المؤشرات لتحديد مدى التوازن الذي تحققه دول العالم الثالث في تعاملها مع الدول المتقدمة . ومن هذه المؤشرات مؤشر « تركيز الشريك » Partner Concentration ويرى « جالتونج » Galtung انه كلما زاد تركيز تجارة دولة المحيط مع الدولة المركزية كلما زاد اعتماد الدولة الاولى على الاخيرة (٣٦) . واذا نظرنا الى السلوك المصري في عهد عبد الناصر نجد أن مصر اتبعت سياسة تجارية من شأنها تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها التجارية مع العالم الخارجى ، فعلى حين كانت تجارة مصر مع العالم الغربى تمثل حوالى ثلاثة ارباع تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٤ نجد أن نصيب هذه الدول انخفض الى حوالى نصف حجم التجارة الخارجية لمصر في أواخر الستينات ، أما نصيب الدول الاشتراكية من التجارة المصرية فقد ارتفع من العشر في بداية الخمسينات الى حوالى النصف في نهاية الستينات (٣٧) .

وأخيرا قد تلجأ الدول النامية الى بناء تكتلات مع غيرها من دول العالم الثالث من أجل الحصول على تأييد سياسى ودعم اقتصادى في مواجهة الدول المتقدمة . ولقد اتبعت مصر في عهد عبد الناصر سلوكا نشطا في بناء تكتلات مع دول العالم الثالث ، ففى مؤتمر باندونج ١ٹ٥٥ شاركت في التيار الراض لانحياز لاي من المعسكرين،

كما لعبت مصر دورا هاما في مؤتمرات عدم الانحياز في بلجراد ١٩٦١ والقاهرة ١٩٦٤ ، وتعاونت مع دول العالم الثالث في العمل على تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة فعقد بها عام ١٩٦٢ مؤتمر القاهرة لمشاكل التنمية وهو الذى وضع مبادئ هامة حول الاجراءات التى يجب اتباعها دوليا لمساعدة الدول النامية ، كما اوصى هذا المؤتمر بالدعوة لعقد مؤتمر عالمي للتجارة والتنمية ، وهى التوصية التى تمخضت فيما بعد عن انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عام ١٩٦٤ (٢٨) •

ثالثا - محددات السلوك المصرى في تنمية القدرات :

ان مدى نجاح سلوك الدولة في تنمية القدرات هو نتاج تفاعل مجموعة من العوامل منها موارد الدولة وخصائص قيادتها ودور الاجهزة البيروقراطية والنظام الاقليمى والدولى الذى تعمل في اطاره • وسنتناول فيما يلى بعض التأثيرات التى مارسها العوامل السابقة الذكر على السلوك المصرى في تنمية القدرات •

١ - موارد الدولة :

تنقسم الموارد المتاحة للدول الى نوعين ، موارد دائمة نسبيا وأهمها العوامل الجغرافية وعوامل متغيره وأهمها الموارد الاقتصادية • ولقد كان ضعف الموارد الاقتصادية المصرية من العوامل التى ساهمت في ضعف امكانية تنمية القدرات • وعلى الرغم من ان السلوك الذى اتبعته مصر مكنتها من تحقيق بعض الانجازات مثل زيادة القدرة الصناعية ونمو الناتج القومى الاجمالى في اطار الخطة الخمسية الاولى مما زاد بالتالى من قدرة الدولة على تعبئة الموارد الا أنه منذ النصف الثانى من الستينات تضافرت مجموعة من العوامل (منها مشاكل القطاع العام ، انخفاض المدخرات ، زيادة الديون الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات) في تدهور الاقتصاد المصرى مما فرض قيودا على حرية الحركة داخليا

وخارجيا • وإذا كانت الموارد الاقتصادية عنصر مقيد للنجاح في تنمية الموارد ، فإن الموقع الجغرافي (٢٩) كان عنصر مساعد في هذا الصدد • ويرى العديد من الباحثين ان الموقع الجغرافي لصر له أهمية كبيرة في تعبئة الموارد اقليميا ودوليا ، فيرى Waterbury مثلا ان الخيارات المتاحة امام مصر ليست متاحة امام غيرها من دول انعام الثالث ، فالدول التي تتمتع بمركز جيوبولتيكي متميز يمكن أن تعتمد على الحصول على مساعدات من ا خارج بشروط ميسرة نسبيا عن تلك التي تحصل عليها الدول الاخرى التي لا تتمتع بمثل هذا الموقع (٣٠) •

٢ — خصائص القيادة :

يمكن دراسة تأثير الخصائص الشخصية لقيادات دول العالم الثالث على امكانية تنمية الموارد من خلال التعرض لمدى اهتمام هذه القيادات بالشئون الخارجية ومدى حساسيتها للبيئة المحيطة بها Sensitivity to the Environment (٣١) ونتناول فيما يلي بعض التأثيرات الايجابية والسلبية المترتبة على اهتمام عبد الناصر بالشئون الخارجية وحساسيته للبيئة المحيطة به •

تؤكد دراسة « محمد سليم » للنسق العقيدى الناصرى « ، أن السياسة الخارجية احتلت مركزا رئيسيا في هذا النسق ، وتوضع « ان النسق العقيدى الناصرى كان مرتبطا في معظم اجزائه بقضايا السياسة الخارجية بمعنى أن العقائد تتحدد وتنضج حين يكون الاهتمام متعلقا بالسياسة الخارجية ، فرغم التوازن النسبى لعدد الفقرات المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية (في الوثائق التي تمت دراستها) فان ٤١ ٪ من الفقرات التي تناولت قضايا السياسة الخارجية كانت تتضمن عقائد بينما تصل النسبة الى ١٨ ٪ فقط في الفقرات المتعلقة بالسياسة الداخلية (٣٢) وبالتالي فقد وجه عبد الناصر جهدا متزايدا للسياسة الخارجية وهو ما ترتب عليه زيادة قدرات الدولة في بعض الاحيان ، مثال ذلك النتائج الايجابية المترتبة على القيام بدور الاستقلال

النشط في الحصول على تأييد سياسى واقتصادى وعسكرى من جانب الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول العربية ودول العالم الثالث ، الا انه من ناحية أخرى ترتب على الاهتمام المتزايد بدور الاستقلال النشط عدم القدرة على التوفيق بين ما اطلق عليه بهجت قرنى « المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية » اى التوفيق بين الدور الاستقلالى النشط ومقتضيات التنمية الذاتية الشاملة (٣٣) •

وإذا نظرنا الى متغير الحساسية للبيئة نجد أن عبد الناصر كزعيم كاريزمى كان يتمتع بدرجة عالية من الحساسية للبيئة المحيطة به •
ففى المجال الداخلى أدت حساسية عبد الناصر لاحتياجات البيئة الى اتباعه مجموعة من السياسات ساهمت فى تعبئة طبقات العمال والفلاحين والطبقة الوسطى ، ومن ذلك تقرير مجانية التعليم والاهتمام ببرامج الخدمات الاجتماعية واعادة توزيع الثروة والدخل • وبالتالي أصبحت مصالح هذه الطبقات متوافقة مع توجهات النظام • وكذلك تتمتع عبد الناصر بحساسية للتوجهات الاستقلالية السائدة داخليا وخارجيا ، وبالتالي فان اتباعه سلوك من شأنه التأكيد على مثل هذه النزعات اعطى له تأييدا متزايدا داخل مصر والعالم العربى ودول العالم الثالث بصصفة عامة ، حتى أن بعض الباحثين اعتبروا السياسة الخارجية المصرية مصدر شرعية هذا النظام (٣٤) •
ان رفض عبد الناصر الانضمام الى حلف بغداد ، جاء متفقا مع التوجهات الاستقلالية داخل مصر ومع التوجهات العربية التى كانت ترى ان الخطر الرئيسى الذى يواجه الدول العربية مصدره اسرائيل وليس الاتحاد السوفيتى ، كما أن تأكيده على سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز كان متفقا مع الشعور العام المعادى للاستعمار فى مصر ودول العالم الثالث ، وبالمثل فان صفقة الاسلحة الشيكية وتأميم قناة السويس توافقا مع التطلعات الاستقلالية السائدة آنذاك داخليا وخارجيا •

وإذا كانت الحساسية للبيئة يمكن أن تكون عاملا مساعدا في تنمية القدرات ، فإنها يمكن أن تكون لها أيضا بعض التأثيرات السلبية في هذا الشأن ، فحساسية عبد الناصر للبيئة الداخلية غالبا ما كانت تؤثر على تفضيلاته لمواجهة الازمة الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ منتصف الستينات ، فلم يرغب مثلا في دفع جهود الادخار الاجباري والتضحية بالجيل الراهن على غرار نهج ستالين (٣٥) . وكانت حساسية عبد الناصر للتوجهات السائدة في العالم العربي غالبا ما تؤثر بشكل سلبي على السلوك المصري . وتوضح دراسة النميقي العقيدى الناصري - السابق الاشارة اليها - أن قرار غلق خليج العقبة لم يكن متسقا تماما مع العقائد السياسية لعبد الناصر، بل ان « الضغوط الآتية من النظام العربى اجبرته على التخلي عن منهجه الحذر (٣٦) » .

٣ - دور الاجهزة البيروقراطية :

يشير عدد من الباحثين الذين تناولوا دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث (٣٧) الى حدود مساهمة المنهج البيروقراطى الذى قدمه « البسون » Allison (٣٨) « وهالبرن » Halberin فى فهم السياسة الخارجية لهذه الدول بالنظر الى المركز الرئيسى الذى يحتله رئيس الدولة فى صنع القرار وضعف المؤسسات بها . ونوضح العديد من الدراسات التى تناولت عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية ان عبد الناصر تمتع بسلطات شبه مطلقة فى هذا الشأن (٣٩) . وانه احتل مع عدد محدود من المستشارين قمة هيكل اتخاذ القرار (لم يكن لهذه المجموعة تنظيم رسمى الا لفترات محدودة : مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ، ومجلس الرئاسة ٦٢ - ٦٤) ، فاختصاص القرار فى عهد عبد الناصر اتخذ نمط « القائد المسيطر » ، حيث سيطر عبد الناصر على عملية اتخاذ القرار مع اتجاه المشاركين معه

الى تأييد البدائل التي كان يطرحها أو البدائل التي كانوا يعتقدون أنه بفضلها ، ولم يكن لمجلس الوزراء أو وزارة الخارجية دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية ، فقد كان دور مجلس الوزراء ، والذي رأسه عبد الناصر لمدة ٧ سنوات قاصرا على تنفيذ توجيهات الرئيس ودان دور وزارة الخارجية مقصورا أساسا على الجوانب الدبلوماسية وتقديم التوصيات الفنية وتنفيذ القرارات اليومية . ومما ساهم في ضعف وزارة الخارجية خلال فترة حكم عبد الناصر قيام عدد من الأجهزة الحكومية (ومنها على سبيل المثال المخابرات العامة) ببعض المهام التي كان يجب ان تناط أساسا الى الوزارة ، فقد فصل عبد الناصر في مجال السياسة المصرية تجاه العالم العربي مثلا الاعتماد على مصادر للبيانات من خارج وزارة الخارجية وبصفة خاصة الصحافة اللبنانية ، كما أنه كان يعتمد على المشورة التي كان يقدمها له بعض الضباط الاحرار (السادات في الامور المتعلقة بشبه الجزيرة العربية ، وكمال رفعت في الامور المتصلة بسوريا ولبنان) . وبالإضافة الى ما سبق كان عبد الحكم عامر غالبا ما يتدخل في تعيين السفراء رغم معارضة وزير الخارجية في بعض الاحيان . . . الخ .

رغم هذه المحاذير والتحفظات التي ترد على استخدام المنهج البيروقراطي في دراسة عملية صنع القرار في الدول النامية ، الا ان ذلك لا يمنع من ضرورة الاهتمام بدراسة القيود التي تفرضها المؤسسات - وخاصة المؤسسة العسكرية - على السلوك الخارجى لهذه الدول ، فهذه المؤسسة العسكرية قد تدفع النظام السياسى والقيادة السياسية الى تبني سلوك يتوافق مع رغبتها في تحقيق مصالحها الفنية . ولقد كانت المؤسسة العسكرية في عهد عبد الناصر المؤسسة الوحيدة التي لعبت دورا نشطا في عملية صنع القرار وان لم تضع قيودا على سلطة عبد الناصر في مجال السياسة الخارجية (٤٠) وتوضح دراسة التدخل المصري في اليمن أن المؤسسة العسكرية كانت من العوامل الدافعة لتصعيد التدخل حيث نظر عبد الحكيم عامر الى هذا التدخل باعتباره فرصة لتأكيد نفوذه الذي اهتز في اعقاب الانفصال (٤١) .

ويوضح « هيل » Hill (٤٢) ان الجهاز البيروقراطي يمكن ان يؤثر على صنع القرار في دول العالم الثالث من خلال دوره في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار . وفي هذا الصدد يصعب تجاهل دور المؤسسة العسكرية والمخابرات في التأثير على السلوك الخارجى لمصر من خلال المعلومات التى قدمتها لعبد الناصر ، ففي بعض الاحيان لم يقدم جهاز المخابرات المصرى بجمع بيانات دقيقة ، الامر الذى ترتب عليه آثار سلبية بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية . وعلى سبيل المثال اوضح « صلاح نصر » مدير المخابرات العامة في ذلك الوقت « أن اليمن كانت بالنسبة لنا مجاهل لا نعرف معالمها » . كما أوضح الفريق « الحديدى » مدير المخابرات العسكرية آنذاك « ان مصر لم يكن لديها في ذلك الوقت معلومات عن اليمن من أى نوع ، لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا سياسية غير التى قدمت اليها في تلك الفترة من مصادر يمنية » (٤٣) .

بالاضافة الى عدم الاهتمام بجمع معلومات دقيقة اتجهت المؤسسة العسكرية والمخابرات العامة في بعض الاحيان الى اخفاء بعض المعلومات غير الساره عن عبد الناصر . ومثال ذلك المعلومات التى توفرت لدى المخابرات المصرية ومكتب المشير عامر قبل الانقلاب الانفصالي في سوريا عن توقيت الانقلاب . وعجزت هذه الاجهزة في بعض الاحيان عن توصيل المعلومات الاساسية الى عبد الناصر ، فعلى سبيل المثال اوضح الفريق الحديدى أن الهجوم الاسرائيلى في ١٩٦٧ لم يبدأ بضربة جوية كما هو معروف ، وانما بهجوم برى على موقع أم بسيس . الا أن البرقية التى ارسلتها قيادة الموقع الى القيادة العامة بهذا الخصوص لم ترسل لعبد الناصر .

وكان للمعلومات التى قدمتها هذه الاجهزة تأثير على دفع عبد الناصر لتبنى بعض القرارات الخاطئة . ويبدو هذا في القرارات التى اتخذها في الفترة السابقة مباشرة للعدوان الاسرائيلى في ١٩٦٧ ، فلقد اعتقد عبد الناصر ان القوات العسكرية المصرية يمكنها ان تخوض معركة مع اسرائيل ، وقد تأكد هذا الاعتقاد لديه على ضوء المعلومات التى تلقاها

من قيادات القوات المسلحة عن قدرات الجيش المصري ، فقد تلقى تقارير من المخابرات الحربية تفيد بان الهجوم الجوى الاسرائيلى فى حال وقوعه لن يدمر اكثر من ٢٠٪ من السلاح الجوى المصرى ، كما تلقى تأكيدا من المشير عامر خلال اجتماع اللجنة التنفيذية فى ٢٢/٥/١٩٦٧ بان القوات المصرية قادرة على دخول المعركة (٤٤) •

وأخيرا مارست المؤسسة العسكرية بعض القيود على السياسة الخارجية المصرية من خلال دورها فى عدم تنفيذ القرار ومن ذلك ان القرار الذى اصدره عبد الناصر فى ٢ يونيو ١٩٦٧ والذى كان يفرض بضرورة الالتزام بالدفاع وتوقع ضربة جوية من اسرائيل لم ينفذ من جانب هذه المؤسسة (٤٥) •

٤ - النظام الاقليمى : -

فدراستنا للمحددات الاقليمية المؤثرة على مدى نجاح السلوك المصرى فى تنمية القدرات ، سنتناول اثر الوضع المتميز لمصر فى النظام الاقليمى العربى واثر الصراع العربى الاسرائيلى والصراعات العربية على السلوك المصرى فى هذا الصدد •

لقد ساهمت القدرات البشرية والعسكرية والسياسية التى تمتعت بها مصر بالمقارنة بالدول العربية الأخرى فى احتلالها مركزا متميزا فى النظام الاقليمى العربى ، هذا بالرغم من انخفاض متوسط الدخل الفردى والموارد البترولية بها ، فلقد تمتعت مصر بموارد بشرية تفوق تلك التى توفرته لدى الدول العربية الأخرى من حيث العدد ومستوى التعليم والثقافة ، وكانت قدراتها العسكرية تفوق تلك التى توفرته لاقوى هذه الدول عسكريا (العراق بنسبة ٢ : ١ فى منتصف الستينات) ، كما تمتعت مصر بقدرات سياسية نتيجة للدور الذى قامت به على المستوى الاقليمى والدولى فى الفترة السابقة لحرب ١٩٦٧ ومن ثم فقد استطاعت مصر فى هذه الفترة بقيادة جمال عبد الناصر (ورغم خلافها مع بعض الدول

العربية) أن تحتل موكرا قياديا في النظام الاقليمي العربي ، وأن تكون عنصرا من عناصر تماسكه ، وبالتالي نجحت في تعبئة عدد من الدول العربية في جبهة واحدة في مواجهة العالم الخارجى ، الا ان هزيمة ١٩٦٧ اضعفت القدرات السياسية والعسكرية المصرية وبالتالي اضعفت الدور القيادى المصرى فى هذا النظام (٤٦) .

وبالنسبة لاثـر الصراع العربى الاسرائيلى من ناحية والصراعات العربية — العربية من ناحية أخرى على امكانيات تنمية القدرات المصرية، نلاحظ أن هذه الصراعات — وخاصة أولها — ساهمت فى فرض قيود على امكانيات تنمية القدرات المصرية الاقتصادية من ناحية وزيادة درجة التنسيق بين الدول العربية من ناحية أخرى . وعلى سبيل المثال كان هدف أول قمة عربية عقدت فى يناير ١٩٦٤ مواجهة قرار اسرائيل بتحويل نهر الاردن وحل الصراع المصرى السعودى ، وكذلك كان هدف اجتماع الخرطوم فى ١٩٦٧ تنسيق ردود فعل الدول العربية لهزيمة ١٩٦٧ ، كما عقد فى اعقاب ١٩٦٧ عدد من الاجتماعات للنظر فى تطور الصراع العربى لحل الصراع بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية (٤٧) .

وفى دراسة اثـر الصراع على تنمية القدرات الاقتصادية ، تناول عدد من الباحثين دراسة العلاقة بين الانفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية ، وقد اوضح البعض الآثار الايجابية التى قد تقترب على التسليح ومنها الحصول على مساعدات واستثمارات اجنبية ، بينما ركن آخرون على الآثار السلبية المترتبة على تحويل الموارد الى الاغراض العسكرية بعيدا عن التنمية الاقتصادية (٤٨) . وسقد اكدت احدى الدراسات ان زيادة الانفاق العسكرى فى عهد عبد الناصر ، وان لم تكن العامل الاساسى فى ضعف الاقتصاد المصرى ، ساهمت فى تدهور امكانيات النمو الاقتصادى ، ووضحت هذه الدراسة ايضا انه بالإضافة الى الابعاء العسكرية التى تترتب على حرب ١٩٦٧ ، فقد كان لها عدة آثار سلبية على الاقتصاد المصرى ، حيث ترتب عليها اغلاق قناة السويس وفقدان مصادر للبترول والبلنجينز فى سيناء وتدمير عدد من المنشآت فى

محافظات القناة الى المحافظات الأخرى مما ترتب عليها من مضاعفة
مشاكل البطالة ... الخ (٤٩)

٥ - النظام الدولي :

لعل من أهم التأثيرات التي : يمارسها النظام الدولي على السياسة
الخارجية لدول العالم الثالث ترتبط باحتياجات الدول العظمى ونمط
التفاعل بينها ، فهذه المتغيرات تساهم في تحديد الضغوط التي تعمل في
أطرافها الدولة النامية ، وبالتالي فهي تساهم أو تحد من حرية الحركة
المتاحة أمام هذه الدول في سعيها لتحقيق أهدافها •

ولقد استطاعت مصر حتى منتصف الستينات ان تتحرك نحو تحقيق
قدر متزايد من الاستقلال السياسي والاقتصادي ، ولا يمكن فهم هذا
النجاح بمعزل عن اثر احتياجات الدول العظمى ونمط التفاعل بينها •
فقد تصافرت هذه المتغيرات لتخفف من الضغوط الخارجية على مصر
وبالتالى ساعدتها على تحقيق انجازات سياسية واقتصادية في هذه الفترة،
فقد ساعد نمط التفاعل بين القوتين الاعظم والذي اتسم بالحرب الباردة
دول العالم الثالث ومن بينها مصر على تبني سياسات الحياد الايجابي
والاتجاه نحو تدعيم التضامن الافروآسيوي • كما استطاعت مصر في
هذه الفترة ان تحصل على مساعدات غذائية من الولايات المتحدة رغم
اتباعها النهج الاشتراكي في التنمية منذ ١٩٦١ ، في نفس الوقت الذي
حصلت فيه على مساعدات ضخمة من الاتحاد السوفييتي في اطار تمويل
السد العالي وغيره من المشروعات الصناعية مع استمرار تمتعها بدرجة
عالية من الاستقلال السياسي •

الا انه بمنتصف الستينات ظهرت هناك تغيرات دولية جديدة فرضت
قيودا على حرية التحرك المصري ، ففي اعقاب ازمة كوبا ظهر للقوتين
الاعظم خطورة المواجهة السائدة بينهما والتي قد تهدد باندلاع حرب
نووية ، كما بدى لكلا الدولتين أن مصالحهما الاقتصادية تتوافق من
تخفيف التوتر بينهما ، ومن ثم توصلت القوتان في فترة لاحقة الى نوع

من التفاهم حول المبادئ التي يجب ان تحكم المنافسة السائدة بينهما في دول العالم الثالث ومنها عدم استخدام القوة والتأكيد على حدود المساعدة التي يمكن ان تقدمها كل منهما للدولة التي تتبعها ، ولقد ترتب على الوفاق أيضا ضف امكانية استقلال توتر العلاقات بين القوتين الاعظم للحصول على مساعدات متزايدة من جانب أى قوة منهما أو من كليهما معا .

وثالثا : ترتب على الوفاق زيادة قدرة الدولتين الاعظم في السيطرة على الدول التابعة لها في العالم الثالث دون ان تخشى تدخل من جانب الدولة العظمى الأخرى .

ولقد واجهت مصر في النصف الثاني من الستينات ضغوط متزايدة بسبب قطع المساعدات الامريكية وزيادة المساعدات الامريكية لاسرائيل

في وقت لم يكن فيه الاتحاد السوفيتي مستعد لزيادة حجم المساعدات لمواجهة الضغوط التي تعرضت لها مصر . وكانت اكبر الضغوط التي التي واجهتها مصر هي هزيمة ١٩٦٧ والتي اضطرت في اعقابها الى الاعتماد بصورة متزايدة على الاتحاد السوفيتي ، الا انه رغم المساعدات الضخمة التي قدمها الأخير في هذه الفترة الا انه كان يعمل دائما على موازنة هذه المساعدات برغبته في تقوية الوفاق ومنع تطور أى موقف قد يترتب عليه مواجهة مع الولايات المتحدة (٥٠) .

خاتمة

توضح دراسة النموذج المصرى القيود التى تواجه دول العالم الثالث فى الاعتماد على تعبئة الموارد القومية كوسيلة لتنمية القدرات وتحقيق اهداف السياسة الخارجية ، فقد تنشأ ضغوط داخلية وخارجية تدفع بالدولة الى اتباع نمط آخر لتعبئة الموارد من خلال الاعتماد المتزايد على العالم الخارجى .

لقد طرح عبد الناصر أهدافا عريضة للسياسة الخارجية المصرية تطلب تحقيقها موارد تفوق كثيرا تلك التى توفرت لدى مصر فى أعقاب الثورة . ومن ثم لجأ الى تعبئة الموارد الداخلية كوسيلة تساعد فى تعبئة الموارد اقليميا ودوليا . والمتتبع لتطور السياسة المصرية لا يمكن ان ينكر الانجازات التى حققها السلوك المصرى فى تنمية القدرات حتى منتصف الستينيات نذكر منها مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ونمو الناتج القومى فى اطار الخطة الخمسية الاولى ، والحصول على تأييد واسع النطاق من معظم الدول العربية والدول الافريقية والاسيوية ، هذا بالإضافة الى الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية بشروط ميسره من الاتحاد السوفيتى فى نفس الوقت الذى حصلت فيه مصر على معونات فى اطار برنامج المساعدات الغذائية الامريكية ، وبالتالي استطاعت مصر فى هذه الفترة ان تحقق الإستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية والقيام بدور نشيط فى المجال الدولى .

الا ان النصف الثانى من الستينات شهد تدهورا فى القدرات المصرية : العجز فى ميزان المدفوعات ومشاكل الحصول على العملة الصعبة وزيادة الديون الخارجية وتأجيل الخطة الثانية للتنمية وقطع المعونة الامريكية وهزيمة ١٩٦٧ وفقدان دخل قناة السويس ومصادر البترول فى سيناء . وافزرت هزيمة ١٩٦٧ آثارا بعيدة على توجهات السياسة الخارجية ، ومنهنا : ضعف رغبة عبد الناصر فى

سياسات تعبئة الموارد

السياسة الخارجية لمصر في عهد أنور السادات

د • نادية محمود مصطفى

مقدمة :

مرت السياسة الخارجية المصرية خلال السبعينيات بمرحلة تعدد من أخطر مراحل التاريخ السياسى المصرى المعاصر ، فلتقد واجهت معضلات حادة على صعيد الاختيار بين بدائل استراتيجيات التنمية ، السياسات الداخلية والدور الاقليمى والعالمى • ويرجع ذلك الى صعوبة التوفيق بين اهداف متعارضة والى مشاكل تعبئة وتوزيع موارد قاصرة ، نظرا لتنوع وتعقد التأثيرات الداخلية والخارجية الاقتصادية منها السياسية على النحو الذى قاد هذه السياسة الى وضع التبعية •

وتحاول هذه الدراسة تحليل خصائص واسباب وعواقب هذا الوضع انطلاقا من أحد الأهداف النظرية لهذه الندوة أى محاولة الاضافة الى ادبيات السياسة الخارجية « لدول العالم الثالث بصفة خاصة » ، وذلك فيما يتصل باشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وبين الموارد ، ومن ثم دراسة تأثير فجوة الموارد - القدرات على سلوك السياسة الخارجية المصرية • على أساس أن احدى الوظائف الاساسية لهذه السياسة - خلال السبعينيات - كانت تعبئة الموارد الخارجية لسد هذه الفجوة • ولقد قدمت مصر - خلال هذا العقد - نموذجا متميزا صارخا لاحدى دول العالم الثالث التى جعلت من السياسة الخارجية آلية لتعبئة الموارد الاقليمية والعالمية ، من خلال دور اتسم بالتبعية •

هذا ويمكن ان نتضح من الملاحظتين التاليتين مغزى محاولة الاضافة التى ستحاول هذه الدراسة الاسهام فى تحقيقها :

اولا : رقع « تحليل القدرات » واثره على السياسة الخارجية فى

نطاق تحليل ما يعرف - في أدب المنظور الغربى للعلاقات الدولية -
» الخصائص القومية National attributes الذى يعد أحد
الأبعاد النظرية لتفسير سلوك السياسة الخارجية (١) .

وبالرغم من وجود نوع من الاتفاق العام - فى هذا الادب - على
ان التنوع فى الموارد وعناصر القوة يؤدى الى تنوع سلوك السياسة
الخارجية إلا أنه لم يكن هناك - كما يقول البعض (٢) - الا قدر ضئيل
من الاتفاق حول تحديد أنماط معينة من سلوك الدول الصغرى التى
تتأثر بالعلاقة بين الموارد والقدرات .

ثانياً : ومن ثم فهناك ضرورة لتحديد أهمية هذه الاشكالية - فى
نطاق دراسات العالم الثالث - وخاصة من حيث مدى الحاجها بالمقارنة
بمتغيرات أخرى داخلية وخارجية على حد سواء :

وتتسم هذه المشكلة (أى فجوة الموارد - القدرات واثرها على
السياسة الخارجية) بحساسية خاصة بالنسبة لهذه الدول . فإذا كان
الاختيار يعد عملياً أساسية فى صنع السياسات واتخاذ القرارات ، فهو
يكون أحياناً محسوباً ويكون أحياناً أخرى لا مفر من الوقوع فيه . ويقع
على قادة العالم الثالث عبء ضرورة الاختيار بين بدائل السياسات
والقرارات وذلك فى ظل اطار من الموارد القاصرة التى قد لا تكفى أحياناً
لإشباع الحاجات الأساسية ، وكذلك فى ظل ضغوط خارجية متنوعة
ومتداخلة تنال من درجة الاستقلال الاقتصادى ومن ثم الاستقلال
السياسى . بعبارة أخرى فانه مع تزايد واتساع نطاق المطالب والتوقعات
الجماعية التى يصعب مواجهتها تتور ضغوط كبيرة على العلاقات
الخارجية لدول العالم الثالث وعلى سياساتها الاقتصادية الداخلية . ومن
ثم تضطر النظم فى هذه الدول للبحث عن مزيد من سبل السيطرة على
الموارد الاقتصادية داخلياً وعن تعبئة القدر المستطاع منها من الخارج ،
ولذا تعد عملية تعبئة الموارد الخارجية من أهم وظائف السياسة الخارجية
فى هذه الدول (٣) . وذلك فى عصر تربعت فيه الاقتصاديات - حتى

بالنسبة للدول المتقدمة - على قمة اجندة السياسات الخارجية نظرا لتسييس المشاكل الاقتصادية القومية والدولية •

ولقد عكست بعض الأعمال التي طرحت أطرا متجددة لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث هذا الوضع الحساس والخاص لهذه المشكلة بين عناصر هذه الأطر •

نجد مثلا أن بعض الدراسات التي انطلقت من انتقاد ما اسمته المناهج التقليدية التي غلبت على دراسة السياسات الخارجية للدول النامية حتى بداية السبعينيات (٤) قد دعت الى النظر الى عملية السياسة الخارجية في هذه الدول باعتبارها جزءا من عملية اجتماعية أوسع تعكس خصائص مجتمعات هذه الدول ، كما تعكس وضعها التابع في النظام الدولي ، ومن ثم دعت الى الاهتمام بهذين العنصرين (أى الاقتصاد السياسى لوضع الفاعل في النظام الدولي ، والمصادر الداخلية) والذان يمارسان تأثيراتهما على سلوك السياسة الخارجية وعلى تحديد الأهداف • ومن بين اهم هذه الابعاد السلوكية وهذه الاهداف تلك الخاصة بتعبئة الموارد الخارجية للتنمية •

كذلك نجد إحدى الأعمال الأخرى في مجال الدراسة المقارنة للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث (٥) قد أبرزت الاهمية النسبية للاوضاع الاقتصادية بالمقارنة بالمصادر الداخلية الأخرى لهذه السياسات وذلك على أساس انه ليس من الضروري دراسة أثر كل المتغيرات ولكن تحديد أكثرها الحاحا وأهمية في ظل ظروف معينة ؟ • ولهذا يرى هذا الاتجاه انه من بين المتغيرات التي يمكن اعطاؤها الأولوية على غيرها : القضايا الاقتصادية ، وظيفة السياسة الخارجية ، وعلاقات التبعية •

وبالنظر الى الملاحظتين السابقتين والى المنطلق النظرى لهذه الدراسة ، يمكن القول أنها تستند الى افتراض أساسى مؤداه أن العامل الاقتصادى بأبعاده المختلفة كان أكثر العوامل تأثيرا على السياسة

الخارجية المصرية • خلال السبعينيات في ظل قيادة سياسية معينة
ومحددات وعوامل داخلية وإقليمية ودولية معينة •

وهكذا يمكن القول ان دراسة السياسة الخارجية المصرية من هذا
المنطلق ، انما تطرح قضية التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية في
دراسات العالم الثالث ، ولكن من منظور أو من زاوية أكثر تجسدا وهي
« الاقتصاد السياسى للسياسة الخارجية » (٦) • اى التركيز على
التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على اهداف وسلوك
السياسة الخارجية • ويعد ذلك حلقة مكملة أو مرتبطة بالاتجاه الجديد
في دراسة العلاقات الدولية والذي يبرز اهمية العلاقة التفاعلية بين
الاقتصاديات وبين السياسيات في التأثير على تطور النظام الدولى المعاصر
وهو الاتجاه المعروف « بالاقتصاد السياسى الدولى » • ذلك لانه لم يعد
من الممكن الاستمرار في الفصل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية في
مجال دراسة السياسة الخارجية كما لم يعد من الممكن أيضا الاستمرار
في معالجة المتغيرات الاقتصادية على اعتبارا انها مجرد عناصر قوة
أو أدوات للسياسة (٧) •

وتحاول دراسات « الاقتصاد الساسى للسياسة الخارجية » البحث
في أثر الخصائص الهيكلية الاقتصادية والسياسية الدولية ، وأثر الضغوط
الاقتصادية الداخلية النابعة من طبيعة الموارد والمشاكل والقوى
الاقتصادية الداخلية على سلوك السياسة الخارجية • ومن ثم فان هذا
المنظور انما يؤثر — بالنسبة لدول العالم الثالث — كل ابعاد التفاعلات
بين قضايا التنمية والاستقلال والتبعية وبين سياساتها الخارجية ، كما
يطرح بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية في السبعينيات تحدى تفسير
اثر التفاعل بين العوامل السياسية الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي
لمعت بينها فجوة — الموارد — القدرات دورا ملحوظا •

هذا وستنقسم الدراسة الى ثلاثة اجزاء : التوجه والأهداف ،
السلوك ، التفسير وذلك في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية :

ما هي خصائص الموقف الداخلي والخارجي الذي واجهته القيادة المصرية ؟ وكيف أدركته ؟ وما هو تحديد القيادة للقضايا المصرية الأكثر إلحاحا من غيرها (المشاكل الاقتصادية أم النفوذ والمكانة والدور المستقل ؟) وكيف وإلى أى حد جاءت الأهداف ترجمة لهذا الإدراك ، وكيف نفذت السياسات هذه الأهداف ؟ وهل يمكن أن نتبين شكلا للعلاقة بين بعض المصادر الداخلية والخارجية لهذه السياسة من حيث تأثيرهما على الصبغة والتنفيذ والنتائج ؟

اولا : التوجه والأهداف

التوجه Orientation هو الطريقة التي يدرك بها صانعو السياسة الخارجية العالم المحيط والدور الذي تضطلع به دولتهم على صعيده بعبارة أخرى هو الاتجاهات والالتزامات نحو البيئة الخارجية ، والاستراتيجية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية (٨) •

ومن ثم فإن دراسة توجه السياسة الخارجية لنظام السادات يقتضى تحليل ما يلي : أولا : رؤية القيادة للدور المصرى وذلك فى ظل مدركتها عن النظام العالمى والاقليمى من ناحية وعن طبيعة ضغوط وتحديات الأوضاع الداخلية وخاصة مشكلة عجز الموارد عن مواجهة المتطلبات الاقتصادية الملحة من ناحية أخرى • وحيث ان هذه المدركات فى مجموعها تحدد توجه السياسة الخارجية فانه يمكن القول ان هذا التوجه هو نتاج للمحددات (الذاتية) أى كما تدركها القيادة ، وان هذا الإدراك يتبلور فى مفهوم القيادة عن الدور (عزلة ، حياد ، عدم انحياز ، العضوية فى تحالف ، دور نشط أم سلبي ، ثورى أم معتدل ...) • ونظرا لهذا الطابع الذاتى للتوجه (٩) فإن مفهوم الدور الذى يقترن به يساعد على تفسير الاختلافات فى السلوك والتوجه بين مجموعة من دول العالم الثالث التى تشترك فى بعض الخصائص أو بالنسبة للدولة الواحدة فى ظل قيسادتين مختلفتين (١٠) •

ثانيا : تحديد الأهداف التى يقوم متخذ القرار باختيارها من بين البدائل المطروحة امامه (١١) • ويتأثر ذلك الاختيار برؤية القيادة للدور • وتواجه عادة دول العالم الثالث — عند تحديد الأهداف ذات الأولوية — معضلة الاختيار بين البدائل فى المجموعات الثلاثة الأساسية التالية : المعونة ام الاستقلال ، الموارد / الأهداف ، الأمن ام التنمية (١٢) •

ولقد واجهت مصر مع السادات وعبد الناصر عدة خيارات فى مجال السياسات الدنيا (استراتيجية التنمية) والسياسات العليا (١٣) • وتتخلص خيارات السياسات العليا فى عدة مجموعات من البدائل : الحرب ام السلام مع اسرائيل ، العروبة ام المصرية ، الحصاد الايجابى ام الانحياز للغرب أو الشرق • اما خيارات استراتيجية التنمية فتتخلص كالاتى : الزراعة ام الصناعة ، الاستراتيجية أم الرأسمالية الدولة أم القطاع الخاص ، التسلطية ام الليبرالية المقيدة (١٣) •

ولقد جاء اختيار السادات من بين هذه البدائل نحو ابرز اعادة بناء توجه السياسة الخارجية المصرية بالمقارنة بنظيره فى ظل عبد الناصر • وتتخلص الأهداف الكبرى لهذه السياسة — كما عبر عنها السادات — كالتالى :

— استعادة الاراضى المصرية المحتلة عن طريق التسوية التفاوضية بقدر الامكان •

— انتهاء الحرب مع اسرائيل نظرا لمضخامة التكلفة الاقتصادية التى أضحى ينوء بها كاهل الاقتصاد المصرى •

— تحسين وتدعيم العلاقات مع واشنطن فهى التى تستطيع الضغط على اسرائيل •

— تجديد وحياء الاقتصاد المصرى وذلك بالاستعانة برأس المال الخاص والتكنولوجيا والخبرة الغربية •

— تعديل سياسات مصر الاقليمية والعالمية على نحو يخدم ويحقق هذه الأهداف (١٤) •

هذا وتبرز لنا في هذا الموضوع التساؤلات التالية حول ابعاد التوجه الخارجى للسادات :

— هل تعد التطورات فى السياسة المصرية مع السادات بمثابة تحول جذرى أم مجرد تغيير فى طرق وسبل ادارة هذه السياسة ؟
— هل حدث التغيير دفعة واحدة أم مر أولا بمرحلة انتقالية ؟ وكيف كانت حدود الاستمرارية والتغيير ؟

— هل هناك علاقة بين التغيير فى السياسات الداخلية والسياسة الاقتصادية وبين التغيير فى السياسة الخارجية ؟

— وما هى الدوافع لاحداث التغيير — آیا كانت درجته ؟

ويمكن الاجابة على هذه التساؤلات على النحو التالى :

من ناحية : لم يكن التغيير فى اهداف وسلوك السياسة المصرية مع السادات ناجما عن اختلاف التفكير أو اساليب ادارة هذه السياسة ، ولكنه كان يعكس اعادة نظر عميقة فى مدركات القيادة للنظام الاقليمى والعالمى ولدور مصر فى اطارهما ، كما كان يعنى أن هناك نوع من المساومة والمقايضة بين اهداف سياسية واهداف اقتصادية تتعلق بمحاولة التوفيق بين مقتضيات القيام بدور استقلالى نشط وبين مقتضيات مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة (١٥) •

ومن ناحية أخرى : لم يبرز التغيير دفعة واحدة ، ولكنه افصح عن نفسه بقوة بعد حرب اكتوبر التى كانت مصدر شرعية جديدة للسادات ، كما فتحت نتائجها الطريق أمام خيارات جديدة للسياسة المصرية داخليا وخارجيا وذلك بعد فترة انتقالية (١٩٧٠ — ١٩٧٣) امتزجت فيها صور الاستمرارية مع التغيير (١٦) •

ومن ناحية ثالثة : يمكن أن نتلمس علاقة معينة بين التغيير فى السياسات الداخلية والسياسة الاقتصادية وبين التغيير فى السياسة الخارجية • كيف ؟ يتضح لنا من المقارنة بين اهداف مصر (السادات) فى

مجموعها وبين نظائرها مع عبد الناصر أن هناك نوع من علاقات التأثير المتبادل بين المجموعتين الأساسيتين من المعضلات التي تواجهه عملية اختيار هذه الأهداف (السياسات العليا) والسياسات الدنيا (أى استراتيجية التنمية) . يتضح أيضا أن اختيار أحد البديلين فى إحدى المجموعات الفرعية إنما يؤثر ويتأثر بالاختيار بين البديلين فى المجموعات الفرعية الأخرى . بعبارة أخرى هناك نوع من Policy Package بين البدائل ومن ثم بين الاختيارات المطروحة ومن ثم بين الأهداف . فمثلا لا بد وان يقود - الى حد كبير - اختيار بديل القطاع الخاص الى تطوير علاقات مميزة مع الغرب والى الليبرالية المقيدة والى السلام مع اسرائيل ، وذلك انطلاقا من بعض التحليلات (١٧) ، التى تقول بوجود نوع من الرابطة بين نمط التنمية فى المنطقة العربية (أو فى مصر) (مستقلا ، أو مندمجا فى النظام الرأسمالى العالمى) ، وبين نمط تسوية الصراع العربى الاسرائيل ونمط العلاقات مع القوتين الأعظم والدول العربية . ولهذا فإذا كانت إعادة بناء توجه وسلوك السياسة المصرية مع السادات قد أبرزت تفضيل نمط التنمية التابعة للغرب فإن هذا ما كان ليتم بدون السلام مع اسرائيل أو بدون تحولات فى التوجه نحو القوتين الأعظم (أحادية الاعتماد على الغرب) ونحو الدول العربية (التخلّى عن الكفاحية والثورية ومن ثم مهادنة النظم العربية « المحافظة ») . بعبارة أخرى فإن التغيرات فى نموذج التنمية والتغيرات فى السياسة الخارجية اتسمت بالاعتماد المتبادل ان لم يكن الارتباط Correlation (١٨) .*

وهكذا يمكن ان نلاحظ - من ناحية رابعة - ان التوجه العام للسياسة المصرية مع السادات - عكس حلا مختلفا عن حل عبد الناصر - لتلك المعضلة التى تواجه تعبئة الموارد التى تفرض اما التوفيق بين هدفين كبيرين هما الدور الاستقلالى النشط وتحقيق التنمية أو اعطاء احدهما الأولوية وفقا لتقدير مدى الحاجة ، ففى حين اعطى السادات الأولوية لعملية التنمية التابعة كسبيل لمواجهة الصّاح المشاكل الاقتصادية المتفاقمة فإن عبد الناصر اعطى الأولوية لهدف الدور الاستقلالى النشط

الذى يرتكز على تعبئة الموارد القومية اللازمة للتنمية المستقلة (١٩) • ويرجع الاختلاف في الاختيار الى اختلاف الحاجات المشاكل التي واجهها القائدان في ظل اختلاف ادراكهما لأولويتها وفي ظل اطار دولي واقليمي وداخلي متغير •

فلقد جاء تقدير السادات لهذه الأولوية نتاج مدركاته (٢٠) عن الأوضاع الاقتصادية المصرية ودرجة الحاجتها على ضوء اعباء النفقات العسكرية التي تستنزف جهود التنمية والتي كانت قد بدأت في التعثر منذ منتصف الستينيات • وكان السادات يشعر انه يتحرك في ظل اطار من الموارد المحدودة التي لا تتوازن (نظرا لسوء تعبئتها أو سوء استخدامها وتوزيعها) مع تفاقم المشكلة السكانية بابعادها وعواقبها المختلفة • ومن ثم لعبت العوامل الاقتصادية — كما يقول البعض — (٢١) دورا خطيرا في تحديد اهداف السياسة الخارجية المصرية ، فلقد أضحى على هذه السياسة — في نظر السادات — وظيفة ومهمة صعبة — تأثرت بها كل الأهداف الأخرى — ألا وهي تعبئة الموارد الخارجية للتخفيف من حدة الفجوة بين الموارد والاحتياجات وخاصة وانه كان لتلك الفجوة عواقب سلبية على السياسة المصرية داخليا (مشاكل وقلقل اقتصادي وسياسي — كما برز اثناء احداث يناير ١٩٧٧) وخارجيا (صعوبة الاستمرار في اتباع سياسة خارجية نشطة ومستقلة تحركها الحماسة الايديولوجية) الأمر الذي رأت القيادة المصرية معه ضرورة البحث عن مساعدة مالية خارجية لمواجهة المشاكل الاقتصادية الداخلية التي اضحت تهدد بقضاء النظام ذاته ، ومن ثم أعطى السادات الأولوية لمواجهة هذه المشاكل : تحقيقا لهدف اساس هو استمرار النظام والحفاظ عليه • وكان اسلوب مواجهة — أى الاعتماد على الخارج — يتطلب — كما سبقت الإشارة — تغيير استراتيجية المواجهة مع اسرائيل من ناحية وتغيير نمط العلاقات مع القوتين الأعظم والدول العربية من ناحية أخرى • وكان السادات يدرك هذا ويسعى الى تنفيذه (٢٢) •

١ — المواجهة مع اسرائيل : كان حسم خيار الحرب أو السلام مع

اسرائيل له مدلولات وأبعاد اقتصادية عديدة نظرا لتكلفة الاستعدادات العسكرية التي اثقلت دائما الامكانيات الاقتصادية المصرية • واجتهد السادات قبل سنة ١٩٧٣ - مثله في ذلك مثل عبد الناصر - في محاولة الجمع والتوفيق بين مواصلة جهود التنمية وبين الحفاظ على مصداقية القوة العسكرية المصرية ولقد وضع هذا الهدف المزدوج ضغوطا كبيرة على الاقتصاد المصرى (٢٣) •

ثم اختار السادات وبوضوح بعد حرب اكتوبر طريق التسوية التفاوضية من ناحية وسياسة الانفتاح الاقتصادى من ناحية أخرى • ولقد ارتبط الخياران في رؤية السادات حول كيفية مواجهة مشاكل مصر الاقتصادية وحول علاقة هذه المشاكل باستمرار المواجهة العسكرية مع اسرائيل • أى لم يكن بمقدور مصر - كما تصور السادات - ان تعالج هذه المشاكل بالاسلوب الذى اختاره (اى التنمية التابعة للغرب) مع استمرار خطر اندلاع حرب جديدة بينها وبين اسرائيل • ولم تفصح هذه الرؤية عن نفسها بوضوح الا بعد حرب اكتوبر • ومن هنا يبرز مدلول الفارق بين مضمون كل من ورقة الحوار سنة ١٩٧٣ وورقة اكتوبر ١٩٧٤ وما اقترن بهما من تطورات على صعيد الساحة السياسية الداخلية في مصر وعلى صعيد الساحة الدولية (الانفراج) والساحة الاقليمية (ترايد الثروة البترولية) :

- وورقة الحوار هي وثيقة سياسية اصدرتها لجنة مشتركة من الاتحاد الاشتراكي والبرلمان المصرى في اغسطس ١٩٧٣ • ولقد أكدت الروح العامة للورقة على ضرورة احياء الاقتصاد المصرى وضرورة انصمود في الصراع مع اسرائيل وعلى استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة وحماية الصداقة مع الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة • وبالرغم من اشارة الورقة الى عواقب الانفراج على فعالية ونطاق العلاقات بين مصر والقوتين الأعظم الا انها لم تعبر صراحة عما كان السادات يفكر فيه حقيقة ، فلقد كان الرئيس المصرى (ورئيس وزرائه محمود فوزى) يعتقدان أن التقارب مع السعودية يمكن ان يؤدي الى تعبئة الفواض

العربية البترولية لتمويل برامج التنمية المصرية ، وكانا يعتقدان أيضا ان بداية الانفراج بين القوتين الأعظم تحمل معها امكانيات انفتاح سياسى واقتصادى لمصر تجاه الغرب يمكن لمصر ان تستغلها مثلها فى ذلك مثل الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا • ولكن بالرغم من ان الانفراج كان — فى نظر السادات — يتيح لمصر فرصة تبني سياسات جديدة الا أنه ظل يؤكد أهمية التعاون مع الاتحاد السوفيتى وزيادة التضامن العربى لمساندة المواجهة مع اسرائيل ولجذب التمويل العربى • ولم تفصح السيناريوهات الجديدة عن نفسها إلا فى أكتوبر سنة ١٩٧٤ (٢٤) •

نفى حديث صحفى فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٤ عبر السادات بوضوح عن رؤيته للرابطة بين تدهور الوضع الاقتصادى المصرى وبين قرار حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ • حيث فتحت الحرب الطريق امام المعونة العربية والتي ما كانت لتنتج الى مصر بدون الانجاز المصرى الفعال فى هذه الحرب • كما اوضح من ناحية أخرى استمرار تدهور الوضع الاقتصادى الأمر الذى كان يعنى ان على السادات ان يقدم على خطوات أخرى لجذب المزيد من المعونات والاستثمارات العربية والأجنبية أيضا • واقتضى هذا اعادة تشكيل السياسة الاقتصادية المصرية والحفاظ على تدعيم السلام فى المنطقة • ومن هنا يبرز مغزى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ (٢٥) •

— فلقد جاءت هذه الورقة — التى تمثل الاعلان عن التحول فى توجه السادات — لتجسد عدة أمور معا :

من ناحية : أولوية قضية التنمية على قضية الحرب والدور المستقل • وفى هذا الصدد قال السادات « .. التنمية بالنسبة لنا قضية حياة أو موت » • • • • • ولذلك فان نجاحنا فى معركة التنمية هو الذى سيحدد أوضاعنا المحلية والدولية • • وطبقا لهذه الرؤية كانت سياسة المواجهة المستمرة من أجل الدفاع عن الدور الاستقلالى النشط تؤدي ليس فقط الى التضحية بالهدف التنمى ولكن أيضا المساس بالاستقلال الوطنى • ومن هنا كانت دعوة السادات لان تكون حرب أكتوبر آخر الحروب حتى

لا تثقل الاعباء العسكرية على جهود التنمية • وفي هذا الصدد ذكر السادات في الورقة ان عبء الانفاق العسكري قد هبط بمعدل التنمية في مصر من ٦٧٪/٠ وهي النسبة التي سادت الفترة (١٩٥٦ - ١٩٦٥) الى أقل من ٥٪/٠ ، ومن ثم فان المهم هو تحرير الأرض المصرية دون « تبذير » أو « بعثرة » الموارد المحدودة في حرب غير مأمونة العواقب في انوقت الراهن (٢٦) •

ومن ناحية أخرى عكست هذه الورقة تصور القيادة المصرية لاسس ومتطلبات سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فقد ركزت الورقة - في المجال الاقتصادي - على أمرين ، أولهما : ضرورة تنقية التجربة المصرية من كل السليبيات التي اعاقت حركتها ومن ثم ضرورة اصلاح القطاع العام وتوفير الظروف التي تساعد القطاع الخاص على تدعيم وتنمية نشاطه الانتاجي وثانيهما ضرورة الموازنة بين حركة العمل الوطنى في المجال الاقتصادي وبين الظروف الجديدة التي يعيشها العالم ، ومن ثم فان الاقتصاد المصرى في أمس الحاجة الى الموارد الخارجية التي تلزم لتقويته ولدفع معدلات نموه والتي يمكن الحصول عليها من فوائض الدول العربية البترولية ومن خلال الترحيب بالاستثمارات الأجنبية ومن خلال فتح المناطق الحرة وجعل مصر مركزا عالميا واقليميا (٢٧) •

وهكذا نجد ان تلك الدعوة للانفتاح استندت الى حساب للاحتياجات الاقتصادية المصرية من ناحية ، وللموارد الخارجية المتاحة والمعروضة (رأس المال العربى البترولى) من ناحية أخرى • كما استندت الى عدة مبررات تتلخص في فشل التجربة الناصرية الاشتراكية وفي الاطوار الدولى للانفراج ، ومن ثم اتخذت هذه السياسة لنفسها اهدافا محددة هي جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال سياسة استثمار لبير الية ، أى فتح مرحلة جديدة للتنمية الاقتصادية المصرية من خلال مشروعات ثلاثية مشتركة بين رأس المال البترولى العربى والعمالة المصرية والتكنولوجيا والادارة العربية (٢٨) •

وكانت هذه الأهداف هي السبيل في اطار هذه السياسة الجديدة

لعلاج واصلاح عديد من الأوضاع التى ارتبطت بالتجربة الناصرية وهى:
الاعتماد على القطاع العام ، العلاقات الاقتصادية الوطيدة مع الاتحاد
السوفيتى ، العداء للاستثمارات الخارجية ، العداء للنظم العربية
المحافظة الغنية (٢٩) •

٢ - العلاقات مع القوتين الأعظم : انطلق توجه السادات نحو
البحث عن علاقات متميزة مع الولايات المتحدة على حساب العلاقات مع
الاتحاد السوفيتى من عدة اعتبارات أخرى منها : عدائه للسوفيت
والشيوعية والذى أفصحت عنه نعمة تصريحاته المختلفة التى تكررت فيها
اشارته لتجاربه السلبية مع السوفيت ، واعتقاده فى امتلاك الولايات
المتحدة لاوراق الضغط على اسرائيل ، وفى قدرتها على مساعدة مصر فى
حل مشاكلها الاقتصادية ، كذلك اعتقد السادات انه فى حالة ما اذا
اصبحت مصر حجر الزاوية للسياسة الأمريكية فى المنطقة فانه سيتقلص
أثر الاتجاه العربى المعارض للسياسة المصرية تجاه اسرائيل • وأخيرا
سهلت رؤيته للانفراج الدولى كاتفاق بين القوتين الأعظم على القضايا
الدولية بحيث لم يعد هناك فرقا بين موقفيهما من قضية الشرق الاوسط -
سهلت له تبرير التحول من الاعتماد على احدهما الى الاعتماد على
الأخرى (٣٠) •

٣ - العلاقات مع الدول العربية : ان رؤية السادات لضرورة
اجتذاب رؤوس الأموال البترولية العربية الى مصر اقترنت برؤية خاصة
لوضع ولدور مصر فى النظام العربى • فعلى عكس عبد الناصر الذى رأى
فى الساحة العربية المجال الطبيعى والاساس للقيادة أو النفوذ المصرى ،
فان السادات لم يفهم ضرورة اتباع سياسة عربية نشطة للحفاظ على هذه
القيادة لانه اعتقد ان هذه القيادة لا يمكن تحديدها أو انتزاعها من مصر
لانها خصيصة هيكلية • ولكن فى نفس الوقت ادرك السادات ان القيد
الاساسى على الدو المصرى النشط فى المنطقة العربية يكمن فى قصور
مواردها بالمقارنة بموارد المراكز الجديدة للثروة فى المنطقة (٣١) • ولقد
أراد فى البداية (١٩٧٠ - ١٩٧٣) مهادنة هذه المراكز لتعبئة جبهة عربية

ضد اسرائيل ، ثم اراد ان يحصل منها بعد ذلك (١٩٧٤ - ١٩٧٧) على
ثمن التضحية المصرية •

ثانيا : سلوك تعبئة الموارد الخارجية

سلوك السياسة الخارجية هو الذى يتبع لتحقيق الأهداف والذى يترجم
التوجه • ولن نتطرق بالطبع الى تحليل تفصيلى لابعاد السلوك الخارجى
تجاه كل قضايا السياسة الخارجية المصرية (٣٢) ، ولكننا سنهتم ببعض
الأنماط السلوكية ، وهى الأنماط التى تبين كيفية التفاعل أو الترابط بين
نموذج التنمية وبين السياسة الخارجية المصرية ، ذلك التفاعل الذى بين
كما سبق وأشرفنا أن هذه السياسة هى جزء من ظاهرة أوسع ، ألا وهى
تغير التوجه السياسى فى مجال التنمية •

ويجدر بنا فى البداية أن نشير الى الملاحظات التالية :

اولا : ضرورة التمييز بين نمطين من انماط السلوك (وفق محتوى
ومضمون كل منهما) ، من ناحية : سلوك اقتصادى يفرز سياسات
وعلاقات اقتصادية خارجية وداخلية تنصب على تعبئة الموارد الخارجية
وينبثق عنها أو يرتبط بها مجموعة من المؤشرات التى توضح نمط هذا
السلوك (تابع ؟ ولن ؟ ام مستقل ؟ وكيف ؟) ومن امثلة هذه المؤشرات
المديونية الخارجية ونمط التجارة الخارجية (العلاقة بين معدلات
الاستيراد والتصدير والتوزيع الجغرافى للصادرات والواردات) (٣٣) •

ومن ناحية أخرى سلوك سياسى يفرز سياسات غير مباشرة لتعبئة
الموارد وتتعلق بالتمالقات الاقليمية والدولية اللازمة لتدعيم التحول
فى السياسات الاقتصادية أو التى هى فى الواقع تضغط لاحداث هذا
التحول نحو وجهة معينة (ليبرالية) كشرط مسبق لتوجيه الموارد
الخارجية (قروض - معونات ، استثمارات) نحو مصر • ويمثل هذان
النمطان اسلوب مواجهة فجوة الموارد - القدرات والذى يبين كيفية
التفاعل بين نموذج التنمية وبين السياسة الخارجية • وهناك أيضا
مؤشرات سياسية على السلوك السياسى للدولة التابعة اقتصاديا

مثل التصويت في الأمم المتحدة ومنح القواعد العسكرية والانجاز الى مواقف احدى الكتلتين (٣٤) ، ولن نتعرض الدراسة لهذا النمط الاخير من المؤشرات ولكن مستطرق الى بعض المؤشرات الاقتصادية ذات المغزى في توضيح معنى التبعية في تعبئة الموارد أو نمط التنمية التابع .

ثانيا : يجب الاهتمام بملاحظة مدى ودرجة الارتباط بين السياسات الاقتصادية الخارجية والداخلية ومحورها تعبئة الموارد الخارجية (وبين ابعاد السلوك السياسى الخارجى (تجاه اسرائيل وتجاه القوتين الاعظم والدول العربية) ، والى اى حد يمكن اكتشاف علاقة سببية بين هذه السياسات وهذا السلوك ؟ بمعنى آخر ايهما المتغير المستقل وايهما المتغير التابع ؟ ام ان هناك علاقة تأثير متبادل بين الحاجة الى تعبئة الموارد من الغرب وبين الاندفاع نحو قبول التسوية التفاوضية مع اسرائيل ونحو احادية الاعتماد على الغرب ، أو بين الحاجة الى تعبئة الموارد البترولية العربية وبين التطور في شكل العلاقات المصرية - العربية ؟

ثالثا : يجب التمييز بين عدة مراحل فرعية تطور خلالها السلوك المصرى منذ سنة ١٩٧٠ وبصورة تدريجية حتى اتضحت ملامح تغييره الحقيقى منذ سنة ١٩٧٧ وتنتهى المرحلة الاولى مع حرب اكتوبر ، وتبدأ الثانية منذ نهاية هذه الحرب وحتى زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، ثم تمتد المرحلة الاخيره حتى وفاء السادات .

ويلاحظ اختلاف المراحل الثلاثة من حيث انماط التفاعلات بين السياسات والاقتصاديات المصرية الداخلية والخارجية . وستدور الرؤية المقارنة بين هذه المراحل الثلاثة حول عدة محاور : السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها ، العلاقات مع القوتين الاعظم والدول العربية ، وتطور المواجهة مع اسرائيل . وبالطبع لن يتم استعراض تفاصيل علاقات مصر مع هذه الاطراف ولكن المقصود هو ابراز أهم التطورات التى اثرت على

المبادلات ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصرى وعلى القرارات التى تحدد استراتيجيات النمو الاقتصادى وذلك فى اطار المناخ السياسى العام لهذه العلاقات •

وقد تطورت مراحل السلوك المصرى فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ على النحو التالى :

المرحلة الاولى : بين الاستمرارية والتغيير :

١ - استمرت المعالم الاساسية لادارة الاقتصاد المصرى تقريبا كما هى دون تغيير جوهري • بيد أن المشاكل الاقتصادية بدأت تتراحم نتيجة تراخى جهود التنمية وتأثير الاسعداد للحرب على كيفية تخصيص الموارد ، ولكن كانت الحملة التى تظهر بين حين واخر ضد التجربة الناصرية تشير الى أن ثمة تحولات جذرية سوف تحدث فى القريب • ولم تكن صورة الديون الخارجية قد ازدادت حدة بسبب ضبط حركة قطاع التجارة الخارجية وان كانت الدولة قد بدأت خطواتها الاولى لاحداث تغير فى هذه السياسات (٣٥) ، فالنظرة المدققة للسياسات الاقتصادية خلال السنوات السابقة على ورقة اكتوبر سنة ١٩٧٤ تبين ان عدة قرارات كانت تمهد الطريق للاعلان الرسمى عن سياسة الباب المفتوح (٣٦) •

٢ - وبالنسبة للعلاقات مع القوتين الاعظم ، فعلى الصعيد السياسى (٣٧) استمرت الولايات المتحدة فى مساندتها الكاملة لاسرائيل فى نفس الوقت الذى كانت ترسى فيه اسس الانفراج وتحاول انهاء تورطها فى فيتنام • ولم تؤد مبادرة السادات للتسوية الجزئية سنة ١٩٧١ ، أو قرار طرد الخبراء السوفييت (يوليو ١٩٧٢) أو محاولات الوساطة السعودية أو جهود مستشار الامن القومى المصرى « حافظ اسماعيل » الى تحسن مناخ العلاقات المصرية - الامريكية •

وفى المقابل كانت العلاقات المصرية - السوفيتية تواجه عدة تحديات ابتداء من احداث مايو سنة ١٩٧١ ، ومرورا بالمسانده المصرية للنظام السودانى لسحق الانقلاب الشيوعى فى يولييه سنة ١٩٧٢ ،

وانتهاء بطرد الخبراء السوفييت الى جانب تردد السوفييت في الاستجابة لطلبات مصر من السلاح .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، كانت هناك مؤشرات كمية مادية (حجم وتوزيع الاتفاقات الدولية التجارية التى عقدتها مصر مع دول الشرق والغرب ، تطور توزيع واردات وصادرات مصر بين الدولتين الاعظم) (٣٨) تدعم التحليلات حول بداية تحول السلوك المصرى نحو علاقات اكثر تميزا مع الغرب عن ذى قبل ولكن دون التضحية بالعلاقات مع الشرق .

واللاحظ أنه فى هذه الفترة بدأت تدور فى اوساط اكاديمية وسياسة هامة فى مصر وعلى صفحات بعض الدوريات الهامة مناقشات وتحليلات حول امكانية وضرورة احداث تغيير فى السياسة الخارجية المصرية فى ظل المعطيات الدولية الجديدة المرتبطة بالانفراج الدولى ، وما كانت هذه المناقشات لتتم أو ليعلن عنها فى هذه الفترة بدون ضوء اخضر من القيادة السياسية التى ارادت توجيه رسالة غير مباشرة واخيرة لموسكو قبل انعقاد القمة الامريكية - السوفيتية الاولى (٣٩) .

٣ - وبالنسبة للعلاقات مع الدول العربية ، اراد السادات ان يستفيد من التغير فى السوق البترولية لصالح الدول المنتجة (نتائج مؤتمرى طهران وطرابلس ١٩٧١) . وتحرك السادات فى عدة طرق ، فكان النظام الليبي الجديد هدفه الاول ، ثم حاول - مع أول قانون استثمار اجنبى فى نوفمبر ١٩٧١ وبعد تأسيس البنك العربى الدولى - جذب رأس المال العربى من السعودية والكويت بصفة خاصة (٤٠) .

ولقد استطاعت مصر بفضل استمرار الدعم العربى ان تواجه تأثير الاستعدادات للحرب على الموارد . ولقد اقترن هذا الدعم بتطور العلاقات المصرية - العربية فى هذه الفترة التى شهدت تمركا مصريا لدعم جبهة المواجهة وجبهة المساندة فى الصراع مع اسرائيل على أساس أن خيار الحرب بمفرده لن يكون كافيا لتحقيق نتائج

فعالة ولكن يجب دعمه بسلح البترول ، ولهذا برز في نفس الوقت اتجاه للتقارب مع الدول البترولية وخاصة السعودية والكويت والجزائر واتجاه لخلق علاقات جديدة مع الاردن وسوريا (٤١) • بعبارة اخرى حدث تقارب مصرى مع دول محافظة ومعتدلة ورايكيالية على حـد سواء لان المحك الاساسى كان هو مقدار ما يمكن أن تساعد به هذه العلاقات في تدعيم الجانب المصرى — العربى في مواجهة اسرائيل •

ويتضح من المقارنة بين سمات هذه المرحلة وسمات سياسات آخر فترة في حكم عبد الناصر (١٩٦٧ — ١٩٧٠) اى تحت تأثير عواقب حرب ١٩٦٧ الداخلية والاقليمية والعالمية ، (٤٢) ان هناك قدرا من الاستمرارية أى ان هذه المرحلة كانت مرحلة انتقالية حتى حانت لحظة الاعلان عن اعادة الهيكلة الحقيقية في توجه وسلوك السياسة الخارجية المصرية بعد حرب اكتوبر •

المرحلة الثانية : التحول والتنازل والانتقال نحو التبعية :

وفرت حرب اكتوبر للسادات مصادر شرعية جديدة استند اليها في بداية احداث التحولات العميقة في السلوك المصرى ، وساعدة على ذلك تفاعل نتائج الحرب مع متغيرات دولية واقليمية مؤثرة •

١ — فلقد اصبح لحكومته الحرية في الاعلان عن تبنى وتنفيذ سياسة الباب المفتوح أى تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية • وغيرت سياسة الانفتاح معالم ومضمون الادارة الاقتصادية للاقتصاد المصرى على نحو ابرز مدى الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل عملية التنمية وتراجع دور التخطيط ، وشارت التساؤلات حول مستقبل القطاع العام ، كما طرحت عديد من قضايا السياسات الاقتصادية للبحث والتطوير بما يتلائم والتوجه الاقتصادى الجديد (٤٣) •

وبالرغم من أن احدى مبررات الانفتاح كان ما سيأتى به الانفتاح من موارد خارجية بدلا من الاقتراض أو على الاقل لتقليص حاجة مصر للاقراض الخارجى ، الا أن النظر الى مؤشرات حالة السدين الخارجى المصرى (١٩٧٤ — ١٩٧٧) (٤٤) تبين التزايد فى حجمه

بمعدلات كبيرة بالمقارنة بالفترة من ٧٣ - ٧٤ وارتفاع اعباء خدمة الدين بدرجة كبيرة بحيث اصبحت مصر من أسوأ دول العالم الثالث في هذا المجال .

٢ - ولقد لعبت العلاقات المصرية بالدول العربية البترولية دورها في هذا المجال ، فكان تمويل العجز (الذى تضاعف سنة ١٩٧٦ بالمقارنة بسنة ١٩٧٣) يتم في هذه الفترة عن طريق معونات عربية أو قروض عربية قصيرة الاجل ، فضلا عن دخل السياحة العربية ودخول المصريين العاملين بالدول العربية البترولية (٤٥) .

ومع تفاقم حجم ديون مصر وتزايد اعباء خدمتها ، لسم تبذ السعودية والولايات المتحدة « والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) أى استعداد لوضع حد حقيقى وفعال لمتاب مصر ، وخاصة بعد ان تفاقت ازمة المدفوعات الخارجية (١٩٧٥ - ١٩٧٦) ، فكان كل ما يقدم لمصر مجرد موارد لمنع حدوث انهيار كبير ، ولم تكن هذه الموارد بالدرجة التى تكفى لاحداث نقطة تحول هامة في الاقتصاد المصرى لماذا ؟ .

هنا يمكن القول أن الدول البترولية العربية (٤٦) اشترطت على مصر ، حتى تساعد مااليا ، أن تقبل شروط صندوق النقد الدولي ، أى ان هذه الدول العربية الغنية كانت تتحرك كادوات منفذه لسياسات مراكز التمويل العالمى التى تمارس ضغوطها على مصر ، اى كانت هذه الدول كما يقول البعض (٤٧) « اداة للرأسمالية العالمية في المنطقة » . وكانت مصر حتى نهاية ١٩٧٦ قد قطعت شوطا كبيرا نحو قبول شروط صندوق النقد الدولي لتجمل اقتصادها اكثر ملائمة للسوق الرأسمالى العالمى ، ولكن ظلت الحكومة المصرية تبدى احجاما شديدا عن رفع الدعم وتعديل سعر الجنيه المصرى لما لهما من اثار سلبية على القاعدة الشعبية الفقيرة وما يمكن ان يسفر عن ذلك من قلاقل سياسية كما حدث ابان احداث يناير سنة ١٩٧٧ ، ولم تهرع الولايات المتحدة والسعودية لنجده مصر الا بعد هذه الاحداث (٤٨) .

٣ - بالنسبة للقوتين الاعظم (٤٩) : فلقد كانت حرب اكتوبر وما عقبها من تطورات بداية جديدة للدور الامريكى . وأضحى لهذا الدور تأثيرا كبيرا على التغييرات الاقتصادية والسياسية فى مصر وذلك بعد ان لعب كيسنجر دوره المشهور فى عقد اتفاقيتى فصل القوات على الجبهة المصرية (١٩٧٤ - ١٩٧٥) على نحو أبرز بداية احتكار الولايات المتحدة لجهود التسوية . ولكن ظلت الحكومة المصرية ترفض عقد صلح منفرد مع اسرائيل لا تشترك فيه سوريا والاردن أو تستبعد منه الفلسطينيون . ولهذا وبالرغم من الدعاية الكبيرة التى احاطت بالبيان المشترك الصادر عقب زيارة نيكسون لمصر فى يونيو سنة ١٩٧٤ ، والتى اثارت توقعات مصرية كبيرة ، فان القفزة الحقيقية فى المعونات والقروض الامريكية لمصر لم تحدث الا سنة ١٩٧٩ أى بعد ان تخلت مصر عن رفضها لهذا الصلح .

وكانت الولايات المتحدة - كما اشار البعض (٥٠) تدرك حقيقة الروابط السياسية - الاقتصادية فى الحالة المصرية ، فادركت انه حتى لا يصبح التغير فى السياسة الخارجية المصرية مجرد تحرك تكتيكى مؤقت فاذه يجب أن يرتبط بتغير فى نموذج التنمية وفى الاجراءات والقوانين الاقتصادية السارية . واعرب كيسنجر للاسرائيلين خلال جـولاته « المكوكية » بعد حرب سنة ١٩٧٣ عن اعتقاده فى ان تحرك عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بعيدا عن النموذج الاشتراكى - البيروقراطى يمكن ان يعمد بداية تنسيق الهياكل وتكوين المصالح المشتركة الحقيقية بين مصر والولايات المتحدة ، ومن ثم فان المساعدة فى تحقيق هذا التحول فى مصر نحو الاقتصاد الليبرالى التنافسى يقتضى من الغرب تقديم التكنولوجيا والفروض المعونات . وهكذا يمكن فهم الضغوط التىمارستها الولايات المتحدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال صندوق النقد الدولى والسعودية) على الاقتصاد المصرى لادخال تعديلات تدعم اندماجه فى النظام الرأسمالى العالمى من ناحية وتدفع مصر لتقديم المزيد من التنازلات السياسية لاسرائيل من ناحية اخرى .

٤ - وبالنسبة للاتحاد السوفيتي ، ففي حين كانت الاتفاقات الموقعة بين مصر وبين الغرب وخاصة الولايات المتحدة في المجال العسكري قد تضاءلت في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٦) بالمقارنة (١٩٧٢ - ١٩٧٤) ، كانت العلاقات المصرية السوفيتية تتدهور حتى وصلت الى مرحلة خطيرة في مارس سنة ١٩٧٦ مع إلغاء مصر معاهدة الصداقة والتعاون (٥١) . وانخفض التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي لدرجة كبيرة ، فبعد أن كان نصيب الاتحاد السوفيتي من الصادرات المصرية ٥٠٪ في ١٩٧٠ - ١٩٧٥ انخفض الى ١٥ ٪ سنة ١٩٧٥ ، وانخفضت الواردات المصرية من الاتحاد السوفيتي من ٢٥٪ الى ١٠٪ في نفس الفترة . وبعد أن رفض الاتحاد السوفيتي إعادة جولة الديون المصرية والتي وصلت عام ١٩٧٥ الى ٤ بليون دولار للسديون المدنية و ٧ بليون دولار للديون العسكرية ، أعلن السادات في أغسطس ١٩٧٧ وقف صادرات القطن المصري له كما أوقف في أكتوبر ١٩٧٧ دفع الديون لمدة عشرة سنوات ابتداء من يناير ١٩٧٨ ، ولقد صاحب هذا التدهور في العلاقات الاقتصادية السوفيتية المصرية - تدهور في مناخ العلاقات السياسية جسده إلغاء مصر لمعاهدة الصداقة والتحالف ومساندة السوفييت لليبيا في نزاعها مع مصر في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (٥٢) .

ثالثا : المرحلة الثالثة : سنوات التبعة :

١ - ساهمت أحداث يناير سنة ١٩٧٧ في تأجيل بعض التنازلات التي كان يشترطها صندوق النقد الدولي وفي امتداد المفاوضات مع مصر . واصبحت موافقة الصندوق على تقديم قروض لمصر أمرا ملحا لاعتبارين ، أولهما اقناع المقرضين الغربيين بسلامة الاقتصاد المصري لانه مع تزايد خدمة الدين العام أصبح من الضروري دعم القروض العربية (القصيرة الاجل) بقروض غربية متوسطة وطويلة الاجل ، ومن ناحية أخرى ازداد هذا الامر إلحاحا مع قطع الموارد العربية عن مصر بعد كامب ديفيد (٥٣) .

وفي الوقت الذي شهد ازدياد هجوم وانتقاد السادات للدول العربية

بدأت مصر على أعقاب أزمة مالية حادة على غرار الازمة التي عانت منها في ٧٥ - ١٩٧٦ والتي ساعدت في احتوائها القروض العربية قصيرة الاجل ، ولكن لم يعان الاقتصاد المصرى هذه الازمة فعليا بل شهد فترة من الانتعاش في ٧٧ - ١٩٧٨ نتيجة وصول المعونات الغربية الى مستويات لم تعهدها مصر من قبل وبمعدلات فاقت ما كانت تتلقاه من الدول العربية (٥٤) •

٢ - ونتضح لنا حقيقة هذا الوضع بصورة اعمق على ضوء التطور في شكل العلاقات المصرية بالقواتين الاعظم منذ زيارة السادات للقدس اى بداية مشوار السلام المصرى الاسرائيلى •

بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فانه مع سنة ١٩٧٩ وحصل التدهور في العلاقات الاقتصادية مع مصر الى درجة قصوى ، وفي نفس الوقت تدهورت العلاقات السياسية حيث اغلقت القنصليات ببورسعيد والاسكندرية في ديسمبر سنة ١٩٧٧ ثم طلب من السفير السوفيتى سنة ١٩٨١ مغادرة مصر (٥٥) •

وبلنسبة للولايات المتحدة ، فقد ازداد دورها في عملية السلام على نحو لم تعد معه مجرد وسيط ولكن كشريك كامل ، الا انها لم تمارس ضغوطا قوية على اسرائيل ، ولكن ساهمت جهود « كارتر » في الوصول الى اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية التي مهدت الطريق لنمو العلاقات العسكرية والاقتصادية المتميزة بين مصر والولايات المتحدة (٥٦) •

بعبارة اخرى ، فان رؤية السادات لصيوية دور الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا دفعته (فضلا عن الضغوط التي تعرض لها) الى مسلكين متكاملين : التخلي عن فكرة التسوية الشاملة ، وعرض القيام بدور الشرطى الاقليمى ضد خطر التوسع السوفيتى في المنطقة وذلك لضمان امدادات السلاح الامريكى والمعونات الاقتصادية الغربية ، وبالمثل فان الولايات المتحدة قد ربطت بعمق بين برامج

مساعدها الاقتصادية لمصر وبين هدفين متكاملين : الحفاظ على عملية السلام ومساندة الاوضاع الاقتصادية المصرية على نحو يضمن بقاء نظام السادات (٥٧) بعبارة اخرى فان الفكرتين الاساسيتين اللتين اثرتا على قدر مشاركة الولايات المتحدة في الاقتصاد المصرى منذ نهاية السبعينيات هما : من ناحية الاهتمام بالسلام مع الاعتقاد بقيام مصر بدور حساس فى هذه العملية الامر الذى يتطلب تقديم مساندة لانشاع الحاجات الاقتصادية للشعب المصرى • ومن ناحية اخرى : قبول مصر للقيام باصلاحات فى ظل سياسة الباب المفتوح (٥٨) •

وحصل السادات على ما كان يطلبه من الولايات المتحدة واساسا منذ سنة ١٩٧٩ ، فاذا كان اجمالى المساعدات الامريكية لمصر قد بلغت فى الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٨٠ نحو ٧,٢ بليون دولار فان معظمها ٩٤٪ قدم فى اواخر السبعينيات (٥٩) اى ان الزيادة الهائلة فى المساعدة الاقتصادية الامريكية تزامنت مع التوصل فى السياسات المصرية الداخلية والخارجية اى مع تحرير العلاقات الاقتصادية ومع التسوية السلمية المنفصلة مع اسرائيل ومع التدهور فى العلاقات مع الشرق ومع القطيعة المصرية - العربية ، حيث كانت هذه المساعدات اداة ترغيب احيانا واداء ضغط احيانا اخرى •

والاقوال المؤكدة لهذه الرابطة عديدة • فالبعض (٦٠) يشير الى مقولة « روكفلر » رئيس بنك « تشيس ما نهاتن » اثناء زيارته لمصر سنة ١٩٧٤ ، كذلك يتحدث اخرون عن سنوات التنازل (٦١) وعن جائزة حسن السلوك (٦٢) • ويشير البعض الى العلاقة بين مساعدة الوكالة الدولية للتنمية وبين السياسة الخارجية الامريكية تجاه مصر والتي توضحها عدة وثائق متتالية صدرت عن الوكالة فى اواخر ١٩٧٦ (٦٣) وفى ١٩٨٠ (٦٤) وفى ١٩٨١ (٦٥) وتبرز بعض التلميحات (٦٦) مغزى لقاءات الرئيس السادات فى واشنطن (بعد توقيع كامب ديفيد) مع رجال الاعمال والمستثمرين الامريكيين ، ومغزى اجتماعاته مع رئيس البنك

الدولى وصندوق النقد الدولى والتي تناولت قضية الانفتاح فى ظل السلام المصرى - الاسرائيلى حيث رأت هذه الاطراف انه اذا كان عدم استقرار العلاقات بين مصر واسرائيل فى الماضى قد أدى الى احجام رؤوس الاموال عن التوجه الى مصر ، فان على الحكومة المصرية أن تواصل العمل على اصلاح المسار الاقتصادى حتى يصبح الطريق ممهدا امام رأس المال الخاص وتتضح لنا هذه الرابطة أيضا من خلال المقارنة بين سمات المراحل الثلاث السابقة لتطور السلوك المصرى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى •

ثالثا : التفسير : الوزن النسبى لتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على تحول السياسة الخارجية المصرية فى ظل نموذج التنمية التابعة •

يتضح لنا من المقارنة بين التوجه وبين السلوك ان هناك نوع من التتابع بينهما وكان السادات يدرك انه ليمكن من تعبئة موارد خارجية من الغرب فان عليه أن يحدث تحولات فى نموذج التنمية المصرية وفى تحالفاته الاقليمية والدولية وهذا ما أوضحه التحليل فى الجزء السابق •

وبالنظر الى الاشكالية الاساسية للدراسة والتي هى محور ،هتماهم كل دولة نامية والتي تتلخص فى كيفية التوفيق بين الاستقلالية النشطة فى السياسة الخارجية من ناحية وبين مقتضيات التنمية من ناحية اخرى ، يبرز التساؤل التالى (٦٧) : هل حقق النغير فى السياسة الخارجية والاولوية التى احتلها نموذج النمو الانفتاحى حل المعادلة الصعبة التى كانت السبب وراء اختياره من جانب القيادة المصرية ؟ وتفرض الاجابة على هذا التساؤل تقييم نتائج الانفتاح بالنسبة للقدرات وتفرض الاجابة على هذا التساؤل تقييم نتائج الانفتاح بالنسبة للقدرات المصرية ومدى فعاليتها فى مساندة تحقيق الاهداف القومية ذات الاولوية : التنمية وتحرير الارض المحتلة •

ونثير أيضا تساؤلا آخر : هل كان السادت مضطر الى احداث هذا التحول في نموذج التنمية وما ارتبط به من انعكاسات على السياسة الخارجية ؟ اى هل كان هذا التحول هو البديل الممكن ام البديل الذى كان لا مفر منه تحت تأثير الاوضاع الداخلية والخارجية المحيطة بعملية صنع واتخاذ القرار المصرى ؟ واى هذه الاوضاع كان الاكثر تأثيرا على التوجه الجديد وعلى نتائجه ؟ •

وتتطلب الاجابة على هذه التساؤلات الاشارة فى البداية الى الملاحظات التالية :

١ - اذا كان التوجه قد القى بنا فى غمار تحليل الرؤية الذاتية للقيادة لهذه المحددات • اى الى اعتبار شخصية القيادة كمتغير تدخلى Intervening variable وليس مستقل يحل لنا مشكلة هامة تواجه عملية تفسير السياسة الخارجية لدول العالم الثالث بصفة عامة وهى مشكلة الاختيار بين دراسة تأثير العوامل الهيكلية أو دراسة تأثير العوامل الشخصية (٦٨) فان تناولنا لهذه المحددات فى هذه الجزئية المتعلقة بالتفسير انما يلقي بنا فى غمار المحددات الموضوعية Real Life determinanys التى سقط عليها ادراك القيادة فعبستها رؤيتها فى صورة توجه واهداف من ناحية والنمى اصطدم بها السلوك فحكمت على درجة فعاليته فى تحقيق الاهداف من ناحية اخرى - اى المحددات التى اثرت فى صياغة السياسة وفى نتائجها •

٢ - ومن ثم فاذا قبلنا أن نتائج السلوك ليست الا ظاهرة تعكس تأثيرات المحددات الموضوعية ، فان تفسيرنا للسياسة المصرية فى السبعينيات يجب ان يستند الى ركنين اساسيين ، من ناحية المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية لتقدير مدى حجم فجوة الموارد فى ظل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة ودلالاتها بالنسبة لمدى الحاج المشاكل الاقتصادية وانعكاسها على القدرة على ممارسة الدور الاستقلالى النشط أو الاضطراب الى الدور السلبي ان لم

يكن التابع ، ومن ناحية أخرى : المعطيات السياسية والاقتصادية الدولية القائمة *

بعبارة أخرى وبالرغم من تعدد الأبعاد النظرية لتفسير سلوك السياسة الخارجية ومدى تحوله ، وبالرغم من تعدد وتنوع الآراء حول الاستناد الى عامل واحد أو عدة عوامل للقيام بهذا التفسير (٦٩) ، فإننا في هذه الجزئية من الدراسة ننطلق من ضرورة الاهتمام بالروابط بين تأثيرات المحددات المختلفة على مستويات مختلفة أى نبحت في وزن تأثير العوامل الاقتصادية ولكن في ظل إطار داخل وخارجي ذو خصائص معينة وذلك إطلافاً من الاعتراف بأنه في ظل ظروف معينة قد تصبح مجموعة تغيرات أكثر حيوية وأهمية في تفسير السياسة الخارجية عن مجموعة أخرى * وهذا ينطبق على حالة مصر في السبعينيات - حيث أن ظروفها الاقتصادية وأوضاعها الإقليمية والدولية - وخصائص قيادتها تبرر التركيز على كيفية التفاعل بين المشاكل الاقتصادية وبين نموذج التنمية وبين مجموعة من المحددات النظامية الدولية ومجموعة من المتغيرات الداخلية حتى يمكن تفسير إعادة الهيكلة بعد فترة انتقالية (١٩٧٠ - ١٩٧٣) تبلورت خلالها بعض السمات التي أفصحت عن نفسها باستحياء بعد ١٩٦٧ *

٣ - ولكن يبقى القول أن هذه الدراسة لا تستطيع الادعاء بتقديم جديد بالمقارنة بما كتب عن سياسة مصر في السبعينيات ، الا اذا حاولت ان تقدم تصنيفاً لاهم الاتجاهات التي فسرت ما آلت اليه السياسة المصرية ولغرض محدد بالذات * كيف ؟ وما هو ؟ * من ناحية لا تدعى هذه الدراسة القدرة على الحصر الكامل للمكتابات التي تعكس اهم الاتجاهات التي انقسمت بينها التفسيرات بالاستناد الى مجموعة أو أخرى من المحددات ، أو القدرة على مناقشة الاطر النظرية المتنوعة (لبرالية ، تبعية) التي تنطلق منها هذه التفسيرات المختلفة او الحكم بالخطأ التام أو الصواب التام عليها ، ولكن مستحاول هذه الدراسة ان تنظر الى هذه التفسيرات المختلفة بنظرة تكاملية

تساعد على تقديم تفسير كلى متعدد الأبعاد لظاهرة التحول في السياسة المصرية خلال السبعينيات ومن ثم فهي لا تنطلق من القبول الكامل لمنطلقات (التبعية) التي تركز على مسئولية العامل الخارجى ، أو لمنطلقات مدرسة (التحديث) التي تركز على أولوية المتغيرات الداخلية . ومن ثم أيضا فإن التساؤل هل المتغيرات الداخلية أم الخارجية لها الأولوية في التأثير على تحول السياسة المصرية ، يجب أن يطرح بشكل آخر : كيف لعبت كل من المجموعتين من المتغيرات دورها في تشكيل وفي تحديد فعالية السياسة المصرية ؟ *

وفي ضوء ذلك سنبدأ بتقديم نماذج لبعض التحليلات المختلفة حول نتائج الانفتاح ، ثم تنتقل الى استعراض نماذج لبعض الاتجاهات التي تعطي الأولوية في التفسير الى تأثير المتغيرات الداخلية أو الخارجية ، حتى نصل في النهاية الى محاولة الجمع بين خيوط هذه التفسيرات المختلفة في تصور مبدئى عن كيفية ودرجة تأثير هذه المتغيرات المتنوعة على تشكيل وفعالية السياسة المصرية .

(١) حول نتائج الانفتاح :

أثرت سياسة الانفتاح كما طبقت في مصر على الاقتصاد المصرى وعلى علاقاته الاقتصادية الخارجية بصورة عميقة جعلت من مصر أكثر دول العالم الثالث اعتمادا على الخارج وتعرضها للاضطرابات الاقتصادية .

وهنا يجب التمييز بين مجموعتين من الآراء الأولى ترى في الانفتاح بعض الإيجابيات ، والأخرى تحكم عليه بصورة سلبية .

وتجسد المجموعة الأولى بعض المقولات التي استند عليها البعض (٧٠) في تحليله للاقتصاد السياسى لمصر والتي تتلخص كالآتى

ان الاعتماد على الخارج يؤدي الى نمو حقيقي في دول الهامش ، وان هذا الاعتماد لا يتزامن مع استمرار تكريس التخلف والفقر ، وان مصر من بين مجموعة من دول العالم الثالث التي لها من الخصائص والموارد ما يمكنها من تحقيق الرخاء الاقتصادي ، ولكنها في حاجة الى استمرار الاعتماد على الخارج لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة وبعض المواد الاولية والى أن تكون مركزا لنشاط البنوك العالمية لها من وزن عالمي واقليمي (٧١) . بعبارة اخرى فان هذا الاتجاه يدافع عن ايجابيات نمط التنمية التابعة في وقت تتضاءل فيه فرص نجاح بديلين اخرين هما : الاعتماد الجماعي على الذات مع العرب والعالم الثالث ، والتنمية المستقلة . حيث ان هناك - كما يشير البعض الاخر (٧٢) دلائل ايجابية على نجاح النموذج الانتاجي في احداث مزيد من التقدم للاقتصاد المصري نظرا لتحقيق بعض معدلات « النمو » في الدخل القومي وحصوله النقد الاجنبي .

وتعتبر أيضا عن هذا الاتجاه بعض الدراسات الغربية لسياسة المعونة الامريكية لمصر (٧٣) ، والتي ترى ان اعتماد مصر على العالم الصناعى الغربى يعد « ثمنا لامفر منه للنمو » وان المعونات ذات الابعاد السياسية تحمل في طياتها مكاسب ملحوظة ، ومن ثم فان علاقات مصر الاقتصادية مع الولايات المتحدة وبقاى الدول الصناعية الغربية لا ينطبق عليها تماما - بالرغم من سمات «هم تكافؤها» - النموذج التقليدى للتبعية . ومن ثم فان هذا الاتجاه يخلص الى أن اعتماد السادات على الخارج بدرجة كبيرة انما هو نتاج قرارات واوضاع اقتصادية ذات جذور سابقة ، ومن ثم فان سياسات الولايات المتحدة والولايات المتحدة وان لم تحقق نجاحا كبيرا في دفع الاصلاح الاقتصادى المصرى الا ان هذا الفشل في المساعدة في بناء اقتصاد مصرى انتاجى قادر على الاعتماد على ذاته لم يكن نتاج سعى الولايات المتحدة للحفاظ على مصر في وضع ضعيف وانما هو نتاج عوامل اخرى

داخلية على رأسها عدم قدرة المصريين على ادارة الموارد والتكنولوجيا الجديدة بنجاح .

وهكذا يتضح لنا ان هذه الدراسات المعبرة عن هذا الاتجاه فى تقييمها لنتائج الانفتاح الايجابية تعتمد على مظاهر « النمو التقليدية » وترفض اتهام « النظام الدولى » بتحمل مسؤولية الفشل فى تحقيق « التنمية الشاملة » .

وتقف على طرف نقيض من هذا الاتجاه دراسات أخرى ترى ، انه رغم بعض الولات المظهرية لنجاح الانتفتاح فى تقوية القاعدة الاقتصادية للسياسة الخارجية ، أن الانفتاح أدى الى نتيجتين سلبيتين وهما :

أولا : تحقيق النمو وليس التنمية الشاملة لان قطاعات الانتاج **المحلى التى تشمل الركيزة الحقيقية للسياسة الخرجية (الصناعة والزراعة)** لم تحرز أى تقدم بل وتأخرت نسبيا الامر الذى يضعف السياسة المستقلة نظرا لاضعاف ركيزتها الاقتصادية والاجتماعية (٧٤) .

ثانيا : زيادة الاعتمادة على الخارج الى نقطة الخطر ، ويظهر هذا — من تحليل ميزان المدفوعات المصرى الذى عبر خلال الفترة (٧٤ — ٨١) عن أربع خصائص أساسية : العجز المستمر والكبير فى الميزان التجارى ، تعاظم أهمية العوامل الخارجية كمصدر للنقد الاجنبى ، تناقص أهمية التصدير السلى (غير البترولى) ، زيادة اندماج مصر فى السوق الرسمالى العالمى ، والاعتماد المتزايد على القروض الخارجية (٧٥) .

وهذه الخصائص توضح ان قطاعات النمو الرائدة فى فترة السبعينيات (السياحة ، البترول ، القناة ، التحويلات ، القروض) هى أولا وقبل كل شىء قطاعات تعتمد على الخارج بدرجة خطيرة ، ولذلك فان

تطور النمو واستمراره يرتبطان بالتغيرات الخارجية أكثر من ارتباطهما
بالإدارة الوطنية وبالتالي يسهل الضغط على السياسة الخارجية المستقلة
وضربها عن طريق التحكم في أسسها الاقتصادية (٧٦) *

وتجدر الإشارة إلى أن هاتين المجموعتين من الآراء تختلفان أيضاً
حول تقدير نتائج السلوك السياسي المصري تجاه إسرائيل وتجاه الدول
العربية ، ففى مقابل دفاع الأولى عن ايجابية السياسة الخارجية المصرية
لاستردادها الأرض المصرية المحتلة وعدم خضوعها للضغوط العربية ،
نجد اتهامها من جانب المجموعة الثانية بالتضحية بالقضية الفلسطينية
وبالتضامن مع الدول العربية في سبيل سلام منفصل مع إسرائيل ، الأمر
الذى تترتب عليه ردود فعل داخلية سلبية من جانب قوى سياسية مصرية
مثلت تحدياً لنظام السادات وانتهت باغتياله *

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الخلاف بين هاتين المجموعتين من
الآراء حول تقييم نتائج الانفتاح الاقتصادى إنما يثير في خلفياته كل
أبعاد الجدل حول استراتيجيات التنمية المختلفة وحول النموذج الأمثل
للتنمية وما يتطلبه من تغيرات سياسية واجتماعية ، وكذلك يثير - ولو
بطريقة غير مباشرة - الجدل حول أولوية تأثير المتغيرات الداخلية
أو الخارجية على نتائج السياسات المصرية وعلى تشكيلها في البداية وهذا
يقودنا إلى الشق الثانى من التفسير *

(ب) حول تأثير المتغيرات الخارجية والداخلية على تشكيل وفعالية السياسة المصرية :

١ - تناولت التحليلات التى تهتم بتفوق تأثير المحددات الخارجية
الموضوع من زوايا مختلفة ، وفيما يلى إشارة إلى بعض نماذجها *

(١) نجد البعض (٧٧) يدعو للاهتمام بتأثير « العوامل الخارجية
على عملية صنع سياسة الباب المفتوح على أساس أنه من الخطأ الفصل
بين دراسة هذه العملية في الدول النامية وبين طبيعة المحيط الدولى
والضغوط الخارجية ، لأن الدول النامية تتعرض بقوة لتأثيرات خارجية

نظرا للضعف مؤسساتها السياسية وعدم استقرارها السياسي والاجتماعي ونظرا لطبيعة وضعها في الهيكل العام للعلاقات الاقتصادية الدولية الذي يبرز اعتمادها الكبير على الخارج . ومن ثم فاذا قررت القيادة الحاكمة تطبيق استراتيجية تنمية قائمة على المساعدة الخارجية ورأس المال الاجنبي ، فانه يترتب على ذلك ضرورة اتخاذ العديد من الاجراءات اللازمة لجذب هذه المساعدة وهذا المال . وكلما فشلت القيادة في تبني استراتيجية متجانسة تحدد أولويات التنمية وكلما زاد اعتمادها على الخارج كلما زاد تعرضها لضغوط خارجية . ولقد افرزت هذه الضغوط آثارها الحاسمة على عملية صنع سياسة الباب المفتوح في مصر نظرا لمعوض اهداف هذه السياسة وعدم تحقق رضا كامل حولها بين عناصر الصفوة الحاكمة .

(ب) ونجد البعض الآخر (٧٨) يشير الى أنه اذا كانت طبيعة الموارد البشرية والمادية في الدول التي تقع تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الخارجية تمارس تأثيرها على نمط ومعدل النمو الاقتصادي، الا أن درجة استغلال هذه الموارد بل واحيانا اكتشافها تعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الخارجية المسيطرة ، ولذلك يجب التركيز على تأثير «العوامل الخارجية والضغوط الخارجية» على تطور السياسة المصرية انطلاقا من افتراض محدد وهو انه قد حدث التحول في هذه السياسة من «اقتصاد مغلق» الى «اقتصاد ليبرالي مفتوح» ليس كنتاج لتطورات داخلية طرأت على توازن القوى بين مختلف اصحاب المصالح السياسية والاقتصادية ولكن بسبب ضغوط وعوامل خارجية . ومن ثم فانه لا يمكن ان نفهم مامرت به مصر دون ان نأخذ في الاعتبار امرين : **اولا : التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين القوتين الأعظم في مرحلة الاندراج (٧٩)** والتي مارست تأثيرها على وضع مصر بينهما بطريقة مزدوجة . من ناحية اعتمد الاتحاد السوفيتي على نفوذه في مصر كورقة في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول مختلف الصفقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينهما ، وفي نفس الوقت اضحى زيادة التوسع الأمريكي في

المنطقة العربية ضرورة حيوية للاقتصاد الامريكى فى ظل تأزم النظام الاقتصادى العالمى . ومن ناحية أخرى : حرم الانفراج دول العالم الثالث ومنها مصر من قدرتها على المناورة بين القوتين الأعظم والتي تمتعت بها خلال فترة الحرب الباردة على النحو الذى مكنتها من تعبئة المساندة المالية والسياسية وذلك بالتلاعب بكل من القوتين ضد الأخرى ، اما فى ظل الانفراج فلقد فقدت دول العالم الثالث قدرتها على تحييد الضغوط المفروضة عليها من احدى القوتين عن طريق اللجوء الى الأخرى : ذلك ان كلاهما لم يعد يخشى - فى ظل الانفراج - تدخل القوة الأخرى خلال محاولة سيطرته التامة على احدى دول العالم الثالث ، ولذا تؤكد لهذه الدول - الواحدة بعد الأخرى - أن أيا من القوتين لن تقبل الا الولاء الكامل وترك شعارات الحياد وعدم الانحياز فى مقابل المساندة السياسية والمعونة الاقتصادية .

ثانيا : تأثير التطورات فى الاقتصاد الاسرائيلى (٨٠) التى اوصلته مع نهاية الستينيات الى مرحلة برزت فيها حاجته للتوسع كسبيل لحل مشاكله التى لم تعد مجالات توسعه التقليدية (فى اوروبا وامريكا) بقادره على تقديم الحلول لها . ومن ثم برز التوجه نحو فتح السوق المصرية - ومن خلالها السوق العربية - ومن هنا يبرز مغزى ربط الدوائر الرأسمالية العالمية بين انتهاء الحرب بين مصر واسرائيل وتطبيع العلاقات بينهما وبين تدفق رؤوس الاموال الى مصر .

ومن ثم وعلى ضوء مدلول خبرة التاريخ السياسى والاقتصادى لمصر عبر القرنين الماضيين يخلص هذا الاتجاه الى نتيجة هامة (٨١) وهى ان العقبان الحقيقية فى طريق اقامة نظام اقتصادى مصرى يعتمد على الذات لا تتعلق بإمكانات مصر الاقتصادية بقدر ما تتعلق بظروف العالم المحيط بها . وسوف تظل فرصة مصر لتحقيق هذا الاقتصاد المعتمد على الذات فرصة ضئيلة للغاية الا اذا حدث أمران : ان تتغير الظروف الدولية التى ادت بمصر الى ما هى عليه الآن ، أو أن تحاول مصر ان تستغل بأقصى قدر ممكن ماتياح امامها استغلاله من تناقضات فيما بين القوى الدولية التى تحاول اخضاعها .

(ج) وتهتم اتجاهات كبرى فى دراسات الاقتصاد السياسى الدولى بانعكاسات أزمة النظام الاقتصادى العالمى على دول العالم الثالث منذ بداية السبعينيات فإذا كان عقد الستينيات يسمى عقد التنمية وعدم الانحياز فإن عقد السبعينيات يسمى عقد التبعية (٨٢) بعبارة أخرى فإن هذا التحول الى المزيد من الاخذ بسياسة الحرية الاقتصادية فى مصر وما ترتب عليه من عواقب لا يقتصر على مصر وحدها بل ان مصر تعبر عن نمط عام شهدته عدد كبير من دول العالم الثالث ومن بينها بعض الدول العربية ولو بدرجات مختلفة « كما سنرى » (٨٣) • ولكن ظلت مصر أكثر النماذج حدة من حيث درجة وعواقب الاعتماد على الغرب • أى من الصعب — كما يقول البعض (٨٣) العثور على مثال واحد لدولة أخرى حدث فيها هذا التحول بنفس الدرجة من العمق والشمول • فهل هذا مرده الى سمات خاصة للاوضاع الداخلية المصرية ؟ •

من العرض السابق لهذه النماذج الثلاثة يتضح لنا أنه يندرج ضمن « العوامل الخارجية ما يلى » : قوى ضاغطة خارجية ، عوامل تنظيمية شاملة وخاصة حالة وطبيعة العلاقات بين القوتين الأعظم ، وحالة النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى • وجميع هذه النماذج تبين ان التغيرات فى السياسات المصرية ليست نتاج الفلسفة السياسية والاقتصادية للرئيس السادات فقط ولكن نتاج البيئة الخارجية « التى قد تضطر القائد الى اختيار مجموعة من بدائل دون أخرى ، بل ويظل النجاح فى تطبيق هذا البديل مرهونا أيضا — كما رأينا — بضغط خارجي •

٢ — وتعدد الزوايا التى تتناولها التحليلات التى تهتم بتفوق تأثير المتغيرات الداخلية •

(١) فبعضها يكمل الاتجاهات الراديكالية التى ترى ان الدول النامية ليس لديها أية حرية فى الاختيار — لأنها تقع تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لتأثيرات خارجية ، وذلك بالتركيز على توضيح كيف تم التحول الى سياسة الباب المفتوح وأن مرجع حدوثه كان تغير فى توازن القوى والمصالح الاجتماعية والاقتصادية على نحو ابرز نمو قوى اجتماعية جديدة ترتبط مصالحها بقوة بهذه السياسة وبالقوى الضاغطة

الخارجية المؤثرة عليها • ومن ثم تبدأ إحدى الدراسات الممثلة لهذا الاتجاه (٨٥) • بالقول ان : الانفتاح •• ظهر من خلال عملية صراع اجتماعي تدخلت في تحديد مسارها عوامل داخلية وخارجية عديدة •••• وانه كان نتاجا طبيعيا لمحاولة القوى الرأسمالية المحلية والاجنبية استعادة المواقع التي اقصتها عنها ثورة يولية « ••••• فالصراع مع القوى الرأسمالية وكبار الملاك لم يكن ليتوقف بمجرد صدور « القرارات الاستراتيجية حيث لم تكن هذه القرارات كافية في حد ذاتها وبلاسلوب الذي تمت به لتجريد هذه القوى من كل اسلحتها ، وقد حاولت هذه القوى استغلال الثغرات التي شابت عملية التحول الاجتماعي لتثبيت ما تبقى لها من مواقع وخاصة بعد عواقب هزيمة ١٩٦٧ على الكيان الاجتماعي وعلى العلاقات العربية - المصرية وعلى العلاقات مع السوفييت والتي معها أصبح الجو مهيئا من الناحية السياسية لعودة القوى الرأسمالية الى الساحة المصرية منذ (١٩٧١) ، حيث اصبحت مصر مستعدة لقبول الاستثمارات الاجنبية وذلك تحت ضغط قلة الموارد ، وهكذا بدأ ثم اكتمل المسار بقيام تحالف اجتماعي جديد في ظل طريق رأسمالي للتنمية • وتميخ ذلك عن تطور ملموس في القاعدة الاقتصادية للنظام الاجتماعي تمثل في نمو الطبقة الرأسمالية ونمط الانتاج الرأسمالي بمعدلات متسارعة منذ ما بعد ١٩٦٧ • ومن ثم فحين اعلنت سياسة الانفتاح كان سندها الاجتماعي جاهزا • ومع هذه السياسة حدث التحول من رأسمالية الدولة القائدة المستقلة الى رأسمالية الدولة التابعة التي تستند على تحالف قوى مألوف في كثير من الدول النامية ، ألا وهو التحالف بين الرأسمالية المحلية والاجنبية والدولة •

ويتضح لنا مما سبق ان هذا الاتجاه يطرح انتقادا راديكاليا لنمط التطبيق الكامل للاشتركية واثره على نتائج الصراع الاجتماعي على نحو يساعد - كما سنرى - على تفسير نجاح السادات في اعادة هيكلته وتوجه نظام عبد الناصر •

(ب) واذا كان اتجاه السابق قد اثار بعض عواقب انجاز التجربة

الناصرية من منطلق معين محوره عدم تطبيقها الكامل للاشتراكية ، فان اتجاهات أخرى تثير بدورها نتائج انجاز هذه التجربة ولكن من منطلق آخر محوره الهجوم على التجربة الاشتراكية • وهنا تقع كتابات معظم المعلقين الغربيين ومنشورات هيئات المعونة الدولية والتي فسرت التحول في السياسة الاقتصادية المصرية منذ سنة ١٩٧٠ والتي اصبحت تمثل التقيض لسياسة الستينيات بالحاجة الى علاج عواقب تلك الأخيرة التي أدت الى حالة الانهيار التي وصل اليها الاقتصاد المصرى • ولقد ترجمت هذه الحالة نفسها في العديد من المؤشرات مثل : انخفاض معدل الاستثمار ، انخفاض معدل الادخار مع عجز تدفقات الموارد الخارجية عن تعويض هذا الانخفاض ، فشل سياسة الاحلال محل الواردات في تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات وضخامة الانفاق العسكرى • لقد ازدادت عواقب هذا الانهيار - كما رأيت هذه التحليلات - من جراء السياسات المصرية المغامرة في الخارج والبعد عن الواقعية في اسلوب المواجهة مع اسرائيل (٨٦) •

ويعبر عن هذا التصور تحليل « جون وتربرى » Waterbury للاقتصاد السياسى المصرى (٨٧) ، وينطلق (٨٨) من رفض القبول التام لفكر وتحليل التبعية الذى يركز على التأثير الكبير للنظام الدولى ، أى الذى ينكر وجود أى فرصة متاحة أمام الدول النامية للحركة المستقلة نظرا للضغوط الخارجية التى تتعرض لها وتعجز عن الحد من تأثيرها على ازمتها الانمائية ، بعبارة أخرى فهو يرفض منطلقات التبعية في تفسير استمرار التلخف ومن ثم يؤكد ان التبعية نتيجة وليست سببا ، أى هى نتيجة لعوامل داخلية من اهمها رؤية القيادة والاضاع الاقتصادية • ولهذا كله فهو يخلص في تحليله النهائى (٨٩) الى رفض مقولة البعض بتأثير ظهور قوى جديدة سائدة في مصر على توجهها نحو الانفتاح ، كما يرفض القول ان التبعية الخارجية لمصر هى التى تفسر فشل التجربة الاشتراكية ومن ثم التحول الى سياسات الحرية الاقتصادية ، ولذا أيضا فهو يلقى بمسئولية وضع نهاية التحول الاشتراكى في مصر على عاتق القطاع العام الذى اثبت عدم كفاءته •

(ج) وعن التصور الذى يجمع خيوط هذه التفسيرات التى تختلف فى بؤر تركيزها وأولوياتها ، يمكن الإشارة الى ما يلى : -

١ - توضح القراءة المتعمقة لنماذج التفسيرات المختلفة السابقة أمرين : من ناحية يرجع الاختلاف فى اعطاء الاولوية لمجموعة من المتغيرات (داخلية أو خارجية) دون الأخرى الى اختلاف المنظور الذى ينطلق منه التحليل هل « التبعية Dependency أم المنظور الليبرالى (منظور التحديث) الذى يعترف بوجود علاقات اعتماد Dependence مبست تفاقمها هو الاوضاع الداخلية » .

ومن ناحية أخرى : يمكن ان نلاحظ اعترافا - ولو ضمنيا - بوجود قدر من التفاعل بين المحددات الداخلية والخارجية .

٢ - وهكذا يجب الا يؤدى الاهتمام بالتركيز على تفوق تأثير بعض هذه المحددات - الى خطأ الوقوع فى اسار النظرة الحتمية *Deterministic view* التى تعنى ان لاشئ غير هذه المحددات يؤثر على السياسة الخارجية . حيث انه اذا كانت الضغوط الخارجية تلعب دورا هاما فى حالة الدول النامية الا أن هناك عوامل أخرى تلعب دورها أيضا . بل ان النسبة بين الفرص المتاحة وبين الضغوط المفروضة من الاطار المحيط قد تتغير انطلاقا من تغير عوامل داخلية مثل توافر القيادة القادرة على والراغبة فى التعبئة الحقيقية لمختلف الموارد المتاحة امام الدولة (٩٠) .

٣ - ولهذا وبالرغم من الاعتراف بالنجاح المحدود لتجارب التنمية فى هذه الدول وبتزايد حدة المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وبالرغم من الاعتراف أيضا بان التوازن بين الاهتمامات الخارجية (وخاصة الدور المستقل الذى يستند على الحماسة الايدولوجية) وبين الاهتمامات الداخلية (تزايد الحاجات الاقتصادية) قد تأثر بقوة لصالح الأخيرة وعلى حساب الاولى منذ السبعينيات (٩١) . الا أن هذا كله لا يمنع من القول (٩٢) : أن المشكلة الكبرى التى واجهت نظام السادات هى اتجاهه

بدرجة كبيرة للخارج بحثا عن الحلول في حين كان من الأفضل النظر أيضا الى الداخل والعمل على تعبئة الموارد القومية تعبئة سليمة ، ذلك لأن رؤوس الأموال الأجنبية والخبرة التكنولوجية الغربية لم يكن بمقدورها ان تحل العديد من المشاكل الجوهرية (الفساد ، اللامبالاه ، عدم الكفاءة، ضعف الديمقراطية ..) ، بل أن هذه المشاكل حالت دون الاستفادة الكاملة من كل هذه العناصر .

ولا تعنى هذه الدعوة للبحث عن الحلول في الداخل التقليل من اهمية تأثير الضغوط والعوامل الخارجية ، ومن ثم فهي لا تعنى أيضا القبول المطلق للراء التي خسرت تحول مصر نحو الانفتاح بالحاجة الى مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تراكمت نتيجة عواقب سياسة الانغلاق التي انتهجتها مصر قبل سنة ١٩٧٠ ، ذلك لان هذه السلبيات لم يكن مردها فقط والى هذه السياسة — كما يقول البعض — لان مصر لم تكن طوال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٠ مطلقة الحرية في اختيار سياساتها ، ولكنها ومنذ سنة ١٩٦٧ بل ومنذ سنة ١٩٦٥ واجهت ضغوطا خارجية عديدة ساهمت في اضعاف الاستقلالية وفي بروز تلك المشاكل التي استند اليها البعض — كما رأينا — في تبرير التحول الى الانفتاح كسبيل لعلاج أوضاع اقتصادية داخلية وخارجية فاشلة .

ولهذا كله فانه عند تفسير التحول في السياسة الخارجية المصرية وعند تقييم نتائج هذا التحول في السبعينيات والذي ابرز اتفاعل بين نماذج الانفتاح وبين هذه السياسة يجب ان تؤخذ في الاعتبار عدة متغيرات هامة في تفاعلها معا ، وهي التي تم استخلاصها على ضوء المقارنة بين نتائج الدراسات حول اعادة هيكلة وتوجه وسلوك السياسات الخارجية لدول العالم الثالث .

وهي تتلخص كالآتي : خصائص القيادة بمعناها الواسع ، طبيعة التفاعلات غير المتكافئة بين الدول الكبرى والصغرى ، العلاقات بين القوتين الأعظم (٩٣) . ولقد اجتمع بالفعل التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات على السياسة الخارجية المصرية لنظام السادات بحيث لا يمكن

القول ان هذه السياسة كانت نتاج شخصية وفلسفة السادات فقط ؛ ولكنها جاءت نتيجة التفاعل بينها وبين أوضاع داخلية واقليمية وعالمية كانت قد بدأت في التغير منذ سنة ١٩٦٧ حتى تبلورت وتجسدت مع بداية السبعينيات . ان القادة لا يتحركون في فراغ ومن ثم فان تصوراتهم ومذركاتهم ونتائجها لا تتبع من فراغ أيضا ، ولكن تتحدد الخصائص الهيكلية الداخلية والاقليمية والعالمية سمات البيئة التي يتحرك في ظلها القائد ، كما ان طبيعة القيادة تؤثر بدورها على المناخ الذي نمارس في ظل هذه الخصائص تأثيراتها . ويتضح هذا في حالة مصر - السادات على النحو التالي الذي يساعدنا على تفسير اعادة الهيكلة بالمقارنة بسياسة نظام ناصر .

(١) فعلى الصعيد الداخلي : نجد انه اذا كانت عدة قوى اجتماعية وسياسية قد قاومت تطبيق النموذج الاشتراكي في ظل عبد الناصر ذاته الا انها لم تحقق أهدافها في تلك الفترة لأن المركز الرئاسي لم يأخذ جانبها . وعلى العكس فانه في ظل السادات لم تكن ارادة المركز الرئاسي تتعارض مع مصالح هذه القوى التي كانت ضغوطها قد بدأت في الظهور منذ ما بعد سنة ١٩٦٧ أى حين بدأت الاوضاع المحيطة بنظام عبد الناصر في التغير . ومن ثم فحينما اعلنت سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى (١٩٧٤) كانت اساسينها الاجتماعيه والاقتصادية قائمة ومستعدة للقيام بدورها في ظل عدم رسوخ القوى والمؤسسات التي خلفها نظام ناصر وعجزها عن فرض الاستمرار من بعده ، وفي ظل تبلور التغيرات الاقليمية (عواقب الثورة البترولية على نمط توزيع القوة وعلى مصادر ودرجة الصراع) والتغيرات العمالية (الانفراج) . ولقد ساعد التزايد في أهمية القوى ذات المصالح المشتركة مع الغرب على اختراق نظام صنع السياسة المصرية والذي قامت به قوى خارجية هامة مثل المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية ، الحكومات الأجنبية على نحو أدى الى الاستنزاف المتزايد للقطاعات الاقتصادية الرائدة .

(ب) وفيما يتعلق بطبيعة التفاعلات غير المتكافئة بين الدول الكبرى

والصغرى في ظل القطبية الثنائية فإنه في ظلها سرعان ما تنتقل الدول الصغرى من الشعور بالعرفان لما تقدمه لها الدولة العظمى الحليفة من مساعدات اقتصادية وعسكرية الى الشعور بالتبعية • ومن ثم تتبلور نرايا فصم هذه العلاقات وخاصة اذا وجدت الدولة الصغرى - فرصة تحقيق مكاسب من وراء التحول تجاه القوة العظمى الأخرى • وهذا ما ادركه وفعله السادات • وساعده على ذلك التحول في طبيعة العلاقة بين القوتين الأعظم في هذه الفترة وانعكاساتها على توازنهما في المنطقة • هذا يقودنا الى المتغير التالي •

(ج) ساعد مناخ الانفراج على تحول مصر نحو الولايات المتحدة الامريكية ، منذ نهاية حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وذلك بعد ان نجح السادات في المناورة بين القوتين الأعظم في الفترة التي شهدت الاعداد لتأسيس هذا الانفراج (٧٠ - ٧٣) • واذا كان الاتحاد السوفيتى قد اقتصر في دوره بعد ٧٣ تجاه عملية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بمصفة خاصة على اتخاذ مواقف رد الفعل للوساطة الامريكية ، فان هذه المحدودية للدور السوفيتى لم ترجع فقط الى التطورات الداخلية في مصر بصفة خاصة والتي سهلت من قيام الولايات المتحدة بدور نشط ولكن ترجع أيضا الى طبيعة اهداف وحسابات الاتحاد السوفيتى ذاته والتي بينت كيف ان التراجع في الدور السوفيتى في المنطقة انما كان تراجعاً محسوباً استند الى أمور عديدة من أهمها :

اولا : تضائل الاهمية الاستراتيجية لدول المواجهة العربية بين اولويات السياسة السوفيتية نظرا للتضائل اهمية المنطقة في تحقيق الاحتياجات العسكرية السوفيتية بالمقارنة باهميتها خلال الستينيات ، فلقد تحول الاهتمام الاستراتيجى السوفيتى في السبعينيات • الى منطقة المحيط الهندى ومنطقة الخليج •

ثانيا : حرص السوفيت على الحفاظ على الانفراج مع الولايات المتحدة • فحيث لم تعد المنطقة تحتل اهميتها السابقة في الاستراتيجية السوفيتية اضمى الاتحاد السوفيتى مستعداً للتعاون مع الولايات المتحدة بحيث يترك لها حرية التحرك في هذه المنطقة مقابل حصوله على مزايا

استراتيجية في مناطق أخرى تحيط بهذه المنطقة (اليمن الجنوبي ،
اثيوبيا ، إنجولا ثم افغانستان) وأيضاً في سبيل الحصول على مزايا
اقتصادية من وراء دعم التعاون مع الغرب • وذلك في وقت كان فيه
الاتحاد السوفيتي يعاني من مشاكل اقتصادية هامة (٩٤) •

فلقد كانت رغبة الاستعانة بالغرب لحل هذه المشاكل من أهم
القوى الدافعة — لدى الشرق — الى التحول نحو الانفراج (٩٥) • ومن هذا
المنطلق — اى حرص السوفيت على عنصر التعاون في المجال الاقتصادي
والحد من التسلح الاستراتيجي أيضاً — يتضح الاختلاف الاساسي
بين سياسة التعايش السلمي وسياسة الانفراج في المنظور السوفيتي •
فان الاهتمام السوفيتي بهذا التعاون كسبيل اساسي لحل مشاكل
الاقتصادية ما كان يمكن ان يتبلور بدون التغيرات السياسية الهامة التي
حدثت وادت الى انخفاض كبير في توتر العلاقات السياسية بين
الشرق والغرب (سياسات بون في الانفتاح على الشرق ، محورية
الانفراج في سياسة ادارة نيكسون) (٩٦) • وتظل هذه الحقيقة — اى
حرص السوفيت على خدمة مصلحة بدعم التعاون الاقتصادي مع الغرب
في ظل الانفراج — صالحة لتفسير جانب هام من اسباب تراجع الدور
للسوفيتي في مصر بصفة خاصة • وذلك مع الاخذ في الاعتبار
ابعاد التحليلات (٩٧) حول اختلاف الافتراضات التي انطلقت منها
رؤية كل من القوتين الاعظم لسياسات الانفراج وخاصة ما يتعلق
بسياسات الربط Linkage Politics بين الابعاد الاقتصادية والسياسية
والعسكرية • فاذا كان نيكسون وكينجر قد تمسكا بهذا الربط حيث
نظرا الى التعاون الاقتصادي مع الشرق كوسيلة لتحقيق مكاسب
سياسية اساسا وليس مجرد غاية وهدف لتحقيق مكاسب اقتصادية
فقط ، واذا كان القادة السوفيت — على العكس — قد حرصوا على تأكيد
الفصل بين الابعاد المختلفة لسياسات الانفراج ، في نفس الوقت
الذي كانت فيه الاهداف والمكاسب الاقتصادية تحوز الاولوية النسبية على
نظائرها السياسية لديهم ، الا ان خبرة النصف الاول من السبعينات
توضح ان الولايات المتحدة قد نجحت في استغلال رغبة الشرق في دعم

الابعاد المختلفة للتعاون الاقتصادي (التجارة ، القروض ، نقل التكنولوجيا) للحصول على تنازلات سياسية كئمن لهذا الدعم وذلك باغراء السوفيت بالتفاهم حول القضايا التي تهدد استقرار العلاقات بين القوتين الاعظم (وخاصة الشرق الاوسط ، الهند الصينية ، التسليح الاستراتيجي) (٩٨) ولكن وبعد ان ازدادت منذ سنة ١٩٧٤ قيود الكونجرس الامريكي على التعاون الاقتصادي مع الشرق سرعان ما برز عدم استعداد السوفيت لدفع الثمن السياسي لهذا التعاون مهما بلغت أهمية . ومن هذ الغي سنة ١٩٧٥ الاتفاق التجاري الهام الذي عقد بين القوتين الاعظم في اكتوبر سنة ١٩٧٢ والذي كان يعد حجر الزاوية في البعد الاقتصادي للانفراج (٩٩) . وبدأت « السياسات المغامرة » السوفيتية في افريقيا والتي عرضت الانفراج لازمته اخطيرة خلال النصف الثاني من السبعينيات والتي وصلت الى قمته مع غزو افغانستان ، والتي اثارت كل الانتقادات لمدى فعالية سياسات الربط ، ومن ثم قادت الى العودة الى سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الامريكية على الاتحاد السوفيتي . وظل التراجع المحسوب للدور السوفيتي في المنطقة واضحا بالرغم من نشاطه في مناطق اخرى . ويعود هذا - كما سبقت الاشارة الى - تضاول أهميتها في الاستراتيجية السوفيتية بالمقارنة بهذه المناطق .

(د) اما عن الاطار الاقليمي الذي تحركت في ظله مصر السادات وكانت جزءاً من تفاعلاته : فلقد اتسم بعدة خصائص يمكن ان تساعدني فهم تراجع الدور المصري القيادي الذي سبق واينع منذ منتصف الخمسينيات ، وفي فهم نمط العلاقات المصرية العربية . ومن أهم المتغيرات التي شكلت هذه الخصائص في عقد السبعينيات أو التي انبثقت عنها أهم هذه الخصائص متغير الثروة البترولية الذي غير في توجهات النظام العربي والمجتمعات العربية على حد سواء فلقد كان هذا المتغير وراء التغير في نمط توزيع القوة والقيادة (من نمط احادي يتمحور حول مصر الى نمط تنتشر وتتعدد فيه مراكز القوة المؤثرة) ومصادرها (اختلاف الاهمية النسبية للقوة العسكرية

والسياسية مع بروز أهمية القوة الاقتصادية المالية بحصة خاصة) .
كما كانت الثروة البترولية وراء التغير في مصادر الصراعات في
المنطقة ودرجة اشتدادها : فلقد تغلبت التوجهات البراجماتية على
الحماسة الايديولوجية سواء على صعيد المواجهة مع اسرائيل
حيث برزت اتجاهات التسوية السلمية والتفاوضية ، او على صعيد
العلاقات العربية - العربية ذاتها حيث اهترت الحدود الفاصلة
بين ما يسمى المعسكر الرأسمالي والمعسكر المحافظ ، أو على صعيد
العلاقات مع القوتين الاعظم حيث تغلبت المرونة وروح الحوار مع كل
من القوتين بدلا من الاستقطاب الثنائي الحاد للمنطقة بينهما والذى
سبق وانقسمت معه الدول العربية بين اما مؤيد للسوفييت أو مؤيد
للولايات المتحدة فقط . ومن ثم لم تعد مصر هي حلقة الوصل
الوحيدة بين القوتين وبين الدول العربية ، كما لم تعد مركز القوة
المؤثرة الوحيدة (١٠٠) .

خلاصة القول ان بعض الظروف (الانفراج) التي احاطت بالسادات
سهلت له اختيار طريق اعادة هيكلة وتوجه السياسة المصرية ، كما
ان مدركاته لكيفية مواجهة بعض الظروف الاخرى (تآزم الاوضاع
الاقتصادية الداخلية واحجام الدول العربية عن تقديم المساعدة
المناسبة) هي التي دفعته الى هذا الاختيار . كما ان بعض الظروف
الاخرى (الضغوط الخارجية المتعددة المصادر والتي استغلت نمو
قوى اجتماعية واقتصادية جديدة ذات مصالح متشابهة مع مصالحها) .
دفعته به في طريق هذا الخيار بدون حسابات مسبقة أو استراتيجيات
محددة كان يمكنها ان تساهم في تقليص الآثار السلبية للانتفاخ
وتجعله قناة ايجابية .

ان حالة السياسة المصرية في ظل نظام السادات انما تقدم مثلا
صارخا لاحدى دول العالم الثالث التى عاشت جميعها - ولكن بدرجات
مختلفة - عقد التبعية الذى واجهت خلاله شبكة من التأثيرات المتبادلة

المتداخلة بين اوضاع التبعية الاقتصادية وبين قرارات السياسات العليا .

وفي نفس الوقت الذى يستمر فيه الجدل بين مؤيدى استراتيجيات التنمية المختلفة : اى التنمية بالانتشار ، التنمية المستقلة ، وفى نفس الوقت الذى يتضح فيه اجماع الدول النامية والغربين المعتدلين حول العواقب السلبية للاوضاع الراهنة للتجارة الدولية ، وحركة رؤوس الاموال ، الا انه يستمر - من ناحية اخرى - تكالب الدول النامية على المعونات والفروض الخارجية وعلى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية . ويتير هذا الوضع التساؤلات والشكوك حول الامكانيات الفعلية لتطبيق نموذج التنمية المستقلة الذى يرتكن على الذات مع تطوير انماط علاقات « رشيدة » مع الخارج ، كما يقود هذا الوضع الى ضرورة الاهتمام بتأثير حالة توازن القوى على المستوى العالمى وعلى المستوى القومى (داخل الدول النامية) والتي لا زالت تفرض استمرار نموذج التنمية التابعة (١٠٢) . ومن ثم ضرورة الاجابة على التساؤل التالى : ما هى الظروف العالمية والاقليمية والقومية التى يمكن فى ظلها ان تخرج دول العالم الثالث من ازمة التنمية وما يرتبط بها من انعكاسات على سياساتها الخارجية وعلى مصيرها كله . ان هذا التساؤل ينطلق من واقع رؤية محددة لوضع العالم الثالث فى النظام الدولى . وهى الرؤية التى ترفض القاء مسئولية كل مشاكله على النظام الدولى فقط (كما يفعل المتطرفون من ابناءه) أو على الاوضاع الداخلية فى دولة فقط (كما يفعل الطرفون الغربيون) ولكن التى تعترف بحقيقة العلاقات التبادلية المتداخلة بين تأثيرات العامل الخارجى والعامل الداخلى على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ومن ثم على وضعهم فى النظام الدولى (١٠٣) والاجابة على التساؤل المطروح عاليا تحتاج وقفة اخرى ولكنها ضرورية حتى

يمكن استشراف البدائل المتاحة والممكنة امام مصر للتخلص من نموذج
التعبئة التابعة للموارد ولعلاج عواقبه على السيسة الخارجية المصرية
وذلك انطلاقا من الافتراض النظرى الاساسى للدراسة الا وهو
وجود علاقة حيوية بين نموذج التنمية (وما ارتبط به من اساليب
تعبئة الموارد) وبين توجه وسلوك السياسة الخارجية فى دول العالم
الثالث •

الهوامش

Charles F. Herman, Maurice East : Introduction (in) (١)
M. East, S. Salmore, G. Herman (eds) : Why Nations
act ? Sage Publications, London, 1978. pp. 11 - 24.

ولزيد من التفصيل حول أهم افتراضات وخصائص هذا البعد والتي
يتضح منها أنها تثير كل ابعاد مفهوم القوة والمصلحة القومية انظر على
على سبيل المثال :

— M. East : National attributes and Foreign Policy. (in)
Ibid : pp. 124 - 137.

— James Kean, Pat McGowan : National attributes and
Foreign Policy Behavior. (in) P. McGowan (ed) : Sage Interna-
tional Year Book of Foreign Policy Studies Vol. 1, Sage Publica-
tion. pp. 223 - 230.

— Klaus Knorr : Notes on the Analysis of National Ca-
pabilities. (in) J. Roseneau, Vincent Davis, M. East (eds) : The
analysis of International Politics. Free Press, 1972. pp. 182 - 185.

— Michael Sullivan : International Relations Theories and
evidence. Prentice Hall, 1976. pp. 103 - 110.

J. Kean, P. McGowan : op. cit. p. 226. (٢)

C. Claphan : Conclusion : Comparative Foreign Policy (٣)
and developing states. (in). C. Claphan, W. Wallace
(eds) : Foreign Policy Making in developing states.
Westmed, Saxon House, 1977. p. 169.

Bakgat Korany, Ali E. Hillal Dessouki (eds) : The (٤)
Foreign Policies of Arab States. West view Press,
AUCP, 1984. pp. 5 - 8.

— Bahgat Korany : The Findings, The Two Asian Giants,
and decision - Making Theory. (in) B. Kovany (ed) : How
Foreign Policy decisions are made in the Third World West
View, 1984. pp. 168 - 172.

— B. Korany : Les Modèles de Politique Etrangère et leur
Pertinence empirique pour les acteurs du Tiers Monde. Critique
et contre proposition. (in) Philippe Braillard (ed) : Théories
des relations internationales, Presses Universitaires de France,
1977. pp. 152 - 157.

Cristopher Hill; Theories of Foreign Policy Making (٥)
for developing countries. (in) C. Claphan, W. Wallace
(eds) : op. cit. pp. 1 - 11.

Gharles W. Kegley, Jr; Pat. Mc. Gowan : Political (٦)
Economy and the Study of Foreign Policy (in) C.
Kegley, P. McGowan (eds) : The Political Economy of
Foreign Policy Behavior. Sage Publication, London,
1981. pp. 7 - 20.

(٧) حول ابعاد الاختلاف بين المنظور التقليدي لسياسات القوى وبين
واحد من أحدث منظورات دراسة العلاقات الدولية وذلك من كيفية تناول كل
منهما لوضع ونتائج التغيرات الاقتصادية المؤثرة على تطور النظام الدولي :
انظر .

د . نادية محمود مصطفى : نظرية العلاقات الدولية والدعوة الى منظور
جديد . السياسة الدولية - اكتوبر ١٩٨٥ ص ٦٢ - ٦٧ .

B. Korany, A.E.H. Deessouki : op. cit. P. 15. (٨)

(٩) اثار هذا المحور في الدراسة الكثير من التساؤلات حول ضرورة
الاستعانة « ببعض المناهج الميكروكومية الخاصة بدراسة التوجهات والتي
تظهر في الابد الخاص بالنظومة الذهنية Cognitive Map أو الشفرة
العملية Operational Code » وبالرغم من الاعتراف باهميتها الا ان
تطبيقها يحتاج الى تفصيل ليس موضعه هذه الدراسة .

B. Korany : Les Modèles de Politique Etrangère... (١٠)
op. cit. pp. 160 - 166.

(١١) كان الرئيس السادات يعد مركز صنع واتخاذ القرار الخارجى .
حول عملية صنع القرار والهيكال السياسى الداخلى في مصر خلال السبعينيات
انظر :

A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics : The Foreign
Policy of Egypt (in) B. Korany, A.E.H. Dessouki (eds) : op. cit.
pp. ?? 131 - 135.

واذا كانت أهم المصادر الداخلية للسياسة الخارجية تتلخص في
الخصائص - الشخصية للقيادة وهيكل وعملية القرار وطبيعة النظام
السياسي واخيرا الخصائص القومية فان تركيز هذه الدراسة على تحليل
التفاعل بين توجه المركز الرئاسي وبين ما تفرضه تأثيرات الخصائص القومية
(بالمعنى السابق تحديدة) يعنى أن الدراسة قد أخذت زوايا خاصة
ننظر من خلالها للمصادر الداخلية على النحو الذى يتفق والمنطلق النظرى
لها . هذا فضلا بالطبع عن الاهتمام بالمصادر الخارجية النابعة من النظام
الدولى - كما نرى .

B. Korany; A.E.H. Dessouki : op. cit. p. 8. (١٢)

Low Politics, High Politics. (١٣)

حول مدلول هذين المصطلحين انظر : د* نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ، ص ٦٣ .

John Waterbury : Egypt, Burdens of the Past; Op- (١٣)
tions for the Future. Hanover N.H. : American Unive-
rsity Field Staff, 1976. Introduction).

A.E.H. Dessouki : op. cit. p. 129. (١٤)

Ibid : p. 119. (١٥)

J. Waterbury : op. cit. p. 1. (١٦)

Michel Chateaux : Stratégies pour le Moyen Orient. (١٧)

- كذلك انظر حول فكرة « الواقعية السياسية » والعوامل التي ساهمت في ابرازها :

جميل مطر ، د * على الدين هلال : النظام الاقليمي العربي * مركز دراسات الوحدة العربية ، بحدت ، ط ١ سنة ١٩٧٩ * ص ٨٢ - ٨٣ *

B. Korany : Under development and Foreign Policy (١٨)
Change : Sadat's Egypt in Comparative Perspective
Canadian Political Science Association Meeting, Halifax,
Nova Scotia, May 1981. pp. 20 - 21

(١٩) د* بهجت قرني : المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية *
السياسة الدولية ، يولية ١٩٨٢ ، ص ١٣٨ *

(٢٠) تتطلب دراسة توجه الرئيس السادات تحليلا لبعض أهم
تصريحاته وخبطه المتتالية * ولا يتسع نطاق هذه الدراسة لهذه العملية *
ومن ثم تم الرجوع الى بعض المصادر غير المباشرة التي تناولت الانعطافات
الهامة في التوجه *

A.E.H. Dessouki : op. cit. pp. 123 - 124. (٢١)

(٢٢) نشور هنا بعض التساؤلات - التي لا يتسع للإجابة عليها
حجم الدراسة مثل : كيف كان السادات يدرك طبيعة عملية التنمية واعداها
راسايلها وكيفية توزيع عوائدها واعباؤها ؟ كيف ادرك عواقب التنمية
الناجمة بالنسبة لاستقلالية القرار المصري ؟ هل كان هذا النمط من التنمية
سبيله الاساسي للاستمرار في السلطة ام لاحياء الاقتصاد المصري ليكون - من
جديد ركيزة لحدود مستقل ؟ * وتبرز هذه التساؤلات من ثنايا علامات لاستخدام
حدل مدى مصداقيته للتصريحات في التعبير عن التوجه والاهداف الحقيقية
وحول العلاقة بين الادراك والسلوك وحول عواقب سوء الادراك بالنسبة لنتائج
السلوك *

J. Waterbury : op. cit. (Introduction). (٢٣)

J. Waterbury : The Egypt of Nasser and Sadat : The (٢٤)
Political Economy of two regimes. New Jersey Princeton
University Press, 1983 pp. 124 - 127.

Ibid : pp. 127 - 128. (٢٥)

(٢٦) نقلا عن د. بهجت قرني : مرجع سابق * ص ١٣٩ *

(٢٧) نقلا عن د. رمزي زكي : الاقتصاد السياسي لديون مصر الخارجية
بحيث مقدم إلى « المؤتمر الطمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين » حول :
الازمة الاقتصادية العالية وتأثيرها على البلاد النامية مع إشارة خاصة
لمصر . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع . القاهرة ،
نوفمبر سنة ١٩٨٤ ، ص ٨ - ٩ *

A.E.H. Dessouki : op. cit. p. 125. (٢٨)

انظر مزيد من التفصيل في

A.E.H. Dessouki : The Politics of income distribution in
Egypt. (in) Gouda Abdel-fihalek, R. Tignor (eds) : The Political
Economy of income Distribution in Egypt. Holmes and Meir,
New York. 1982. pp. 55 - 87.

J. Waterbury : Egypt... op. cit. pp. 207 - 208. (٢٩)

A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics... : (٣٠)
op. cit. pp. 129 - 130.

Ibid : pp. 130 - 131. (٣١)

(٣٢) حول أهمية السلوك في دراسة السياسة الخارجية وحول معايير
تصنيف انماطه : انظر :

— Charles Herman : Foreign Policy Behavior that which is
to be explained. (in) C. Herman, M. East (eds). op. cit. pp. 32-44.

(٣٣) حول استخدام نوعين من المؤشرات الكمية لقياس السلوك التاسع
مع التطبيق على مصر (١٩٦٧ - ١٩٧٦) انظر :

B. Korany : Dépendance Financière et comportement inter-
nationale. Revue Française de Sciences Politiques. No. 6, 1978.
pp. 1074 - 1084.

- (٣٤) حول العلاقة بين التبعية وبين سلوك السياسة الخارجية انظر :
د * محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية * دار بروفينشال
للنشر * القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٣ - ١٧٦ .
(٣٥) د * رمزي زكي : مرجع سابق * ص ٧ - ٨ .

A.E.H. Dessouki : Policy Making in Egypt : A Case (٣٦)
Study of the Open Door Economic Policy. Social Problems, Vo. 28. No. 4, 1981. p. 410.

وحول مزيد من التفصيل عن الاجراءات والخطوات التدريجية للحصول
نحو مزيد من الاخذ بسياسة الحرية الاقتصادية انظر :

- Ibid : pp. 411 - 412.
— J. Waterbury : The Egypt of Nasser and Sadat... op. cit.
pp. 128 - 131.
A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics... (٣٧)
op. cit. pp. 135 - 139.
— J. Waterbury : op. cit. pp. 392 - 393, p. 399.
B. Korany : Dépendance Financiere... op. cit. pp. 1084- (٣٨)
1087.
B. Korany : Underdevelopment and Foreign Policy... (٣٩)
op. cit. pp. 12 - 17.
J. Waterbury : op. cit. pp. 415 - 416. (٤٠)

(٤١) د نادية محمود مصطفى : دور القانون الاعظم في حل الصراع العربي
الاسرائيلي وأثره على العلاقات المصرية العربية (١٩٦٧ - ١٩٧٣) في د * ودود
بدران ، د * نادية محمود مصطفى : القوتان الاعظم والعلاقات المصرية
العربية * بحث قدم في الندوة التي نظمتها قسم العلوم السياسية حول
(مصر والوطن العربي) فبراير ١٩٨٤ * كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة
ص ٧٠ - ٧٥ .

(٤٢) انظر : دراسة د * ودودة بدران حول سياسة عبد الناصر منذ
ما بعد ١٩٦٧ وخاصة ما يتعلق بتهئية مناخ العلاقات مع الدول العربية
المحافظة ، تلمس طريق الحوار مع واشنطن ، الاتجاه نحو التسوية السلمية
مع اسرائيل (قبول مبادرة روجرز) *

(٤٣) د * رمزي زكي : مرجع سابق * ص ٩ .

J. Waterbury : op. cit. pp. 130 - 139.

(٤٤١) عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية دار
المستقبل العربى • القاهرة ، ١٩٨٢ •

Osama Hamed : Egypt's Open Door Economic Policy : (٤٥)
and attempt at Economic integration in the Middle
East. International Journal of Middle East Studies.
Vo. 13, No. 1, 1981. pp. 4 - 6.

— J. Waterbury : op. cit. p. 416.

• حول مزيد من التفصيل عن دور الاموال الخليجية تجاه ازمة الحبن
الخارجي المصرى (٧٥ - ١٩٧٦) : انظر : عادل حسين • • مرجع سابق •
ص ١٥٥ - ٢٥٥ •

J. Waterbury : op. cit. p. 417, p. 421. (٤٦)

— د • جلال أمين : التحول الى الانفتاح : العوامل الخارجية (في)
د • جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل • المركز
العربى للبحث والنشر • القاهرة ، ١٩٨٢ • ص ١٠٧ - ١٠٨ •

(٤٧) عادل حسين مرجع سابق : ص ٢٠٠ •

A.E.H. Dessouki Policy Makingin Egypt... op. cit. (٤٨)
pp. 413 - 414.

J. Waterbury : op. cit. pp. 394 - 395, p. 398, p. 400, 403. (٤٩)

— A.E.H. Dessouki : Egypt and the Great Powers
(1973 - 1981). Institute of Developing Economies.
Tokyo, Japan, 1983. pp. 28 - 66.

B. Korany : Underdevelopment and Foreign Policy (٥٠)
Change. op. cit. p. 27.

B. Korany : Dèpendance Financière... op. cit. 1084 - (٥١)
p. 5.

A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics. op. cit. (٥٢)
p. 136.

J. Waterbury : op. cit. p. 410 - 412. (٥٣)

(٥٤) د • جلال أمين : مرجع سابق ص ١١٠ - ١١١ •

(٥٥) A.E.H. Dessouki : op. cit. pp. 140 - 142.

- Ibid : pp. 139 - 140. (٥٦)
J. Waterbury : op. cit. pp. 401 - 402. (٥٧)
Donald Brown : Egypt and the U.S. Collaboration in Economic Development. Middle East Journal, Vo. 35, No. 1, 1981. p. 8. (٥٨)

(٥٩) حول حجم وتوزيع هذه المساعدات على المجالات المختلفة انظر :

— Donald Brown : op cit. pp. 8 - 14.

— Marvin G. Weinbaum : Politics and Development in Foreign Aid: US Economic Assistance to Egypt (1975 - 1982). Middle East Journal. Vo 37, No. 4, 1983. pp. 636 - 655.

— وحول دور الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في مصر انظر :

Stanely Reed : Dateline Cairo «Shaken Pillar. Foreign Policy. Vo. 45, 1981, 1982 pp. 176 - 179.

— وحول التطور في عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تبرز مدى التحول نحو احادية الاعتماد على الغرب (١٩٧١ - ١٩٨١) انظر :

د * بهجت قرني : مرجع سابق : ص ١٤١ - ١٤٢ *

J. Waterbury : op. cit. p. 207. (٦٠)

— عادل حسيني : ص ١٨٩ - ١٩٠ *

(٦١) د * جلال أمين : مرجع سابق * ص ٩٨ - ٩٩ *

(٦٢) المرجع السابق : ص ١١١ *

عادل حسيني : ص ١٧٤ - ١٧٦ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ *

(٦٣) المرجع السابق : ص ٢٥٧ - ٢٥٨ *

(٦٤) المرجع السابق ص ٢٦٢ *

A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics. op. cit. (٦٥)
p. 141.

(٦٦) عادل حسيني : مرجع سابق * ص ٥١٣ *

(٦٧) د * بهجت قرني : مرجع سابق : ص ١٤٢ *

(٧٦) B. Korumy : Underdevelopment and Foreign Policy Change. op. cit. p. 19.

- C. Herman, M. East. OP. cit. pp. 7 - 23. (٦٩)
J. Waterbury : op. cit. pp. 22 - 27. (٧٠)
Ibid : pp. 38 - 39. (٧١)
Donald Brown : op .cit. pp. 6 - 7. (٧٢)
Marvin G. Weinbaum : Dependent development and (٧٣)
U.S. Economic Aid to Egypt. International Journal of
Middle East Studies. May 1986. pp. 119 - 120.

(٧٤) د * بهجت قرني : مرجع سابق ص ١٤٣

كذلك انظر :

Marie Christine Aulas : Egypt Confronts Peace. Merip
Reports. Vo. 31, No. 9, November 1978. pp. 3 - 11.

(٧٥) د * رمزي زكي : مرجع سابق ص ١٤

(٧٦) د * بهجت قرني : مرجع سابق ص ١٤٣ *

كذلك انظر : د * جلال أمين : مرجع سابق ص ١١٢ - ١١٣ *

A.E.H. Dessouki : Policy Making in Egypt... op. cit. : (٧٧)
pp. 412 - 414.

Galal Amin : External Factors in the Reorientation of (٧٨)
Egypt's Economic Policy. (in) Malcolm Kerr, El Sayed
Yassin (eds) : Rich and Poor States in the Middle
East. 1982. pp. 285 - 286.

Ibid : pp. 30 - 301. (٧٩)

Ibid : pp. 303 - 309. (٨٠)

(٨١) د جلال أمين : مرجع سابق ص ١١٩ - ١٢٠ *

C. Diaphan : OP. cit. pp. 169 - 170. (٨٢)

(٨٣) يجدر الإشارة الى ان الاتجاه القوي نحو الغرب للحصول على مزيد
من القروض ولجذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا ولتنشيط المبادلات
التجارية لم يقتصر على دول العالم الثالث فقط ولكن عرفته أيضا خلال
السياسيات دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي وان اختلفت بالطبع الدوافع
والنتائج * انظر على سبيل المثال :

Michael Montias : Observations on Trends in East-West Trade in the 1970's (in) Steven Bethlen, Ivan Volgyves (eds) : Europe and the Superpowers. Westview Replica Edition. 1985. pp. 129 - 140.

(٨٤) د جلال أمين : مرجع سابق : ص ٩٢ - ٩٣ .

(٨٥) د * ابراهيم العيسوي : للتحويل الى الانفتاح : العوامل الداخلية (في) * د * جودة عبد الخالق (محرر) : مرجع سابق ص ٧١ - ٨٩ .

(٨٦) د * جلال أمين : مرجع سابق ص ٩٣ - ٩٥ .

J. Waterbury : op. cit. pp. 20 - 40. (٨٧)

Ibid : pp. 3 - 5. (٨٨)

Ibid : pp. 432 - 433. (٨٩)

B. Korany, A.E.H. Dessouki : The Global System and Arab Foreign Policies : The Primacy of constraints. (in) B. Korany, A.E.H. Dessouki (eds) : op. cit. p. 35. (٩٠)

A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics... op. cit. p. 125. (٩١)

A.E.H. Dessouki : Policy Making... op. cit. pp. 415-416. (٩٢)

A.E.H. Dessouki : The Primacy of Economics... op. cit. p. 121. (٩٣)

(٩٤) د * ودودة بدران : دور القوتين الاعظم في حل الصراع العربي الاسرائيلي واثره على العلاقات المصرية العربية (١٩٧٣ - ١٩٨٠) في * د * ودودة بدران ، د * نادية محمود مصطفى * مرجع سابق ص ٩٦ -

Joan Edelman Spero : The Politics of International Economic Relations. St. Martin's Press, New York, 1981 (2' edition). pp. 297 - 300. (٩٥)

Franklyn D. Holzman, Robert legvold : The Economics and Politics of East-West Relations. (in) Fred Bergsten, Lawrence Krause (eds) : World Politics and International Economics. Brookings Institute, Washington, D. C., 1975. P. 296. (٩٦)

٩٧٠) انظر ملخصنا لبعض أهم هذه التحليلات في : د- نادية محمد د. مصطفى : القوتان الأعظم والعالم الثالث (من الحرب الباردة الى الحرب الباردة مجلة الفكر الاستراتيجي العربي * عدد يولييه - أكتوبر سنة ١٩٨٦ * ص

F. Holzman, R. Legvold : op. cit. pp. 294 - 295. (٩٨)

• حول مزيد من التفصيل عن مدى انطباق الانفراج من عدمه على تنافس القوتين الأعظم في الشرق الأوسط • انظر : د • نادية محمود مصطفى النظام الدولي السائد والنظام الاقليمي العربي (في) د • ودودة بدران ، • نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢٧ •

J.E. Spero : op. cit. pp. 314 - 319. (٩٩)

(١٠٠) حول تحليل تفصيلي لهذه الخصائص ومدلولها بالنسبة للسياسة المصرية انظر على سبيل المثال :

Paul C. Noble. The Arab System : Opportunities, Constraints, Pressures. (in) B. Korany, A. Dessouki (eds) : op. cit. pp. 50 - 67.

(١٠١) فعلى سبيل المثال استطاعت دول شرق أوروبا - ما عدا بولندا - ، تحكم وتنسيطر على حجم الدين الخارجي بعد ان تضاعف ما يقرب من ثلاث مرات خلال النصف الثاني من السبعينيات •

(١٠٢) عادل حسين : مرجع سابق • ص ٢٨٣ - ٢٩٩ ، ص ، ص ٣٣٠ - ٣٥٥ •

(١٠٣) من الاعمال الهامة المثلة لهذه النظرة التوفيقية انظر :

Robert L. Rothstein : The Weak in the World of the Strong
The developing Countries in The International System. Columbia University Press, New York, 1977).



تعقيب

د. عبد المنعم سعيد

مقدمة :

اعتقد انكم تشاركونى حقيقة الثلاث ايام المتعة الماضية انتى عشنا فيها نوعا من الاثارة الفكرية التى عبرنا فيها معا ورغم المناقشات المستفيضة بسلامة ويسر عبر مساحة زمنية تزيد عن اثنى عشر قرنا مسن الزمان ، استخلصنا فيها طبيعة العلاقة الجدلية بين النظام الدولى والظروف الداخلية فى مصر وانعكاس ذلك على سياستها الخارجية اصر خلافة كانت أو سلطة أو ولاية أو دولة كاملة الاركان والابعاد .

ويبدو اننا فى هذه الجلسة قد وصلنا الى نقطة الذروة بمناقشة ورقة د.نادية مصطفى عن مرحلة السادات . ولعلنى لا أخفى عليكم أننى كنت متشائما قبل الندوة حول محتوى الورقة ونتائجها فالجدل المصرى حول السياسة عامة والسياسة الخارجية خاصة أصبح أشبه بحوار الصم الذين لا يكفون عن الصياح دون جدوى لانهم فقدوا اللغة المشتركة فضلا عن أسلوب التحليل ومناهجة . والآن فأنتى أشعر أن الزملاء الذين قدموا أوراقهم قدموا معها الكثير من المعلومات حول موضوع الندوة بأصالة وعمق ، كذلك جعلتنا المناقشات التى أثيرت نجمع خيوطا بدت ممزقة ومشتتة ومبعثرة . بل لعلنا وسط هذا كله — وباللهدشة — ربما نصل أخيرا وحقا الى وجود أنماط للسياسة الخارجية المصرية .

ولا تختلف ورقة د.نادية مصطفى عن باقى الاوراق الاخرى فى أصالتها وعمقها والبحث المستمر عن الحقيقة . ولكن اسمحوا لى أن أضيف :

١ ... ان الباحثة تكتب عن فترة نعيش فيها جميعا ، ونستغل بظنها

ونتعامل معها ، والاهم أن أدبا شعيبا وفولكورا قد تكون حولها لا يعرف التمايز والنسبية ، وانما يدور في دائرة الاخلاق ، فالسادات اما نبى أو خائن ، قديس أو عميل •

٢ - ان الباحثة - ونحن أيضا - جزء من العملية التاريخية للمرحلة الساداتية ، تأثرنا فيها بصدمة الصلح مع اسرائيل ، وظالنا الانفتاح فيها بالوعود والوعيد ، وكلاهما يدفع بلا رحمة الى رعى الاستقطاب الدائر في مجتمعنا حول هذه المرحلة • وبحق ، فان الباحثة تجاوزت النقطنين بموضوعية وحياد ، فالقارئ لبحثها لا يسعه الا الاعجاب بروح البحث وجديته • ولذلك فان كل تناول له لابد وان يرتفع الى هذا المستوى من الجدية ، خاصة وانها حرصت منذ البداية وعلى خلاف بحثها ان تؤكد لنا أن بحثها المقدم للندوة هو « الصياغة الاولى » • وسنثم فانه يسعدنى ان أشارك معها ومعكم بثلاث مجموعات من النقاط فى الصياغة الثانية للورقة •

المجموعة الاولى شكلية • وتدور حول ثلاث نقاط : الاولى ، تتعلق بالعنوان ، فالسياسة الخارجية تكون لوحدة سياسية تتفاعل مع عالمها . ولا يصح أن تكون لاحد سبلها وهو التبعية التابعة للموارد • لماذا لا يكون العنوان حتى ولو بدافع الاتساق مماثلا لبحث دودودة بدران ، فيكون فى حالتنا هذه « سياسات تعبئة الموارد السياسية الخارجية لنظام السادات » • وتتعلق النقطة الثانية بالبناء المعمارى للبحث ، وأقصد بذلك تقسيماته الرئيسية والفرعية • فالباحثة تعطينا الانطباع بأن بحثها ينقسم الى جزئين • الاول نظرى والثانى تطبيقى • ولكننا نجد عنوانا معلقا فى البحث تحت عنوان (ثالثا - التفسير ...) يحتلظ فيه النظرية بالتطبيق ، وأحسبه يصلح جزءا ثالثا لحما ودما وان كان ذلك يمكن أن يحافظ على الاتزان البنائى للبحث ، وكذلك يجب اجراء تعديلات مماثلة ، وربما وفق أى من الانساق المتسقة والمتفق عليها فى العلوم الاجتماعية ، وذلك بالنسبة للتعريفات الداخلية فى كل جزء • فالباحثة تستخدم أولا وثانيا ... الخ بحرية شديدة حتى تختلط مع

الارقام (١) ، (٢) والحروف أ ، ب ، .. الخ ، وهذا يجعل القارئ يفقد طريقه بين أروقة وحجرات هيكلها البحثي . ولا اعتقد أن الباحثة سوف تخلقنى ان اعادة النظر في بعض العنوانين ومما يجب وما لا يجب ان يوضع تحته سوف تضيف الى سهولة قراءة البحث وسيوثله . وتدور النقطة الثالثة حول ضرورة اعادة الصياغة ، فلسابق معرفتى وقراءنى لباحث أخرى للباحثة فان قدرتها على الجمع بين السلسلة والعمق محمودة . ولاجد سببا لا يكون هذا البحث مثيلا لسابقه .

وتتمحور المجموعة الثانية من النقاط حول ثلاث نقاط نظرية . وتنصرف الاولى الى العلاقة بين الحديث من نظريات السياسة الخارجية وقديمها . فأخشى ما أخشاه ان تقع جميعا في فخ المقولة الزائفة عن النبذ القديم الذى يوضع في زجاجات جديدة ، فنحسبه جديدا لمجرد التغيير الفاغ في لون الزجاجات أو العلامات الملتصقة بها . فالمنظور الذى تسميه الباحثة أكثر حداثة وهو الاقتصاد السياسى للسياسة الخارجية ، ومنظور الخصائص القومية لا يزدان في جوهرهما عن منهج القوة التقليدى الزائع في علم العلاقات الدولية والذى وضع أسسه هانز مورجانتو في الطبعة الاولى من كتابه « السياسة بين الامم » . نالدول أبدا وأبدا تبحث عن مزيد من القوة سواء عن طريق تعبئة قدراتها الذاتية ومنها الاقتصادية أو الحصول على مزيد منها بالاستيلاء ، أو المقايضة مع العالم الخارجى . بل لعلنى أزعم أن هذا المنهج الغير حديث أكثر شمولا وقدرة حيث ينطوى على مفردات غنية تغنى البحث والتحليل . وتتعلق النقطة بعالمية أو عالم ثالithe نظرية السياسة الخارجية . فهناك ميل دائم لدى باحثى العالم الثالث لرفض مناهج العالم المتقدم تحت زعم أن العالمين جد مختلفين . ورغم صحة هذه المقولة ظاهريا — حيث أن الدول المتقدمة كانت أيضا مختلفة يوما ما — فانها في الواقع تقوض عالمية العلم وأصاله نظرياته . وقد يكون هذا مقبولا اذا ما قدم علماء العالم الثالث نظريات جديدة تعنى في تفسير التطور الانسانى ، لكن ما يحدث عادة ان ما يقدمه هؤلاء لا يزيد عما

تكرر من قبل في عديد من النظريات التي أفرزها الادب السياسي العالمي .
فالباحثة تحدثنا عن مناهج متميزة لدراسة السياسة الخارجية لسدول
العالم الثالث ومن أبرزها دراسات بهجت قرنى التي جعلت من رؤية
صانع القرار لبيئته الداخلية والخارجية متغيرا هاما في تحديد السياسة
الخارجية . ولا أدري ما هو الجديد هنا . وماذا أضاف الصديق بهجت
قرنى ، أليس ذلك ما قاله وما رده بريتش وهولستى وآخرون . ولا يحل
المشكلة كثيرا أن ذلك يحدث في اطار دراسات تسمى « بالسياسة الخارجية
للتنمية » في ظل نظام يتسم بعدم المساواة . فالتاريخ كله يتميز بعدم
المساواة بين وحداته السياسية . يضاف الى ذلك أن التنمية ليست وحدها
هدف السياسة الخارجية فهناك القوة والنفوذ والتأثير كأهداف في حد
ذاتها . والعامل الاقتصادي رغم أهميته ليس العامل الوحيد
المؤثر في السياسة الخارجية . فعلى سبيل المثال فان مصر الناصرية ذيل
١٩٦٧ كانت أكثر تأثيرا في النظام الدولي من دول تفوقها من حيث معدلات
التنمية مثل ايطاليا والبرازيل وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وأسبانيا .

وتتعلق النقطة الثالثة بقضية العلاقة بين الابعاد الداخلية والخارجية
من جانب والسياسة الخارجية من جانب آخر . وهى القضية المركزية لدى
الباحثة ، حيث حاولت طوال البحث — وبإخلاص — فك ألغازها ورموزها .
ولكن بعد ثمانى صفحات كاملة من الحديث عن مناهج دراسة
السياسة الخارجية وخصوصية العالم العالم نجدها تعاود الكرة مرة
أخرى ، مستخدمة المنهج النظمى لا يستون بما فيه من مدخلات ومخرجات
وعمليات ، باقتدار طوال جزء كامل . وإذا بالباحثة في الجزء الثالث —
إذا اتفقت معى الباحثة الفاضلة على تسميته كذلك — والخاص بالتفسير
تعاود الكرة النظرية من جديد عن طريق مناقشة أنصار المدرستين اللذين
يرون بأولوية الظروف الداخلية والذين يرون بأولوية الظروف الخارجية .
وبعد جهد محمود ومشكور نجد الباحثة تقترب من القمة حين تتوصل
الى أن العلاقة بين المجموعتين من الظروف هى علاقة تأثير متبادل وذلك
في تعريفى ما اسميه علاقة جدلية ، وفيها تصبح قضية تحديد أولوية

بعض العوامل قضية خاسرة • ولكن الباحثة وقد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من قمة الحقيقة لا تلبث أن تترك الصخرة النظرية تهبط منها درة أخرى حينما تقرر أن العلاقة بين النوعين من الظروف هي نوع من الحلقة المفرغة أو الدائرة الجهنمية التي تستحكم في شعوب العالم الثالث • وهنا فإن الامل النظرى — قبل العمل — يبدو سرايا وهما فالحلقات المفرغة والدوائر الجهنمية على عكس الجدل لا تعرف التقدم والارتقاء والتطور وإنما تعرف الوقوف عند حالة يعينها تغذى نفسها بنفسها دون أمل في خلاص • ولعلنى أتساءل كيف كان سيكون البحث اذا بدأت الباحثة بحتها باقرار علاقة التأثير المتبادل بين المجموعتين من العوامل ، فلا شك عندها انه كان سيكون لدينا بحثا جد مختلف ؟ •

والمجموعة الثالثة من النقاط عملية أو تطبيقية وتشمل عدة نقاط • أولها ، أن الباحثة وقد أقرت ضرورة التعرف على توجهيات السادات بالنسبة للأهداف والبدائل والعلاقة مع إسرائيل والقوتين الاعظم ، فأنها ربما كانت تحتاج الى استعمال بعض المناهج الميكروكوزمية الخاصة بدراسة التوجهيات والتي تظهر في الادب الخاص بالمنظومة الذهنية أو الشفرة العملياتية ، وكلاهما ربما كان قد جعل هذا الجزء أكثر انتظاما وربما كانت تقود الى نتائج مختلفة ، وثانيهما ، وهي ترتبط بالأولى ان الباحثة تدعونا في الحقيقة وتفرض علينا ان نعيد مراجعة وفهم الوفاق ، بل وأقول وهذا ينطبق على بحث دودود بدران • وفي رأى أن السادات كان يفهم الوفاق بخلاف ما أقرته الباحثة وأنه استغلة استغلالا موفقا حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ • والأهم من ذلك أن السادات نفسه كان عاملا في تحطيمه والزج بالنظام الدولي في اتون الحرب الباردة حين تجاوز صيغة المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط ، تاركا للولايات المتحدة الامريكية الانفراد بإدارة اصراع العربى — الاسرائيلى ، وهذا ما اعطاها مزايا استراتيجية دولية بالغة الاهمية دفعت لاتحاد السوفيتى بدوره الى سلوك مختلف • وثالثها ، ولعل الزميلة الفاضلة تسمح لى بالاختلاف معها تتعلق بما ورد في البحث من أن الاتحاد السوفيتى قد اتخذ من تفوذه في

مصر ورقة في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول مختلف الصفقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينهما ، وانه أكد خلال مايو ١٩٧٢ أن علاقته مع أمريكا أهم من مصر ، كلها مقولات لا يوجد ما يؤيدها في الادب السياسي المكتوب حول اجتماعات القوتين الاعظم خلال هذه الفترة •

ورابعها ، أن الباحثة لم تعط النطاق الاقليمي حقه وخاصة فيما يتعلق بطبيعة القوى الرئيسية فيه والتوازن فيما بينها وعلاقتها بالنظام العالمى ، ولكن الاهم من ذلك عامل البترول فهو يرد دائما في اطار محاولات مصر للحصول على المعونات العربية ولكن لا يرد كم تغير من متغيرات القوة والثروة التي ميزت ليس فقط توجهات النظام العربى ولكن أيضا جماهير المجتمعات العربية ، لهذا كان البترول خلال السبعينيات بحق المتغير — الموضوعى الجوهرى الذى قلب هذه المنطقة بأسرها رأسا على عقب ، ولكن مناقشة ذلك بالتفصيل قضية أخرى •

وفي النهاية ، لا يسمنى الا القول بأن جدارة أى بحث انما تنبع من تلك التساؤلات النظرية والعملية التى يستفز بها الباحث أذهان قارئيه ، والباحثة نجحت فى ذلك عن جدارة واستحقاق •



« المناقشات »

تبلور النقاش حول هذه الورقة في مجموعة من القضايا والتساؤلات أهمها :

١ - دار نقاش واسع حول استخدام الباحثة للمنهج النظمي في تحليل السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة موضع الدراسة .
ويقوم هذا المنهج طبقا لافتراضاته النظرية الأساسية على تحليل المدخلات والمخرجات وعمليتي التحويل والتغذية الاسترجاعية . قال بعض المشاركين بأن تحليل المدخلات والمخرجات للسياسة الخارجية - طبقا لما جاء في الورقة - فقط ، دون النظر الى عمليتي التحويل والتغذية الاسترجاعية يمثل بعض القصور في استخدام المنهج في صورته التكاملية . وشكك البعض في جدوى استخدام هذا المنهج في تحليل السياسة الخارجية المصرية ، بل وفي تحليل السياسة الخارجية في الدول النامية عامة .

حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام متكامل، بما يعنيه ذلك من وجود مؤسسات تعكس صفة الاستثمار . وجود قوى اجتماعية وسياسية متبلورة تمارس التأثير بدرجة أو بأخرى في عملية صنع السياسة الامر الذي يمكن معه تحديد المدخلات والمخرجات وعمليتي التحويل والتغذية الاسترجاعية .

ومثل هذه الافتراضات المرتبطة بتطبيق المنهج غير متوافرة في الكثير من بلدان العالم الثالث .

فالقائد السياسى هو محور عملية صنع القرار ، والتذبذب وعدم الاستقرار يميز السياسات الخارجية لكثير من الدول المختلفة . ناهيك عن عدم وضوح القوى السياسية التى تمارس التأثير في عملية صنع القرار الخ .

وعلى ضوء ذلك يبدو من الصعوبة بمكان استخدام منهج تحليل

النظم فى دراسة السياسة الخارجية المصرية • واستخدامه يفترض ضرورة توافر قاعدة معلوماتية عن ديناميات وتفاعلات عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، وليس من اليسر الحصول على هذه القاعدة الامر الذى يقتضى ضرورة البحث عن وتطوير مسالك منهجية اكثر ملائمة لتحليل السياسات الخارجية للدول المتخلفة ومنها مصر •

٢ - جاء فى الورقة ان الرئيس السادات اعطى الاولوية لقضية التنمية • وهنا ثار نقاش حول مفهوم « الاولويات » • وكيفية ترتيبها • حيث أكد بعض المشاركين على انه لا يوجد حاكم يستطيع ان يعطى أولوية لهدف أو مجال معين بصورة مطلقة ، كأن تكون الاولوية للتنمية أو للسياسة الخارجية ... الخ • والمحك الرئيسى لاولوية القضايا لدى صانع القرار هو مدى الحاجتها وارتباطها بهدف أساس لدى أى حاكم وهو الاستمرار فى الحكم • فالقضايا الملحة فى لحظة معينة هى التى ترتبط أكثر باستمرار النظام القائم •

واستكمالاً لهذه النقطة طرح البعض مجموعة من التساؤلات حول ادراك السادات لطبيعة عملية التنمية واهدافها واساليبها وتوزيع اعبائها وعوائدها • وهل كان الرئيس السادات يميز بين النمو والتنمية والتحديث ؟ • واذا كان السادات قد اعطى الاولوية للتنمية ... فهل تحققت التنمية بعد ان كانت حرب أكتوبر آخر الحروب •

٣ - ثار جدل نظرى حول طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج • فقال البعض بأن الدور الحاسم فى التطور والتغيير السياسى فى بلدان العالم الثالث سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى يعود الى العوامل الخارجية •

وقال آخرون بعكس ذلك • وقال فريق ثالث بأن العلاقة بينهما علاقة تداخل ومساندة ، وعملها من الصعب التمييز بين ما هو داخلى وما هو خارجى •

فالقوى الخارجية تمارس تأثيرها من خلال قوى وعناصر داخلية .
لننّ تظل مشكلة تحديد الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي قضية
يبحثية قائمة ، وان كان الجدل النظري فيها محكوم عليه بالفشل .

٤ - أكد البعض على ضرورة البحث عن جذور توجهات وسياسات
نظام السادات في الفترة الاخيرة من حكم عبد الناصر - أى تلك التى
اعقبت هزيمة ١٩٦٧ - فالتغيرات التى أحدثها السادات على
المستويين الداخلى والخارجى تعود على تلك الفترة ، أى بدأها
عبد الناصر ، وكل ما فعله السادات أنه دش هذه التغيرات وقادها
الى نهاياتها .

ومن جهة أخرى ، قال بعض المشاركين بأن السرعة التى تمكن
بها السادات من اعادة هيكله توجهات وسياسات نظام عبد الناصر
تعود الى هشاشة هذه السياسات وعدم تجذرها فى المجتمع المصرى
بحيث تخلق لها القوى الاجتماعية الفاعلة والمؤسسات الراسخة
التي كان يمكن ان تضمن لها الاستمرار بعد وفاة عبد الناصر .

وعلى هامش هذه النقطة كان هناك اتفاق بين المشاركين على ضرورة
التعمق فى دراسة حدود الاستمرارية والتغيير بين نظامى عبد الناصر
والسادات ، وتفسير الانهيار السريع لتجربة عبد الناصر .

٥ - حول محدودية الدور السوفيتى فى المنطقة العربية منذ
مطلع السبعينيات ، أكد البعض على أن ذلك لم يكن بفعل بعض
التطورات الداخلية التى شهدتها بعض دول المنطقة ، وما ترتب
على ذلك من تزايد للدور الأمريكى فحسب ، ولكن كان هناك رغبة
سوفيتية لتقليص الوجود السوفيتى فى المنطقة حيث شعر السوفيت بأنهم
تورطوا فى المنطقة اكثر مما يجب . وهكذا توافقت بعض العوامل
المرتبطة بالاتحاد السوفيتى ذاته مع التطورات التى شهدتها بعض
دول المنطقة منذ مطلع السبعينيات لتقلص الدور السوفيتى فى المنطقة .
لكن لا يزال هذا القول فى حاجة الى توثيق علمى .

٦ - أكد البعض على ان السادات راهن ليكون اداة للولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة العربية وافريقيا ، بحيث يمكن ان تعتمد عليه وتفضله على اسرائيل متى تم الصلح بين الطرفين (مصر واسرائيل) الا ان تطورات حقبة السبعينيات أكدت على أنه كان رهانا خاسرا . حيث فضلت امريكا دائما الاعتماد مع اسرائيل ووثقت معها التحالف الاستراتيجى ، ولم تبخل عليها بالعون المادى والعسكرى والسياسى . كما أنها سعت للتعامل مباشرة مع الدول ذات الوزن فى المنطقة سواء بالمعنى الايجابى (السعودية) أو بالمعنى السلبى (ليبيا) . وهذه التطورات لم يفهما جيدا الرئيس السادات .



مؤسسة لرضا للطباعة

عبد العزيز حمدى

٣ ش طائيل - طريق الملكة - جيزة

ت : ٨٦٢٩٤٩

